كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس
وحدة بحث اللسانيات و النظم المعرفية المتصلة بها

الكلمة في اللسانيات الحديثة

الدكتور عبد الحميد عبد الواحد

صفاقس . تونس 2007

تبادل ٢٠١٠

وزارة الثقافة و المحافظة على التراث - مصلحة الاقتناء

تونس

الكلمة

في اللّسانيّات الحديثة

الكلمة في اللّسانيّات الحديثة

د . عبد الحميد عبد الواحد

الكلمة في اللّسانيّات الحديثة

المؤلّف: الدكتورعبد الحميد.عبد الواحد

الطبعة الأولى:جانفي 2007

الإيداع القانوني: الثلاثية الأولى 2007

الترقيم الدولي: 978-9973-892-86-5

المطبعة: التسفير الفني صفاقس

التوزيع: قرطاج للنشر و التوزيع

السحب: 1000 نسخة

الإهداء

إلى التي شدّت أزري

ويسّرت لي أمري

إلى أمّ أوس

وفاءً واعترافاً بالجميل

ع.ع.

المقدّمة

إنّ من مهامّ اللّسانيّات اليوم حسب بعض اللّسانيّين المحدثين ليس اكتساب ميادين جديدة وإنّما إيجاد حلول لمسائل قديمة. والكلمة مفهوم من المفاهيم التي هي بحاجة إلى إعادة نظر واعتبار، مفهوم راج في القديم وما زال يفرض نفسه في الحديث.

وتبعاً لهذا سوف نهتمّ في هذا الكتاب بفحص أمر الكلمة باعتبارها وحدة لسانيّة، وهي معطى لسانيّ لا يمكن التّنكّر له، بالرّغم من كونها من أكثر المفاهيم التباساً. ويعود التباسها -على رأي بالي- إلى النّظر إليها من جوانب عدّة[1]: معجميّة ودلاليّة وتركيبيّة. ومن ثمّة كان الاختلاف بشأنها والاختلاف في طرق معالجتها وكيفيّة التّعامل معها. ذلك أنّها تمسّ المستويات اللّسانيّة جميعها. وهي تتداخل مع جملة من الوحدات اللّسانيّة الأخرى، ممّا يجعلها في حالة شدّ وجذب مع هذه المفاهيم والمصطلحات المزاحمة لها.

وممّا يمكن ذكره أنّ الكثير من اللّسانيّين قبلوا الكلمة من حيث أنّها وحدة لسانيّة طبيعيّة، وهذا بالرّغم من انتمائها إلى النّحو القديم. ولم يروا حرجاً في الاحتفاظ بها مثلما حافظوا على مصطلحات كثيرة غيرها كالجملة والاسم والفعل والصّفة، بل هم يرون أنّ من الضّروريّ أن تكون لدينا كلمات ما دمنا نعترف بأقسام الكلام. وبمنطق آخر لا معنى لهذه الأقسام في غياب الوحدة المكوّنة لها. والسّؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن الحديث عن الاسم والفعل والصّفة من دون الحديث عن الكلمة؟ وماذا يمكن أن تكون هذه الوحدات غير الكلمة؟ ويرى برنيي أنّ الأمر يتعلّق بتحديد الكلمة أكثر ممّا يتعلّق بوجودها، ويتساءل: إن كنّا غير قادرين على تحديدها، فهل هذا برهان كاف لنفي وجودها[2]. وما دمنا أثرنا مسألة التّعريف لا يخفى أنّ هذه المسألة هي من الإشكاليّات العويصة، بل من الإشكاليّات التي حيّرت اللّسانيّين حقّاً. وبشأن هذه التّعريفات نشير إلى أنّنا فحصنا بعضها، وتبيّن لنا

---

1 ROSETTI (A.), *Le mot*, p. 23.

2 PERNIER (M.), *Le mot*, pp. 18-19.

أنّ منها ما يقوم على الوظيفة النّحويّة، من نحو ما نجده عند برنيي في قوله: "الكلمة هي أصغر وحدة قابلة لأن تلعب دوراً في تأليف الجملة"[1]. ومنها ما يقوم على المعنى من نحو ما نجده عند أولمان في قوله: "إنّ الكلمة هي أصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتّصل" أو "هي أصغر نواقل المعنى"[2]. ومن هذه التّعريفات أيضاً ما يقوم على دمج الجوانب الوظيفيّة أو النّحويّة في الجوانب المعنويّة والصّوتيّة. وأفضل نموذج دالّ على هذا ما جاء عند مايي في قوله: "تعرف الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة من الأصوات القابلة لاستعمال نحويّ ما"[3]، هذا فضلاً عن عدّة تعريفات أخرى لا حاجة لنا بذكرها كلّها.

إلاّ أنّ ما يمكن تبيّنه من خلال هذه التّعريفات أنّ كلّ واحد منها يؤكّد صراحة على جانب مهمّ من جوانب الكلمة، أي على الجانب الصّوتيّ أو الوظيفيّ أو الدّلاليّ، هذا علاوة عن انتمائها إلى نظام لسانيّ ما عند بعضهم. ولا يخفى أنّ هذه التّعريفات في مجملها بدت عاجزة عن الإحاطة بجوهر المحدود، حتّى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه، ممّا جعلها لا محالة عرضة للنّقد والطّعن. وما يمكن أن نخلص إليه في هذا النّطاق أنّ اللّسانيّات الحديثة لم تنجح حقّاً في إيجاد التّعريف الجامع المانع الذي يشمل الألسن جميعها، أو على الأقلّ غالبيّتها. ولعلّ هذا يعود إلى اختلاف طبيعة الألسن في حدّ ذاتها، وممّا يجعل الكثير من اللّسانيّين لا يشكّكون في الوصول إلى التّعريف المنشود فحسب، وإنّما يشكّكون في الكلمة نفسها، وممّا دفع بعضهم إلى وأد الكلمة والإعلان عن موتها، وطردها نهائيّاً من حظيرة اللّسانيّات، فشحذت العزائم لاستبدالها بمصطلحات كثيرة غيرها كالصّيغم والعجمم والعجمة واللّفظم والمعنم إلخ...، وممّا جعل بعضهم الآخر يزداد حرصاً على ضبط هذه التّعريفات، وذلك من خلال الاهتمام أكثر بخصائص الكلمة المختلفة، لا في نطاق اللّسان الواحد وإنّما في نطاق ألسنة عدّة.

إنّ مشكلة الكلمة ليست بمعزل عن مشكلة تحديد طبيعتها وتحقيق استقلاليّتها، ووضع حدّي البداية والنّهاية لها، وإثبات مدى ملاءمتها

---

1 PERNIER (M.), *Le mot*, p. 102.

2 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 13.

3 MEILLET (A.), *Linguistique historique et linguistique générale*, p. 30.

للتّحليل اللّسانيّ. وغير خاف أنّ الكثير من اللّسانيّين لا يشكّون في أنّ الكلمة كيان ملموس له استقلاليّته في مستوى السّلسلة الكلاميّة. ولا تتحقّق هذه الاستقلاليّة إلاّ باللّحمة القائمة بين صورته اللّفظيّة ومعناه. وتبعاً لهذا ليس من السّهل التّشكيك في الكلمة وإلاّ أمكن التّشكيك في اللّسان في حدّ ذاته. وعليه قامت المساعي في العديد من الدّراسات بمحاولة وضع حدود الكلمات أو حواجزها الفاصلة، بغاية فصل الكلمات عمّا يسبقها ويلحقها، ذلك أنّ الكلمة كتلة صوتيّة غير واضحة المعالم من خلال دفق الكلام، ليس من السّهل تمييزها من غيرها. ويبقى من المحيّر كيف أنّ كتلة صوتيّة ما تعبّر عن معنى معيّن، ذلك أنّ الأصوات البشريّة في حدّ ذاتها خالية من المعنى ولكنّها ما أن تأتلف في ما بينها حتّى تصبح دالّة. علماً أنّ الكلمة كثيراً ما تكون رجراجة وعرضة للكثير من التّغيّرات، سواء في ما يخصّ شكلها أو مضمونها. وإذا ما قبلنا بكلّ هذا، فإنّ السّؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن عدّ الكلمة وحدة لسانيّة صالحة للتّحليل اللّسانيّ؟ هذا ما حاول الكثير من اللّسانيّين إثباته واستغلاله في الإجراءات التّطبيقيّة، وذلك بالرّغم من التّداخل بين الكلمة وجملة الوحدات اللّسانيّة الأخرى المنافسة لها.

هذه الإشكاليّات في طرحها وفي البحث عن الحلول الملائمة لها تناولتها اللّسانيّات بوجهات نظر مختلفة، تعود إلى اختلاف المدارس واختلاف توجّهاتها النّظريّة والمنهجيّة. عملنا -من خلال مادّة هذا الكتاب- على رصدها، وذلك من دون أن نميّز لا بين المدارس ولا بين اللّسانيّين، وإنّما تتبّعناها حيثما وجدنا الكلمة موضوع بحث ونظر. تتبّعناها من دون تفضيل نظريّة على أخرى، أو منهج على آخر. وهذا على امتداد تاريخ اللّسانيّات القصير الذي لا يتعدّى عدّة عقود، بداية من **دي سوسّير** و**سابير** و**فندرياس** وانتهاء **بشومسكي** وأتباعه.

ونظراً إلى الكثير من الاختلافات التي أدركناها بشأن الكلمة، ونظراً إلى الفشل في الوصول إلى الحلول المنشودة، ونظراً إلى عدم الرّضا بالكثير من الحلول المقترحة المتعلّقة بمختلف الإشكاليّات المطروحة توجّه اهتمامنا مثلما توجّه اهتمام الكثير من اللّسانيّين إلى العناية بخصائص الكلمة. فكان الاهتمام منصبّاً في الآن نفسه على الشّكل والمضمون. فأدرجنا في الجانب الشّكليّ الخصائص الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة. وأدرجنا في الجانب المضمونيّ الخصائص المعجميّة والدّلاليّة.

وتوصّلنا تبعاً لهذا إلى أنّ دراسة الصّوت لا تفيد شيئاً كبيراً في ما يتعلّق بالكلمة الصّوتيّة. صحيح أنّ دراسة البنية الصّوتيّة على غاية من الأهمّية لكنّها ليست كافية وحدها لتحديد الكلمة وتحقيق كيانها. وبالرّغم من النّجاحات التي حقّقتها الملامح الصّوتيّة بشأن الصّواتم، إلاّ أنّ اللّسانيّات لم تنجح في الاستفادة من هذه الملامح في إسنادها إلى الكلمة، والبحث عن خصائص معنويّة كلّيّة. وقد يكون النّبر من الحقائق الصّوتيّة المهمّة في إضفاء خصوصيّات على جانب الكلمة الصّوتيّ، فذهب بعضهم إلى أهمّية النّبر في ضبط الكلمة ووضع حدّي البداية والنّهاية. غير أنّ هذا وإن صدق على بعض الألسن فهو لا يصدق على الألسن كلّها. هذا فضلاً عن أنّ الخصائص الصّوتيّة، ومهما تكن قيمتها لا تفيدنا كثيراً بعيداً عن قضايا المعنى، ما دامت الكلمة مبنى ومعنى أو شكلاً ومضموناً. ويغدو من الصّعب جدّاً إن لم يكن من المستحيل الوقوف على الكلمة من خلال السّلسلة النّطقيّة وحدها.

وأمّا بشأن الخصائص الصّرفيّة فإنّها تبدو المجال الأرحب لدراسة الكلمة، أو بالأحرى لدراسة بنيتها وأصنافها. ونجح الصّرف في هذا المجال في ضبط أصغر وحدة دالّة هي الصّيغم. ولقي هذا الأخير حفاوة بالغة من قبل الكثير من اللّسانيّين. وأدّى بهم هذا إلى التّمييز بين الصّيغم الحرّ والمتّصل، وبين الصّيغم المحقّق le morphe وغير المحقّق، وبين أشكال الصّيغم les allomorphes. وغدت العلاقة بين الصّيغم والكلمة على درجة عالية من عدم الوضوح، فحصل التّداخل بينهما، وبات كلّ منهما لا يخلو من التباس، بل حاول كلّ منهما في نهاية الأمر أن ينفرد بالتّحليل الصّرفيّ. وليس الصّيغم وحده ممّا زاحم الكلمة، وإنّما ثمّة مصطلحات أخرى لا تنفكّ تثير قلق الكلمة من نحو **اللّفظم والجذع والجذر واللّواصق**. ونجح الصّرف في إبراز أنّ الكلمة كلمات، فميّز بين الكلمة الاستشهاديّة والكلمة الصّيغة، وبين الكلمة البسيطة والمركّبة، وبين الكلمة الأوّليّة والثّانويّة، وبين الكلمة التّامّة والنّاقصة. هذا علاوة على أنّ تحليل بنية الكلمة اختلف باختلاف النّظريّات اللّسانيّة المتّبعة. فوقع التّشديد على مكوّنات الكلمة المباشرة بالنّسبة إلى بعض اللّسانيّين، ووقع التّشديد على صورة الكلمة الافتراضيّة وصورتها المنجزة، وذلك بالتّأكيد على نحو الكلمة وعلى نسق القواعد المتحكّمة فيها بالنّسبة إلى بعضهم الآخر. ومن النّاحية الصّرفيّة التّركيبيّة وقع الاهتمام بالكلمة باعتبارها وحدة مستقلّة، وعدم قابليّة عناصرها للتّقديم والتّأخير، وسلامة بنيتها في ما

يخصّ إدماج عناصر طارئة. وهذا من شأنه أن يبيّن لا طبيعة الكلمة وبنيتها فقط، وإنّما اختلاف الألسن بالنّظر إلى أنماطها وتصنيفاتها. ومن الملاحظ أنّ الخصائص الصّرفيّة بوجه عامّ ليست بمعزل لا عن الجوانب الصّوتيّة ولا عن الجوانب التّركيبيّة والدّلاليّة.

وللخصائص التّركيبيّة حظّ في هذا الشّأن، وقد يكون من غير اللاّئق إغفالها. **فالجملة** تنافس الكلمة في هذا المجال، وثمّة من اللّسانيّين من يدّعي أنّ الكلمة لا وجود لها خارج التّركيب أو السّياق، والتّركيب -بالرّغم من كونه يهتمّ بائتلاف الكلمات في ما بينها- ليس غريباً عن نظام الكلمة، ومن ذلك اهتمامه بالتّطابق والرّتبة أو الموقع والمصاحبة والاستبدال والانتقاء والتّأليف والتّوزيع. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بالمقولات النّحويّة كالجنس والعدد والحالة والوجه والموجّه. وعملت الكثير من هذه الخصائص التّركيبيّة على إثبات كيان الكلمة واستقلاليّتها وترابط عناصرها. غير أنّ الملاحظ أنّ هذه الخصائص التّركيبيّة لا تستجيب لها الألسن المختلفة بنفس القدر من الأهمّية. ورغماً عن هذا لا أحد ينكر أنّ هذه الخصائص ممّا يساهم في بلورة الكلمة.

ولا ننسى في هذا الصّدد المكانة الهامّة التي تحتلّها الكلمة في المعجم. بل إنّ هذا الأخير من أشدّ الاختصاصات مطالبة بالكلمة باعتبارها المادّة الأساسية في القاموس. ولا يخفى أنّ المعجم يقع في نقطة تقاطع -بالرّغم من الظّاهر- بين المستويات اللّسانيّة، إذ هو لا يتعلّق بالدّلالة وحدها، وإنّما يتعلّق بالأصوات والصّرف والتّركيب أيضاً. والمعجم في النّحو التّوليديّ مثلاً هو قدرة المتكلّم المستمع اللّسانيّة، وهو ما يعبّر عنه بالمعجم الذّهنيّ الذي يمتلكه الفرد في لسان ما، ممّا يجعله قادراً على إنتاج اللّغة وفهمها. والاهتمام بالمعجم في النّحو التّوليديّ غير خاف، وذلك من خلال حرصه على عدم الفصل بين المعجم والتّركيب، بل إنّ التّركيب عنده ينطلق من المعجم. ذلك أنّ الأبنية العميقة للجمل تتضمّن بالضّرورة المكوّن المعجميّ، وهذا الأخير تتحكّم فيه القواعد المعجميّة، أخذاً بعين الاعتبار جملة القواعد التّركيبيّة والصّرفيّة والصّوتيّة لبلوغ الشّكل النّهائيّ للجملة، أي بلوغ البُنى السّطحيّة. وقامت الكلمة في المعجم -بوجه عامّ- بدور مهمّ باعتبارها الوحدة المعجميّة المثلى، وذلك بالرّغم من مزاحمة جملة من الوحدات الأخرى سبق أن أشرنا إليها.

إنّ الكلمة –كما أسلفنا القول– لا تتحدّد بشكلها فقط، وإنّما تتحدّد بمضمونها أيضاً. وترتبط دلالة الكلمة المفردة بالدّلالة المعجميّة التي يتضمّنها القاموس. غير أنّ الكلمة لا تتضمّن دلالتها الذّاتيّة، وإنّما هي تتضمّن دلالات أخرى حافّة. وتزداد هذه الدّلالات اتّساعاً كلّما ارتبطت الكلمة بالتّركيب أو بالاستعمال. وبالرّغم من الأهمّية التي تحتلّها الدّلالة بالنّسبة إلى الكلمة لا يمكن اعتبارها خصيصة أساسيّة يمكن الاعتماد عليها في ضبط الكلمة وتحديد هويّتها، ذلك أنّ الدّلالة ليست قصراً على الكلمة وحدها، وإنّما هي من خصائص كلّ الوحدات اللّسانيّة الأخرى، هذا فضلاً عن الإشكالات التي تثيرها مسألة الكلمات الأدوات، ممّا يشيع الالتباس بين المعاني الدّلاليّة والمعاني النّحويّة. ولا غضاضة في أن نشير في هذا الصّدد إلى أنّ بعض اللّسانيّين يحاول الاهتمام بالملامح التّمييزيّة المتعلّقة بالكلمة وهي ما يعرف بالسّيمم le semème. غير أنّ هذه الملامح ليست قادرة على تمييز كلّ الكلمات والاتّصاف بطابع الكلّيّة، بل لم تكن قادرة على تمييز حتّى الكلمة الواحدة أحياناً. وتثير قضيّة الدّلالة عند الكثير من اللّسانيّين العلاقة القائمة بين الدّال والمدلول، وعلاقة المدلول بالمرجع، وبالتّالي علاقة اللّسان بالواقع المادّيّ، كما تثير إشكاليّات من قبيل اعتباطيّة الدّليل والتّعليل والتّواضع. وإن وافق الدّليل الكثير من الكلمات فهو لا يوافق كلّ الكلمات، لأنّ ثمّة من الكلمات ما لا مرجعيّة لها، وهي تتميّز في الغالب بذاتيّتها، في الوقت الذي يتميّز فيه الدّليل بالموضوعيّة.

هذا أبرز ما حاولنا إجماله في هذا الكتاب وهو صنو لكتاب آخر سبق أن نشرناه بعنوان «**الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ**». والكتابان في الأصل بحث أنجزناه في نطاق أطروحة دكتوراه دولة.

وتظلّ الكلمة بعد كلّ هذا مجالاً رحباً للبحث سواء في اللّسانيّات الحديثة أو في التّراث اللّسانيّ العربيّ، وهي ما زالت في اعتقادنا بحاجة إلى الطّرق. وما قدّمناه في هذا النّطاق لا يعدو أن يكون محاولة قد تسهم في كشف الغطاء عن بعض مكنوناتها. وليس من نافلة القول أن نقول إنّ الكلمة تظلّ المسبار الحقيقيّ الذي نختبر به كفاية النّظريّات اللّسانيّة الحديثة والنّظريّات النّحويّة القديمة على حدّ سواء.

والله وليّ التّوفيق.

الفصل الأوّل
الكلمة معطى لسانيّ

" إنّ الكلمة، بالرّغم من الصّعوبة التي نلاقيها في تعريفها، وحدة تفرض وجودها على الذّهن، وهي أمر أساسيّ في أواليّة اللّسان"

DE SAUSSURE, F., *Cours de* linguistique *générale*, p. 154.

"إنّ الكلمة، باعتبارها وحدة لسانيّة، مفهوم على غاية الشّيوع في اللّسانيّات الحديثة"

KRANSKY, J., *The Word*, p. 8.

نقول في التّعبير العاديّ «لم ينبس بكلمة» و«لم يضف أيّة كلمة» و«هي كلمة واحدة لا غير»، ونقول: «كلمة نابية» (un grand mot)و«كلمة السّرّ» le mot de passe و"كلمة نظاميّة" mot d'ordre. إلاّ أنّ كلّ هذه الاستعمالات لا تنتمي إلى المصطلح اللّسانيّ أو إلى الميتالسانيّات، وإنّما تنتمي إلى التّعابير الدّارجة، سواء جاء استعمالها على الحقيقة أو على المجاز. وكلّ هذا يدلّ على أنّ الكلمة حاضرة في الوعي الجماعيّ للأفراد وعند كثير من اللّسانيّين. ويرى بعضهم أنّه بمعزل عن المرتكز الصّوتيّ، فإنّ الكلمة موجودة في وعينا باعتبارها تمثيلاً أو صورة نفسيّة[1]. ويرى سابير SAPIR "أنّ الكلمة توافق التّجربة الحقيقيّة والتّاريخ والفنّ"[2]. فهي لصيقة إذن بحاضر الفرد وبتاريخه وبمختلف نشاطاته الفكريّة والفنّيّة والأدبيّة. وهي بهذا حاضرة في الذّهن، وللمرء القدرة على استيعابها وتمثّلها، حتّى وإن كان يجهل القراءة والكتابة. و"لا وجود عادة —كما يقول

---

1 ROSETTI (A.), *Le mot, esquisse d'une théorie*, p. 10.

2 سابير، اللّغة، ترجمة المنصف عاشور، ص: 48.

سابير– لأيّة صعوبة تحول دون إدراك الكلمة باعتبارها حقيقة معنويّة"[1]. ومثال الرّجل الهنديّ الأمّيّ الذي لا يلاقي صعوبة في إملاء نصّه كلمة كلمة، باعتبار كلّ كلمة وحدة مستقلّة ماثل في الأذهان.

1. الكلمة حقيقة لسانيّة

يعتبر التّحليل النّحويّ القديم أنّ الكلمة قابلة لأن تقتطع من تركيب أكبر منها هو الجملة la phrase أو الجُمَيْلَة la proposition أو المركّب Le syntagme، ممّا يجعلها قابلة للعزل والاستقلال عن سياقها، سواء من حيث النّطق أو الكتابة. وتُعْرَف الكلمة عادة باعتبارها كتلة صوتيّة يحدّها فراغان أو بياضان في السّلسلة الكلاميّة المكتوبة. وبهذا العُرف الشّائع، وبالاعتماد على المكتوب، تُعتبر الكلمة حقيقة لسانيّة تعامل معها النحاة القدامى على أنّها الوحدة الأساسيّة في التّحليل النّحويّ. وظلّت الكلمة قائمة الذّات وحاضرة ضمن جملة من المفاهيم والمصطلحات القديمة، بالرّغم من تطوّر البحث اللّسانيّ الذي شهده القرن العشرون. بيد أنّ ما يجعل الكلمة مصطلحاً ومفهوماً في الميزان هو الاستعاضة عن المكتوب بالمنطوق في التّحليل اللّسانيّ الحديث. وأمّا ما يصحّ بالنّسبة إلى المكتوب في ما يتعلّق بالكلمة فهو لا يصحّ بالضّرورة في المنطوق، وذلك للشّكل التّقريبيّ الذي يتميّز به المكتوب في محاولة تجسيده لما يُنْطَق أو يُسْمَع.

على هذا الأساس يبقى السّؤال مطروحاً: إلى أيّ مدى يمكن التّسليم بمصطلح الكلمة في التّحليل اللّسانيّ، وهل تستجيب الكلمة حقّاً لمتطلّبات هذا التّحليل، أم نكتفي باعتبار الكلمة من حيّز المكتوب وحده، مع اعتبارها مصطلحاً قديماً يجب طرده من حظيرة اللّسانيّات؟ إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة مختلفة تبعاً لاختلاف اللّسانيّين أنفسهم، وذلك بالنّظر إلى اختلاف مشاربهم. وبالرّغم من كلّ هذا تظلّ الكلمة حاضرة لا يمكن تجاهلها، ولا الاستغناء عنها، فهي حقيقة ثابتة على الأقلّ في المستوى النّفسيّ وفي وعي الأفراد، ما دمنا نفكر بالكلمات ونفكّر فيها. واللّسانيّ نفسه لا يتعامل دائماً وأبداً مع المنطوق وحده وإنّما يتعامل مع المكتوب أيضاً.

---

1 سابير، **اللّغة**، ص: 48.

وتستمدّ الكلمة واقعيّتها من حقيقة كونها رمزاً أو علامة من العلامات لا يمكن نكرانها. والكلمة كبقيّة العلامات الأخرى تدلّ على صورة سواء كانت مرئيّة أو مسموعة. وهذه الصّورة هي ما يُسَمِّيه سابير **بالعنصر اللّغويّ**. وعناصر اللّغة هي علامات التّجربة كما يقول. فالعنصر اللّغويّ «منزل» مثلاً علامة لا تقتصر على إحساس معيّن أو شيء خاصّ بل هي "علامة مضمون فكريّ ملائم يضمّ شتّى التّجارب المختلفة"[1]. وعليه إنّ اللّسان نظام من العلامات، ومن أهمّ هذه العلامات الكلمة.

2. الكلمة دليل لسانيّ

إذا كان سابير قد نظر إلى الكلمات في النّظام اللّسانيّ باعتبارها علامات دالّة، فإنّ دي سوسير De Saussure نظر إليها باعتبارها صورة أكوستيكيّة (صوتيّة). وليست الصّورة هي الصّوت المادّيّ البحت أو الفيزيائيّ المحض، وإنّما هي البصمة النّفسيّة لهذا الصّوت أو تلك الصّورة التي تصوّرها حواسّنا. والدّليل اللّسانيّ عند دي سوسير، كما هو معلوم، "لا يجمع بين شيء واسم بل بين مُتَصَوَّر ذهنيّ وصورة أكوستيكيّة"[2]. ويطلق دي سوسير على المتصوّر الذّهنيّ المدلول وعلى الصّورة الأكوستيكيّة الدّالّ. وهذان العنصران شديدَا الارتباط، وبالضّرورة يستدعي وجود أحدهما وجود الآخر. وبالرّغم من كون دي سوسير لا ينكر وجود الكلمة، باعتبارها وحدة أساسيّة في التّحليل، إلاّ أنّه يشكّ في مدى صلوحيّتها، محاولاً الاستعاضة عنها بما يُسمّيه **الوحدة الملموسة**[3]. ويقول دي سوسير في هذا الصّدد: "إنّ الكلمة، رغم صعوبة تحديدها، وحدة تفرض وجودها في الأذهان، وهي أمر أساسيّ في أواليّة اللّغة mécanisme"[4].

1 سابير، **اللّغة**، ص: 25.

2 دي سوسير، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ترجمة صالح القرمادي، ص: 110.

3 يعرّف دي سوسير هذه الوحدة بقوله: "الوحدة كلّ مقطوعة صوتيّة هي بقطع النّظر عن كلّ ما قبلها وعن كلّ ما بعدها في السّلسلة الملفوظة دالّ خاصّ لمتصوّر من المتصوّرات الذّهنيّة"، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ص: 162.

4 دي سوسير، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ص: 171.

3. الكلمة رمز

إذا كان اللّسان قائماً على الدّليل اللّسانيّ le signe linguistique عند دي سوسير، فإنّه عند بعض اللّسانيّين الآخرين يعتبر نظاماً un système معقّداً من الرّموز des symboles، بل من أكثر النّظم الرّمزيّة تعقيداً. والرّموز اللّسانيّة عبارة عن الكلمات، أو بشكل أدقّ الدّلائل اللّسانيّة. والرّمز عند أوقدن وريتشاردز OGDEN et RICHARDS انطلاقاً من مثلّثهما الشّهير هو العنصر اللّسانيّ أي الكلمة المنطوقة المرتّبة حروفها ترتيباً معيّناً. ويقع الرّمز في مقابل الفكرة أو المحتوى العقليّ الذي يستحضره الذّهن أي المدلول le signifié من ناحية، وفي مقابل المشار إليه أي المرجع le référent من ناحية أخرى. وإذا كانت العلاقة بين الرّمز والفكرة علاقة مباشرة، فإنّ العلاقة بين الرّمز والمشار إليه، أو بين الرّمز والشّيء الموجود في عالم الواقع علاقة غير مباشرة، بمعنى أنّه لا صلة مباشرة بين الكلمة أو اللّغة le langage بصورة عامّة والحياة. وتكون الصّلة عن طريق الفكرة، أي عن طريق تصوّرات عقولنا[1].

إنّ استعمال مصطلح الرّمز بوجه عامّ لا يرضي دي سوسير، إذ يرى فيه عيوباً تحول دون قبوله، وذلك راجع إلى القول باعتباطيّة الدّليل اللّسانيّ l'arbitraire du signe linguistique، بمعنى أنّ العلاقة الرّابطة بين الدّالّ والمدلول هي علاقة اعتباطيّة، في الوقت الذي لا تُعتبر فيه هذه العلاقة في ما يتعلّق بالرّمز اعتباطيّة تماماً. فالرّمز قد يوحي بمدلوله، وكمثال على ذلك صورة الميزان التي ترمز إلى العدالة أو إشارة المرور التي ترمز إلى المنعرج أو إلى غيره في قانون الطّرقات[2].

4. الكلمة وحدة معجميّة LE MOT EST UNE UNITÉ LEXICALE

تعتبر الكلمة الوحدة المعجميّة بامتياز، بالرّغم من المشاكل الكثيرة التي تعترض المعجميّين في تصنيف كلماتهم وترتيبها. كما تعتبر الوحدة الدّالّة الحاملة لمعنى الأفضل من غيرها. بيد أنّه لا يمكن فصل شكلها عن مضمونها

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة كمال بشر، ص: 71.
وبالمار، علم الدّلالة، ترجمة صبري إبراهيم السّيّد، ص: 47.
2 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 113.

أو دالّها le signifiant عن مدلولها le signifié. وتفرض الكلمة نفسها في أيّ نظام لسانيّ، باعتبارها وحدة لسانيّة unité linguistique قائمة على ثنائيّة الصّيغة والمعنى. ومن الشّائع عادةً أنّ الكلمة الواحدة لها صيغة معيّنة يقابلها معنى معيّن. إلاّ أنّه في بعض الحالات نجد صيغة واحدة إزاء معان عدّة والعكس بالعكس. واحتار اللّسانيّون في تحديد هويّة الكلمة، فهل أمثلة من قبيل go (ذهب صيغة محايدة) وgoes (يذهب) وgoing (ذاهب) وwent (ذَهَب)، أو أمثلة من قبيل cheval (حصان) وchevaux (أحصنة) هي كلمات مختلفة، أم كلمة واحدة ذات صيغ عدّة؟

اختلف اللّسانيّون في حلّ هذا الإشكال. فيرى سابير من ناحيته أنّ الكلمة ضربان: الكلمة الأولى تدلّ على الحدث المخصوص أي تدلّ على معنى، ثمّ الكلمات التّابعة لها أو التي تدور في فلكها والتي تتضمّن بالإضافة إلى المفهوم الأساسيّ دلالة متميّزة من شأنها أن تحوّر في المفهوم الجوهريّ، ويحدث ذلك بفضل زيادة بعض العناصر الصّوتيّة الحاملة لمعان إضافيّة أكثر تجريداً، كتحديد الجنس والعدد والزّمان[1]. ويرى دي سوسير من ناحيته أنّ كلمتين من قبيل cheval وchevaux هما صيغتان مختلفتان، إحداهما تابعة للأخرى. وهما شيئان متمايزان، سواء كان من حيث المعنى أو من حيث الصّورة الصّوتيّة، ممّا يجعلنا في اختبار عسير كما يقول. فإمّا أنّنا نتجاهل العلاقة القائمة بين الكلمتين، فنعتبر الصّيغتين كلمتين مختلفتين، وإمّا أنّنا نقنع بـ"المفهوم المجرّد الذي يجمع بين مختلف الصّيغ التّابعة لنفس الكلمة"[2]. وهذا أدّى بدي سوسير إلى التّشكيك في مفهوم الكلمة، ويرى أنّ "على من يلتمس الحصول على الوحدة الملموسة ألاّ يبحث عنها في إطار الكلمة"[3]. وأمّا ليونز LYONS فهو يرى من ناحيته أنّ كلّ هذه الأمثلة المذكورة صيغ مختلفة لكلمة واحدة. وللتّدليل على ما يذهب إليه، اعتبر أنّ من خصائص الكلمة قبولها **الإدماج المعجميّ**، أي إثباتها في القاموس، خلافاً لصيغها المختلفة القائمة على الاشتقاق والتّوليد تبعاً لنظام من القواعد يخصّ كلّ لسان على حدة. ويرى ليونز أنّ "الصّيغة المستعملة للإشارة إلى الكلمة في مجملها هي التي تظهر بها الكلمة حسب تسلسل ألفبائيّ في بداية كلّ مدخل

1 سابير، **اللّغة**، ص: 40.
2 دي سوسير، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ص: 164.
3 المرجع نفسه، ص: 164.

في المعجم القياسيّ"[1]. وليست صيغة الاستشهاد هذه بالضّرورة صيغة الكلمة التي يحدّدها النّحويّ على أنّها الجذع le radical أو الأصل la racine لأنّ ذلك مختلف تبعاً لاختلاف الألسن.

5. الكلمة وحدة نحويّة LE MOT EST UNE UNITÉ GRAMMATICALE

إنّ الكلمة والكلمات التّابعة لها (أو صيغها المختلفة) لا تحتلّ أهمّيتها من إمكانية إدراجها في القاموس وحده، وفي المعاني الطّارئة عليها، وإنّما تبرز أهمّيتها أيضاً في الدّور الذي تقوم به في مستوى التّركيب أو في بناء الجملة. إذ هي تساهم إلى جانب العلاقات النّحويّة في تحصيل المعنى. من هنا يرى كثير من اللّسانيّين أنّ المعنى le sens لا يتمّ من خلال الكلمات وحدها، وإنّما يتمّ من خلال الجملة، بل من خلال الملفوظ l'énoncé. وتصبح الكلمات في هذه الحالة تقوم بدور موادّ البناء الأساسيّة التي لا يمكن أن يتمّ البناء بدونها، إلاّ أنّها وحدها لا تشكّل بناء. ويرى روبنز ROBINS أنّ الطّفل في عمليّة اكتساب لسانه الأمّ، لا يتعلّم معاني الكلمات منفردة، وإنّما يتعلّم معانيها من خلال سياقاتها واستعمالاتها. والأطفال لا ينطقون بكلمات معزولة أو مفردة، وإنّما ينطقون بملفوظات مشابهة لما يسمعونه، والكبار يتدخّلون في كلّ مرّة لإصلاح ما بدا غير مقبول. وهذا الإجراء يتبعنا طيلة حياتنا، وذلك في تعلّمنا للكلمات الجديدة وتعميق استعمالاتنا السّابقة. وليس المعجم le lexique في هذه الحالة إلاّ جمعاً لمختلف استعمالات الكلمة الواحدة، الممكن إيرادها في سياقات مختلفة contextes[2]. ويرى روبنز أنّ المعنى الحقيقيّ للكلمة هو المعنى المتعلّق بتاريخ الكلمة l'histoire du mot، أي بشكلها واستعمالاتها السّابقة، أو بتعبير آخر هي نتاج تغيّراتها الدّائمة. ويكون معنى الكلمة "في أغلب الحالات المنتوج الجماعيّ والتّاريخيّ والثّقافيّ لأجيال عدّة"[3].

وليس النّحو بأفضل من الصّرف La morphologie لأنّ هذا الأخير يدّعي أنّ الكلمة من مجال اهتماماته وحده، وإن ذهب إلى الصّيغة قبل المعنى، أو ذهب إلى المعنى عبر الصّيغة.

---

1 ليونز، اللّغة والمعنى والسّياق، ترجمة عبّاس صادق الوهّاب، ص: 21.

2 ROBINS, ***Linguistique générale***, p. 33.

3 ***Ibid.*** p. 38

6. معنى الكلمة LE SENS DU MOT

الكلمات باعتبارها أحداثاً محسوسة هي "كيانات مادّيّة بحتة" بالتّعبير الفلسفيّ[1]. وهي تستمدّ مادّيتها من طبيعتها الصّوتيّة أو الفيزيائيّة. غير أنّه، وبالرّغم من ذلك قد يعسر علينا الجزم بأنّ كتلة صوتيّة ما كلمة أو ليست كلمة. من هنا ينتاب الغموض الكلمة، سواء في ما يتعلّق بالمفهوم أو المصطلح. وتبدو الكلمة غامضة إلى حدّ بعيد بالرّغم من بديهيّتها، وتسليم أكثر النّاس بها. وكلّ هذا يدلّ على مدى ضعف وجهة النّظر القائلة بأنّ الكلمة هي «وحدة ذات معنى».

إنّ ربط الكلمة بمعناها، أو الاهتمام بمعنى الكلمة مفردة هو من مهامّ المعجم. والمعجميّون أشدّ اللّسانيّين تعلّقاً بالكلمة سواء أطلقوا عليها كلمة أو عجمماً lexème أو وحدة معجميّة. ونميّز عادة في المعجم بين الكلمات والمفردات le vocabulaire. ويعدّ المعجم مجموع الكلمات المتوفّرة في ظرف معيّن للمتكلّم القادر على استعمالها و/أو فهمها. وهو معجم محدود يُعْرَف بالمعجم الفرديّ le lexique individuel وذلك في مقابل المعجم العامّ Le lexique général الذي يُعتبَر كنز اللّغة. والمعجم العامّ يعدّ مجموع الكلمات النّظريّة المفترضة التي تمتلكها مجموعة لسانيّة معيّنة، في ظرف تاريخيّ معيّن. وكلّ أفراد هذه المجموعة ينهلون من هذا الكمّ الهائل من الكلمات من دون القدرة على الإلمام به كاملاً. في مقابل المعجم الفرديّ أو العامّ توجد المفردات، وهي مجموع الكلمات المستعملة فعليّاً من طرف فرد من الأفراد، في وضع معيّن أو في مقام معيّن. وبطبيعة الحال المفردات ما هي إلاّ جزء مقتطع من المعجم الفرديّ الذي يقوم بوظيفة فعليّة في عمليّة التّواصل بين الأفراد.والمعجم الفرديّ بدوره جزء مقتطع من المعجم العامّ[2].

ومن الطّبيعيّ أن يرفض أكثر اللّسانيّين الاعتماد على المعنى في ضبط حدود الكلمة والتّعامل معها، لأنّ المعنى نجده على سبيل المثال في كلمات من قبيل «حصان» و«ذهب» كما نجده في ons - من marchons (نذهب)، وفي الواو من «ذهبوا» وفي الـ s من boys (أطفال). ونفس الشّيء يقال في أمثلة من

---

1 العبارة للفيلسوف الإنقلزيّ برترند رسّل. ليونز، اللّغة والمعنى والسّياق، ص: 41.

2 PEYTARD et GENOUVRIER, *Linguistique et enseignement du français*, p. 181.

قبيل tout de suite (حالاً) أو au fur et à mesure (في الأثناء)، فهذه عبارات تتكوّن في الحقيقة كلّ واحدة منها من مجموعة من الكلمات، ولكنّها من حيث المعنى تدلّ على معنى واحد قائم بذاته، لا من مجموع معنى كلّ كلمة من هذه الكلمات منفردة.

7. تصنيف الكلمات

يصنّف اللّسانيّون الكلمات تصنيفات عدّة، ومن بين هذه التّصنيفات:

1. يمكن للكلمة أن تقوم بدورين مختلفين، وأن تكتسب معنيين مختلفين: معنى نحويّاً وآخر صوتميّاً phonologique. ومن هنا كان التباسها. المعنى الأوّل لصيق بالكيانات النّحويّة الصّوريّة. وهذه الكيانات هي كيانات مجرّدة تتمتّع بجملة من الوظائف التّمييزيّة، تتحقّق بفضل جملة من العناصر، عادةً ما تأخذ أشكالاً صوتميّة، يُطلَق عليها الكلمة الصّوتميّة، وذلك بإزاء الكلمة النّحويّة[1]. هذا التّحليل يهمل عادةً الجانب الدّلاليّ ليقتصر على الجانب الوظيفيّ للكلمات. وعليه إنّ الكلمات النّحويّة تتحقّق بواسطة الكلمات الصّوتميّة أو من خلالها. المثال الذي يورده ليونز للتّمييز بين الكلمة النّحويّة والكلمة الصّوتميّة هو: son pied (رِجْله) و son strident (صوت صريريّ). فكلمة son في الحالتين عبارة عن كلمتين نحويّتين، ذلك أنّهما تتمتّعان باستعمالين مختلفين في التّركيب (أي ضمير ملكيّة في الحالة الأولى واسم في الحالة الثّانية)، في الوقت الذي يُعتبران فيه كلمة صوتميّة واحدة لتطابقهما صوتاً. ونفس الشّيء يُقال بالنّسبة إلى الحالة العكسيّة، وكمثال على ذلك صيغة الفعل dream (حُلْم) في الإنقليزيّة في الزّمن الماضي. هذه الكلمة هي كلمة نحويّة تتحقّق بكيفيّتين مختلفتين، أي بكلمتين صوتميّتين هما dreamed وdreamt[2].

2. تشهد الكلمة تصنيفاً آخر قائماً على التّمييز بين الكلمات المجرّدة والكلمات المزيدة. ويعبّر عادةً عن الكلمات المجرّدة بالعَجْمَم، وأمّا الكلمات المزيدة فهي كلمات مجرّدة منضافة إليها وحدات صغرى حاملة لمعنى، يُطلق عليها مصطلح الصّيغم le morphème. وهذه الصّياغم قد

1 LYONS, ***Linguistique générale***, pp. 54-55.

2 *Ibid.* p. 55.

تكون منفصلة أو متّصلة، وفي هذه الحالة الأخيرة يُطلق عليها مصطلح اللّواصق les affixes. وهي سوابق préfixes ولواحق suffixes ودواخل infixes. وقد تتّسع دائرة هذه الصّياغم لتشمل مسائل أخرى كالتّغيّرات الإعرابيّة، وتغيّرات الحركات داخل بنية الكلمة، والنّبر l'accent أو النّغم le ton في بعض الألسن[1]. وليست هذه الصّياغم وحدها لها قيمة لغويّة أو صرفيّة، وإنّما غيابها أيضاً له دلالته، ممّا يجعلهم يطلقون عليها صياغم صفريّة. وتُشَبّه عادةً الدّرجة الصّفر في الميدان الصّرفيّ بلحظات الصّمت المعبّرة في الحديث.

ونميّز عموماً في اللّسانيّات بين الجذر la racine والجذع le radical. فإن كانت الألسن السّاميّة قائمة على جذور هي عادةً ثلاثة صوامت des consonnes، فإنّ الألسن الهنديّة الأوروبّيّة تقوم على جذوع. وهي عناصر صوتيّة تدخل في بنية الكلمة، من دون أن تكون لها قيمة استعماليّة ما. وإذا ما أردنا أن نبحث عن الجذور في هذه الألسن، فما علينا إلاّ الرّجوع إلى الأصول اليونانيّة أو السّنسكريتيّة القديمة. وطبيعة العلاقة بين هذه اللّواصق والكلمات المجرّدة تختلف باختلاف طبيعة الألسن، أي تختلف باختلاف طبيعة أبنية الكلمات، أو بما يُطلَق عليه بناء الكلمات la formation des mots. ولإيضاح هذا يكفي أن نأخذ الأمثلة التّالية المتعلّقة بظاهرة الجمع في ألسنة مختلفة كالعربيّة والفرنسيّة والسّواحليّة.

من المعلوم أنّ في اللّسان العربيّ نوعيْن من الجمع، أحدهما يتمّ بإضافة لاحقة في آخر الاسم، مع اختلاف بين المذكّر والمؤنّث (ومع اختلاف في حالات الرّفع والنّصب والجرّ)، والآخر يتمّ بتكسير بنية الكلمة، أي بتغيير الصّيغة، مع المحافظة على الحروف الأصول الواردة في المفرد.

ونلاحظ ونحن نقارن بين اللّسان العربيّ واللّسان الفرنسيّ، أنّ الجمع لا يتلاءم في اللّسانيْن إلاّ في الحالة المتعلّقة بإضافة لواحق في آخر الاسم، وإن كانت هذه اللّواحق في الفرنسيّة على درجة من الاختلاف وهي تتمثّل في ما يلي:

---

1 فندريس، اللّغة، ترجمة الدّواخلي والقصّاص، ص ص: 108-109.

→ s	Ø	وهي الحالة الغالبة
} → Aux	al ail	وهي حالة تشهد بعض الاستثناءات

هذا بالإضافة إلى بعض الحالات النّادرة التي تعتبر شاذّة وتخرج عن نطاق هاتين القاعدتين . ومن الملاحظ أنّ في اللّسان الفرنسيّ، إلى جانب هذه العلامات المذكورة توجد بعض العلامات الأخرى التي تدلّ على الجمع، تتمثّل سواء في الصّفات التّابعة أو في أدوات التّعريف وأسماء الإشارة أو ضمائر الملكيّة من قبيل:

un une	} ⟶	des

le la	} ⟶	les

mon ma	} ⟶	mes

ce cet cette	} ⟶	ces[1]

هذه الأدوات أو الأسماء المبهمة في الفرنسيّة لا تتوافق تماماً مع ما يقابلها في العربيّة. ويقابل le وla وles الفرنسيّة أداة التّعريف الوحيدة في العربيّة الألف واللاّم وذلك إذا ما أبعدنا مسألة الإضافة، وغياب هذه الأداة في حالة التّنكير أو الإضافة أيضاً. كما يقابل mon وma وmes ضمائر متّصلة تكون على شاكلة لواحق هي ضمائر متّصلة.

وأمّا إذا قارنّا هذين اللّسانيْن أي الفرنسيّ والعربيّ بلسان ثالث بعيد عن الألسن الهنديّة الأوروبّيّة من ناحية، وعن الألسن السّاميّة من ناحية أخرى، ألا وهو اللّسان السّواحلي المنتمي إلى مجموعة البانتو الإفريقيّة، فإنّنا نتبيّن أنّ بعض الأسماء يتمّ تصنيفها وفق السّابقة m للدّلالة على الإفراد والسّابقة wa للدّلالة على الجمع. وبعض الأسماء الأخرى يتمّ

1 CHEVALIER et coll., *Grammaire du français contemporain*, pp. 170-174.

تصنيفها بإضافة السّابقة ki للدّلالة على الإفراد، وإضافة السّابقة vi للدّلالة على الجمع, وللتّدليل على ذلك نقول:

Mtoto وتعني طفلا

وwatoto وتعني أطفالاً

ونقول: kitu وتعني شيئاً

وvitu وتعني أشياء

ممّا يدلّ على أنّ هذه السّوابق ما هي إلاّ أدوات للتّمييز، وأنّ toto، في الحقيقة، إنّما هي مجرّد صيغة ذهنيّة مفترضة، لا تتحقّق إلاّ بفضل ما يدخل عليها من سوابق[1].

3. ومن التّصنيفات الشّائعة أيضاً التّمييز في مستوى التّركيب بين الكلمات التي هي **أنماط** والكلمات التي هي **حالات**. ويفسّر ليونز الكلمات الأنماط بالكلمات التي ترد مرّة واحدة في التّعبير. وأمّا الكلمات الحالات فهي الكلمات الأنماط التي تتكرّر. فإذا كان ثمّة مثلاً كلمتان متطابقتان، فهما حالتان لنمط واحد. وللتّدليل على ذلك يضرب الماثل التّالي: «من يضحك أخيراً قد يضحك كثيراً». فهذا المثال يتكوّن من ستّ كلمات، وإن أخذنا بعين الاعتبار التّمييز الحاصل بين الكلمات الأنماط والكلمات الحالات، فإنّنا سنقرّ بأنّ هذا المثال لا يحتوي إلاّ على خمس كلمات، نظراً إلى أنّ كلمة «يضحك» تكرّرت مرّتين[2].

4. هذا التّنميط للكلمة نجده أيضاً وبكلّ جلاء، في ما يُسَمّى **بالإحصاء المعجميّ** أو **اللّسانيّات الإحصائيّة**. وهذا الفرع من اللّسانيّات قائم على إحصاء عدد المفردات الكاملة الموجودة في نصّ ما من جهة، وعلى إحصاء عدد الكلمات الفعليّة من دون اعتبار الكلمات المتواترة من جهة أخرى. وبالرّغم من الاتّفاق الظّاهر في تحديد الكلمة المكتوبة، فإنّ الإجراءات العمليّة في ضبط الكلمة تُعتَبَر أمراً ليس على غاية من البداهة، ممّا يجعل اللّسانيّين الإحصائيّين يحاولون ضبط معايير محدّدة، قبل الشّروع في أيّة عمليّة إحصائيّة. ويَعْتَبر هؤلاء اللّسانيّون عادةً أنّ الكلمة وحدة خطّيّة. والوحدة الخطّيّة هي جملة الأصوات المحصورة بين فراغين أو بياضين،

---

1 محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص: 61.

2 ليونز، اللّغة والمعنى والسّياق، ص: 41.

أو المعلّمة بعلامات التّنقيط المختلفة في سياق التّركيب. ويمكن لهذه الوحدة الخطّيّة أن تتجاوز ذلك عندما تكون الكلمة مؤلّفة من عدّة كلمات مثل à tort et à travers (من هنا وهناك) أو machine à calculer (آلة حاسبة).

ومن أبرز الإشكاليّات التي تعترض اللّسانيّ في ضبط هذه الوحدة الخطّيّة أو الكلمة إشكاليّات من قبيل الفاصلة الحرفيّة l'apostrophe والمطّة الفاصلة trait d'union بين جزأي الكلمة الواحدة. في ما يتعلّق بالفاصلة الحرفيّة هل يجوز اعتبارها رمزاً أبجديّاً، وبالتّالي اعتبارها جزءاً من الوحدة الخطّيّة، أم أنّها تعدّ فاصلة بين الكلمتين وذلك في أمثلة من قبيل quelqu'un (شخص ما) أو presqu'île (شبه جزيرة) أو l'agneau (الخروف)[1]. وأمّا في ما يتعلّق بالمطّة الفاصلة بين وحدات خطّيّة فهي لا تقلّ شأناً عن الفاصلة الحرفيّة. وعليه يمكن التّعامل مع كلمات من قبيل: après-midi (بعد الظّهر) أو chauve-souris (خفّاش) أو au-dessus (فوق)، مقارنةً بكلمات من قبيل: celui-ci (هذا) أو prends-le (خُذْهُ) الخ... وقس على ذلك الكلمات الأدوات من قبيل: de la (من) وau (إلى) وtout de suite (حالاً)، وأسماء الأعداد من قبيل: quatre vingt (ثمانين) أو trente deux (اثنين وثلاثين) وما شابه ذلك.

8. اختلاف الآراء بشأن الكلمة

الكلمة مُعطًى لسانيّ، دأب اللّسانيّون على استعمالها والتّعامل معها، وإن أنكرها بعضهم كمصطلح و/أو مفهوم. والكلمة حاضرة ما دام التّحليل اللّسانيّ ينطلق من الأصوات ومن السّلاسل الكلاميّة. وإن كنّا غير قادرين على تقسيم هذه السّلاسل الكلاميّة إلى كلمات بالنّسبة إلى لسان نجهله، فنحن لسنا عاجزين عن تقسيم هذه السّلاسل إلى وحدات يمكن أن نطلق عليها كلمات في لساننا أو في الألسن التي نعرفها، وذلك بالاستعانة بالمعنى بطبيعة الحال، وبالعلاقات النّحويّة التي تُعْقد بين هذه الكلمات في مستوى التّركيب، وببعض الخصائص الأخرى كالخصائص الصّوتيّة وغيرها تبعاً للاختلافات القائمة بين الألسن.

---

1 MULLER, *Le mot unité de texte*... p. 159.

اختلفت آراء اللّسانيّين بشأن الكلمة فمنهم من اعتبرها حقيقة ثابتة، لا رجعة عنها، وهي من المسلّمات مثلها مثل الجُمَيْلة la proposition أو الجملة أو الاسم أو الفعل. ومنهم من قبلها مؤقّتاً بغاية التّقدّم في البحث اللّسانيّ. ومنهم من رفضها جملة وتفصيلاً مستعيضاً عنها بجملة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة.

وصعوبة تحديد الكلمة متأتّية من الخلط بين المنطوق والمكتوب. ولا ننسى أنّ الكلمة جاءت في الأصل ملازمة للكتابة، وهي خاضعة لمتطلّباتها، ولمتطلّبات الطّباعة. وبالرّغم من أنّ اللّسانيّات اليوم تنطلق من المنطوق، إلاّ أنّ تأثير الكتابة ما زال قائماً. وهذا له انعكاسات على النّتائج المترتّبة على التّحليل اللّسانيّ.، وإلاّ كيف نعتبر le الفرنسيّة أو the الإنقليزيّة كلمة، وهما كما نعلم تفيدان التّعريف، في الوقت الذي نعدّ فيه التّعريف في ألسن أخرى كالعربيّة والرّومانيّة والفنلنديّة ملازماً للكلمة غير منفصل عنها. فهل يحقّ لنا أن نعتبر le chien أو the dog كلا منهما كلمتين، في الوقت الذي نعتبر فيه «الكلب» في العربيّة وlupul (الذّئب) في الرّومانيّة أو huset (المنزل) في النّرويجيّة كلمة واحدة؟ وبصفة عامّة إنّ نمط الكتابة الخطّيّة المتّبعة في جلّ الألسن لا تعكس حقيقة الأصوات المنطوقة. والتّباين بين المنطوق والمكتوب أكبر من أن يحجب، يظهر هذا في أمثلة من قبيل après midi (بعد الظّهر) وau-dessus (فوق) وbonsoir (مساء الخير) التي ترسم بكيفيّات مختلفة، بطريقة التّتابع أو الإدماج أو الفصل بواسطة المطّة، وكما يظهر في أمثلة مركّبة من قبيل: fer à repasser (مِكْوَاة) أو pomme de terre (بطاطا). فهذه كلمات معقّدة complexes، ولكنّها مفردة أو تدلّ على مدلول واحد، وتتجسّد في ما يتعلّق بالكتابة في ثلاث كلمات. وكما يظهر هذا في أمثلة مدمَجة من قبيل du أو au في الفرنسيّة التي تقابل في وظيفتها وعلى التّتالي de la وà la.

ويرى المتشكّكون من اللّسانيّين في الكلمة أنّ المشكلة الحقيقيّة تكمن في مدى سلامة تقسيم السّلسلة الكلاميّة أو الملفوظ إلى وحدات مستقلّة، يمكننا أن نطلق عليها مصطلح الكلمة. بمعنى هل هذه الوحدات تقابل واقعاً لسانيّاً معيّناً أم لا؟ وهل تستجيب هذه الوحدات للتّحليل اللّساني بالمعنى الشّائع قديماً للكلمة القائم على المكتوب أم بمفهوم جديد لها؟ ولا يضني هؤلاء أنفسهم كثيراً في محاولة منهم للإجابة عن هذه الأسئلة، وإنّما يبادرون إلى اقتراح البديل لتجاوز إطار الكلمة، ويرون أنّ هذا هو الأسلوب الطّبيعيّ ما دام

الملفوظ قابلاً لمزيد من التّحليل حتّى بلوغ الصّوت المجرّد أو الصّوتم le phonème، وأنّ المعنى يمكن أن يتجزّأ إلى ما بعد الكلمة. ويرى مارتيني MARTINET أنّ مثالاً من قبيل «في هذا القصر» يتضمّن ثلاث وحدات متتالية: «في» و«هذا» و«القصر»، وبالإمكان أن نعوّض أيّ عنصر من هذه العناصر من دون أن يتأثّر العنصران المتبقّيان. إلاّ أنّ هذه الوحدات الثّلاث لا تحتلّ نفس القيمة لأنّ كلمة «قصر» يمكن استعمالها مفردة، ويمكن تعويضها في جميع السّياقات النّحويّة، خلافاً لما عليه «في» و«هذا». وكلّ هذا يدفع مارتيني إلى اعتبار كلمة «قصر» عجمماً un lexème، في الوقت الذي يعتبر فيه «في» و«هذا» صيغميْن morphèmes[1].

ولا يكتفي مارتيني بالوقوف عند هذا الحدّ والرّضا بهذه الحلول المقترحة، وإنّما يحاول أن يعقد مقارنة بين هذا المثال المذكور ومثال آخر من قبيل «سَنَمْلِكُ»، وهي أنّ «ملك» عجمم، وهذا شبيه بكلمة «القصر»، لأنّ كلاً منهما يعتبر عنصراً حاملاً للمعنى. وأمّا «السّين» التي تفيد المستقبل، و«النّون» التي تدلّ على الجمع أو المثنّى "فيبدوان كأنّهما يفرضان وجودهما بشكلهما أكثر ممّا يفرضانه بمعناهما"[2] فهما صيغمان. إلاّ أنّ الفرق بينهما وبين «في» و«هذا» أنّ الصّيغميْن الأوّليْن (السّين والنّون) جاءا غير منفصليْن، وبالتّالي لا يعتبران كلمتين، في حين أنّ الصّيغميْن الثّانييْن يمكن أن يعدّا كلمتين لأنّهما مفصولان عمّا يجاورهما بفراغ. فهل يمكن -بتعبير مارتيني- "أن تكون «في» و«هذا» في الآن نفسه صيغمين وكلمتين، في حين أنّ كثيراً من الصّياغم هي أبعاض كلمات"[3].

وتتميّز الكلمة عند فريق من اللّسانيّين -ممّن يقبلونها- بملامحها الصّوتيّة، وهي تتجسّد في مرتكزها الصّوتيّ. وتتميّز عند فريق ثان بطبيعتها الثّنائيّة: الصّورة الشّكليّة والمضمون أو المعنى. ومن الآراء المهمّة في هذا الشّأن الآراء التي تأخذ بالجوانب المختلفة للكلمة، أي الجانب الصّوتيّ والجانب الدّلاليّ، بالإضافة إلى الوظيفة النّحويّة. ويبدو أنّ هذه الأطراف الثّلاثة التي تعتمدها الكلمة، أي الصّوت والمعنى والاستعمال (وخاصّة الصّوت والمعنى)

---

1 MARTINET، *Le mot*، ترجمة: الطيّب البكّوش وصالح الماجري، ص: 14.
2 المرجع نفسه، ص: 32.
3 المرجع نفسه، ص: 33.

هي التي درج عليه اللّسانيّون في محاولاتهم المتعلّقة بتعريف الكلمة. هذا بالإضافة إلى بعض التّعديلات التي يجريها أصحابها على مختلف التّعريفات العديدة، كالانتماء إلى نظام لسانيّ معيّن أو الانتماء إلى مجموعة بشريّة معيّنة، والعمل في سياقات أو مقامات معيّنة الخ...

ويدعو كرامسكي KRAMSKY إلى الأخذ بعين الاعتبار مجموع الخصائص التي تميّز الكلمة، من دون تغليب بعض الخصائص على بعض، ومحاولة الأخذ بعين الاعتبار أكثر الخصائص عموميّة لتشمل أكبر عدد ممكن من الألسن. وبما أنّ غالبيّة الخصائص التي توصّل إليه اللّسانيّون لا تنطبق إلاّ على عدد محدود من هذه الألسن، فالمطلوب هو إيجاد خصائص جديدة، إن تطلّب الأمر ذلك[1].

لا ريب في أنّ الكلمة معطى لسانيّ وهي وثيقة الصّلة بحاضر الفرد وتاريخه، كما هي شديدة التّعلّق بنشاطاته وخاصّة اللّفظيّة منها. وعليه فإنّ الكلمة موجودة في وعي الأفراد باعتبارها تمثيلاً أو صورة نفسيّة لا يمكن نكرانها. والنّاس يدركون الكلمة من حيث أنّها حقيقة معنويّة و/أو لسانيّة.

وإذا ما اعتبرنا الكلمة معطى لسانيًّا حقيقيًّا فهي جديرة بالبحث والنّقاش. والبحث المهمّ المتعلّق بها يتمثّل في إيجاد جملة الخصائص المشتركة التي تميّزها من بقيّة الوحدات اللّسانيّة القريبة منها، لا في لسان بعينه، وإنّما في جلّ الألسن إن لم يكن في جميعها، هذا فضلاً عن التّعريف الجامع المانع الذي يصدق عليها. وكلّ هذا سوف يقودنا في الفصل القادم إلى النّظر في أبرز التّوجّهات اللّسانيّة الحديثة، والنّظر من خلالها إلى الكلمة والوحدات اللّسانيّة المنافسة لها، وذلك من نحو اللّفظم والصّيغم والمُشكّل والعجمم وغيرها.

---

1 KRAMSKY, *The word*, p. 11.

الفصل الثّاني

التّحليل اللّسانيّ والوحدات اللّسانيّة

"معظم اللّغويّين يحملون في أذهانهم ما يميّز بين الطّريقة العلميّة والطّريقة غير العلميّة في معالجة الأمور. وربّما كانوا على خلاف حول بعض متضمّنات مصطلح علمي كغيرهم من فلاسفة العلم ومؤرّخيه، إلاّ أنّهم متّفقون بصفة عامّة حول الاختلافات الأساسيّة بين دراسة اللّغة العلميّة والدّراسة غير العلميّة"

ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ج: 1، ص ص: 50-51.

تحاول المدارس اللّسانيّة أن تبني لنفسها منهجاً لسانيّاً قائماً على العلميّة والموضوعيّة، تحاول التّنصّل فيه من تبعات المناهج التّقليديّة القديمة. وبالرّغم من الاتّفاق بين اللّسانيّين بشأن جملة من المبادئ العلميّة الثّابتة، ثمّة اختلافات في وجهات النّظر في فهم العلم والعلميّة. أمّا في ما يخصّ نقاط الاتّفاق وكما يجملها ليونز فهي تتمثّل في اعتبار أنّ اللّسانيّات علم تجريبيّ، يقوم على التّجربة لا على التّأمّل والحدس، إذ يتعامل مع حقائق ملموسة قابلة للملاحظة والاختبار، هي حقائق اللّغة واللّسان. ولكون هذا العلم تجريبيّاً فهو موضوعيّ، وهو موضوعيّ بقدر ما يبتعد عن الذّاتيّة وعن كلّ التّحيّزات الفرديّة والاجتماعيّة وغيرها.

وسمة التّجريبيّة قد لا تكون السّمة الأساسيّة في العلم، لأنّها كثيراً ما تثير الجدل خاصّة عند أصحاب المذهب الوضعيّ. والصّراع الذي طال أمده بين التّجريبيّين والوضعيّين معروف، ويصل تأثيره إلى كلّ العلوم الأخرى، بما في ذلك اللّسانيّات. فإذا كان أصحاب المذهب الأوّل يؤكّدون على أهمّية التّجربة في الوصول إلى المعرفة والاعتماد على الملاحظة الحسّيّة، فإنّ أصحاب المذهب الثّاني يؤكّدون على النّزعة الظّواهريّة التي تحصر مهمّة العلم في الوصف الخالص للوقائع لا في تفسيرها وذلك باسم الموضوعيّة والحياد. وأمّا

أصحاب المذهب العقليّ فهم يلحّون على الدّور الذي يقوم به العقل في اكتساب المعرفة، وهم ينطلقون من تصوّرات وفرْضيّات مسبقة في محولة لإثبات صحّتها.

من هنا فإنّ صفة العلميّة في حدّ ذاته تغدو مثار جدل بين الاتّجاهات الفلسفيّة ومن ثمّة اللّسانيّة. فكلّ يدّعي العلميّة والموضوعيّة، وكلٌّ يستند إلى مجالات علميّة مختلفة أهمّها العلوم الطّبيعيّة والعلوم الصّحيحة. وأصبح كلُّ توجّه لسانيّ قائماً على مسلّمات نظريّة مسبقة، وخاضعاً لمنهج علميّ خاصّ[1].

الوحدات اللّسانيّة Les unités linguistiques

مهما اختلفت المدارس اللّسانيّة، فعلى كلّ مدرسة السّعي إلى وضع جملة من المصطلحات أو المفردات التّقنيّة الخاصّة بها، تساعدها على تقريب مفاهيمها إلى الآخرين، وبها أو بواسطتها يمكن أن تقوم بإجراءاتها التّطبيقيّة والعمليّة. ومن أهمّ هذه المصطلحات الوحدات اللّسانيّة، التي يجب أن تعمل على التّوضيح، وأن تزيل قدراً كبيراً من اللّبس في المفاهيم والمصطلحات.

ويدعو دي سوسير إلى ضبط هذه الوحدات اللّسانيّة ضبطاً تامّاً، وتعيين حدودها تعييناً دقيقاً، والفصل بينها وبين كلّ ما يحيط بها في السّلسلة الكلاميّة[2].

ويبدو أنّ اللّسانيّات عنده تعمل بواسطة وحدات لسانيّة غير معرّفة، أو أنّ تعريفاتها ليست على غاية من الدّقة. وعليه فمن الأمور المهمّة بالنّسبة إلى اللّسانيّ ضبط هذه الوحدات وتحديدها، واختيار المنطلقات التي يجب الانطلاق منها.

وبين التّحليل والتّأليف، هل يجب الانطلاق من الوحدات الدّنيا للوصول إلى الوحدات الكبرى أي الجمل أم العكس؟ وإذا كانت جلّ المدارس البنيويّة والوصفيّة تسلك المسلك الأوّل، فإنّ المدرسة التّوليديّة التّحويليّة تسلك المسلك الثّاني، معتبرة الجملة غاية همّها.

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ترجمة التّوني، ص: 51 وما بعدها.
2 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 161.

1. الكلمة

من مهامّ اللّسانيّ الأساسيّة دراسة بنية ومكوّنات اللّسان، والنّظر في طبيعته، وما يُنتجه من سلاسل صوتيّة في جميع مستوياته. والبحث عن الوحدات الدّالّة دلالة نحويّة أو معنويّة ما هو إلاّ جزء من الدّراسات اللّسانيّة. ومن أبرز الوحدات الدّالّة التي يصل إليها كثير من اللّسانيّين في تحليلاتهم اللّسانيّة **الكلمة**. والكلمة مع مثيلاتها تكوّن مخزوناً هائلاً هو رصيد المجموعة اللّسانيّة من المفردات. ولكنّ هذه الوحدات لا تُعتبَر على درجة كبيرة من الوضوح، وهي مختلفة في نمطها وطبيعتها تبعاً لاختلاف الألسن. وتبقى جملة من الأسئلة بحاجة إلى إجابات مقنعة تطرح نفسها، من قبيل ما الكلمة؟ وما طبيعتها؟ وما مكوّناتها؟

لا شكّ في أنّ النّحو التّقليديّ مثلما يعتقد جلّ اللّسانيّين يقوم على الوحدة الأساسيّة: الكلمة. هذه الوحدة التي يرفضها كثير من اللّسانيّين محاولين الاستعاضة عنها بوحدات أخرى قد تبدو أكثر نجاعةً في التّحليل اللّسانيّ، وحدات أصغر من الكلمة تُعْرَف عادةً بالصّيغم le morphème، ووحدات أكبر من الكلمة أو تشملها تُعْرَف بالمركّب le syntagme، أو العَجْمة la lexie وما شابه ذلك. وتقع الكلمة تقليديّاً بين الوحدات الصّغرى الدّالّة التي تُسْهِم في تكوين الكلمة وبين المركّب أو الجُمَيْلة أو الجملة. وتعتبر التّحاليل النّحويّة بصورة عامّة، مهما كانت الوحدة الأساسيّة المعتمدة، مقبولة إلى حدّ بعيد، وإن كانت في أوجه كثيرة قابلة للتّعديل. واعتماداً على الكلمة كوحدة أساسيّة للتّحليل، قُسِّمَ النّحو قديماً في أغلب الألسن إلى الصّرف morphologie وإلى التّركيب syntaxe. وإذا كان الصّرف يهتمّ بدراسة بنية الكلمة، فإنّ التّركيب يهتمّ بدراسة البنية النّحويّة أي بالجمل. وعليه فإنّ التحليل النّحويّ ينحصر بين الجملة باعتبارها الوحدة القصوى في التّحليل، وجزء الكلمة أو الصّيغم باعتباره الوحدة الدّنيا.

ولقد قامت الكلمة بدور مهمّ في التّحليل النّحويّ، ومن الملاحظ أنّها تتمتّع بنوع من المحافظة على كيانها، إذ هي تشكّل وحدة ليس من السّهل اختراقها. ولعلّ عدم اختراقها هذا يُعَدّ خصيصة من أهمّ خصائصها. وكما تتمتّع الكلمة بحرّية التّنقّل، وذلك بالتّقديم والتّأخير. وفي تنقّلها تقوم بدور مهمّ في الوظائف النّحويّة، وفي تغيير المعنى المتولّد من التّركيب. وإنّ قولنا: «قَتَل الصيّادُ الأسدَ» يختلف عن قولنا: «قتل الأسدُ الصيّادَ». وهذه الكلمات

في التّحليل النّحويّ –كما يرى روبنز ROBINS– توافق عادةً، ولكن ليس دائماً، الوحدات الخطّيّة المكتوبة. فأداة التّعريف في بعض الألسن كالفرنسيّة والإنقليزيّة مثلاً هل تعتبر كلمة لأنّها قابلة للفصل كأن نقول: le livre (الكتاب) أو le petit livre (الكتاب الصّغير)، بالرّغم من كونها لا تتمتّع بالحرّية الكاملة في التّنقّل؟ وهذا من شأنه أن يثير إشكاليّة الكلمة وحدودها وبالتّالي تعريفها. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى الضّمائر المنفصلة والمتّصلة مثل «أنا» و«التّاء» من «ذهبتُ» أو je وmoi في الفرنسيّة أو I وme في الإنقليزيّة.

ويشتمل النّحو القديم عادةً على نوعين من الكلمات. الكلمات التّامّة pleins والكلمات النّاقصة vides، أو بتعبير آخر الكلمات المتصرّفة variables والكلمات المبنيّة invariables. فالنّوع الأوّل من الكلمات يمكن إثباته في جداول أو في قوائم تتضمّن جملة من الصّيغ، قائمة على جذر أو جذع مشترك واحد من قبيل sing (يغنّي) وsinging (غناء) وsang (غنّى) وsung (غُنّيَ) الخ... وأمّا النّوع الثّاني فهو ما يُعرَف بالكلمات الأدوات وهي كلمات لا تأخذ إلاّ شكلاً واحداً لا يتغيّر، وعددها محدود. وهي تقوم عادةً بوظيفة الرّبط بين الكلمات المتصرّفة. ويعتبر روبنز أنّ الألسن تختلف باختلاف عدد وتعقيد جداول كلماتها المتصرّفة. فالألمانيّة على سبيل المثال تتضمّن تغيّرات نحويّة تتعلّق بكلماتها أوسع من الإنقليزيّة، واللاّتينيّة والسّنسكريتيّة تكون الكلمات فيهما عرضة لتغيّرات نحويّة أوسع ممّا هي عليه في الألمانيّة. وبعض الألسن في الشّرق الأقصى وبعض المناطق في جنوب شرقيّ آسيا كالصّينيّة والفيتناميّة لا تتضمّن عمليّاً إلاّ الكلمات المبنيّة[1].

2. الصّيغم LE MORPHÈME

إذا كانت الكلمة هي الوحدة الأساسيّة في التّحليل النّحويّ، فإنّها لا تعتبر الوحدة النّحويّة الدّنيا الحاملة لمعنى، لأنّ وحدات لسانيّة مثل cat (قط) وdog (كلب) وcheval (حصان) في مقارنتها بـ cats (قطط) وdogs (كلاب) وchevaux (أحصنة) تبيّن أنّ الوحدات الأخيرة تتضمّن علامات، هي وحدات دنيا حاملة لمعنى. والمعنى هنا هو معنى الجمع. وهذه الوحدات

1 ROBINS, ***Linguistique générale***, p. 176.

الدّنيا يُطلق عليها اللّسانيّون الصّياغم. والصّياغم لا تحمل معنى فحسب، وإنّما تقوم بوظيفة نحويّة. وعليه فإنّنا نقول:

The cat eats the mouse (القطّ يأكل الفأر).

في مقابل: the cats eat the mouse (القِطَط تأكل الفأر)

ومن الملاحظ أنّ هذه الوحدات الصّغرى غير قابلة للتّقسيم إلى وحدات دالّة أصغر منها[1].

وإذا كانت هذه الوحدات الدّنيا لا تعتبر مجهولة من طرف النّحو القديم، فإنّ اللّسانيّات الحديثة عوّلت عليها معوّلاً كبيراً في التّحليل النّحويّ والصّرفيّ، واعتبرتها الوحدة النّحويّة الأساسيّة. والكلمة الواحدة يمكن أن تقسّم إلى أكثر من صيغم فـ marcherons (سنمشي) مثلاً يمكن أن تقسّم إلى - marche الجذع الذي يدلّ على الفعل، والـ ons - التي تدلّ على ضمير الجمع والـ r التي تدلّ على المستقبل. و«سينجحون» يمكن أن تقسّم إلى «السّين» التي تفيد المستقبل، و«الياء» التي تفيد صيغة المضارع و«نجح» التي تفيد الفعل، و«الواو» التي تفيد الضّمير المتّصل «هم»، و«النّون» التي تفيد المضارع المرفوع الخ... وقد تظهر هذه الصّياغم في المنطوق دون المكتوب أو العكس، أو قد تظهر في كليهما معاً. ومن ثمّة يحصل التّداخل بين الجانب الصّوتيّ أو الصّوتميّ والجانب الصّرفيّ، والبنية الصّوتيّة للكلمة لا تقابل بالضّرورة البنية الصّرفيّة. ومن هنا جاء التّفريق عند بعض اللّسانيّين بين الصّيغم والصّيغم المحقّق le morphe من جهة، وبين الصّيغم وأشكاله المختلفة les allomorphes من جهة أخرى.

في ما يتعلّق بالتّمييز الأوّل يعتبر الصّيغم المحقّق -بتعبير ماريو باي Mario Pey- مادّة الصّيغم الخامة، أي سلسلة الصّواتم التي يمكن تحقيقها، أو التّمكّن من النّطق بها، والتي تؤدّي وظيفة الصّيغم في سلسلة كلاميّة معيّنة[2]. إنّ الـ s في cats وdogs وhorses (أحصنة) هي عبارة عن صيغم يفيد الجمع، بما أنّه يمكن تحقيق هذا الصّيغم، سواء في مستوى النّطق أو الكتابة، فهو عبارة عن صيغم محقّق أي morphe، في الوقت الذي نجد فيه صيغمَ الجمع في أمثلة من قبيل men (رجال) وmice (فئران) وchildren

1 Robins, ***Linguistique générale***, 181.

2 ماريو باي، أسس علم اللّغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ص: 100.

(أطفال) غير متحقّق ممّا يجعل تقسيم هذا النّوع من الأمثلة إلى صياغم محقّقة مستحيلاً. وعلى هذا إنّ الصّيغم المحقق هو ما أمكن تحقيقه (نطقاً أو كتابةً)، وأمّا الصّيغم بوجه عامّ فهو ما يمكن تحقيقه بواسطة وسائل صوتيّة ظاهرة يمكن معاينتها، كما يمكن أن يتحقّق بكيفيّات أخرى غير ظاهرة. ولا نجد هذه الظّاهرة في الأسماء وحدها، وإنّما نجدها في الصّفات والأفعال أيضاً. فإذا كان الفعل called (نادى) عبارة عن صيغمين محقّقين هما - call وed - التي تفيد الزّمن الماضي، فإنّ الفعل went (ذَهَبَ) هو عبارة عن صيغم وحيد حرّ، وإن تضمّن صيغمَ الزّمن الماضي المقدّر. فـ went وإن شابهت called باعتبارهما يتضمّنان الفعل والدّلالة على الزّمن الماضي: call + ed وgo + ed، إلاّ أنّ تقسيمهما إلى عناصر جاء مختلفاً، لأنّنا تمكّنا من تقسيم المثال الأوّل إلى صياغم محقّقة، في الوقت الذي يستحيل علينا فيه تقسيم المثال الثّاني كذلك.

وأمّا التّمييز المتعلّق بالصّيغم وبأشكاله المختلفة les allomorphes فيعبّر عنه عادةً بأنّ هذه الأشكال ما هي إلاّ "الصّيغ المتنوّعة التي تستعمل في ظروف مختلفة لتعطي المعنى المعيّن"[1]. وبتعبير آخر إنّ الـ allomorphe هو التّحقّقات المختلفة لشكل واحد أو لصيغم واحد، وكمثال على ذلك إنّ صيغم الجمع في كثير من الأسماء الإنقليزيّة هو s، وقد تتحقّق الـ s هذه صوتيّاً بكيفيّات مختلفة، سواء بـ s - أو z - أو iz -، وذلك في أمثلة من قبيل books (كُتُب) وlegs (أرجل) وboys (أطفال). وهذه التّحقّقات المختلفة هي صياغم مختلفة لصيغم واحد هو صيغم الجمع في هذا النّوع من الأمثلة[2]. وكما تتحقّق النّهاية ed - التي تدلّ على الماضي في الأفعال الضّعيفة الإنقليزيّة، كما لو كانت t - أو d - أو id - ، وذلك في أمثلة wrapt (wrapped) (لفَّ) وlighted (أنار) وloved (أحبَّ). إنّ كيفيّات النّطق المختلفة هذه ما هي إلاّ أشكال صيغم واحد دالّ على الزّمن الماضي، وذلك تبعاً لتنوّعات موقعيّة تتعلّق بطبيعة الصّامت الذي يسبقها. وأمّا صيغ الماضي الأخرى التي تتحقّق عن طريق تغيّر البنية الدّاخليّ مثل sing (يغني) وsang (غنَّى) أو write (يكتب)

1 ماريو باي، أسس علم اللّغة، ص: 104.

2 إنّ العلّة الصّوتيّة في هذه التّحقّقات المختلفة للـ s تتعلّق بالتّأثيرات الصّوتيّة للصّواتم المجاورة. فإذا سبقت الـ s بصامت مهموس فهي لا تتغيّر، وإذا سبقت بصامت مجهور أو صائت أو حرف علّة فإنّها تُنْطَق z، وتنطق iz إذا كانت مسبوقة بـ s أو z.

وwrote (كَتَبَ) فهي تعتبر أشكالَ صياغم إضافيّة للصّيغم الدّالّ على الزّمن الماضي[1].

ويعتبر اللّسانيّون كلمات من قبيل men (رجال) مثلاً كلمة واحدة أو بالأحرى صيغماً واحداً في مستوى التّحقيق اللّسانيّ، وهذا الصيغم يتكوّن في الحقيقة من صيغميْن اثنيْن هما: man (رجل) العنصر الأساسيّ في الكلمة، وعنصر الجمع المتضمّن في البنية، وذلك في التّحوّل من man إلى men، وهذا مقارنة بصيغ الجمع الأخرى الدّارجة في الإنقليزيّة. إنّ بين الكلمتين man وmen مشابهة صوتيّة أو خطّيّة يمكننا أن نعتمد عليها لتقسيم men إلى صيغميْن اثنيْن. وهي نفس المشابهة التي نجدها في كلمات أخرى من قبيل mouse (فأر) وmice (فئران)، ولكنّنا لا نجدها في أمثلة أخرى من قبيل bad (قبيح) وworse (أقبح) أو go (يذهب) وwent (ذَهَبَ)[2].

وأمّا التّقسيم الآخر لهذه الصّياغم فهو تقسيمها إلى صياغم حرّة وأخرى متّصلة، في ما يتعلّق بالنّوع الأوّل نعتبر cat (قِطّ) صيغماً وكلمةً إن شئنا. وأمّا الـ s من cats فهي صيغم متّصل، أي أنّه غير قابل لأن يبرز مستقلاً بذاته في السّلسلة الكلاميّة. وإذا كانت جلّ الألسن تعرف صياغم حرّة وأخرى متّصلة، فإنّ بعضها الآخر لا يعرف إلاّ الصّياغم الحرّة فقط. ولنضرب على ذلك مثلاً اللّسان الفيتناميّ، إذ هو لا يتضمّن إلاّ الصّياغم الحرّة أي الكلمات تقريباً. ويرى روبنز أنّ تحليل الغالبيّة العظمى من الألسن تقتضي ثلاثة مصطلحات مختلفة هي الكلمة والصّيغم الحرّ والصّيغم المتّصل[3]. وأمّا الكلمات ذات الصّياغم المتعدّدة فهي كلمات تتكوّن إمّا من صياغم حرّة فقط، أو من صياغم حرّة مضافاً إليها صيغم أو صياغم متّصلة. وهذا النّوع من الكلمات يشكّل عادة وحدات مستقلّة، نطلق عليها الكلمات المركّبة composés أو المعقّدة complexes مثل chauve-souris (خفّاش) وporte-avions (حاملة طائرات) وchemin de fer (سكّة الحديد) الخ...

---

1 ماريو باي، أسس علم اللّغة، ص: 105.

2 LYONS (J.), *Linguistique générale*, p. 140.

3 ROBINS, *Linguistique générale*, p. 185.

3. الجذوع واللّواصق

يقسّم كثير من اللّسانيّين الكلمات إلى جذور أو جذوع ولواصق. والجذوع هي جزء الكلمة المجرّدة من كلّ اللّواصق. وهذه الصّياغم الجذوع يمكن أن تكون حرّة أو متّصلة بغيرها. وعددها يعتبر غير محدود في اللّسان الواحد، أو هو قابل للزّيادة بطرق مختلفة كالإحداث والاقتراض وغيرهما، وذلك بخلاف عدد الصّياغم المتّصلة التي تعتبر محدودة ومعدودة في اللّسان الواحد. وكلّ الكلمات في لسان ما يمكن أن تكون قائمة على صيغم حرّ أو على صياغم متداخلة حرّة أو متّصلة، ولكنّها كلّها قائمة على صيغم جذع أو أكثر. لو أخذنا للتّدليل على ذلك «كَتَبَ» و«يكتب» و«اكْتُبْ»، فإنّ الجذع «كتب» (أو الجذر ك. ت.ب.) واحد في الكلمات الثّلاث، وما زاد على ذلك فهو من اللّواصق. وفي أمثلة من قبيل gauche (يسار) وgauchir (أتلف) و gaucher (أَعْسَر) وgauchiste (يساريّ)، فإنّ ir - وer - وiste - هي لواصق أو بالأحرى لواحق des suffixes[1]. في هذه الأمثلة إنّ الجذوع لها شكل صوتيّ واحد لا يتميّز في مقابل اللّواصق المختلفة. إلاّ أنّ هذه الجذوع في بعض الألسن قد تختلف تبعاً لتصرّفها مثلما يحدث في بعض الأفعال مثلاً في الفرنسيّة والإنقليزيّة كأن نقول: aller (ذَهَبَ — محايد) وvas (اذْهَبْ) وirons (سنذهب) أو am (فعل كينونة) وare وhave (فعل ملكيّة) الخ... وغالباً ما تكون اللّواصق في أغلب الألسن أكثر اختزالاً من الجذوع أو أقصر. وللتّمييز بين الجذوع واللّواصق في التّحليل اللّسانيّ لا بدّ من تقسيم الكلمة الواحدة إلى الصّياغم التي تتكوّن منها. وهذا التّقسيم قد يعطي صياغم تفيد دلالات معيّنة في بعض الأحيان، وقد تعطي صياغم لا معنى لها في حالات أخرى. فمن الواضح أنّ أمثلة من قبيل charger (شحَنَ) وdécharger (أفرغ) وsurcharger (عبّأ أكثر من اللاّزم) تعتبر فيها charge -الجذع المشترك لهذه الكلمات المختلفة. ولكنّ كلمات من قبيل manteau (معطف) وbateau (باخرة) لا تمثّل فيها eau - لاحقة دالّة كما لا تمثّل فيها لا - mant ولا - bat جذعاً مشتركاً لكلمات أو صيغ كلمات مختلفة.

إنّ التّمييز بين الجذوع واللّواصق لا يقابل في العادة التّمييز بين الصّياغم الحرّة والصّياغم المتّصلة. وإنّ الجذوع -كما يرى ذلك روبنز- يمكن

1 ROBINS, ***Linguistique générale***, p. 185.

أن تكون حرّة أو متّصلة. والعلاقة القائمة بين هذين النّوعين تختلف من لسان إلى آخر. ففي اللّسان الفرنسيّ أو الإنقليزيّ مثلاً، إنّ أغلب الجذوع عادةً ما تعتبر أشكالاً حرّة أي كلمات قائمة الذات، في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الجذوع في ألسنة أخرى أشكالاً متّصلة. وكمثال على ذلك جذوع الأفعال في اللّسان اللاّتينيّ[1].

4. المشكّل LE FORMANT

في إطار التّقسيم بين الصّيغم الحرّ والصّيغم المتّصل، هناك من اللّسانيّين من يفضّل استعمال مصطلح formant في مقابل الصّيغم الحرّ، وإطلاق الصّيغم على الوحدات المتّصلة فقط. ويرى ماريو باي أنّ الصّيغم الحرّ يعادل على وجه التّقريب ما يُعْرَف بالجذر أو الأصل، ويقابل الصّيغم المتّصل ما يُعْرَف بالنّهايات التّصريفيّة[2]. وأمّا تفضيل المصطلحين المشكّل والصّيغم على المصطلحين الصّيغم الحرّ والصّيغم المتّصل فيعود إلى أنّ المصطلحيْن الأخيريْن يناسبان نوع الألسن التي تقوم كلماتها على الجذوع المفردة باعتبارها كلمات مستقلّة، مثلما هو الحال في الألسن الهنديّة الأوروبّيّة. ولكنّها لا تناسب كثيراً من الألسن مثل اللاّتينيّة واليونانيّة والرّوسيّة التي لا تقوم كلماتها على الجذور المفردة إلاّ نادراً[3]. وإذا كنّا نصف في الإنقليزيّة كلمة mail (بريد الرّسائل) مثلاً بأنّها صيغم حرّ، وذلك لإمكانيّة استخدامها بشكل مستقلّ، فإنّ ing - توصف بأنّها صيغم متّصل لاتّصالها بغيرها. في الوقت الذي تعتبر فيه كلمات لاتينيّة من قبيل - mūr وus صياغم متّصلة، لأنّه لا يمكن استعمال أيٍّ منها استعمالاً مستقلاً. ويرى ماريو باي "إذا نحن استعملنا formant في كلتا الكلمتين mail الإنقليزيّة و- mūr اللاتينيّة، فإنّنا نكسب فائدة أخرى وهي شمول المصطلحين الجديدين للفكرة القديمة عن «جذر» يشكّل المعنى الأساسيّ و«لاحقة» تعطي المعنى الثّانويّ، وتعدّل من المعنى الأساسيّ للكلمة"[4].

---

1 ROBINS, ***Linguistique générale***, p. 185.

2 ماريو باي، أسس علم اللغة، ص: 102.

3 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

4 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

هكذا تتوارد المصطلحات وتتشابه وتتفاعل في ما بينها، تبعاً لمدى صدقها في نقلها للمفاهيم المتعلّقة بها. واختلافها راجع إلى اختلاف التّحاليل اللّسانيّة القائمة عليها.

5. اللّفظم LE MONÈME

يعتبر مارتيني أنّ اللّسان أداة تواصل يمكن تحليله إلى مضمون دلاليّ وتعبير صوتيّ. ويتجسّد هذان الطّرفان في ما يصطلح عليه باللّفظم le monème. واللّسان قائم عنده على تمفصل أو تقطيع مزدوج double articulation، يتمثّل التّقطيع الأوّل في الوحدات اللّسانيّة الدّالّة، بغضّ النّظر عمّا نصطلح عليه في تسميتها، ويتمثّل التّقطيع الثّاني في الوحدات الصّوتيّة الخالية من المعنى ألا وهي الصّواتم les phonèmes. وتتحقّق الوحدة اللّسانيّة في التّقطيع الأوّل بتتابع جملة اللّفاظم المنتمية إلى نصّ معيّن. في حين تتحقّق الصّواتم في التّقطيع الثّاني بتتابعها في مستوى اللّفظم الواحد.

إنّ الوحدات اللّسانيّة الّتي يشهدها التّقطيع الأوّل هي دلائل (des signes لسانيّة تتكوّن من دوالّ ومدلولات، وهي أصغر الوحدات الدّالّة الحاملة لمعنى، ويصطلح عليها مارتيني باللّفظم. واللّفظم عنده كلّ دليل لسانيّ يتكوّن من وجه دالّ يظهر بشكله الصّوتيّ، ويتألّف من وحدات التّقطيع الثّاني، ووجه مدلول يتمثّل في معناه أو في قيمته المعنويّة. ويقابل اللّفظم عنده في المصطلح الدّارج الكلمة، ويجب ألاّ نعتبر أنّ اللّفظم ما هو إلاّ مقابل الكلمة العلميّ[1]. فكلمة travaillons (نعمل) مثلاً تتكوّن من لفظمين - travaill التي تدلّ على فعل معيّن وons - الّتي تدلّ على ضمير الجمع المتكلّم. غير أنّ الفرق بين اللّفظمين غير خاف على أحد، إذ الأولّ مشبّع بمعنى دلاليّ، في حين أنّ الثّاني يمتلك أساساً معنى نحويّاً. وللتّمييز بين هذين اللّفظمين يصطلح مارتيني على اللّفظم الأوّل بمصطلح العجمم lexème ويصطلح على الثّاني بمصطلح صيغم morphème. ولا يريد مارتيني أن يؤكّد على أنّ اللّفظم الأوّل هو لفظم معجميّ، وأنّ الثّاني هو لفظم نحويّ، بقدر ما يريد التّأكيد على أنّ ثمّة لفاظم تفيد الرّبط وأخرى ليست كذلك. وهو يقترح مصطلح اللّفظم لتجنّب مصطلح الصّيغم «الغامض» على حد اعتقاده.

1 MARTINET, *Éléments de linguistique générale*, p. 16.

إنّ السّلسلة الصّوتيّة هي سلسلة خطيّة سواء كان في مستوى المنطوق أو المكتوب. وما السّلسلة الصّوتيّة إلاّ تتابعات لمجموعة من اللّفاظم والصّواتم. إنّ تتابع هذه الوحدات الصّوتيّة الدّنيا أي الصّواتم لـه قيمـة تمييزيّـة، إذ يكفـي اختيار صوتم دون آخر في مستوى الوحدات المكوّنة للّفظم حتّى يتغيّـر المعنـى. فـ«مال» متميّزة عن «نال». في حين أنّ التّسلسل والتّتابع الحاصل بالنّسبة إلى اللّفاظم ليسا دائماً مؤشّرا علـى تغيّـر المعنـى. صحيح أنّ le chasseur tue le lion (الصـيّاد يقتـل الأسدَ) لا تعـني le lion tue le chasseur (الأسـد يقتـل الصيّادَ)، ولكن في حـالات كـثيرة، بإمكـان الـدّليل أن يغيّـر مكانـه في سياق التّركيب، من دون أن تطرأ تغيّـرات كـثيرة تُـذكر. وهـذا يرجـع إلى اخـتلاف التّحليل اللّسانيّ في الألسن المختلفة[1].

ويرى مارتيني أنّ عدد الملفوظات les énoncés الممكنة في لسان مـا هـو نظريّاً غير محدود، لأنّه لا توجد حدود متصوّرة لتتابع جملـة مـن اللّفـاظم في ملفوظ معيّن. وتعتبر قائمة اللّفاظم في لسان ما قائمة مفتوحة لـيس مـن السّـهل أن نحصيها، لأنّ إمكانيّة توالد هذه اللّفاظم قائمـة باسـتمرار، تبعـاً لمتطلّبـات وحاجات المجموعة اللّسانيّة الواحدة. ويبدو أنّ قائمة الكلمات في لسان معـيّن عند مارتيني –بالرّغم من عدم رضاه بهذا المصطلح– أوسع من قائمـة اللّفـاظم، حتّى وإن تضمّنت اللفاظم وحدات مختلفة مثل اللواحق ons -أو atre - ، لأنّ من الكلمات ما يتضمّن أكثر من لفظم واحد مثل timbre-post (طـابع بريـديّ) وautoroute[2](طريق سيّارة).

إنّ تحليل أيّ ملفوظ إلى مكوّناته أي إلى لفاظم قد لا يبدو أمـراً يسـيراً، لأنّ اللّفظم كما ذكرنا يتكوّن مـن دالّ ومـدلول، وقـد يتمظهـر المـدلول الواحـد بدوالّ مختلفة. فمدلول aller (ذهَبَ) على سبيل المثال يظهر في النّصّ بأشكال مختلفـة : allons (نـذهب) وva (يـذهب) وira (سـيذهب) وaille (لِيـذهبْ) الخ... وعلى هذا الأساس ليس من السّهل أن نميّـز لفظمـاً معيّنـاً بـالرّجوع إلى الدّالّ وحده[3].

---

1 MARTINET, ***Éléments de linguistique générale***, p. 17.
2 ***Ibid.*** p. 20
3 ***Ibid.*** p. 102

اللّفظم عنـد مـارتيني يمكـن أن يكـون مسـتقلاً قائمـاً بذاتـه مثـل hier (أمْس) أو vite (سريعاً) أو ما شابه ذلك، كما يمكن أن يكون مركّباً مـع لفظـم آخر أو أكثر من قبيل l'an dernier (السّنة الفارطة) أو en voiture (بالسّيّارة) أو avec plaisir (بسرور)، وفي هذه الحالة يُطْلِقُ عليه مصطلح المركّب المسـتقلّ syntagme autonome، ويقابل هـذا المصـطلح الأخـير عنـد مـارتيني الكلمـة[1] تقريباً.

إنّ اختيار مصطلح اللّفظم عنـد مـارتيني يعـود إلى تشـكيكه في مصـطلح الكلمة التي قد يكون من غير المجـدي تقـديم تعريـف لهـا لاخـتلاف طبيعـة الألسن، ولاختلاف طبيعـة الكلمـة في هـذه الألسـن. ويـرى مـارتيني أنّـه مـن الممكن إيجاد تعريف للكلمة يتعلّق بلسان من الألسن، ولكـن مـن غـير الممكـن إيجاد تعريف جامع مانع لها يشمل كلّ الألسن[2].

6. العجمم والعجمة LE LEXÈME ET LA LEXIE

يقسّم مارتيني —كما أسلفنا— اللّفظم إلى عجمم وصـيغم. وصـيغة الكلمـة marchons (نمشـي) مـثلاً تتكـوّن مـن العجمـم - march والصّـيغم ons -. وفي مستوى التّحقيق اللّسانيّ تتّصل العجامم بالصّياغم لتنتج دلائـل لسـانيّة تتميّـز بصورتها اللّفظيّة من جهـة، وبمضـمونها مـن جهـة ثانيـة. ويتمثّـل المضـمون بالنّسـبة إلى العجمـم في مضـمونه المعجمـيّ، والمضـمون في الصّـيغم في مضـمونه النّحويّ. وعليه إنّ العجمم هو وحدة المعجم الأصليّة التي يمكن أن تتولّد منها جملة الوحدات المعجيمّة. فالعجمم - log مثلاً بالإمكـان أن تتولّـد منـه أسمـاء من قبيل loge (مأوى) وlogement (مسكن) وlogeur (مؤجِّر)، كما يتولّد منـه الفعل loger (سكَنَ). ويقوم العجمم في كثير من الألسـن بـدور الجـذع في بنـاء الكلمـات. ويبـدو أنّ تبنّـي مصـطلح العجمـم عنـد بعـض اللّسـانيّين جـاء مـن احترازهم الشّديد من مصـطلح الكلمـة ومـا يعتريـه مـن تعميـة والتبـاس، وأنّ العجمم مقارنة بالكلمة يعتبر أكثر تجريداً.

ويقابل العجمم الآنـف الـذّكر la lexie عنـد بـوتيي B. POTTIER، وإنّ الأمثلة السّابقة المتولّدة من - log هي عَجْمَات مختلفة مبنيّة انطلاقاً من عجمم

---

1 MARTINET, *Éléments de linguistique générale*, p. 115.

2 *Ibid.*

واحد، وإنّ أمثلة من قبيل plume (ريشة) وplumier (مقلمة) وporte-plume (قلم) ينطبق عليها الشّيء نفسه، إذ هي متولّدة من عجمم واحد هو - plum[1].

ويعتبر بوتيي أنّ العجمات هي عناصر أساسيّة في البناء النّحويّ، وهو يقسّمها إلى ثلاثة أنواع:

- عجمة بسيطة مثل cheval (حصان) وchaise (كرسيّ) وverre (كأس).
- عجمة مركّبة مثل abat-jour (عاكس للنوّر) أو cheval-vapeur (حصان بخاريّ).
- عجمة معقّدة مثل cheval de prise (حاجز شائك) وchemin de fer (سكّة الحديد)[2].

كما يمكن لهذه العجمات أن تتضمّن بعض التّعابير الجامدة مثل en avoir plein le dos (لم يعد يحتمل) وما يشبهها. ويقترح بوتيي في ما يتعلّق بأقسام الكلام تعويض الكلمة بالعجمة. ويمكن بالتّالي تصنيف مثل التّعابير التّالية: avoir peur (خاف) وmachine à coudre (آلة خياطة) و dès lors que (منذُ) وعلى التّوالي في قسم الأفعال وقسم الأسماء وقسم الرّوابط les conjonctions[3].

7. الدّليل اللّسانيّ

من الوحدات اللّسانيّة الدّالّة التي يمكن أن يلتجئ إليها التّحليل اللّسانيّ الدّليل أو بالأحرى الدّليل اللّسانيّ. ويُعْتَبَرُ هذا الدّليل اللّسانيّ حجر الزّاوية التي يقوم عليها البناء السوسيريّ. وما اللّسان حسب سوسير إلاّ نظام من الدّلائل. والدّليل عنده لا تتحدّد قيمته إلاّ بمقابلته لدليل آخر سواء كان في المستوى المركّبي أو الجدوليّ. والدّليل كما هو معلوم هو الالتحام الحاصل بين الدّال والمدلول، وكأنّ هذين الأخيرين وجهان لعملة واحدة. ومن المعلوم أيضاً حسب دي سوسير أنّ "الدّليل لا يجمع بين شيء واسم، بل بين متصوّر ذهنيّ وصورة أكوستيكيّة"[4]. ومن ثمّة إنّ الدّليل اللّسانيّ ما هو إلاّ كيان entité نفسيّ. وهو يعتبر شيئاً حقيقيّاً ملموساً لا يمكن الفصل بين دالّه

---

1 PERROT, *Le lexique*, p.289.
2 *Encyclopédie*, Le langage, p. 251.
3 DUBOIS, *Dictionnaire de linguistqique*, p. 297.
4 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 110.

ومدلوله، وإلاّ تلاشى واضمحلّ ودخل في عداد المجرّدات. ويشبّه دي سوسير هذه العلاقة بالماء باعتباره مادّة كيميائيّة مركّبة من ذرّتين من الهيدروجين وذرّة من الأكسجين، وأنّ أيّ عنصر من هذين العنصرين لا يمتلك أيّة خاصّية من خصائص الماء.

ولا يتسنّى ضبط الكيان اللّسانيّ بدقّة ما لم تحدّد حدوده، وما لم يفصل بينه وبين الكيانات اللّسانيّة الأخرى. وهذا يوحي بخطّيّة السّلسلة الكلاميّة، وبالتّالي بخطّيّة الدّليل اللّسانيّ. ولا يمكن الوقوف على الدّليل اللّسانيّ إلاّ بوضع حدود له، وفصله عن سائر الدّلائل الأخرى، أي بفصل هذه الوحدة عن سياقها. وهذه العمليّة -كما يرى دي سوسير- ليست على غاية من البساطة كما تبدو في شكلها النّظريّ. ومن هنا جاء اختلاف اللّسانيّين في تحديد طبيعة الكلمة وحدودها باعتبارها الوحدة الأساسيّة في التّحليل اللّسانيّ، وذلك لما تثيره من صعوبات تتعلّق بتقطيع السّلسلة الصّوتيّة إلى أجزاء.

وإذا كنّا نعتبر أنّ كلمة cheval (حصان) هي دليل لسانيّ بحقّ، فما حكمنا على كلمة من قبيل chevaux (أحصنة)، فهل هما كلمة واحدة أو كلمتان مختلفتان، أم هما صيغتان تابعتان لكلمة واحدة؟ إنّ مثال دي سوسير كيان مجرّد لأنّه مأخوذ خارجاً عن سياقه، فهو لا يتضمّن بالضّرورة إلاّ وجهين متقابليْن هما الدّال والمدلول. وأمّا إذا ما ورد هذا المثال في سياق معيّن، فإنّه لا يتضمّن أكثر من دالّ واحد، ولكنّه يتضمّن أكثر من مدلول، من قبيل «حصان» + مفرد، وما إن يظهر هذا الدّليل في سياق معيّن، كأن نقول «الحصان يجري» حتّى يصبح لدينا دالاّن، ولكن مجموعة من المدلولات كالمدلول المعجميّ والمدلول النّحويّ والمدلول الصّرفيّ وغيرها[1]. وإذا كان جوهر المدلول في الدّليل اللّسانيّ في أمثلة من قبيل cheval هو المتصوّر الذّهني الذي أشرنا إليه، والذي يحيل على الواقع الخارج عن اللّسان، فإنّ جوهر مدلول الوحدات النّحويّة يختلف عن هذا. فأداة التّعريف le مثلاً هي دليل، ولكنّه ليس كبقيّة الدّلائل الأخرى التي تتضمّن جملة من الملامح الدّلاليّة المميّزة.

إنّ نظريّة الدّليل اللّسانيّ عند دي سوسير تبدو وكأنّها تصلح أساساً لأسماء الأشياء القائمة على صورة صوتيّة (أكوستيكيّة) ومفهوم. وهي لا تصلح

1 FEUILLET (J.), *Introduction à l'analyse morphosyntaxique*, p. 29.

بالتّالي للكلمات الأدوات من قبيل الحروف والأسماء المبهمة التي يبدو أنّها لا تقوم على متصوّرات قائمة في الذّهن. وكلّ هذا يجعل لسانيّاً مثل فويي J. FEUILLET يقدّر أنّ ثمّة أنواعاً كثيرة من الدّلائل اللّسانيّة، لا يمتلك بعضها متصوّرات ذهنيّة في المطلق[1].

إنّ الاعتماد على الدّليل في التّحليل اللّسانيّ لا يخلو من صعوبات، وذلك إذا ما خرجنا من إطار الدّليل المجرّد خارج سياقه إلى النّظر إلى الدّليل في التّركيب النّحويّ، والنّظر إلى العلاقات النّحويّة التي تربطه بغيره من الدّلائل الأخرى. كما تظهر الصّعوبات بالنّظر إلى ألسنة مختلفة بأن نعبّر عن مدلول واحد بأكثر من دالّ أو العكس. فإذا كانت marchons (نمشي) مثلاً يمكن تقسيمها إلى صيغمين هما - march التي تقوم بدور جذع الكلمة وons - التي تلعب دور ضمير الجمع المتكلّم والوجه mode والزّمن الحاضر والجهة l'aspect، فإنّ بعض الألسن الأخرى يمكن أن تعبّر عن هذه المظاهر بصياغم مختلفة. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى بعض الكلمات المدمجة مثل au (إلى) التي تتكوّن من دالّ واحد ولكن من مدلولين مختلفين، في مقابل à la، فهل القاعدة أن يقابل كلّ مدلول دالٌّ واحد أم يمكن لهذه القاعدة أن تُخْرَق؟ هذا بالإضافة إلى أنّ الدّليل اللّسانيّ لا يمكن أن يؤخذ وحده بعين الاعتبار، إذا ما نظرنا إلى مسائل أخرى كالنَّغَم والنّبر والمواقع التي يحتلّها الدّليل في سياق الكلام. وفي الحقيقة إنّ الكثير من هذه النّقائص التي تنسب إلى الدّليل اللّسانيّ يمكن أن تنطبق أيضاً على الكلمة وعلى الصّيغم واللّفظم، إذا ما أخذنا هذه المفاهيم مجرّدة من دون ربط كلّ واحد منها بسياقات مختلفة.

8. الجملة ومكوّناتها المباشرة

من الوحدات المهمّة في التّحليل اللّسانيّ الجملة. والجملة هي ائتلاف مجموعة من الكلمات أو الصّياغم التي تربط بينها علاقات نحويّة. وتقوم الجملة بدور وظيفيّ في الملفوظ أو الخطاب le discours. وهي تعتبر الوحدة القصوى في التّحليل النّحويّ. وتوجد بين الجمل داخل النّصّ علاقات بفضلها ومن خلالها تتجسّد بنية النّصّ، كما تقوم الأدوات النّحويّة في هذه العلاقات بدور في بناء النّصّ بناء مفيداً. والنّصّ عبارة عن عدد من الجمل.ولكلّ جملة

---

1 FEUILLET (J.), ***Introduction à l'analyse morphosyntaxique***, p. 29.

بداية ونهاية. وتُعرَف البدايات في النّصّ المكتوب بالحرف العموديّ la majuscule الذي يحتلّ صدارة أول كلمة في الجملة، وتُعرَف النّهايات بجملة من علامات التّنقيط، كالنّقطة ونقطة الاستفهام أو التّعجّب أو غيرها. وتعرَف البدايات والنّهايات في مستوى المنطوق بجملة من التّعبيرات التّنغيميّة الصّاعدة أو النّازلة، وفترات الصّمت عقب كلّ كلام. والجملة في التّحليل اللّسانيّ تنتهي إلى وحدات دنيا هي مجموع الكلمات المفردة أو الصّياغم. ويبحث التّحليل اللّسانيّ في بنية الجمل، فيهتمّ بطبيعتها ودرجة تركيبها والعلاقات التي تربط بين عناصرها. ولم يهتمّ النّحو التّقليديّ بالجملة إلاّ في نطاق اهتمامه بالكلمة. ممّا يجعل هذه الأخيرة الوحدة الأساسيّة في التّحليل. ويبدو أنّ الاهتمام بالكلمة كان على حساب الجملة. وفي الحقيقة لم يكن هذا الإهمال من خصائص النّحو التّقليديّ وحده، وإنّما هو من خصائص المدارس اللّسانيّة البنيويّة والوصفيّة أيضاً. واقتصار النّحو على مسائل الصّرف يعود — حسب روبنز— إلى اعتبارات غير معقولة من قبيل أنّ النّحو الإنقليزيّ أقلّ تعقيداً من النّحو الفرنسيّ، وأنّ اللّسان الصّينيّ لا نحو له. ولو خلا لسان ما من النّحو ومن ائتلاف الكلمات في جمل لأصبح من المستحيل تعلّم هذا اللّسان، ومن المستحيل اعتبار هذا اللّسان أداة تواصل[1].

والنّحو التّوليديّ التّحويليّ هو وحده الذي اهتمّ اهتماماً خاصّاً بالجملة، وهو يعتبر أنّ الجمل المنطوقة هي جمل جديدة لم يسبق نطقها من قبل، وهذا راجع إلى القدرة الإبداعيّة التي يمتلكها الفرد. ويعرّف شومسكي اللّسان الطّبيعيّ بأنّه يتألّف من عدد غير محدود من الجمل. ولتوليد هذه الجمل تسعى النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة إلى وضع أنساق نحويّة هي عبارة عن عدد من القواعد المحدودة المضبوطة والمرتّبة ترتيباً معيّناً، تأخذ أشكالاً صوريّة رياضيّة، قادرة على توليد الجمل الصّحيحة والجمل الصّحيحة فقط. ويقسّم هذا النّسق من القواعد إلى ثلاثة أقسام، تقابل المكوّنات الأساسيّة في هذا النّحو، وهي المكوّن التّركيبيّ la composante syntaxique والمكوّن الصّوتميّ والمكوّن الدّلاليّ، وإذا كان المكوّن التّركيبيّ مكوّناً تحليليّاً، فإنّ المكوّنين الآخرين، أي الدّلاليّ والصّوتميّ، لا يقومان إلاّ بدور تأويليّ. وكلّ واحد منهما يستفيد من المعطيات التي يقدّمها المكوّن التّركيبيّ بشأن الوحدات

1 ROBINS, ***Linguistique générale***, p. 193.

الدّنيا: المشكّلات les formants. هذا ويحدّد المكوّن التّركيبيّ بالنّسبة إلى كلّ جملة بنية عميقة تقوم بدور التّأويل الدّلاليّ وبنية سطحيّة تقوم بدور التّأويل الصّوتيّ[1].

وإذا كان النّصّ ينقسم إلى جمل باعتبارها مكوّنات مباشرة له، فإنّ الجمل بدورها تنقسم إلى مكوّنات مباشرة، هي عناصرها الدّنيا التي تتكوّن منها أي الكلمات أو الصّياغم. وفكرة المكوّنات هذه تعود إلى بلومفيلد وأتباعه. ويعتبر تحليل الجمل إلى مكوّناتها المباشرة من صميم التّركيب la syntaxe. وبفضل هذه المكوّنات المباشرة يمكن تكوين جمل مختلفة، كما يمكن تحليل هذه الجمل إلى عناصرها الدّنيا. وإذا كانت الجمل المحقّقة أي المستعملة فعليّاً عديدة ومختلفة، فإنّ أبنيتها محدودة ومعروفة، ووفق هذه الأبنية يتمّ إنتاج الجمل في التّواصل العاديّ. وهذه الجمل تقوم على عُمْدَات وفَضْلاَت. العمدات هي النّواة الإسناديّة التي تكوّن الشّكل الأساسيّ للجملة، والفضلات هي توسعات تمكّن من تحقيق الجمل بأشكال مختلفة. وتحكُم العناصر المختلفة للجملة قواعدُ تركيبيّة خاصّة بكلّ لسان من الألسن. ويبدأ تحليل الجملة إلى مكوّناتها المباشرة بالمستوى الأوّل الذي يحدّد النّواة الإسناديّة الأساسيّة، ليفضي في آخر التّحليل إلى الكلمات المفردة، وقد يفضي تحليل بعض هذه الكلمات إلى الصّياغم التي تساهم في تكوين الكلمة.

وعوّض الصّيغم عند كثير من اللّسانيّين الكلمة باعتبارها الوحدة الأساسيّة في التّحليل، وتربط بين هذه الوحدات جميعها علاقات نحويّة، تجعل كلّ وحدة منها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالوحدة التي تسبقها أو الوحدة التي تلحقها.

وجملة هذه الوحدات لا تتحدّد إلاّ بسياقاتها، وعليه فهي قابلة للتّوزيع وفق خطّين متعامدين أحدهما أفقيّ أي نسقيّ أو مركّبيّ، وثانيهما عموديّ أي جدوليّ. وإذا ظهرت وحدتان في نفس السّياق فهما تمتلكان نفس التّوزيع أي هما متكافئتان. وأمّا إذا كانتا لا تتواجدان البتّة في سياق واحد

---

1 CHOMSKY, *Aspects de la théorie syntaxique*, pp. 31-32.

فهما متكاملتان complémentaires، وثمّة بعض الحالات التي يكون فيها التّكافؤ جزئيّاً[1].

إنّ ائتلاف الكلمات في ما بينها يعتبر مقبولاً في حالات ومرفوضاً في حالات أخرى. وهذا القبول أو الرّفض يعود إمّا إلى معاني الكلمات في حالة إفرادها، أو يعود إلى توزيعها العامّ في نطاق لسان معيّن.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الكلمة والجملة هما الوحدتان الأساسيّتان في التّحليل النّحويّ التّقليديّ، وما زالتا كذلك في الكثير من الأحيان. وبين الكلمة والجملة يوجد عنصران مهمّان هما المركب le syntagme والجُمَيْلة la proposition. وترى اللّسانيّات التّقليديّة حسب ليونز أنّ الفرق بين المركّب والجُمَيْلة يمكن أن يتمّ على النّحو التّالي: كلّ مجموعة من الكلمات مكافئة نحويّاً لكلمة مفردة وغير قائمة على إسناد فهي مركّب، وكلّ مجموعة من الكلمات أكبر منها فهي جُمَيْلة. وهذا التّمييز داخل الجملة يكون بين مجموع الكلمات التي تشبه الكلمة، ومجموع الكلمات التي تشبه الجملة[2].

إنّ الكلمة والوحدات التي تدور في فلكها، بما في ذلك العجمة la lexie تعتبر وحدات مقنّنة codées. الصّيغم فيها هو الوحدة الدّالّة الصّغرى، والعجمة هي الوحدة الدّالّة الكبرى. وتعتبر هذه الوحدة المقنّنة بالرّغم من تعرّضها للاشتقاق والتّوليد في بعض الحالات وحدات قائمة الذّات في ذاكرتنا، نحفظها ونوظّفها في منتوجاتنا اللّفظيّة، من دون أن تتاح لنا حرّية التّصرّف في عناصرها المكوّنة لها بالإبدال أو الإقحام أو التّقديم والتّأخير أو غير ذلك. وعلى العكس من ذلك فإنّ المركب والجُمَيْلة والجملة لا تعتبر مقنّنة، وأنّ عناصرها يمكن أن تكون مختارة، كما يمكن التّصرّف فيها بطواعية في حدود الخصائص النّحويّة والدّلاليّة المعتبرة. وإذا كانت الوحدات المقنّنة مجموعات محدودة معدودة، أي يمكن ضبطها على الأقلّ في المستوى النّظريّ، فإنّ الوحدات غير المقنّنة تعتبر مجموعات غير منتهية وغير محدودة، وغير معدودة[3].

---

1 Lyons, ***Linguistique générale***, pp. 56-57.

2 ***Ibid***. p. 132

3 Josette Rey-Debove, ***Lexique et dictionnaire***, p. 85.

في إطار هذه الوحدات تطرح الكلمة ويطرح مدى استجابتها للتّحليل اللّسانيّ ومدى صلوحيّتها كمصطلح مقارنة بجملة المصطلحات اللّسانيّة الأخرى المنافسة لها. وتظلّ الكلمة من ضمن المصطلحات البديلة في حالة أخذ وردّ، ويظلّ تحليل السّلسلة الكلاميّة أمرًا يشغل بال اللّسانيّين، وخاصّة عند النّظر إلى هذه الوحدات اللّسانيّة في مستوى الجملة أو التّركيب. وتبقى الكلمة من ضمن بقيّة الوحدات التي تدور في فلكها، وحدة متميّزة ممّا هو أكبر منها أو أصغر منها، كما تظلّ وحدة تشترك مع بقيّة الوحدات المذكورة المزاحمة لها باعتبارها كلّها وحدات مقنّنة، الصّيغم فيها هو الوحدة الدّالّة الصّغرى، والعجمة هي الوحدة الدّالّة الكبرى، وتقنينها متأتّ لا محالة، من احتفاظنا بها في الذّاكرة على ما هي عليه.

إنّ الكلمة من خلال كلّ هذا وحدة لسانيّة صالحة للتّحليل اللّسانيّ وإن أثارت الكثير من المشكليّات النّظريّة و/أو الإجرائيّة تتمثّل في استقلاليّتها خاصّة في مستوى المنطوق وفي تحديد طبيعتها وتعريفها.

الفصل الثّالث

مشكليّة الكلمة ومشكليّة تعريفها

"لو رمنا تعريف الكلمة لبدا هذا المفهوم اللّسانيّ الشّديدُ الرّواج، وإلى هذا الحدّ، ومن غير ادّعاء، يتحدّى أيّ تعريف. وإنّ الكثير من المفاهيم المشابهة في اللّسانيّات تمتنع عن كلّ تعريف مضبوط. وبناء عليه يمكن القول إنّ اللّسانيّات ما تنفكّ تواجه التّعريفات".

KRAMSKY, J., *The Word*, p. 8.

تعتبر الكلمة وحدة دالّة، ويوجد من اللّسانيّين من يعرّفها بأنّها أصغر الوحدات الدّالّة. وبالتّالي فهي حقيقة لا يمكن نكرانها، إذ هي جزء من النّظام اللّسانيّ. وهي موجودة ما دامت تطلق على مسمّيات مختلفة، وهي من أوّل ما يتعلّمه الطّفل في اكتسابه لسانه الأمّ. والكلمة -كما لا يشكّ في هذا جلّ اللّسانيّين- لها كيان مستقلّ في مستوى الكتابة والطّباعة، وهي تتمتّع بمكانة مستقلة في المعجم. إلاّ أنّ ما تثيره الكلمة من إشكاليّات تتمثّل في جملة من المسائل أهمّها: استقلاليّة الكلمة في مستوى المنطوق باعتبارها كياناً قائم الذّات، وتحديد طبيعتها، والبحث عن مدى ملاءمتها للتّحليل اللّسانيّ وضبط حدودها، هذا فضلاً عن تعريفها.

1. مشكليّة الكلمة

1.1. استقلاليّة الكلمة في مستوى المنطوق

ممّا لا شكّ فيه أنّ ثمّة من اللّسانيّين من يعتقد أنّ للكلمة كياناً مستقلاً، وهذا الكيان ذو طبيعة نفسيّة، وهو ذو وجهين هما المتصوَّر الذّهنيّ الذي يعبَّر عنه بالمدلول، والصّورة الأكوستيكيّة أو الصّوتيّة التي يُعبَّر عنها بالدّالّ. وهذان الوجهان، على ما ذكرنا، لا انفصام بينهما. وهذا الكيان

يعتبره دي سوسير من الكيانات الملموسة في اللّسان، وتحقّقه يتمّ بفضل اللّحمة القائمة بين طرفيه. وإنّ الاقتصار على أحد هذين الطّرفين يجعل هذا الكيان عرضة للتّلاشي، ويخرجه عن كونه شيئاً ملموساً[1]، حتّى وإن أملت علينا متطلّبات التّحليل اللّسانيّ الاقتصار على أحدهما دون الآخر، كأن ندرس الجوانب الصّوتيّة أو الصّوتميّة للدّال، أو أن نبحث في المتصوّرات الذّهنيّة التي يثيرها المدلول.

وهذا الكيان وإن لم ندركه من أوّل وهلة، حسب دي سوسير، هو كيان لا يمكننا أن نشكّك في وجوده، وهو الذي يتكوّن منه اللّسان، واللّسان حقيقة لا يمكن نكرانها. ومن هنا جاء الفصل بين الدّليل اللّسانيّ والواقع المادّيّ، لأنّ الدّليل اللّسانيّ كيان نفسيّ مركّب من وجهين. والتّصوّر شيء مجرّد ذهنيّ يختلف عن الشّيء المادّيّ الذي يمثّل حقيقة ذلك الشّيء والدّالّ صورة سمعيّة مجرّدة أيضاً، وهي "تكتسب تجريديّتها من كونها ليست الصّوت المادّيّ وإنّما البصمة النّفسيّة له"[2]، ومن ثمّة يكون الدّليل اللّسانيّ كياناً مستقلاً قائماً بذاته. ولا يتحدّد هذا الكيان عند دي سوسير تحديداً شاملاً إلاّ إذا تمّ حصره، والفصل بينه وبين كلّ ما يحيط به في السّلسلة الكلاميّة، "وهذه الكيانات المعيّنة حدودها أو الوحدات هي التي تتقابل في أوالية اللّسان "le mécanisme de la langue"[3].

وعليه إنّ السّلسلة الكلاميّة، قبل التّأمّل وإعمال النّظر ما هي إلاّ كتلة من الأصوات غير واضحة المعالم، لا يمكن أن نميّز بين عناصرها إلاّ عن طريق الانتباه والعادة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حقيقة دلالاتها وصور انتظامها. ودعا دي سوسير إلى الاهتمام بهذه الوحدات في السّلسلة الكلاميّة التي ليست بالضّرورة الكلمات.

والكيان ملموس باعتباره شيئاً متحقّقاً في وعي الذّات المتكلّمة. وتحقّقه يتمّ بالتّوحّد بين الصّورة السّمعيّة والفكرة المتعلّقة بها. هذا ويستخلص الملموس أيضاً من الخاصّية الخطّيّة للدّليل. وهذه الخطّيّة تتجسّد في الاسترسال الذي

---

1 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 160.
2 د. حنون مبارك، مدخل لِلسانيّات سوسير، ص: 43.
3 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 161.

يتّصف به دَفْقُ الكلام، والذي يمكن تقطيعه إلى وحدات. والملموس يتعلّق أيضاً بالدّالّ الذي يحيلنا بالضّرورة على الدّلالة[1].

إنّ هذه الكيانات الملموسة، وبالتّالي هذه الوحدات هي التي تجعلنا نمسك بالواقع اللّسانيّ في التّحليل، وتمكّننا من تصنيف هذه الوقائع اللّسانيّة، بغاية تنظيمها، على أن تتلاءم هذه التّصنيفات والكيانات الملموسة. ولمّا كان دي سوسير لا يستطيع أن يدرك الكيانات الملموسة إدراكاً مباشراً، فهو يعتمد الكلمات لأنّ الكلمات "صورة ذات طابع ملموس"، وهي نماذج العناصر الحقيقيّة التّابعة لنظام آنيّ synchronique معيّن[2].

2.1. طبيعة الكلمة

الكلمة في السّلسلة الكلاميّة هي كتلة من الأصوات، هي عبارة عن مادّة صوتيّة خام، تتحقّق معانيها بانتظامها بكيفيّة معيّنة. وقيمة هذه الأصوات ليست نفسها في الألسن المختلفة، فهي تتشكّل وفق ثنائيّات تقابليّة تحدّد قيمتها، وتعطي لكلّ كلمة دلالتها. إذ تتمتّع كلّ واحدة منها بقيمة تمييزيّة تتميّز بها الكلمات طبقاً لمعانيها. فالصّوت المغلق /e/ على سبيل المثال في مقابل المفتوح /ε/ يقوم بدور تمييزيّ بين الكلمتين dais (منصّة) وdé (نرد) الفرنسيّتين. وإذا كانت ميزة الغلق والانفتاح للصّامت e تقوم بدور تمييزيّ في الفرنسيّة مثلاً، فإنّها ليست كذلك في العديد من الألسن الأخرى[3].

هذه الأصوات ذات القيمة التّمييزيّة هي ما يطلق عليه الصّواتم، ويصبح الصّوتان /e/ و/ ε/ في الرّوسيّة مثلاً تنويعين فقط لصوتم واحد هو /e/ (أو تنويعين تأليفيّين des variantes combinatoires، ويصبح هذا الاختلاف في الرّوسيّة مثلاً غير قادر على التّمييز بين معاني الكلمات.

وإذا كان /r/ و/l/ صوتمين مختلفين في جلّ الألسن تقريباً، فإنّهما يعتبران في اليابانيّة والكوريّة مجرّد تنويعين تأليفيّين لصوتم واحد، بل أكثر من هذا ففي الكوريّة ينطق هذا الصّوتم في أوّل الكلمة /l/ وفي نهاية الكلمة /r/. ومن الطّبيعيّ أنّ المتعلّم الكوريّ الذي يتعلّم الإنقليزيّة في هذه الحالة ينطق

---

1 د. حنون مبارك، مدخل لِلسانيّات سوسير، ص: 80.
2 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 175.
3 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص: 58.

كلمة round (دائرة) بـ lound وsell (يبيع) بـ serr، ويقلب تنظيم الصّوتمين /l/ و/r/ في كلمة rule (قاعدة) لتعطي lure[1].

وتشهد اللّسانيّات في هذه الحالة تمييزاً واضحاً بين الصّوتيّات التي تهتمّ بالظّاهرة الأكوستيكيّة، وبين الصّوتميّة التي تهتمّ بالقيمة اللّسانيّة للأصوات، وضبط قائمة الصّواتم في النّظام الصّوتميّ للسان ما. والمهمّ في الكلمات ليس الصّوت في حدّ ذاته "بل الاختلافات الصّوتيّة التي تسمح لهذه الكلمات لكي تكون كلّ كلمة منها متميّزة من بقيّة الكلمات الأخرى"[2].

والكلمات بصفة عامّة عرضة للتّغيّرات في سياق الكلام، فقد تفقد عنصراً من عناصرها داخل السّلسلة الكلاميّة، وقد يصيبها النّبر في بعض حالاتها، أو يتغيّر النّبر من موضع إلى آخر فيها، وقد تبرز بعض الأصوات التي لم تكن موجودة عند الوصل la liaison. وقد ينزع عنصر صوتيّ أحياناً من كلمة ليضاف إلى كلمة أخرى مجاورة، من ذلك مثلاً an apron (ميدعة) وa napron. وكلّ هذه النّتائج تدلّ على "أنّ الكلمة ليست دائماً وحدة صوتيّة للكلام المتّصل، ولكنّها مع ذلك تحتفظ بذاتيّتها الصّوتيّة في ذهن السّامع ضمن إطار نظام اللّسان"[3].

إنّ هذه الكتلة الصّوتيّة يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة من أظهرها المقطع le syllabe. والمقطع هو البنية الأصليّة لكلّ تجمّع صوتيّ في السّلسلة الكلاميّة. ويتأسّس المقطع على التّقابل القائم بين الصّامت la consonne والصّائت la voyelle. وتختلف المقاطع وأبنيتها باختلاف الألسن[4]. والمقطع كما يراه فندريس يشعر به كلّ متكلّم، وقد يظهر حتّى في الحالات المَرَضيّة، إذ لوحظ عند فقدان الذّاكرة أنّ الإحساس بالمقاطع يظلّ حيّاً، حتّى بعد نسيان الكلمة تماماً. ويتمّ تعيين الأشياء عند هؤلاء المرضى بعدد المقاطع التي تكوّن الكلمة الدّالّة عليها. ويرى فندريس أنّ عدداً كبيراً من الألسن تقوم الأوزان الشّعريّة فيها على المقطع في مرحلة تقاليدها الشّفويّة قبل أن تعرف الكتابة. ويرى أيضاً أنّ التّقسيم إلى مقاطع سبق التّقسيم إلى كلمات ويظهر هذا

---

1 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص: 62.
2 المرجع نفسه، ص: 77.
3 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 53.
4 DUBOIS, ***Dictionnaire de linguistique***, p. 470.

في الكثير من النّصوص القديمة لكثير من الألسن كالهنديّة والقبرصيّة. ويبدو أنّ التّقسيم إلى مقاطع أقرب – في ما يعتقد– إلى الطّبيعة[1].

ويبقى الأمر متعلّقاً بعلاقة المقطع بالكلمة، بمعنى أنّ كثيراً من المقاطع أو من مجامع المقاطع ليس من السّهل عدّها كلمات مستقلّة داخل السّلسلة النّطقيّة. وكثير من الكلمات لا يفصل فاصل مقطعيّ في التحامها بالكلمات التي تسبقها أو تتبعها. وتزيد المقاطعَ وزناً مسائلُ صوتيّةٌ إضافيّة كالنّبر والتّنغيم. والنّبر هو إصدار النّفَس بصورة غير مطّردة وغير متساوية. علماً أنّ هناك حالات من الإسراع ومن تخفيف السّرعة في النّطق ومن أوقات التّوقّف، ويختلف هذا باختلاف الأفراد وباختلاف الألسن. وهذه القمم الصّوتيّة كما يراها فندريس "لها في الغالب قيمة سيكولوجيّة، حتّى ليجد الإنسان نفسه مسوقاً في بعض الأحيان إلى القول بأنّ الحركات العضليّة التي تنتج الشدّة والعلوّ تسيّرها أسباب سيكولوجيّة، فكأنّ النّبر ينفذ إلى الحياة في هيكل الأصوات العظميّ أو على حدّ تعبير مجازيّ لقدماء النحاة النّبر روح الكلمة"[2].

وقد يعتبر نظام النّبر في بعض الألسن نظاماً ثابتاً، وفي بعضها الآخر نظاماً متغيّراً، ويختلف نظام النّبر باختلاف الألسن، وقد يحدّد في بعض هذه الألسن بداية الكلمة أو نهايتها. ويتّضح من كلّ هذا حسب أولمان "أنّ الذّاتيّة الصّوتيّة للكلمة متحقّقة وثابتة بصورة قويّة، إذا نظرنا إلى الموضوع من ناحية اللّغة. ولكنّ هذه الذّاتيّة غالباً ما تذوب وتختفي في الكلام المتّصل، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة"[3].

3.1. ملاءمة الكلمة للتّحليل اللّسانيّ

إنّ المشكل الحقيقيّ المتعلّق بالكلمة يتمثّل في مدى ملاءمة الكلمة للتّحليل اللّسانيّ، وإلى أيّ مدى تقابل الكلمة واقعاً لسانيّاً معيّناً. لقد جرت العادة في تحليل الملفوظ L'énoncé ألاّ نقف عند حدود الكلمة، وأن نتجاوزها إلى ما هو دون ذلك كالمقطع والصّوتم حيث نفقد كلّ صلة بالمعنى. ومسألة

---

1 فندريس، اللّغة، ص ص: 84–85.

2 المرجع نفسه، ص: 87.

3 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 55.

المعنى لا تقف في الحقيقة عند حدود الكلمة، وإنّما بالإمكان أن تتجاوزها إلى عناصر أخرى كاللّواصق les affixes التي يمكن أن تنضاف إلى الكلمة لتكسبها معانيَ طارئة جديدة. ولقد جرت العادة على اعتبار «في» وpour وof كلمات مثلما تعتبر château (قصْر) وhorse (حصان) و«منزل» كلمات أيضاً. إلاّ أنّ الجمع بين هذين النّوعين من الكلمات قد يثير إشكالات حقيقيّة تتعلّق بماهية الكلمة وبطبيعتها وبالتّالي بتعريفها.

يضبط مارتيني التّعريف الشّائع المتعلّق بالكلمة في قوله: "لفظ كلمة يدلّ على جزء من السّلسلة المنطوقة أو من النّصّ المكتوب يتميّز بإمكانيّة فصله عن سياقه بنطقه منعزلاً أو بفصله بفراغ من عناصر النّصّ الأخرى، وبإمكانية منحه دلالة أو وظيفة خاصّة"[1].

إنّ هذا التّعريف بالرّغم من كونه لا يريد أن يكون بديلاً للتّعريفات الأخرى الشّائعة، كما لا يريد أن يكون مزاحماً لها، جاء شاملاً، ويمكن أن يكون صالحاً للعديد من الألسن. إلاّ أنّ المشكل الحقيقيّ عند مارتيني لا يتمثّل في العثور على مثل هذه الأجزاء القابلة للعزل، وإنّما يتمثّل في مدى استجابة هذه الأجزاء ومنها الكلمات للوقائع اللّسانيّة.

التّعريف كما يتّضح للنّاظر جاء متضمّناً للمسائل التّالية:

1. هو يشمل السّلسلة المنطوقة، كما يشمل النصّ المكتوب.
2. تتميّز الكلمة بفصلها عن سياقها، وبالتّالي بنطقها منعزلة في مستوى المنطوق، وبفصلها بفراغات عن بقيّة العناصر الأخرى في النّصّ المكتوب.
3. أنّ هذه الكلمات القابلة للعزل تكون حاملة لمعنى أو لوظيفة خاصّة. وهذه الوظيفة الخاصّة هي في الأغلب وظيفة نحويّة.

وبناء عليه إنّ الأمثلة السّابقة بنوعيها -التي تعرّضنا لها في الفصل الأوّل- هي كلمات، وهي تستجيب لما سبق أن ضَبَطه تعريف مارتيني. غير أنّ هذا الأخير في مجال عرضه لهذا التّعريف يقابل بين «في» و«هذا» في مثاله «في هذا القصر» وبين «السّين والنّون» في «سنملك». وهو يعتبر كلّ هذه الأدوات صياغم تفرض وجودها بشكلها، أكثر ممّا تفرضه بمعناها. ولعلّ الفارق الوحيد بين هذه الأمثلة أنّ الأوّل والثّاني هما صيغمان غير متّصلين يُفصلان عمّا

1 مارتيني، «الكلمة»، ترجمة البكّوش، في الكلمة، ص: 31.

بجوارهما بفراغ، وأنّ الثّالث والرّابع هما صيغمان متّصلان. والسّؤال الذي يُطرح هو: "هل يمكن أن تكون «في» و«هذا» في الآن نفسه كلمتين وصيغمين، في حين أنّ كثيراً من الصّياغم هي أبعاض كلمات؟"[1] ويبقى السّؤال مطروحاً لماذا يُعدّ الشّكلان المقيّدان «في» و«هذا» كلمتين بينما لا تُعدّ «السّين» و«النّون» كذلك؟ وبالتّالي لماذا تعتبر dans le château (في القصر) مركّباً من ثلاث كلمات في الوقت الذي تعتبر فيه donnerons (سنعطي) كلمة واحدة؟

وبناء على مبدإ العزل أو الفصل بفراغات فإنّنا نعتبر le الفرنسيّة وthe الإنقليزيّة كلمتين لأنّنا نقول le livre (الكتاب) وun livre (كتاب) و le petit livre (الكُتَيّب). فإذا كانت أداة التّعريف بهذا المعنى كلمة، فما قولنا في أداة التّعريف التي تلحق الأسماء في بعض الألسن كالرّومانيّة والدّانمركيّة، كأن نقول nas (أنف) وnasal (الأنف) في الرّومانيّة، وأن نقول bord (طاولة) وbordet (الطّاولة) في الدّانمركيّة[2].

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، وإنّما يتعقّد عندما نجد أنفسنا أمام كلمات لا يمكن تحليلها مادّيّاً إلى عناصر متتالية، وذلك في كلمات من قبيل mice (فئران) وwent (ذَهَبَ في الماضي) و«أسرّة». الكلمتان الأولى والثّالثة عبارة عن جمع في الإنقليزيّة والعربيّة، والكلمة الثّانية فعل في صيغة الماضي في الإنقليزيّة. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى مثال من قبيل rosis (وردة) في اللّسان اللاتينيّ، فبالإضافة إلى مفهوم «وردة» يوجد مفهوما الإحالة والجمع. ونظراً إلى أنّنا لا نستطيع أن نحلّل هذه الأمثلة إلى أجزاء متتابعة، فإنّنا لا بدّ أن نسلّم "بتزامن العناصر الدّلاليّة التي تصنّفها"[3].

والشّيء نفسه يلحق المركّبات التي هي عبارة عن تتابع كلمات متمايزة. ففي الوقت الذي ترسم فيه الفرنسيّة je le porte (آخذه) في ثلاث كلمات، ترسم الباسكيّة نفس المركّب في كلمة واحدة dakart، والشّيء نفسه يقال بالنّسبة إلى العربيّة التي ترسم «أخذته» أو «أخذها» في كلمة واحدة[4]. وكلّ هذا يدلّ على مدى الالتباس الحاصل في مفهوم الكلمة وعلى التّشكيك

---

1 مارتيني، «الكلمة»، ترجمة البكّوش، في الكلمة، ص: 33.
2 المرجع نفسه، ص: 35.
3 المرجع نفسه، ص: 40.
4 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

"فيما إذا كانت الكلمة تعكس بأمانة بنية اللّسان الحقيقيّة"[1]. وكلّ هذا، وكما لا يخفى، دفع بمارتيني إلى الاعتماد على اللّفظم في تقسيم الملفوظ، وفي استبدال مصطلح الكلمة ضمن الممارسة اللّسانيّة بمصطلح المركب المستقلّ le syntagme autonome الذي يعتبره أكثر مرونة.

4.1. ضبط حدود الكلمة

ما دام بعض اللّسانيّين يتكلّمون على فصل الكلمات أو عزلها، وما دام آخرون يتكلّمون على استقلاليّة الكلمة، يصبح من الممكن الحديث عن حدود الكلمة. ولقد سبق أن رأينا مع دي سوسير أنّ الكيان اللّسانيّ لا يتحدّد تحديداً شاملاً إلاّ إذا تمّ حصره وفصله عن بقيّة الوحدات المجاورة له في السّلسلة الكلاميّة. وهذا الفصل من شأنه أن يقيم للوحدة اللّسانيّة أو للكلمة حدّاً يفصلها عمّا قبلها، وحدّاً يفصلها عمّا بعدها. وطبيعيّ أن تختلف هذه الحدود باختلاف طبيعة الألسن نفسها. وممّا يساهم في ضبط هذه الحدود في بعض الألسن النّبر. والنّبر هو نتوء صوتيّ أو شدّة في نطق أحد المقاطع في وحدة لسانيّة، وذلك على حساب بقيّة المقاطع الأخرى. وهذا النّبر ونقصد على وجه التّحديد نبر الشّدّة l'accent d'intensité له وظيفة تمييزيّة une fonction distinctive في الألسن التي يكون فيها متنقّلاً كالإنقليزيّة والرّوسيّة، وفي كلّ الألسن الرّومانيّة باستثناء الفرنسيّة. ففي الإنقليزيّة مثلاً نميّز بين 'import (اسم) وimpo'rt (فعل)، وفي الإيطاليّة نميّز áncora (مرساة) وancóra (أيضاً). وأمّا في الألسن التي يكون فيها النّبر ثابتاً فتصبح له وظيفة وَسْمِيَّة démarcative، فهو يحدّد نهاية الكلمة مثلما هو الحال في الفرنسيّة حيث يكون عادةً على المقطع الأخير من الكلمة، إلاّ أنّه قد يتحوّل تحت تأثيرات عاطفيّة أو انفعاليّة ليحتلّ صدر الكلمة. ومن الجدير بالملاحظة أنّ النّبر في اللّسان الفرنسيّ لا يمكّننا من ضبط حدود الكلمة لأنّ الكلمة الفرنسيّة لا تتمتّع بقدر كبير من الاستقلاليّة، والنّبر فيها قد يتجاوز حدود الكلمة إذا ما اتّصلت بغيرها من الكلمات أو الصّيغ المختلفة. وهو يحدّد بداية الكلمة في بعض

---

1 مارتيني، «الكلمة»، ترجمة البكّوش، في الكلمة، ص: 41.

الألسن الأخرى كما هو الحال في التّشيكيّة والمجريّة والفنلنديّة، حيث يكون على المقطع الأوّل من الكلمة[1].

لكن بالرّغم من كلّ هذا لا يحدّد النّبر الكلمة إلاّ بصورة ناقصة على حدّ تعبير فندريس. وعليه فإنّ النّبر عنده "لا يكفي لتحديد الكلمة"[2].

هذا علاوة على أنّ بعض الألسن لا يوجد فيها النّبر إلاّ بالنّسبة إلى مجموعة من الكلمات، وأنّ بعض الألسن تكون الكلمة الواحدة فيها منبورة مرّتين، وكما تؤثّر اللّواحق الزّائدة في بعض الكلمات في كثير من الألسن من تغيير مكان النّبر فيها. وعليه يصبح من المتعذّر إيجاد رباط نهائيّ دائم بين النّبر والكلمة على حدّ تعبير فندريس. ويصبح بالتّالي من العسير على النّبر أن يساعدنا على ضبط حدود الكلمة، حتّى وإن حصل هذا في بعض الألسن دون أخرى.

وتظهر حدود الكلمة واضحة في أدبيّات النّحو التّوليديّ التّحويليّ، بالرّغم من كون هذه الحدود يختصّ بها المكتوب دون المنطوق. وعُرفت النّظريّة التّوليديّة بوضع الأنحاء الخاصّة والنّحو الكلّيّ. وتقوم مختلف هذه الأنحاء على أنساق نحويّة هي عبارة عن مجموعات من القواعد تأخذ أشكالاً صوريّة رياضيّة. ويميّز شومسكي بين أنواع القواعد التي يضبطها. فالقواعد الصّوتميّة عنده تنقسم إلى قواعد تهمّ التّركيب وأخرى تهمّ الكلمة[3]. ولضبط حدود الكلمة يقترح شومسكي أنواع الحدود التّالية:

- + ويتعلّق بالصّياغم
- و # يتعلّق بالكلمات
- و ## يتعلّق بالجمل.

ويعتبر شومسكي الحدّ الأوّل حدّاً ضعيفاً، والحدّ الثّاني حدّاً قويّاً، والحدّ الثّالث حدّاً قويّا جدّاً[4]. ونبقى في إطار النّظريّة التّوليديّة ليقترح علينا اللّسانيّ الفرنسيّ دال F. DELL الجملة التّالية ليقسمها إلى كلمات:

---

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 54.

2 فندريس، اللّغة، ص: 87.

3 CHOMSKY, ***Principes de la phonologie générative***, p. 40.

4 ***Ibid***. p. 218.

Votre # ami # re + trouve + er + a # son # cheval # (صديقك سيجد حصانه)[1].

ومن المعروف أنّ الكتابة تستعمل الفراغات لضبط حدود الكلمات كما تستعمل المطّات les traits d'union والفاصلة الحرفيّة l'apostrophe أو علامات التّنقيط. إلاّ أنّ هذه الحدود في كثير من الحالات يمكن خرقها في نطاق السّلسلة الكلاميّة، مثلما نجد ذلك في اللّسان الفرنسيّ. فكلمة galop (رَكْض) مثلاً تُنْطَق [g a l o] عندما تكون معزولة، وتُنْطَقُ [g a l o p] عندما تضمّ إلى بعض الصّياغم الأخرى من نحو galopade (جولة على الحصان). ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى مثال cachet (خَتْم) التي تنطق [k a š ɛ] عندما تكون معزولة و[k a š t] عندما تكون متّصلة، وذلك في أمثلة من قبيل # décachetez #. ويصدق هذا على الكثير من الأمثلة الأخرى[2].

هذه الظّاهرة هي ظاهرة الوصل la liaison. والوصل لا يتمّ إلاّ في مستوى التّركيب. وهو ليس ظاهرة صوتيّة بحتة، وإنّما ظاهرة نحويّة أيضاً. لو أخذنا المثالين التّاليين: Allez vous écouter (هل استمعتم !)

Allez-vous écouter? (هل ستستمعون؟)

للاحظنا أنّ الجملة الأولى عبارة عن أمر وأنّ الجملة الثّانية عبارة عن طلب. والتّنغيم في الجملتين مختلف بطبيعة الحال. إلاّ أنّنا في الجملة الأولى ننطق vous [v u z]، وفي الجملة الثّانية ننطقها [v u]، بالرّغم من كون البنية التّركيبيّة والعناصر المكوّنة لها واحدة في المثالين. الاختلاف في النّطق حسب دال DELL يعود إلى كون العلاقات الرّابطة بين هذه العناصر مختلفة في الحالة الأولى عمّا هي عليه في الحالة الثّانية. ففي الحالة الأولى تعتبر vous (ضمير المخاطب الجمع) أكثر ارتباطاً بالكلمة التي تتبعها، في حين أنّها في الحالة الثّانية أكثر ارتباطاً بالكلمة التي تسبقها[3].

وحتّى تتحقّق عمليّة الوصل هذه لا بدّ من توفّر شرطين مهمّين: أحدهما صوتميّ يتعلّق بطبيعة الصّوتم الأخير في الكلمة الأولى على أن يكون

---

1 DELL, F., *Les règles et les sons*, p. 38.

2 *Ibid.* p. 38.

3 *Ibid.* p. 38.

صامتاً، وطبيعة الصّوتم الأوّل في الكلمة الثّانية على أن يكون صائتاً. وأمّا الشّرط الآخر فهو تركبيّ يعكس مدى التّقارب القائم بين الكلمتين.

إنّ عمليّة الوصل هذه في لسان كاللّسان الفرنسيّ أدّت إلى تكسير الحدود القائمة بين الكلمات، ممّا دفع إلى اقتراح نوعين من هذه الحدود: الحدود الأضعف التي يُرمّز لها بـ # والحدود الأقوى التي يرمز لها بـ# #. النّوع الأوّل من هذه الحدود يسمح بالوصل، في الوقت الذي لا يسمح به النّوع الثّاني. وكمثال على ذلك يقترح دال DELL الكتابة التّالية:

Vous # écoutez (تسمعون).

Petit # écrou (بُرْغِي صغير).

Va # # les # attendre (اذهبْ وانتظرْهم).

Faites # les # attendre (دعهم ينتظرون)[1].

ويبدو أنّ هذه الظّاهرة ليست حكراً على اللّسان الفرنسيّ وحده، وإنّما تمسّ بعض الألسن الأخرى. وإذا كانت متطلّبات الكتابة تساعدنا على ضبط الحدود، فإنّ المنطوق خال من كلّ ما يمكن أن يشير إلى هذه الحدود. وما المنطوق إلاّ دفق من الكلمات تكون فواصل الصّمت فيه خاضعة لعمليّة التّنفّس، ولشروط التّنغيم التي يتحكّم فيها السّياق التّركيبيّ والمقام اللّفظيّ.

5.1. المكانة التي تحتلّها الكلمة في النّظام اللّسانيّ

من الإشكاليّات التي تثيرها الكلمة بالإضافة إلى ما ذُكِر، المكانة التي تحتلّها الكلمة في النّظام اللّسانيّ. هل الكلمة وحدة صوتيّة أم صرفيّة أم نحويّة أم معجميّة أم غيرها؟ إنّ الكلمة كما تتّضح من مختلف الأبحاث اللّسانيّة تنتمي في الحقيقة إلى المستويات اللّسانيّة المختلفة، ولعلّ من هنا تتأتّى صعوبة حصرها وضبطها وبالتّالي تعريفها. وهذا يبيّن بلا شكّ الجوانب المختلفة التي تتحلّى بها الكلمة. وإذا كان جلّ اللّسانيّين لا يعترفون بالكلمة الصّوتيّة، فثمّة كثير من اللّسانيّين يتّفقون على كونها وحدة نحويّة. ويرى ترانكا TRANKA أنّ الكلمة لا يمكن أن تتحقّق بمجموعة من الصّواتم، وإنّما تتحقّق كوحدة بواسطة مجموعة من الصّواتم قادرة على حرّية التّنقّل في مستوى التّركيب وقابلة لمقابلات دلاليّة. وعليه فالكلمة تضطلع بدور مهمّ في

1 DELL, F., *Les règles et les sons*, p. 42

مستوى وحدة لسانيّة أخرى أكبر هي الجملة. وتصبح الكلمة في النّظام اللّسانيّ ذات وجهين مختلفين: وجه باعتبارها دليلا، ووجه باعتبارها تحقّقاً[1].

وبهذا التّصوّر تصبح الكلمة من مشمولات النّحو، ويُفهَم النّحو هنا باعتباره صرفاً morphologie وتركيباً syntaxe. ومن المعروف أنّ الصّرف يهتمّ بالكلمة أو بالأحرى ببنيتها، باعتبارها دليلاً لسانيًّا يتحقّق بفضل مجموعة من الأصوات. ومن هنا يحتلّ الصّرف مكانة مركزيّة في مستوى اللّسان. ومن جانب آخر يهتمّ التّركيب بتحقّق هذه الوحدات اللّسانيّة في مستوى الجملة.

ويعتبر ترانكا أنّ الكلمة هي الوحدة الأساسيّة في المستوى الصّرفيّ، إلاّ أنّه لا يثير قضيّة الصّيغم، ولا علاقة الصّيغم بالكلمة والمكانة التي يحتّلها كلّ واحد منهما. في حين يرى كرامسكي KRAMSKY أنّ الصّيغم يتعلّق أساساً بالصّرف، في الوقت الذي تتعلّق فيه الكلمة، وفي الآن نفسه، بالصّرف والتّركيب والمعجم[2].

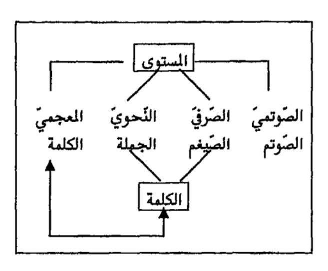
ومن المهمّ أن نميّز في هذه الحالات بين المستويات اللّسانيّة المختلفة. وإذا كان التّركيب يهتمّ بالعلاقات القائمة بين الكلمات في المستوى النّسقيّ أو المركّبيّ syntagmatique، فإنّ الصّرف يهتمّ بهذه العلاقات في المستوى الجدوليّ paradigmatique. وأما المعجم فهو يهتمّ بالكلمة باعتبارها وحدة معجميّة. وتعتبر الكلمة أساساً وقبل كلّ شيء وحدة معجميّة. وبناء عليه يعتبر كرامسكي الكلمة هي الوحدة المعجميّة والصّيغم هو الوحدة الصّرفيّة والجملة هي الوحدة النّحويّة. وإذا كان كلّ من الصّوتم والصّيغم والجملة يحتلّ مكاناً محدّداً في النّظام اللّسانيّ، فإنّ الكلمة تنتمي إلى المستويات المختلفة المذكورة آنفاً. ويعتبر كرامسكي أنّ الكلمة جسر بين الصّرف والتّركيب، وهو يقترح الشّكل البيانيّ التّالي الذي يحدّد المستويات اللّسانيّة المختلفة والوحدات اللّسانيّة المنتمية إليها[3].

---

1 KRAMSKY, *The word as a linguistic unit*, p. 13.

2 *Ibid.*

3 *Ibid.* p. 16.



2. مشكليّة تعريف الكلمة

تعتبر الكلمة وحدة لسانيّة تفرض نفسها، خرجت من الباب لتعود من النّافذة على حدّ تعبير برنيي M. PERNIER. ويرى هذا الأخير في محاولة دفاعه عن الكلمة، إن كانت الكلمات قابلة للتّوزيع على أقسام مختلفة يطلق عليها أقسام الكلام les parties du discours، فمن الضّروريّ أن تكون لدينا كلمات، لأنّه لا معنى للأقسام في غياب الوحدات المشتملة عليها. وماذا يمكن أن تكون هذه الوحدات غير الكلمات؟ كيف يمكن أن يكون لدينا الاسم والفعل والصّفة ولا تكون لدينا كلمات؟ أفلا يتعلّق الأمر بتعريف الكلمة أكثر ممّا يتعلّق بوجودها؟ ويتساءل برنيي PERNIER إن كنّا غير قادرين على تعريفها، فهل هذا برهان كافٍ لعدم وجودها؟[1]

كما تبدو الكلمة لا غبار عليها عند الكثيرين، بالرّغم من كونها تعتبر من أكثر المفاهيم التباساً. إلاّ أنّ هذا الالتباس كما يراه بالّي BALLY مردّه إلى النّظر إلى الكلمة من وجوه عدّة: إذ من اللّسانيّين من يتبنّى وجهة النّظر المعجميّة التي ترى أنّ الكلمة هي كلّ دليل يعبّر عن فكرة في قول ما، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو صفة أو غيرها. ومنهم من يتبنّى وجهة النّظر النّحويّة التي ترى أنّ الكلمات هي وحدات الخطاب غير القابلة للتّقسيم. فصيغة الأمر «إِذْهَبْ» مثلاً هي كلمة، ويمكن إطلاق مصطلح الكلمة على كلّ الدّلائل المعجميّة البحتة أو على دلائل غير قابلة للتّجزئة وقادرة على أن تعمل في

1 PERNIER (M.), *Le mot*, pp. 18-19.

مستوى الخطاب. ونظراً لهذا الالتباس الحاصل، ولكون الكلمة غير صالحة للتّحليل اللّسانيّ حقّاً يستعيض باليّ عن الكلمة بمصطلح معنم sème باعتباره ملمحاً مميّزاً[1].

وتزداد الكلمة التباساً إذا ما نظرنا إليها في بنيتها، إذ يمكن أن تكون مفردة، كما يمكن أن تكون مركّبة، وذلك بسبب العناصر الصّرفيّة أو النّحويّة التي تلحقها أو تسبقها.

وكما يوجد كثير من اللّسانيّين الآخرين ممّن يبدون انطباعاً سيّئاً بشأن الكلمة، وبشأن التّعريفات التّابعة لها. وهم يشكّكون في صلاحيّة هذه التّعريفات العديدة المختلفة لأنّها أبعد من أن تعطينا صورة دقيقة بشأن المفاهيم المتعلّقة بها، والتّغيّرات الطّارئة عليها. ولا يوافق كرامسكي بشكل عامّ مثل وجهات النّظر المتشائمة هذه كالتي نجدها عند سكاليشكا SKALIČKA وشيلر SCILER وغيرهما[2]. ويرى كرامسكي أنّ هذه الكلمات لا بدّ أن ينظر إليها في حدود الكلمات النّمطيّة typiques لا في حدود الكلمات المهمّشة، لأنّ هذه الأخيرة هي التي تجعل تعريف الكلمة أمراً صعباً[3].

والمشكلة الصّعبة حقّاً تتمثّل في إيجاد تعريف جامع مانع يهمّ كلّ الألسن، وإيجاد خصائص عامّة مشتركة تهمّ أكبر عدد ممكن من الألسن. إذ ثمّة ألسن توجد فيها بعض الوحدات اللّسانيّة المعقّدة تعتبر كلمات من وجهة نظر معيّنة، وليست كذلك من وجهة نظر أخرى. ويرى كرامسكي إذا كانت هذه الخصائص لا تنطبق إلاّ على عدد قليل من الألسن فيجب اختبار هذه الخصائص وإيجاد خصائص جديدة إن تطلّب الأمر ذلك، حتّى يشمل التّعريف أكبر عدد ممكن من الألسن[4].

ومن اللّسانيّين من يعتقد أنّ عدم التّوصّل إلى ضبط تعريف جامع مانع مردّه إلى بعض الأخطاء الأساسيّة التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، ومن هذه الأخطاء ما يذكره غراف W. L. GRAFF وهي كالآتي:

---

1 ROSETTI (A.), *Le mot*, p. 23.
2 KRAMSKY, *The word*, p. 9.
3 *Ibid.*
4 *Ibid.* p. 11

1. الأهمّية البالغة التي خصّ بها الجانب الصّوتيّ أو الجانب الدّلاليّ على حساب الدّمج بين المستويين.
2. عدم تقدير أهمّية العلاقة القائمة بين الكلمة والجملة.
3. عدم التّمييز بشكل واضح بين خصائص الكلمة من النّاحية اللّسانيّة ومن النّاحية الدّلاليّة.
4. عدم الفصل بين وقائع تطوّر اللّسان بوقائع النّظام اللّسانيّ الثّابتة[1].

كلّ هذه النّقاط المثارة أعلاه تبيّن بما لا يدعو إلى الشّكّ صعوبة الإقبال على إيجاد تعريف مقنع جامع مانع يهمّ كلّ الألسن. وبالرّغم من توضّح الرّؤية في جانبها النّظريّ، فإنّها في المستوى العمليّ ما زالت على غاية من التّعقيد والالتباس. ويرى كرامسكي أنّ المفاهيم الدّارجة في محاولة تعريف الكلمة تبدو وكأنّها تتحدّى اللّسانيّين. ولعلّ أكبر النّجاحات -كما يقول متهكّماً- تتمثّل إلى حدّ الآن في غياب أيّ تعريف. وفي الحقيقة إنّ عدم النّجاح هذا ليس خاصّاً بالكلمة وحدها، وإنّما يهمّ الكثير من المفاهيم اللّسانيّة، ويمكن القول إنّ اللّسانيّات لا تنفكّ تتصارع مع التّعريفات. ويتساءل كرامسكي: كم يوجد من تعريف إلى حدّ الآن بالنّسبة إلى الصّوتم والمقطع والجملة مثلاً؟!

1.2. التّخلّي عن تعريف الكلمة وعن الكلمة ذاتها

أمام هذه الصّعوبات الجمّة التي يواجهها اللّسانيّون في إيجاد تعريف شافٍ للكلمة، تنكّر الكثيرون منهم لها، واعترفوا بأن لا جدوى من محاولة إيجاد هذه التّعريفات. ويرى مارتيني أنّه بالإمكان إيجاد تعريف إن تعلّق الأمر بلسان معيّن، ولكن من الصّعب القيام بهذه العمليّة في إطار ألسن مختلفة. وقد يكون من السّهل حصر الوحدات اللّسانيّة في لسان كاللّسان الإنقليزيّ أو الألمانيّ، وذلك بالاعتماد على الوحدات المنبورة. غير أنّه ليس من السّهل دائماً حتّى في هذه الألسن نفسها أن تضبط الكلمات الواردة في تركيب معيّن. فكم من عنصر في أمثلة من قبيل I'll go out (سأخرج) أو England's (شيء ما ينتمي إلى إنقلترا) أو bonne d'enfant (مربّية أطفال)، وهل نحكم على هذه التّراكيب أنّ كلّ واحد منها عبارة عن كلمة أو أكثر.

---

1 KRAMSKY, *The word*, p. 18.

ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى أمثلة من قبيل sac à main (حقيبة يد) الذي يعطي في حالة الجمع [s a k a m ẽ] وليس [s a k z a m ẽ] و cheval à bascule الذي يعطي في الجمع chevaux à bascule (لعبة أطفال على شاكلة حصان) و cartes à jouer (ورق اللّعب) التي تعطي حسب المتكلّمين [k a r t a g̃ u é] أو [k a r z a g̃ u é][1].

ويشكّ مارتيني في الكلمة نظراً لغلبة الرّسوم التّقليديّة عليها. وهو أنّ مفهوم الكلمة محلّ ريبة لدى أيّ لسانيّ حقيقيّ؛ إذ لا سبيل إلى قبول الرّسوم التّقليديّة، بدون التّثبّت مسبقاً فيما إذا كانت تؤدّي بأمانة بنية اللّسان الحقيقيّة التي من المفروض أن تسجّلها أم لا؟! ويرى مارتيني أنّه "إذا كان لفظ كلمة احتُفِظَ به للتّدليل على أجزاء الخطاب التي تظهر منفصلة بعضها عن بعض في مستوى الكتابة، فإنّ ذلك لا يكون إلاّ بقدر ما تكون الفراغات في النّصّ تقابل نمطاً بعينه من الحدود، وتحيط جميع المجموعات بدرجة ما من التّجانس. أمّا في الواقع فإنّنا نعرف جيّداً اليوم أنّ الأمر ليس كذلك. إذن يجدر تعريف الكلمة دون محاولة السّعي إلى صياغة تمكّن من العثور على جميع الكلمات في جميع الرّسوم الموجودة. وبتعبير آخر فإنّه من الواجب تقرير في أيّ حالة نحن إزاء كلمة واحدة، وفي أيّ الحالات نحن إزاء عدّة كلمات"[2].

وتبقى الكلمة في محلّ ريبة بسبب من عدم النّجاح في الوصول إلى تعريف مقنع لها. وبقي التّعريف الرّائج بشأنها حسب برنيي التّعريف المتعلّق بها باعتبارها كلمة مكتوبة، ممّا دفع جلّ اللّسانيّين إلى طردها من حضيرة اللّسانيّات والحكم بدفنها من طرف المؤتمر العالميّ للّسانيّات المنعقد سنة 1948.

ولكن ما آلت إليه الكلمة يظلّ رغم ذلك جديراً بالاهتمام. وذلك لمعرفة الضّيم الذي لحقها من طرف اللّسانيّات الحديثة، ومحاولة إيجاد تعريف لها لا يتّصل بالتّعريف القديم في شيء[3].

---

1 MARTINET, ***Éléments de linguistique générale***, pp. 115-116.

2 مارتيني، «الكلمة»، ترجمة البكّوش والماجري، في **الكلمة**، ص: 41.

3 PERNIER (M.), ***Le mot***, pp. 15-16.

ومن التّعريفات المهمّة التّعريف الذي يقترحه برنيي والقائل: "الكلمة هي أصغر وحدة قابلة أن تقوم بدور في تأليف الجملة"[1]. وأمّا المعنم le sème أو جملة المعانم بالنّسبة إليه فهي أقلّ من الكلمة، إذ بإمكانها أن تكون وحدة مركّبة، ولكن لا يمكنها أن تكون بأيّ حال من الأحوال جملة. والجملة عنده يمكن أن تتضمّن عدداً من الكلمات غير تامّ.

وفي كلّ الحالات لا تتأسّس الكلمة على معنم وحيد، وإنّما على جملة من المعانم. والكلمة هي ما يقوم عليها القول أو الملفوظ وليس المعنم أو الصّيغم. ولا يكون المعنم وحدة جمليّة إلاّ في ما يشبه الصّورة غير الواضحة، وذلك من قبيل où (أين) وjamais (أبداً) وencore (أيضاً) وattention (حذار) وviens (هلمّ) وarrête (توقّف) الخ...[2].

وبالرّغم من هذه الصّعوبات، وهذه الإحباطات بقي الأمل يحدو الكثير من اللّسانيّين في إيجاد تعريفات تطمح أن تكون شافية كافية.

2.2. بعض التّعريفات الشّائعة

من التّعريفات الشّائعة التي يمكن أن يعوّل عليها اللّسانيّون في تحديد الكلمة ما يلي:

يعرّف مايي MEILLET الكلمة بقوله: "تعرف الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحويّ ما"[3]. ويعرّف بنفنيست BENVENISTE الكلمة بقوله: "يمكن أن تعرّف الكلمة باعتبارها أصغر وحدة مستقلّة دالّة قادرة على إنجاز جملة، وأن تكون هي نفسها قائمة على صواتم"[4]. ومن التّعريفات ما هو شائع ويعود إلى أرسطو باعتبار الكلمة دليلاً قائماً على دالّ ومدلول. والكلمة كما يعرّفها ماريو باي "هي رمز مكتوب أو منطوق يعبّر عن فكرة"[5]. ويعرّفها بيريوت PERIAULT بقوله: "هي وحدة دلاليّة غير قابلة للتّجزئة إلى وحدات صغرى تتمتّع بدلالات مستقلّة"[6].

1 PERNIER (M.), ***Le mot***, p. 102
2 ***Ibid***. p. 105
3 MEILLET (A.), ***Linguistique historique et linguistique générale***, p. 30.
4 ROSETTI (A.), « *Remarques sur la définition du mot* », p. 261.
5 Ibid.
6 ***Ibid***. p. 261.

ويعرّف فاشيك VACHEK الكلمة بقوله: "هي جزء من القول يدخل في علاقة مع بعض مكوّنات الواقع الخارج لسانيّ، والقادر باعتباره كلاً لا يتجزّأ على استبدال مكانه من أجزاء القول الأخرى"[1]. ويعرّف زارتسكي ZARETSKI الكلمة بقوله: "هي جزء من الكلام المنطوق قابل للفصل بينه وبين ما يجاوره، إلاّ أنّه هو نفسه غير قابل للتّجزئة. أمّا إذا كان قابلاً للتّجزئة فهو أكثر من كلمة. وأمّا إذا كان غير قابل للفصل فهو أقلّ من كلمة. والتّجزئة تعني استبدال الأجزاء أو دمج كلمات أخرى بينها"[2].

هذه بعض التّعريفات المتعلّقة بالكلمة، وهي قليل من كثير، ولسنا هنا في مجال عرضها كلّها لأنّها أكثر من أن تحصى. وسوف نتعرّض لبعض هذه التّعريفات بالتّحليل والنّقد في مواطنها، ونكتفي في هذا الموضع بأن نجمل ما يمكن استخلاصه بشأن هذه التّعريفات في ما يلي:

1. أنّ التّعريفات المتعلّقة بالكلمة كثيرة ومتنوّعة، وأنّ كلّ تعريف منه يلحّ على جانب من جوانب المسألة ويؤكّد على بعض الخصائص دون أخرى، ممّا يدلّ على عدم الاتّفاق بين هذه التّعريفات، وإن وحّدت بينها جملة من القواسم المشتركة.
2. تتمثّل هذه القواسم المشتركة في مجملها في مسائل المعنى والأصوات والاستعمال النّحويّ.
3. تتعلّق مسائل المعنى بالفكرة التي يعبّر عنها الرّمز المنطوق أو المكتوب، أو تتعلّق بتعبير آخر بالمدلول إذا نظرنا إلى الكلمة باعتبارها دليلاً. والمدلول بطبيعة الحال له صلة بالواقع المادّي الخارج لسانيّ.
4. الأصوات التي تتكوّن منها الكلمة ليست أصواتاً طبيعيّة، وإنّما هي أصوات بشريّة متواضع عليها، لها ملامحها المميّزة وهي قادرة على أن تضطلع بدور في أداء المعنى باستبدالها، وهو ما يعبّر عنه بالصّواتم.
5. ائتلاف هذه الأصوات في ما بينها، لِتُعَبِّرَ عن مضمون ما، لا يكفي لإعطاء الكلمة هويّتها، إذ لا تتحقّق هذه الهويّة إلاّ بالاستعمال النّحويّ. وهذا الاستعمال النّحويّ هو الذي يعطي الكلمة كيانها، ويضبط لها

1 KRAMSKY, *The word.*, p. 21.
2 *Ibid.* p. 26

استقلاليّتها، ويجعلها جزءاً قائم الذّات في التّركيب أو في الخطاب. هذا بالإضافة إلى الخصائص التّركيبيّة الأخرى التي تتمتّع بها كالنّقل والاستبدال والفصل وغيرها.

و في ما يلي نحاول ضبط بعض هذه التّعريفات تبعاً للسّمات الغالبة عليها.

1.2.2. التّعريفات المعنويّة

من التّعريفات الشّائعة التّعريفات المعنويّة. وهي تعريفات تعتبر في مجملها غير مرضيّة وتتلخّص في اعتبار أنّ كلّ كلمة تقابل فكرة ما، وكلّ فكرة تقابل كلمة ما. ويبدو أنّ الكلمة لا تستجيب بسهولة لمثل هذا التّعريف الفضفاض؛ ذلك أنّ الكلمة في هذه الحالة يمكن أن تشمل كلّ الوحدات اللّسانيّة الدّنيا المتمثّلة في الصّياغم أو الكلمات الأدوات. كما يمكن للكلمة أن تتكوّن من مجموعة من العناصر أو الوحدات اللّسانيّة. وكثير من الكلمات في بعض الألسن تكوّن وحدات مفردة، في الوقت الذي تقابلها في ألسن أخرى وحدات مركّبة. نقول في اللاّتينيّة مثلاً rosae وفي الفرنسيّة de la rose[1]. ونقول في العربيّة «الزّبيب» أو «الخفّاش» في الوقت الذي نقول فيه في الفرنسيّة raisin sec وchauve-souris وبالعكس نقول في الفرنسيّة un squelette أو un héron في مقابل «هيكل عظميّ» و«مالك الحزين» في اللّسان العربيّ.

إنّ التّقيّد بالمعنى من الأطروحات المهمّة التي يتقيّد بها بعض اللّسانيّين كأولمان مثلاً، إذ يعتبر هذا الأخير صراحةً "أنّ الكلمة أصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتّصل" أو هي "أصغر نواقل المعنى"[2] وهو يرى أنّ التّحليل المادّيّ أو الفيزيائيّ للملفوظ ينتهي في خاتمة المطاف إلى الأصوات التي تتجمّع على شاكلة صواتم. هذه الصّواتم عبارة عن وحدات ولكنّها ليست دلائل، أي هي عبارة عن عناصر صوتيّة لها خواصّها السّمعيّة والعضويّة، وهي ليست رموزاً مستقلّة استقلالاً تامّاً، أي أنّها لا تتمتّع بمعنى خاصّ، إنّما من شأنها أن تدخل في تركيب وحدات أكبر منها هي الكلمات.

1 PERNIER (M.), ***Le mot.***, p. 17.

2 أولمان، **دور الكلمة في اللّغة**، ص: 13.

ومن هنا كانت الكلمة "أصغر وحدة قابلة للإفراد"[1]. وعليه لا بدّ من الالتجاء إلى التّحليل الدّلاليّ للظّفر بالدّلائل الدّنيا في اللّسان. ويعتبر أولمان أنّ كلّ جملة هي مكوّنة من جملة من المجموعات الدّلاليّة التي يمكن أن تقسّم بدورها إلى وحدات أصغر منها هي الكلمات. وتصبح الكلمة بهذا المعنى "وحدة دلاليّة غير قابلة للتّقسيم". صحيح أنّه توجد وحدات نحويّة أصغر منها، ولكنّها لا تتمتّع بدلالة مستقلّة، وهي ما يُعرف عند بعض اللّسانيّين بالصّيغم كاللّواحق والسّوابق والجذور المستقلّة. فالكلمة لا بدّ أن توحي بدلالتها بغضّ النّظر عن طبيعة هذه الدّلالة، غامضة أو واضحة، مفردة أو متعدّدة. ويرى أولمان أنّ الكلمة من مهامّ المعجميّة La lexicologie، ويتفرّع هذا العلم إلى فرعين يهتمّ أحدهما بالشّكل والآخر بالمعنى. أمّا الشّكل فهو من مجال الصّرف الذي يهتمّ بفروع الكلمات وإحداث الكلمات الجديدة عن طريق التّوليد وبناء الكلمات، وأمّا المعنى فهو من مجال علم الدّلالة. ويخلص أولمان في تحليله لأحداث الكلام إلى إثبات وجود وحدتين لا شكّ فيهما هما: الصّوت والكلمة. وهاتان الوحدتان تقابلان في المستوى اللّسانيّ الصّوتم والكلمة البصمة le mot-empreinte[2]. وفي الحقيقة لا يدّعي أولمان أنّ تعريفه جامع مانع، لأنّ مصطلح الكلمة مصطلح مجرّد، وهو كغيره من بقيّة المصطلحات يصعب تعريفه إلاّ أنّ الكلمة "من السّهل عادةً التّعرّف إليها". وأبرز ما يهدّد استقلاليّة الكلمة واتّضاح معالمها عنده وحدة المعنى. والمعنى هو جانبها الحيويّ. وهذه الخاصّية المعنويّة بالذّات هي التي يتطرّق إليها الشّك، إذا نظرنا إليها في ضوء «نظريّة السّياق». ولا يشمل السّياق عند أولمان "نظم الكلمة اللّفظيّ وموقعها من ذلك النّظم" وحده، وإنّما يشمل الجملة والقطعة كلّها أو النّصّ بكامله، كما يشمل كلّ ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والمسائل الخارجة عن اللّسان extralinguistique والمتعلّقة بالمقام.

ومن التّعريفات الرّائجة أيضاً في هذا المجال تعريف بلومفيلد باعتبار الكلمة هي "أصغر صيغة حرّة"، أي هي أصغر وحدة لسانيّة يمكن النّطق بها منفردة، ويمكن استبدالها واستعمالها في سياقات مختلفة. وبتعبير آخر إنّ الكلمة هي صيغم حرّ في إطار الثّنائيّة التي يضبطها بلومفيلد القائلة بثنائيّة

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 33.

2 ULLMANN (S.), ***Précis de sémantique française***, pp. 32-33.

الصّيغ في اللّغة. ويرى روبنز أنّ الكلمة باعتبارها أصغر صيغة حرّة تُعَدُّ عنصراً يوافق جزءاً من أجزاء الخطاب، بالرّغم من اختلاف النّبر والتّنغيم والتّنظيم النّحويّ في ألسنة مختلفة، ويمكن لهذا العنصر تمييزه من خلال الجملة، كما يمكن أن يشكّل وحده جملة قائمة الذّات، ولكن لا يمكن أن يقسّم هو نفسه إلى عناصر من نفس الجنس[1].

هذا التّعريف مثل سائر التّعريفات الأخرى يتضمّن نقائص أو عيوباً أهمّها أنّه توجد عناصر لغويّة يمكن عزلها ولكنّها لا تستعمل مفردةً ولا تجيء مستقلّةً، اللّهمّ في حالات نادرة وذلك مثل the الإنقليزيّة وle الفرنسيّة وغالبيّة الأدوات والأسماء المبهمة.

إنّ الاعتماد على جانب المعنى في تعريف الكلمة يعتبر مضلّلاً، وكثير من اللّسانيّين يرفضون هذا المبدأ. فرفضوا أطروحات أولمان كما رفضوا أطروحات بلومفيلد من قبله. إلاّ أنّه وبالرّغم من ذلك لا يمكن تجاهل المعنى، وإلاّ لبقينا في حدود الشّكل أو الصّوت على حساب المضمون. وبالتّالي إنّ الأخذ بجانب المعنى أمر مفروغ منه، ولكن بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار بقيّة الخصائص الأخرى. ويبقى الإشكال قائماً: هل المعنى خاصّية كلّيّة ملازمة للكلمة في جميع الألسن أم لا؟

وممّن ينتقدون بلومفيلد في تعريفه السّابق ترانكا الذي يقترح بديلاً يتمثّل في قوله: "الكلمة هي وحدة متحقّقة بواسطة الصّواتم قابلة للنّقل وقابلة للتّقابل الدّلاليّ"[2].

ويقوم تعريف ترانكا مثلما يمكن تبنّيه على عنصرين هما عنصر النّقل وعنصر التّقابل الدّلاليّ. وإذا كان ثمّة اتّفاق بين بلومفيلد وترانكا في إثارة الجانب الدّلاليّ، هناك اختلاف في الجانب التّركيبيّ. وإن كان الأوّل يقول باستقلاليّة الكلمة، فإنّ الثّاني يقول بإمكانية نقلها.

---

1 ROBINS, *Linguistique générale*, p. 174.

2 KRAMSKY, *The word.*, p. 21.

2.2.2. التّعريفات القائمة على الجوانب المنطقيّة

إلى جانب هذه التّوجّهات السّائدة في محاولة تحديد الكلمة، يوجد من اللّسانيّين من يعوّل على الجوانب المنطقيّة، من ذلك ما نجده عند برونـدال BRÖNDAL الذي يبيّن أنّه بالإضافة إلى المعنى لا بدّ للدّليل اللّسانيّ أن ينتمي إلى قسم من أقسام الكلام. ويختزل برونداال أقسام الكلام في المقولات التّالية:

1. الاسم ويعني المضمون.
2. العدد ويعني الكمّ.
3. الصّفة وتعني الكيف.
4. الفعل ويعني العلاقة[1].

وعليه يرى برونـدال أنّ الكلمـة تتضمّن حتمـاً ودائمـاً، أي في كـلّ الحالات عنصراً من أقسام الكـلام. وقـد يكـون مـن إيجابيّـات هـذا التّعريـف المنطقيّ الذي يقترحه برونداال ضمّ كلمات مختلفة في قسم واحـد، وذلـك مـن قبيل التّصاريف المصاحبة للفعل كأن نقول في اللّسان الفرنسيّ j'irai(سأذهبُ) وje vais (أذهَبُ) وaille (لتذهب) الخ... التي ترتبط في مـا بينهـا عـن طريـق المعنى. وإنّ الانتماء إلى قسم معيّن من أقسام الكـلام، قـد يضـفي علـى الكلمـة الصّوتيّة طابعاً منطقيّاً، وذلك بالرّغم من أنّ بعض الألسـن ليسـت قائمـة علـى أقسام، من قبيل ما نجده في اللّسان الصّينيّ واليابـانيّ والمـالويّ الـتي لا نميّـز فيها بين الأفعال والصّفات، أو الألسن التي لا نميّز فيها بين الأسماء والأفعال كلسان النّوشكا مثلاً، وهو من الألسن الأمريكيّة الهنديّة، أو أن تكون الصّفات في بعض الألسن كاللاّتينيّة والتّركيّة أقرب إلى الأسماء منها إلى الأفعال، وليس كما هو الحال في بعض الألسن الأخرى كالإنقليزيّة والصّينيّة واليابانيّة[2]. وكـلّ هذا يجعـل هـذه الخصـائص غـير عالميّـة. وممّـا تجـدر الإشـارة إليـه أنّ كـلّ الاحتمالات الممكنة في ائتلاف الأصوات في ما بينها في اللّسـان الواحـد ليسـت واردة، لأنّ هـذه الاحتمـالات عديـدة ومتنوّعـة. ويكفـي أن ننظـر في اللّسـان الفرنسيّ في ما يتعلّق بائتلاف الصّامت l مع الصّوائت المختلفة لنتحصّـل علـى كلمات كثيرة ذات معان مختلفة، وذلك على النّحو التّالي:

---

1 ROSETTI, ***Le mot: esquisse d'une théorie générale***, p. 25.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 115.

[La] : la (أداة تعريف) — las (مُتْعَب).
[Lé] : lait (حليب) — laid (قبيح) — legs (وصيّة) — lai (قصيد قديم) — laie (الثنيّة).
[Lã] : lent (بطيء).
[Lẽ] : lin (نسيج كتّان).
[Lo] : lot (حصّة) الخ...[1]

3.2.2. التّعريفات القائمة على الجوانب الصّوتيّة والدّلاليّة والنّحويّة

من أبرز وأهمّ هذه التّعريفات في هذا المجال تعريف مايي السّالف الذّكر: "تُعَرَّف الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحويّ ما". وممّا تجدر ملاحظته أنّ هذا التّعريف قائم على ثلاثة عوامل مكوِّنة للكلمة هي مجموعة الأصوات والمعنى والاستعمال النّحويّ. ولا يخفى أنّ كلّ مكوّن من هذه المكوّنات قد تعرَّض لانتقادات شديدة من طرف بعض اللّسانيّين. وممّا يطرحه بروندال: ما تعني مجموعة أصوات معيّنة؟ هل تعني أنّ الرّكيزة الصّوتيّة للكلمة هي ركيزة ثابتة؟

ويعفينا بروندال من الإجابة عن هذا السّؤال لأنّ شكل الكلمة الخارجيّ يمكن أن يتغيّر سواء في أواخر الكلمات أو في صلبها. والشّيء نفسه يقال في ما يتعلّق بمصطلح الاستعمال النّحويّ. فما المقصود بهذا الاستعمال؟ أهو استعمال صرفيّ أم تركيبيّ أم كلاهما؟ ومهما يكن من أمر، كما يقول جول لازكزيوس J. LAZICZIUS "فإنّه لا يمكننا الإلمام هكذا بما هو ثابت حقيقة في الكلمة"[2]. وهو يرى "أنّ العنصر الوحيد الثّابت الذي يمكن اكتشافه هو انتماؤه إلى قسم محدّد من أقسام الكلام، وإنّ هذا الحدث ليستحقّ إذن أن يدخل في تعريف الكلمة"[3].غير أنّ هذا الحدث قابل بدوره للانتقاد إذ من السّهل حقيقة أن نسند كلمة ما إلى قسم ما سواء كانت اسماً أو فعلاً أو صفةً مثلاً، ولكن ليس من السّهل تصنيف الحروف والضّمائر والكلمات المبهمة بوجه عامّ.

---

1 ROSETTI, *Le mot* , p. 26.
2 لازكزيوس، «تعريف الكلمة»، ترجمة البكّوش والماجري، في الكلمة، ص: 52.
3 المرجع نفسه، ص: 53.

وينتقد بوهلر BUHLER غموض هذا التّعريف أيضاً، إذ هو يفتقر إلى الدّقّة. فما معنى الجمع بين كذا وكذا، وما معنى مجموعة من الأصوات، وهل كلّ مجموعة من الأصوات هي كلمة؟ أو ليست الصّيحات المنطوقة هي مجموعة من الأصوات، ولكنّها ليست بكلمات، ما دامت الكلمات قائمة على التّواضع؟ أو ليست الكلمة أصوات، ولكنّها تابعة لنظام صوتيّ معيّن؟ ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى مصطلح استعمال نحويّ، إذ يجد فيه بوهلر كثيراً من الغموض،لأنّ الكلمات لا يكفي أن تندمج مع غيرها من الكلمات لتكوّن تركيباً نحويّاً، وإنّما لا بدّ أن تراعَى جملة من المسائل تتعلّق بالخطاب ووضعيّة الخطاب أو المقام[1]. ولا يرى بوهلر في الكلمة كلّ مرتكز صوتيّ يتمتّع بمعنى ما، وما يحدّد الكلمة عنده هو الخصائص الصّوتميّة للمرتكز الصّوتيّ، أي شروط استعمالها في لسان ما. وعليه إنّ الأصوات أو الكلمة المُحاكية للأصوات التي تكوّنها تتعدّى حدود الصّواتم في لسان معيّن. وحتّى يصبح المرتكز الصّوتيّ كلمة يجب ألاّ يتضمّن خصائص الرّمز فحسب، وإنّما يجب أن يتضمّن خصائص الدّليل أيضاً، وهكذا لا يكون المرتكز الصّوتيّ كلمة إلاّ إذا قام بدور الدّليل[2].

وبناء عليه فإنّ بوهلر يعدّل تعريف مايي السّابق ويقترح التّعريف الجديد التّالي: "إنّ الكلمات هي أصوات لسان معيّن ذات طابع صوتميّ قادرة على الاشتغال في مجالات معيّنة"[3].

ويرى لازكزيوس أنّ هذا التّعريف لا يخلو بدوره من غموض. وهو يتطلّب بعض الملاحظات النّقديّة أيضاً لأنّ «الطّابع الصّوتميّ» لا يتعلّق بالصّواتم وحدها، وإنّما يتعلّق ببعض الظّواهر الصّوتيّة كالإبدال والتّفخيم وغيرهما. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى قدرة الكلمة على الاشتغال في مجالات معيّنة، يجب أن يراعى فيها السّياق "إذ أنّ وضعيّة ما يمكن أن تمنح دلائل أخرى ذات صفة غير لسانيّة"[4].

---

1 لازكزيوس، «تعريف الكلمة»، ترجمة البكّوش والماجري، في الكلمة، ص: 53.
2 ROSETTI, *Le mot*, p. 24.
3 لازكريوس، «تعريف الكلمة»، ترجمة البكّوش، في الكلمة، ص: 54.
4 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

ويرى ليونز من ناحيته أنّ تعريف مايي المذكور تعريف قائم على شرط اعتبار الكلمة وحدة دلاليّة ووحدة صوتميّة ووحدة نحويّة في الآن نفسه. وهذا يجعل التّعريف ملائماً لكلّ الوحدات التي يمكن عدّها كلمات. غير أنّ الكلمات ليست الوحدات الصّوتيّة التي يمكن أن تستجيب لهذا الشّرط؛ ذلك أنّ ثمّة وحدات أخرى كالمركّبات يمكن أن تستجيب لهذا الشّرط أيضاً. فالمركّب له معنى محدّد وصورة صوتيّة محدّدة واستعمال نحويّ محدّد. وأمام هذه النّقائص يقترح بعض اللّسانيّين إجراء تنقيحات على تعريف مايي ممّا يعطي التّعريف التّالي: "الكلمات هي أصغر وحدات الملفوظ التي تستجيب للشّروط الثّلاثة المذكورة". غير أنّ هذا التّعريف أيضاً غير مُرْض، لأنّ وحدات من قبيل in وable في مثال من قبيل inacceptable (غير مقبول) تستجيب لمثل هذه المقاييس. وهي في الحقيقة لا تعتبر كلمات. وinacceptable مرادفة تقريباً لـ non acceptable، وكلّ منهما يتكوّن من ثلاث وحدات دالّة[1].

وكلّ هذا يجعل ليونز يستخلص أنّ المقاييس الدّلاليّة ليست مميّزة في تحديد الكلمة، وفي تحديد وحدات نحويّة أخرى. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى المقاييس الصّوتميّة. ويرى ليونز أنّ المقاييس النّحويّة وحدها كفيلة بتحديد هذه الوحدات علماً بأنّ الصّيغم هو الوحدة الدّنيا في التّحليل النّحويّ وبالنّسبة إلى كلّ الألسن. وتبقى من المهام المهمّة الملقاة على عاتق اللّسانيّين إيجاد تعريف للوحدة الوسطى التي تحتلّ مكاناً بين الصّيغم والجملة، وهو ما يقابل الكلمة في مستوى الحدْس[2].

4.2.2. ضرورة الأخذ بالجانبين الصّوتيّ والدّلاليّ

يبدو أن لا أحد من اللّسانيّين ينكر اعتماد الكلمة على ركيزة صوتيّة من جهة، وعلى الدّلالة من جهة ثانية. وهذان الجانبان لا بدّ أن يتضمّنهما كلّ تعريف للكلمة. فهما خاصّيتان مميّزتان لمفهوم الكلمة بتعبير لازكزيوس. وهو ما نجده ضمناً أو صراحةً في التّعريفات السّابقة مجتمعة، أي تعريف مايي وبروندال وبوهلر. صحيح أنّ الرّكيزة الصّوتيّة كما بيّنّا ليست ثابتة ولا

---

1 LYONS, ***Linguistique générale***, p. 154.

2 ***Ibid.***

الدّلالة أيضاً، لكنّ هذا لا ينفي بتعبير لازكزيوس "أن تتضمّن الكلمة بالضّرورة ركيزة صوتيّة ما ودلالة صوتيّة ما".

بيد أنّه، وبالرّغم من وجود المرتكز الصّوتيّ والدّلالة في بعض الكلمات وفي بعض الألسن، قد لا نجد في الكثير من الحالات كلمة مستقلّة قائمة الذّات، وإنّما نجد صيغَ كلماتٍ لكلمة واحدة. من ذلك ما هو شائع في اللّسان اللاّتينيّ. فكلمة lupus تعني الذّئب، وهي صيغة ليست وحيدة وإنّما هي قائمة إلى جانب صيغ كلمات أخرى مثل lupi وlupum وlupo وlupe. وهذه الصّيغ المختلفة تدلّ كلّها على الذّئب تبعاً للحالات النّحويّة المختلفة، وذلك بإضافة العلامات الإعرابيّة أو جملة من اللّواحق إلى الجذع - lup. وعليه إنّ هذا الجذع مرتكز صوتيّ، ولكنّه لا يمثّل في حدّ ذاته وحدة دلاليّة. وبالتّالي فهو ليس كلمة. ومن ثمّة لا توجد في اللّسان اللاّتينيّ كلمة تقابل كلمة «ذئب» مثلما هو الحال في ألسن أخرى. وإنّما توجد كلمة قائمة على جذع ولها استعمالات نحويّة مختلفة. وهذه الاستعمالات النّحويّة لا تمسّ الجذع - lup، كمثال ولكنّها تمسّ كلّ الجذوع المشابهة[1].

وأمّا في اللّسان الصّينيّ فتعتبر الكلمات غير متصرّفة، لأنّ نفس المرتكز الصّوتيّ قد تكون له معان كثيرة. وهذا الاختلاف كما رأينا في مواطن سابقة يعود إلى اختلاف النّغم المُرافق للكلمة. وهذا المرتكز الصّوتيّ قد يختلف في ألسن أخرى كثيرة مثلما نجد ذلك في اللّسان الألمانيّ من قبيل tun صيغة محايدة وtat صيغة الماضي المستمرّ للوجه البيانيّ l'imparfait de l'indicatif وtäte في صيغة الماضي المستمرّ للوجه الافتراضيّ l'imparfait du subjonctif وtue في صيغة الأمر l'impératif، وما نجده في اللّسان الفرنسيّ من قبيل œil (عين) وyeux (عيون). وكلّ هذا يدلّ على أنّ الوحدة الصّوتيّة باعتبارها مرتكزاً ليست محترمة في كلّ الحالات[2].

وبشأن تعريف بوهلر الأخير المعتمد على تعريف مايي السّابق، وأخذاً بعين الاعتبار الملاحظات التي قيلت بشأنه، لا يخفي لازكزيوس ميله إلى

---

1 ROSETTI, *Le mot*, p. 24.

2 *Ibid.*

قبوله. ولكنّ هذا الميل لا يُعْتَبَرُ كاملاً، إذ يرى أنّه "لا يجمع في ذاته جميع الصّفات الأساسيّة لمفهوم الكلمة"[1].

وحتّى يتمكّن لازكزيوس من الوصول إلى وضع تعريف يأخذ بعين الاعتبار كلّ النّقائص التي تمت الإشارة إليها، مضيفاً نقطة هامّة تتمثّل في ما علّمه دي سوسير بشأن انتماء الأحداث اللّسانيّة إلى نظام ما، بمعنى أنّ الكلمة لا بدّ أن تنتمي إلى شبكة من الكلمات الموجودة في صلب مجموعة بشريّة، وهذه الشّبكة هي ما يكوّن هذا النّظام.

وبناء عليه يصبح تعريف لازكزيوس المقترح هو الآتي: "إنّ الكلمات هي دلائل لسانيّة مكوّنة من عناصر صوتيّة محدّدة، وهي دلائل قابلة للاشتغال إمّا في سياق وإمّا في وضعيّة، وتُشكل كذلك في وقت ما، وفي صلب مجتمع ما نظاماً"[2].

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا التّعريف يعتبر من أدقّ التّعريفات التي توصّلَتْ إليها اللّسانيّات الحديثة بشأن الكلمة، وذلك نظراً إلى كونه جاء متضمّناً لأهمّ وأبرز ما جاء في التّعريفات السّابقة. مثلما جاء قائماً على نقد هذه التّعريفات ومحاولة غربلتها وتجاوز النّقائص فيها. فالكلمة دليل لسانيّ وأبرز ما في هذا الدّليل الدّالّ والمدلول. وهو قائم على عناصر صوتيّة هي الصّواتم. وهذا الدّليل لا بدّ من أخذه في وظيفته اللّسانيّة تبعاً للسّياق أو المقام. ولا يمكن لهذا الدّليل أن يكون دليلاً إلاّ إذا كان يؤدّي وظيفة في صلب لسان معيّن. ولعلّ ما يفتقده هذا التّعريف بالرّغم من شموليّته تبيان هذه العناصر الصّوتيّة وأين تبدأ وأين تنتهي. وما يفتقده هذا التّعريف قد يكون نقطة الضّعف فيه إذا ما أردنا أن نوجّه له النّقد؛ إذ صحيح أنّ الكلمة هي دليل لسانيّ مكوّن من عناصر صوتيّة محدّدة، ولكن صحيح أيضاً أنّ الكلمة المركّبة والصّيغم والعجمة والمركّب بل الجملة أيضاً هي دلائل لسانيّة، وهي قائمة على جملة من العناصر الصّوتيّة. وصحيح أنّ الكلمة قابلة للانتقال في سياق أو في وضعيّة ما، ولكن صحيح أيضاً أنّ بقيّة الوحدات اللّسانيّة الأخرى قادرة على ذلك أيضاً. ولا أحد ينكر أنّ كلّ الوحدات وكلّ ما يتّصل بالكلمة ينتمي إلى نظام لسانيّ معيّن. فما

1 لازكزيوس، «تعريف الكلمة»، ص: 55.
2 المرجع نفسه، ص: 56.

الذي يميّز في هذا التّعريف بين الكلمة باعتبارها وحدة لسانيّة وبقيّة الوحدات اللّسانيّة الأخرى؟!

5.2.2. الاستناد إلى الخصائص التّركيبيّة

من أهمّ الخصائص التي يمكن الاستناد إليها في تحديد الكلمة الخصائص التّركيبيّة syntaxiques وذلك كالفصل la séparation والاستبدال le remplacement والنّقل le déplacement وغيرها. وهذه الخصائص وإن وجدت في غالبيّة الألسن فهي لا تجيء بالضّرورة مجتمعةً. ولمعرفة هذه الخصائص لا بدّ من دراسة لسان معيّن دراسة مستفيضة لاستخلاص الأحكام المتعلّقة بهذه الخصائص. وإذا كانت الأدوات في بعض الألسن يمكن فصلها مثلاً، فهل معنى ذلك أنّها كلمات؟ وكيف نلائم بين بعض الألسن التي تجيء فيها هذه الأدوات مستقلّة وبعض الألسن التي تكون فيها الأدوات أو بعضها متّصلة، والشّيء نفسه يتعلّق بالكلمات المركبة composés أو المعقّدة complexes التي تعتبر كلمة مفردة وليست مجموعة كلمات، ويمكن عزل مكوّناتها بإدماج عناصر جديدة فيها. وكما يقال في الشّيء ذاته يقال بالنّسبة إلى النّقل بالتّقديم والتّأخير؛ إذ تعتبر هذه الخصائص شديدة الاتّصال بالطّبيعة التّصريفيّة لِلِسَان ما، لأنّ من الألسن ما تتحدّد طبيعة كلماتها الصّرفيّة بترتيب الكلمات داخل التّركيب. ومن الألسن ما تشهد كلماتها حرّية أكبر في التّنقّل بالتّقديم والتّأخير ومن ذلك الألسن الإعرابيّة كالعربيّة واللاّتينيّة وأكثر الألسن السّلافيّة.

ولا يحترز بعض اللّسانيّين مثل هوريشي V. L. HOREJŠI من الصّعوبات المتولّدة من خصائص فصل الكلمات عن الكلمات المجاورة لها بواسطة كلمات أخرى فقط، وإنّما يحترز أيضاً من استبدال بعض الكلمات بكلمات أخرى[1]. ذلك أنّ هذه الخصائص لها في الحقيقة علاقة بشكل الكتابة والإملاء في لسان معيّن، ممّا يجعل الكتابة تفرض شروطها بشأن تحديد الكلمة وتعريفها. وهذا واضح من اختلاف الألسن وطريقة كتابة الكلمة فيها. ويعرض هوريشي بعض الأمثلة في التّشيكيّة وفي ألسن أخرى حيث تكتب بعض الكلمات وبعض العناصر اللّسانيّة التّابعة لها في كلمات مستقلّة، في

1 KRAMSKY, *The word.*, p. 24.

الوقت الذي تكتب فيه هذه الكلمات وتوابعها بشكل منعزل[1]. وكثير من الأمثلة العربيّة حاضرة في الأذهان من ذلك ما يتعلّق بأداة التّعريف والضّمائر المتّصلة وحروف المضارعة وغيرها.

وتعتبر خاصّية العزل l'isolement من الخصائص التي التجأ إليها بعض اللّسانيّين في تحديد الكلمة. أو لم يتحدّث بلومفيلد عن استقلاليّة الكلمة؟ ونفس الشّيء نجده عند بوليفانوف POLIVANOV في دراسته للألمانيّة. ويعتبر بوليفانونف أنّ كلّ واحد من الأمثلة الفرنسيّة التّالية je te le dis (أقوله لك) وje te l'ai dit (قلتُه لك) وje ne dis pas (لا أقول) ما هو إلاّ كلمة قائمة الذّات ذلك أنّه يتكوّن من عناصر غير قابلة للعزل، بمعنى أنّه من الصّعب جدّاً أن نجد كلمات من قبيل ai أو je أو le أو pas أو the أو is أو a تنطق بمفردها أي معزولة عن بقيّة العناصر الأخرى[2]. ومن شروط العزل أن تكون الكلمة محمّلة بمعنى، فهل الكلمات الأدوات من قبيل الأمثلة التي ذكرناها محمّلة بمعنى أم لا؟ وهل بالإمكان أن نوسّع مشمولات المعنى ليحوي المعاني النّحويّة والعلاقات النّحويّة أم لا؟!

ومن الخصائص المهمّة أيضاً التي يأخذها بعض اللّسانيّين بعين الاعتبار خاصّية الدّمج، والمقصود بالدّمج هو إدماج عنصر من العناصر اللّسانيّة في صلب كلمة ما. والدّمج كما يراه كرامسكي درجات. وتختلف هذه الدّراجات تبعاً لاختلاف الألسن. ومن الألسن التي يظهر فيها الدّمج واضحاً التّشيكيّة حيث تكون الكلمات فيها قابلة لدمج عناصر نحويّة في مكوّناتها. وعند الدّمج لا نتحصّل على كلمتين منفصلتين، بل نتحصّل على كلمة جديدة يتعلّق معناها بالمعنى الأصليّ للكلمة. وأخذاً بعين الاعتبار طبيعة الكلمة التّشيكيّة، تعتبر الكلمة الإنقليزيّة المفردة أمتن من الكلمة التّشيكيّة، وذلك لصعوبة إدماج أيّ عنصر داخلها، حتّى وإن كانت هذه الكلمة قابلة للتّوسّع عن طريق اللواحق والسّوابق. ومن الألسن القابلة للدّمج التي يتعرّض لها كرامسكي الفارسيّة والتّركيّة والبرتغاليّة[3]، ويمكن أن نضيف إليها العربيّة.

---

1 KRAMSKY, ***The word.***, p. 24.

2 ***Ibid***, pp. 28-29.

3 ***Ibid***. p. 39

وتبعاً لكلّ ما سبق نتبيّن كيف تعدّدت التّعريفات واختلفت وتضاربت الآراء بشأنها وتباينت، وكيف أنّ كلّ من أقدم على ضبط تعريف إلاّ وأخذ بعين الاعتبار التّعريفات التي سبقته والتي أهملت بعض الجوانب المتعلّقة بالكلمة. ومن ثمّة كان الحرص على مزيد ضبط هذه التّعريفات وتدقيقها. ومن المعلوم أنّ الخصائص المقترحة الملازمة للكلمة لا تطبّق بالدّرجة نفسها وبالكيفيّة نفسها على الألسن جميعها، وإنّما تظلّ أقرب إلى لسان منها إلى آخر. وبطبيعة الحال إنّ اختلاف الأنظمة اللّسانيّة ينعكس على وحداتها اللّسانيّة. ومن هذه الوحدات الكلمة ولا ريب. ومن هنا كان الاختلاف بشأن هذه الوحدة وصعوبة إيجاد الخصائص المشتركة المتعلّقة بها في جميع الألسن.

إنّ الكلمة جزء من النّظام اللّسانيّ، والكثير من اللّسانيّين والمعجميّين يسلّمون بها، والغالبيّة العظمى من المتكلمين يدركونها ويملكون فكرة واضحة عنها، فلا يمكن لأحد منهم أن يتجاهلها. واللّسانيّون أنفسهم يستعملونها ويتحدّثون عنها كشيء قائم الذّات له كيانه وله سماته. والكلمة مثلما سنرى لاحقاً تتمتّع بجملة من الخصائص اللّسانيّة الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والمعجميّة والدّلاليّة. وهي بوجه عامّ قائمة على جانبين مهمّين هما الصّوت والمعنى. وتختلف الخصائص المذكورة تبعاً لاختلاف الألسن. فيعتبر كثير من اللّسانيّين أنّ محاولة ضبط هذه الخصائص ودراستها أولى وأهمّ من السّعي وراء وهمٍ تعريف المفهوم أو المصطلح. ومن ثمّة كان الاهتمام بجانب الخصائص بديلاً عن إيجاد التّعريف الجامع المانع، أو مكمّلاً له. وكان التّأكيد على أهمّية هذه الخصائص في التّحليل اللّسانيّ وفي التّقدّم به قُدُماً، سواء باللّسان الواحد أو بالألسن جميعها.

الفصل الرّابع

خصائص الكلمة الصّوتيّة

"ليست كلّ المرتكزات الصّوتيّة الحاملة لمعنى هي كلمات. وما يحدّد شرط الكلمة هو خصيصة المرتكز الصّوتيّ الصّوتميّة، أي شروط استعماله في لسان معيّن".

ROSETTI, A., ***Le mot***, p. 23.

"إنّ الكلمة الصّوتميّة وحتّى يمكن التقاطها من خلال دفق الكلام المسترسل ليست بحاجة إلى أن تُحَدّ بواسطة علامات خاصّة. ذلك أنّه توجد علامات حاجزة لا محالة، واستعمالها مقنّن تبعاً لكلّ لسان من نحو الصّواتم والنّبر والعلامات الصّفريّة التي تتحقّق جميعها وفق خاصّية التّقابل. وهذه الأخيرة مفهوم أساسيّ في الصّوتميّة".

ROSETTI, A., ***Le mot***, p. 19.

1. تحليل الكلمة إلى عناصرها الصّوتيّة

تعتبر الكلمة مجموعة من الوحدات الصّوتيّة المؤلّفة بكيفيّة معيّنة. وبالتّالي يعتبر الصّوت المادّة الخام للكلام la parole، ويعتبر عدد الأصوات البشريّة حتّى في اللّسان الواحد لا حدود له، لأنّه لا يمكننا أن ننطق في الحقيقة الصّوت الواحد مرّتين متتاليتين بالكيفيّة نفسها. والصّوت ذاته يختلف بطبيعة الحال تبعاً لاختلاف السّياقات التي يرد فيها. فالجوار الصّوتيّ من شأنه أن يؤثّر في هذا الصّوت، إذ يتأثّر بداهة بما قبله وبما بعده. كما أنّ الأصوات البشريّة بصفة عامّة تختلف تبعاً لاختلاف الأفراد وخصائصهم الصّوتيّة الفرديّة، مثلما تختلف تبعاً للنّبر والتّنغيم وسرعة الكلام ونوعيّة الصّوت. وهذا يعود إلى الاختلافات الفيزيولوجيّة، ولاختلاف العادات النّطقيّة، وحالة المتكلّم النّفسيّة. كما تظهر هذه الاختلافات بين النّساء والرّجال وبين الصّغار والكبار. إلاّ أنّ هذه الاختلافات وهذه التّنوّعات الصّوتيّة بصفة عامّة لا تكون عائقاً في أداء الأصوات البشريّة وظيفتها، أي الكلام والإفهام، كما أنّها غير مدركة من

طرف السّامع أو المتقبّل العاديّ. ويخيّل للمتكلّم-المستمع في كلّ الحالات أنّه سمع نفس الأصوات، وذلك بالرّغم من التّلوينات المهمّة التي يتمتّع بها الصّوت.

ويعتبر الكلام تيّاراً متواصلاً من الأصوات، غير أنّ الأذن البشريّة بإمكانها أن تلتقط هذه الأصوات، وأن تقسّم السّلسلة المنطوقة المتجانسة إلى عدد محدّد من الوحدات المنفصلة، وغالباً ما تعرف هذه الوحدات المقسّمة في حدّها الأدنى في علم الأصوات بالفونات les phones. والفون هو الصّوت اللّغويّ المجرّد، وهو كلّ تحقّق فعليّ للصّوتم le phonème. وعليه إنّ عناصر اللّغة المنطوقة هي الأصوات أو الصّواتم. ولا تحمل الصّواتم في حدّ ذاتها أيّ معنى. ومن هنا جاءت خاصّية الازدواجيّة وتتمثّل في وجود مستويين: مستوى أدنى ويضمّ العناصر الخالية من المعنى والمستوى الأعلى وهو يشتمل على الوحدات الحاملة للمعنى. وبالتّالي توصف هذه العناصر بأنّها ثانويّة، وتوصف الوحدات بأنّها أساسيّة. وهذه الخاصّيّة تجعل اللّسان يختلف عن بقيّة نظم الاتّصالات الأخرى. لأنّ كلّ هذه النّظم تمتلك وحدات أساسيّة. غير أنّ هذه الوحدات ليست بالضّرورة مكوّنة من عناصر.

وميزة هذه الازدواجيّة أنّ احتمالات تكوين وحدات مختلفة انطلاقاً من عدد محدود من العناصر هي احتمالات كبيرة جدّاً. وللتّأكّد من ذلك يكفي أن ننظر إلى العدد المحدود من الصّواتم في الألسنة البشريّة وما يتولّد عنها من كلمات منطوقة بالفعل أو بالقوّة[1].

وتنتظم هذه الصّواتم في كلّ لسان بكيفيّات مضبوطة ومعيّنة. وانتظامها هذا يكوّن لنا ما يُعرف بالصّياغم les morphèmes أو الكلمات وهي الوحدات الدّالّة. وتصبح الصّياغم أو الكلمات في هذه الحالة متتاليات من الصّواتم. إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ كلّ متتالية هي صيغم أو كلمة. ويتكوّن الصّيغم من صوتم أو أكثر، وهو بهذا يختلف كلّيّاً عن الصّوتم. ويرى اللّسانيّون أنّ الدّراسة الصّوتميّة للّسان مهما كانت دقّتها لا تفيدنا شيئا في ما يتعلّق بالمعنى، وذلك بسبب أنّ الصّواتم لا تربطها أيّة علاقة مباشرة بالمضمون[2].

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص ص: 28-29.

2 GLEASON, ***Introduction à la linguistique***, p. 45.

والتّحليل اللّسانيّ يقيم عادة حدّاً بين جانبين: أحدهما ماديّ وهو الأصوات المنطوقة، والآخر عقليّ وهو المعنى أو المضمون. وتحليل اللّسان إلى عناصره المادّيّة يوقفنا على الأصوات المفردة التي لا يمكن أن يذهب التّحليل معها إلى أبعد من ذلك. وعليه إنّ الصّوت هو الوحدة المادّيّة للكلام المتّصل، وهو بالتّالي ذو خواصّ نطقيّة وسمعيّة يتناولها بالبحث علم الأصوات la phonétique. ويقابل اللّسانيّون بين علم الأصوات والصّوتميّة la phonologie. فإذا كان علم الأصوات يهتمّ بجوانب الأصوات الفيزيائيّة والفيزيولوجيّة، أي كلّ ما يتعلّق بالنّطق والسّمع ومخارج الحروف، فإنّ الصّوتميّة تهتمّ بدراسة الصّوتم من حيث الوظيفة، وتقابل الصّواتم في ما بينها، وتهتمّ بالنّظام الصّوتميّ بوجه عامّ. وهذان الاختصاصان متكاملان في الحقيقة، لأنّ الصّوتميّة بحاجة إلى دراسة الصّوت من جوانبه المادّيّة والعضويّة، وضبط مخارج الحروف وصفاتها، ومعرفة أعضاء النّطق، وكيفيّة أدائها وظيفتها، كما أنّ علم الأصوات بحاجة إلى الصّوتميّة، لأنّ هذه الأخيرة هي المستفيدة الحقيقيّة من نتائج علم الأصوات. ولا ندري كيف يكون مصير دراسة الصّوت من دون دراسة وظيفته، ووضعه موضع مقابلة مع غيره من الأصوات أو الصّواتم الأخرى. ويؤاخذ بعض اللّسانيّين مدرسة براغ، التي تُعتبر أوّل من أرسى دعائم الصّوتميّة بهذا المعنى، على فصلها بين العلمين، لأنّ هذا الفصل لا يخلو من اعتباطيّة حتّى وإن أملته ضرورات البحث.

2. الصّوتم ومدلول البنية الصّوتيّة

إنّ اختلاف الصّواتم وتنوّعها وعلاقاتها في ما بينها هي التي تعطي البنية الصّوتيّة مدلولها، ويجعل كلمة ما مختلفة عن كلمة أخرى. وهذا الاختلاف بين الكلمات يعود إلى الاختلاف بين العناصر الصّوتيّة المكوّنة للكلمة، وأبرز هذه العناصر، كما ذكرنا، هي الصّواتم. على هذا الأساس يصبح الصّوتم عنصراً لغويّاً مميّزاً تنحصر وظيفته في التّمييز بين الكلمات أو الصّياغم. فكلمتان من قبيل «تاب» و«طاب» لا يختلفان إلاّ باختلاف الصّوتمين الأوّلين في الكلمتين. إذ جاء في الكلمة الأولى مرقّقاً وفي الكلمة الثّانية مفخّماً. وكلمتان مثل «bière» (جعة) و«pierre» (حجر) في اللّسان الفرنسيّ لا يختلفان إلاّ من خلال استعمال «b» في الحالة الأولى و«p» في الحالة الثّانية. علماً أنّ «b» مجهور و«p» مهموس. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلمتين من قبيل «vie» (حياة) و«vue» (نظر)، الفرق يكمن في طبيعة الحركة في

الكلمتين، إذ هي أماميّة في الكلمة الأولى وخلفيّة في الكلمة الثّانية وكلاهما عبارة عن صائت منغلق.

على هذا الأساس نتبيّن أنّ هذه العناصر الصّوتيّة أي الصّواتم تقوم بتمييز الكلمات، ويتمّ ذلك عن طريق التّمييز بين المعاني بالرّغم من كون الصّوتم في حدّ ذاته خال من المعنى. ويرى جاكبسون JAKOBSON أنّ الصّوتم "هو الإشارة الوحيدة التي تكون تمييزيّة لا مضمونيّة بشكل خالص. وإنّ المضمون الوحيد للفونيم أو بصورة عامّة المضمون الدّلاليّ الوحيد له هو اختلافه عن كلّ الصّواتم الأخرى في نظام معيّن"[1].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الصّوتم الواحد يمكن أن يكون أحياناً صيغماً قائم الذّات أو حتّى كلمة. من ذلك وعلى سبيل المثال الصّائت الأنفيّ la voyelle nasale [ã] في اللّسان الفرنسيّ إذ يلعب دوراً تصريفيّاً في صيغ اسم الفاعل من قبيل marchant (ماش) أو allant (ذاهب)، كما يلعب دور الكلمة المستقلّة أيضاً من قبيل un an (سنة). إنّ القيمة اللّغويّة للصّوتم [ã] في اللّسان الفرنسيّ، والقيمة اللّغويّة لأيّ صوتم آخر، وفي أيّ لسان بوجه عامّ، تكون في قدرته على تمييز الكلمة المتضمّنة لهذا الصّوتم عن بقيّة الكلمات الأخرى المشابهة التي تتضمّن كلّ واحدة منها صوتماً آخر قريبا من الصّوتم الأوّل. من ذلك فإنّ كلمة sang (دم) مثلاً تتميّز من بقيّة الكلمات الأخرى من قبيل son (صوت) وsein (ثدي) وça (هذا أو هنا) وseau (سطل) وsou (فلس) وsi (إذا، لو)[2]. إنّ الاختلافات بين الصّوائت الموجودة في الكلمات السّابقة أي [ã] و[õ] و[ɛ̃] و[a] إلخ... هي اختلافات تمييزيّة. وبالتّالي فإنّ هذه الصّواتم تضطلع بدور تمييزيّ. والصّواتم المختلفة في الألسن المختلفة ليس لها دائماً نفس هذه الوظائف. فالنّطق بـ«r» مكرّر roulé أو ملثوغ uvulaire في اللّسان الفرنسيّ لا يختلف إلاّ باختلاف الجهات، ممّا يجعل الـ«r» الفرنسيّ من ناحية الوظيفة اللّسانيّة لا يختلف في الحالتين ممّا يجعل منهما صوتين بديلين variantes، ويطلق على هذا النّوع من الصّواتم عادةً البدائل الحرّة les variantes libres. في المقابل يُعتبر الـ«r» بنطقيه الأماميّ والخلفيّ في بعض

1 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، ص: 98.

2 المرجع نفسه، ص: 93.

الألسن الأخرى صوتمين مختلفين مثلما نجد ذلك في اللّسان العربيّ «رَابَ» غير «غَابَ». وإذا كان اللّسان الفرنسيّ لا يميّز بين الـ«l» المجهور و«l» المهموس باعتبارهما بديلين لصوتم واحد، فإنّ اللّسان الغاليّ gaulois يميّز بينهما، وباستبدال أحدهما بالآخر يحصل تغيّر في المعنى. وبهذه الكيفيّة يتحدّد الصّوتم في لسان ما بالمقابلات التي نقوم بها في النّظام الصّوتميّ لذاك اللّسان. ففي اللّسان الفرنسيّ مثلاً هناك تقابل بين «r» و«l» وبين «p» و«b» وبين «t» و«d» وبين «i» و«u» إلخ... وهذا يظهر في كلّ استبدال لكلّ صوتم من هذه الصّواتم بصوتم آخر يقابله ممّا ينجرّ عنه تغيّر في المعنى. وهذا ينطبق على كلّ الألسن. إلاّ أنّ بعض هذه المقابلات توجد في بعض الألسن دون أخرى. وعليه لا تستعمل الألسن المختلفة نفس المقابلات ولا نفس العدد منها. فاللّسان الفرنسيّ مثلاً يستعمل نوعين من الصّوائت: المستديرة وغير المستديرة، في الوقت الذي لا يستعمل فيه اللّسان الإسبانيّ ولا الإيطالي الصّوائت المستديرة الخلفيّة antérieures، ممّا ينفي عن هذين اللّسانين في ما يخصّ الحركات صفة الشّفويّة (أي الأماميّة). ومن هنا تتأتّى الصّعوبة في تعلّم الفرنسيّة من قبل الإسبانيّين أو الإيطاليّين. وكما لا يتضمّن اللّسان الإسبانيّ أيضاً التّمييز بين الصّوائت نصف المغلقة ونصف المفتوحة أي [e] و[ɛ] أو [o] و[ɔ]. ولا توجد صفة الغلق والانفتاح في النّظام الصّائتيّ الإسبانيّ إلاّ محكومة بالجوار الصّوتيّ، فهما بديلان حرّان[1].

إنّ الاختلافات النّطقيّة والسّمعيّة لهذه الصّواتم في الألسن المختلفة غالباً ما تكون صغيرة ودقيقة إلى درجة يصعب إدراكها في بعض الأحيان، حتّى بواسطة الوسائل الآليّة الحسّاسة. ومن المعلوم أنّ الأذن البشريّة لها قدرة على التقاط هذا التّنوّع الضّخم في الأصوات في لسان ما. ويدرك عادة المتكلّم الأصليّ في لسان معيّن وبشكل دقيق الاختلافات الصّوتيّة الدّقيقة جدّاً عندما تقوم بوظيفة تمييزيّة في هذا اللّسان أو ذاك، وهو ما يَخْفَى عن الأجنبيّ، حتّى وإن كان ملاحظاً متمرّساً أو لسانيّاً مختصّاً. وبصفة عامّة ليس من السّهل إدراك الاختلافات التّمييزيّة الدّقيقة في لسان ما إذا لم توجد في لساننا الأصليّ. وللتّدليل على هذا يضرب جاكبسون أمثلة تتعلّق بالصّواتم الحنكيّة واللاّحنكيّة في اللّسان الرّوسيّ، ويضع المقابلات التّالية، وهي

---

1 MALEMBERG, ***La phonétique***, pp. 106-107.

مقـابلات تمييزيّـة «t / t'» و«s / s'» و«p / p'». ويـرى جاكبسـون أنّ الأجـنبيّ الذي لا يستعمل هذه التّقابلات في لسانه الأصـليّ "يحتـاج إلى جهـد حقيقـيّ لكـي يسـمع هـذا الاخـتلاف الـذي يسـتطيع أيّ روسـيّ سماعـه مـن دون صعوبة"[1]. وهذا لا يدلّ بطبيعة الحال على أنّ للرّوسيّ حاسّة سمع أقوى مـن حاسّة غيره، وإنّما يدلّ على أنّ الرّوس يدركون بعض الاختلافـات في لسـانهم قد لا توجد في الألسن الأخرى.

3. ملامح الصّوتم المميّزة

لقد سبق أن قلنـا إنّ التّحليـل اللّسـانيّ لا يمكـن أن يـذهب أبعـد مـن حدود الصّوت أو الصّوتم. إلاّ أنّ بعض اللّسانيّين يذهبون إلى أبعد من ذلك. إذ أنّهم يقسّمون الصّوتم إلى عناصر أصغر منه هي عبارة عن حزمة من الخصائص الصّوتيّة تعـرف بـالملامح المميّـزة les traits distinctifs. وهـذه الملامـح المميّـزة الخاصّة بالصّوتم الواحد تكون متزامنة، أي هي قيم يكتسـبها الصّـوتم في الآن نفسـه، كـأن يكـون شـفويّاً وأنفيّـاً ومجهـوراً في الآن نفسـه، ولا يكـون مـثلاً مجهوراً ومهموساً في ذات الوقت. ولو أخذنا الصّـامت «m» مـثلاً فإنّـهّ صـوت شفويّ أنفيّ شديد ومجهور. ويكون كلّ ملمح من هذه الملامح عبارة عـن قيمـة خلافيّة في بعد معيّن. فالقيمة الشّفويّة تتعلّق بمخرج الصّوت، وقيمتـه الأنفيّـة لها علاقة بالبعد الأنفيّ في مقابل البعد الفميّ، لأنّ الهواء الخارج مـن الصّـدر لا يجد مَعْبَراً إلاّ عبر الأنف أو الفم. وقيمة الشدّة لهـا علاقـة بالبعـد الخـاصّ بانسداد مجرى الهواء أو إعاقته، وذلك في مقابل الرّخاوة. وأمّـا قيمـة الجهـر فلها علاقة بتذبذب الأوتار الصّـوتيّة، وذلـك في مقابـل قيمـة الهمـس. وتقسّـم الصّوامت عادةً بناء على هذه الصّفات أو القيم التي يتحلّـى بهـا كـلّ صـوتم، ويشترك مع بعض الصّوامت في بعض هذه الملامح، ويختلف عن صواتم أخرى في بعض الملامـح الأخـرى. وتصـاغ هـذه الحقيقـة عـادةً باسـتعمال الإشـارات الموجبة أو السّالبة. فإذا ما أخذنا الصّوتم «p» مثلاً فسنقل إنّه [+ شفويّ] و[– مجهور] في مقابل «b» الذي هو [+ شفويّ] و[+ شديد] و[+ مجهـور]. ونفـس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلّ صوتم من صواتم لسان ما. هذا بالإضافة إلى بعـض القيم المحايدة أي التي هي لا موجبة ولا سـالبة، ويمكـن في هـذه الحالـة أن

---

1 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص ص: 107–108.

نرمز لها بـ ± في الآن نفسه كقيمة الجهر أو الهمس بالنّسبة إلى الهمزة في اللّسان العربيّ [± مجهور].

فكرة الملامح المميّزة أوحت بها أساساً مدرسة براغ على أيدي لسانِيَّيْن كبيريْن هما جاكبسون وتروبتسكي. ثمّ أُخِذَتْ هذه الفكرة مع بعض التّعديلات أو التّطويرات من طرف المدرسة التّوليديّة التّحويليّة بداية من السّتّينات.

وعلى الرّغم من أنّ هذه الملامح المميّزة تقوم بدور في الوظيفة الدّلاليّة، فهي في حدّ ذاتها خلو من المعنى. ولا اعتبار للملمح مميّز مأخوذ بصورة منعزلة، بل لا اعتبار لحزمة أو مجموعة من الملامح، ما دامت لا تعني شيئاً. فلا ملمح الأنفيّة ولا الصّوتم الأنفيّ «m» في حدّ ذاته له معنى ما[1].

4. الدّليل الوسميّ LE SIGNE DÉMARCATIF

إنّ صوتماً ما أو بالأحرى ملامحه المميّزة لا يتمّ توزيع أيّ منها كما اتّفق في مستوى الكلمة أو الصّيغم، إذ إلى جانب وظيفتها التّمييزيّة بإمكانها أن تقوم بدور إضافيّ هو ما يمكن أن نطلق عليه الدّليل الوسميّ. فصوتم ما أو ملمح من ملامحه المميّزة يمكن أن يكون دليلاً على الحدّ الفاصل بين الكلمات في مستوى السّلسلة المنطوقة في لسان ما. وللتّدليل على ذلك يضرب جاكبسون مثالاً من أحد الألسن التّشيكيّة يتعلّق بالتّقابل القائم بين الصّوامت المجهورة وغير المجهورة. ولا يتمّ هذا التّقابل إلاّ في وسط الكلمة، وبشرط أن تكون متبوعة بصائت une voyelle أو صامت مائع liquide أو بصامت أنفيّ nasale أو بـ«v». ففي حالة وجود صامت مجهور متبوع بصائت أو بأحد الصّوامت المذكورة، فإنّ هذا يدلّنا على أنّ هذا الصّامت المجهور لا يكون علامة الآخر. وهذا الدّليل هو دليل وسميّ سالب بتعبير تروبتسكي. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلمة تتبعها لاحقة تبدأ بصائت أو بأحد الحروف المذكورة، فإنّ الصّامت المجهور الأخير من الجذع يحافظ على جهره. وذلك من قبيل:

lid — me

kříž — ma

---

1 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص: 147.

ويبقى الاستثناء الحاصل في هذه الحالة ما يتعلّق بصيغة الأمر l'impératif، إذ يصبح المجهور الأخير من الجذع صامتاً غير مجهور وذلك من قبيل:

Hod il	⟶	hol –me	
Ležet	⟶	leš – me	
d	⟶	l	أي
ž	⟶	š	

وإنّ الفعلين «tužil» و«tušit» مثلاً تصبح لهما نفس الصّيغة في الأمر وهي: «tuš - me». ويستخلص جاكبسون أنّ انتفاء التّقابل مجهور / غير مجهور أمام إعراب صيغة الأمر يدلّ على أنّ حالات الإعراب في الأمر في اللّسان التّشيكيّ والرّوسيّ والبولونيّ أيضاً ليست لواحق، لأنّها لو كانت كذلك لبطل التّغيير، وإنّما هي أدوات حركيّة des particules enclitiques مستقلّة تلعب الصّوامت التي تسبقها دور نهاية الكلمة[1].

كما بالإمكان أن تتحدّد الاختلافات في الأقسام النّحويّة للوحدات الشّكليّة بقائمات مختلفة الصّواتم وحتّى للملامح المميّزة لهذه الصّواتم. على هذا الأساس من مجموع الثّلاثة والعشرين صامتاً في اللّسان التّشيكيّ، فإنّنا لا نجد إلاّ ثمانية صوامت تكون ملازمة للواحق الإعرابيّة، وثلاثة منها فقط تبرز في الإعراب الاسميّ وستّة في الإعراب الفعليّ. والصّامت «m» وحده هو الذي نجده في القسمين[2].

ومن هذه الوسائل الصّوتيّة ما يقوم بتبيان حدود الكلمات في اللّسان الألمانيّ، إذ أنّ الصّائت الابتدائيّ لكلمة ما تستهلّ بواسطة توقّف مزماريّ مؤقّت، ولا يحدث هذا إلاّ في بداية الكلمات، وبالتّالي يلعب هذه التّوقّف المزماريّ المؤقّت وظيفة مؤشّر على بداية الكلمة في اللّسان الألمانيّ[3].

هذه الدّلائل الواسمة أو هذه الخصائص الصّوتيّة تدلّنا على حدود الكلمة لا في اللّسانين التّشيكيّ والألمانيّ فحسب كما يقدّم ذلك جاكبسون، وإنّما نجد ما يشابههما في ألسنة أخرى. وذلك من قبيل ما يذكره بنفنيست

1 JAKOBSON, ***Essais de linguistique générale***, p. 167.

2 *Ibid* p. 168.

3 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص: 90.

E. Benveniste في ما يتعلّق باللّسان اللاّتينيّ، و في ما يخصّ على وجه التّحديد الصّيغ الاسميّة المتصرّفة fléchi، بحيث يمكننا أن نجد أيّ صائت من الصّوائت التّالي: «a» أو «e» أو «i» أو «o» أو «u»، في الوقت الذي لا نجد فيه إلاّ صامتين وهما «s» و«m»، وقلّما نجد الصّامتين «r» و«l». وبنفس الكيفيّة فإنّنا لا نجد في نهاية صيغ الأفعال المتصرّفة إلاّ أربعة صوائت من خمسة وهي «a» أو «e» أو «i» أو «o»، ولا نجد من الصّوامت إلاّ «m» أو «s» أو «t»[1].

5. بعض خصائص الكلمة الصّوتيّة

من الخصائص الصّوتيّة التي يقدّمها بنفنيست، والتي تتعلّق باللّسان الفرنسيّ ما يتحدّد بوظيفته وما يكون جزءاً من الدّالّ. من ذلك أنّ الصّامت الأنفيّ in الذي نجده في الكثير من الصّفات محتلاً فيها الصّدارة مثل invisible (غير مرئيّ) أو inédit (غير منشور) فإنّ وظيفة هذه الصّفات كما هو معلوم تدلّ على النّفي[2].

ومن خصائص الكلمة الصّوتيّة المميّزة في بعض الألسن ائتلاف بعض الصّواتم في بداية الكلمات، من ذلك ندرة الكلمات التي تبدأ بالصّامت «z» في اللّسان الفرنسيّ، وظهور هذا الصّامت في حالات الوصل. ومن ذلك وجود «nr» في اللّسان الرّوسيّ وعدم وجوده في الألسن السّلافيّة الأخرى. ومن ذلك ما نجده في اللّسان الفرنسيّ أيضاً ولا نجده في اللّسان الإنقليزيّ من قبيل الابتداء بـ«ps»، وكمثال على ذلك pseudo (شبه) وpsychologie (علم النّفس)[3].

ومن الخصائص الصّوتيّة التي يثيرها مارتيني تحييد بعض الصّواتم neutralisation، وذلك من قبيل ما نجده في الألسن الفرنسيّة المختلطة les créoles، كأن ننطق الصّامت «r» في أوّل الكلمة وأن نطمسه في طرفها أو في طرف المقطع في أمثلة من نحو pour (من أجل) وperdu (ضائع). ويقال في هذه الحالة "إنّ هناك خللاً توزيعيّاً لهذا الصّوتم" بتعبير مارتيني[4]. وكما لا نميّز بالنّسبة إلى الرّوسيّة وفي الموقع الأخير من الكلمة بين الصّامتين «p» و«b»

1 Benveniste, ***Problèmes de linguistique générale***, t. 2, p. 221.

2 ***Ibid.***

3 Ullmann, ***Précis de sémantique française***, p. 81.

4 مارتيني، **مبادئ ألسنيّة عامّة**، ترجمة: ريمون رزق الله، ص: 89.

أو بـين الصّـامتين «t» أو «d»، أي لا نميّـز بـين المهمـوس والمجهـور مـن الصّـوامت، ولا يَظهـر في المقطـع الأخـير المطلـق إلاّ الصّـامتان «p» و«t» المهموسان. وهذا ضرب مـن التّحييـد في اللّسـان الرّوسـيّ أيضـاً[1]. وكمـا تلفـظ الألمانيّة أيضاً الصّامتين «d» و«t» في آخر الكلمة بنفس الكيفيّة، وذلك في أمثلـة من قبيل rad وrat، إذ ينطقان بصورة متطابقة. كما توجد من هذه الخصـائص الصّوتيّة ما لا يُعتبر مـن هويّـة الكلمـة، مـن ذلـك مـا يتعلّـق بحـذف بعـض الصّوائت أو انعدامها من أيّة قيمة تمييزيّة في بعض المواطن، مثلما نجـد ذلـك في «e» مـن devant (أمـام) وla-devant (المقدّمـة) إذ تعطيـان صـوتيّاً، وعلـى التّوالي [devã] و[dvã][2].

ومن الخصائص المهمّة في هذا المجـال، وممّـا نجـده في بعـض الألسـن دون أخرى ما يسمّى بـالتّوافق الصّـوتيّ l'harmonie vocalique. ونجـد هـذا خاصّة في المجريّة والتّركيّة. فالجمع في اللّسان التّركيّ مثلاً ينتهـي بــ «lar -» أو «ler -»، وذلك تبعاً لطبيعة الصّائت المتضمّن في جذع الكلمة، فجمـع كلمـة «at» (حصان) هو «atlar»، وجمع كلمـة «gül» (زهـرة) هـو «güller». ونفـس الشّيء يقال بالنّسبة إلى المفعول فيه l'ablatif في اللّسان الفنلنديّ، فهو ينتهي بـ «lta -» بصائت خلفـيّ antérieur أو بــ «-ltä» بصـائت أمـاميّ postérieur وذلـك تبعـاً لطبيعـة الحركـة المتضـمّنة في جـذع الكلمـة. كمثـال علـى ذلـك:

asemalta (من محطّة القطار)

Järreltä (من البحيرة)[3].

وليست العربيّة بمنأى عن هذه الظّـاهرة. نجـد ذلـك في طبيعـة حركـة همزة الوصل في صيغة الأمر، إذ هي مربوطة بطبيعة حركة عين الفعل، وذلـك بأن تكون مكسورة مع الكسرة أو الفتحة ومضمومة مع الضّمّة.

إنّ كلّ هذه الخصائص الصّوتيّة والصّوتميّة بوجه عامّ تدلّ علـى وجـود الكلمة. وهي خصائص –كما يرى أولمان– خفيّـة علـى المـتكلّم العـاديّ، ومـن

1 مارتيني، مبادئ ألسنيّة عامّة، ترجمة: ريمون رزق الله، ص: 89.
2 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.
3 MALMBERG, *La phonétique*, p. 71.

الصّعب أن يتفطّن إليها بسهولة. وهي لا تضبط ضبطاً دقيقاً حدّي الكلمة أي بدايتها ونهايتها، وبالتّالي فهي لا تضبط حدود الكلمات المجاورة لها[1].

6. خصائص فوق مقطعيّة

هذه الخصائص الصّوتميّة المتعلّقة بالنّظام الصّوتميّ الخاصّ بكلّ لسان على حدة، ليست وحدها المحدّدة لهويّة الكلمة الصّوتيّة، إذ هناك خصائص صوتميّة أخرى، ولكنّها فوق مقطعيّة suprasegmentales لها أهميّتها أيضاً. وتندرج في إطار فوق المقطعيّ كلّ الوقائع الكلاميّة التي تخرج عن نطاق التّحليل الصّوتميّ البحت أي التي تخرج عن نطاق الانبناء الثّاني la deuxième articulation بمصطلحات مارتيني. ومن هذه الوقائع النّغم والتّنغيم والنّبر.

1.6. النّغم LE TON

أمّا النّغم أو الأنغام فعددها محدود في الألسن المختلفة. ولا توجد هذه الأنغام في الألسن الهنديّة الأوروبّيّة على سبيل المثال ولا في الألسن السّاميّة أيضاً. وإنّما نجدها في بعض الألسن كالسّويديّة التي تعدّ اثنين منها فقط، والصّينيّة الشّماليّة التي تعدّ أربعة والفيتناميّة التي تعدّ ستّة. وهذه الأنغام قد تكون عالية أو منخفضة، بل فيها المتوسّطة أيضاً. ففي الصّينيّة مثلاً تدلّ كلمة «li» على معنيين مختلفين: الإجّاصة والكستناء. والاختلاف متأتّ من طبيعة النّغم في حدّ ذاته. فإذا كان النّغم متصاعداً فهو يدلّ على الإجّاصة، وأمّا إذا كان هابطاً فهو يدلّ على الكستناء. وفي اللّسان اللّوتكنديّ من بلاد الكونغو تشير كلمة lokolo إلى شيئين مختلفين. فهي تشير إلى ثمرة النّخيل إذا كانت بنغم منخفض فوق مقاطعها الثّلاثة، وإلى تعويذة أو رقية إذا كانت بنغم منخفض فوق المقطع الأوّل ونغم مرتفع فوق المقطعين الآخرين[2]. ويميّز مارتيني بين الألسن التي تحمل أنغاماً تنحصر أهمّيتها في نقطة معيّنة وألسن أخرى ذات اتّجاهات في أنغامها. من هذه الألسن الأخيرة السّويديّة. وكمثال على ذلك كلمة komma تدلّ على الفاصلة إذا كان النّغم فيها ذا اتّجاه واحد

---

1 ULLMAN, *Précis de sémantique française.*, p. 80.

2 مارتيني، **مبادئ ألسنيّة عامّة**، ص ص: 98–99.

سواء كان متصاعداً أو هابطاً، وتدلّ على الفعل «أتى» إذا كان النّغم هابطاً ثمّ متصاعداً[1].

2.6. النّبر L'ACCENT

من الخصائص الصّوتميّة، بل الفوق مقطعيّة للكلمات في بعض الألسن المختلفة النّبر. والنّبر كما ذكرنا هو نتوء صوتيّ أو شدّة تنصبّ على مقطع من المقاطع في وحدة لسانيّة ما. ولهذا النّبر وظيفة تمييزيّة، وذلك بالنّسبة إلى الألسن التي يكون فيها متنقّلاً، ووظيفة وسميّة بالنّسبة إلى الألسن التي يكون فيها ثابتاً. وهذا النّبر الأخير يقوم بدور مهمّ في تحديد الكلمة وضبط حدودها في بعض الألسن. وفي الألسن كالرّوسيّة والبولونيّة والإسبانيّة والإيطاليّة لا تعرف الكلمة إلاّ مقطعاً واحداً منبوراً، وذلك على حساب بقيّة المقاطع الأخرى. ويكون النّبر في هذه الألسن على المقطع الأوّل أو الثّاني. ويضرب مارتيني، في هذه الحالة، أمثلة للتّدليل على ذلك، إذ يقع النّبر في الكلمات التّالية على المقطع الأوّل: gorod الرّوسيّة وwyba البولونيّة وmesa الإسبانيّة وdonna الإيطاليّة. كما يقع على المقطع الثّاني في الكلمات التّالية soboka الرّوسيّة وwysoki البولونيّة وcabeza الإسبانيّة وmaltina الإيطاليّة. ويرى مارتيني أنّ هذا الأمر قد يصدق على الإنقليزيّة والألمانيّة، ولكن في الكلمات المفردة غير المركّبة. ويبرز المقطع بالنّسبة إلى كلّ هذه الكلمات عندما تجيء معزولة، ولكنّها عندما تكون في سياقات معيّنة، فإنّ النّبر فيها يصبح أقلّ وضوحاً، ممّا هو عليه في الحالة الأولى[2]. وإذا كان النّبر حرّاً في ألسنة كالإنقليزيّة والرّوسيّة، فإنّه يعتبر ثابتاً، وذلك بالنّسبة إلى ألسن من قبيل اللاّتينيّة والبولونيّة والتّركيّة والتّشيكيّة. وفي هذه الألسن الأخيرة يمكن للنّبر أن يقوم بدور ضابط للحدود بين الكلمات، من شأنه أن يبرز كيان الكلمة.

وللمقارنة بين هذين النّوعين من الألسن يأخذ جاكبسون مثال اللّسانيّين الرّوسيّ والتّشيكي، ويبيّن أنّ النّبر في اللّسان الرّوسيّ غير ثابت وقابل للتّحول، إذ يقع تارة على المقطع الأوّل في بعض الكلمات، وطوراً على المقطع الثّاني في كلمات أخرى. ويقوم النّبر في هذه الحالة بوظيفة تمييزيّة أي

1 مارتيني، مبادئ ألسنيّة عامّة، ص: 100.

2 MARTINET, *Éléments de linguistique générale*, p. 89.

من شأنه أن يميّز بين كلمات تحمل معاني مختلفة. وللتّدليل على ذلك يضرب مثال المجموعة الصّوتيّة múka التي تعني «عذاب» عندما يكون النّبر على المقطع الأوّل، وتعني «طحين» عندما يكون النّبر على المقطع الثّاني muká[1].

ويبيّن جاكبسون أنّ النّبر في اللّسان التّشيكيّ يكون ثابتاً، وهو يحتلّ المقطع الأوّل من الكلمة. وأمّا إن كان النّبر لا يقوم بوظيفة التّمييز، كما هو الحال في الرّوسيّة، فهو على العكس من ذلك يقوم بوظيفة تحديديّة، أي إنّه يحدّ بداية الكلمة، ويصبح بمقدوره بالتّالي أن يحدّد الكلمات في نطاق السّلسلة الكلاميّة المنطوقة[2]. إنّ النّبر في الرّوسيّة والتّشيكيّة بالرّغم من التّشابه الحاصل بينهما، فإنّه ينجز وظيفتين مختلفتين في كلّ من اللّسانين. وشبيه أمر اللّسان الإسبانيّ باللّسان الرّوسيّ. فالنّبر في الإسبانيّة يتنقّل من مقطع إلى آخر، وتنقّله يشير في كلّ مرّة في المجموعة الصّوتيّة الواحدة إلى تغيّر في المعنى. ويضرب مالمبارغ MALMBERG في هذا الصّدد أمثلة من قبيل canto التي تعني «أغنّي»، إذا وقع النّبر على المقطع الأوّل، وتعني «غنّى» إذا وقع النّبر على المقطع الثّاني. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلمة termino فهي تعني «الحدّ» إذا وقع النّبر على المقطع الأوّل، وتعني «أنتهي» إذا وقع النّبر على المقطع الثّاني، وتعني «انتهى» إذا وقع النّبر على المقطع الثّالث والأخير. وكلّ هذا يدلّ على الأهمّية التي يحتلّها النّبر في اللّسان الإسبانيّ حتّى وإن كان دوره تمييزيًا لا تحديديًا[3].

وأمّا في اللّسان الفرنسيّ فإنّ النّبر يقع عادة على المقطع الأخير من الكلمة. إلاّ أنّ هذه الكلمة باعتبارها وحدة نبريّة لا وجود لها حسب اللّسانيّين، لأنّ المجموعة الصّوتيّة التي ترد في تركيب معيّن هي الوحدة الصّوتيّة، وهي بالتّالي الوحدة النّبريّة. وتتميّز هذه الوحدة بوجود نبر شدّة يقع على المقطع الأخير من الملفوظ. ولتوضيح هذا الأمر يضرب مالمبارغ مثلاً كلمة un enfant (طفل) النّبر فيها نبر وحيد يقع على المقطع الأخير من الكلمة «fant -». وأمّا إذا نطقنا un enfant pauvre (طفل فقير) فإنّ النّبر

1 جاكبسون، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ص: 56.
2 المرجع نفسه، ص ص: 56–57.
3 MALMBERG, ***La phonétique***, p. 93.

يتحوّل بما لا يدعو إلى الشّكّ إلى المقطع «- paú». وأمّا إذا نطقنا l'enfant joue (الطّفل يلعب)، فإنّه سيكون لدينا نبران، الأوّل على الكلمة الأولى والثّاني على الكلمة الثّانية، وبالتّالي ستكون لنا مجموعتان صوتّيتان. ويستخلص مالمبارغ أنّ في اللّسان الفرنسيّ مقارنة باللّسان الإنقليزيّ أو الألسن الجرمانيّة، أنّ ثمّة قليلاً من التّوافق بين الوحدة الصّوتيّة أي المجموعة الصّوتيّة والوحدة الدّلاليّة أي الكلمة[1]. ويرى مالمبارغ أنّ الكلمة في اللّسان الفرنسيّ تفقد حضورها بسهولة في الجملة، في الوقت الذي تحتفظ فيه في اللّسان اللإنقليزيّ باستقلاليّة أكبر في التّركيب، خاصّة بالنّسبة إلى الكلمات التّامّة pleins مثل الأسماء والأفعال والصّفات، بحيث تتمتّع كلّ كلمة بنبرها الخاصّ[2].

إنّ النّبر الثّابت أو المتغيّر في الألسنة المختلفة لا ينطبق بنفس الكيفيّة دائماً وفي كلّ الحالات. ويسجّل اللّسانيّون عادةً الكثير من الحالات الشّاذّة. من ذلك وكما يرى ليونز لا تنبر «ne» في اللّسان الرّوسيّ أبداً، وأنّ الأفعال المطاوعة réfléchi في اللّسان البولونيّ في مقابل الأفعال غير المطاوعة كلّها يقع النّبر فيها على نفس المقطع. وفي اللّسان التّركيّ يقع النّبر في كلمة من قبيل gïtmiyordu على المقطع الأوّل، ويقع في كلمة من قبيل askèsken على المقطع الثّاني بالرّغم من كون النّبر في هذا اللّسان يقع عادة على المقطع الأخير[3]. وكلّ هذا يدعو ليونز إلى استخلاص أنّ هذه الاستثناءات المذكورة تبيّن بما لا يدعو إلى الشّكّ أنّ النّبر ليس السّمة الأساسيّة المميّزة للكلمة في هذه الألسن. ثمّ يتساءل بجدّيّة: كيف يمكن تحديد موقع النّبر في لسان كالتّركيّة أو البولونيّة بالنّسبة إلى أوّل الكلمة أو آخرها، إذا كانت حدود الكلمة نفسها لا تتحدّد إلاّ بالاعتماد على موقع النّبر[4].

وفي خاتمة المطاف من المفيد أن نشير إلى أنّ الكلمة ليست وحدة صوتيّة une unité phonétique لأنّ تقسيم الجملة إلى كلمات لا يمكن أن يتمّ بالاعتماد على الصّوت وحده، وإنّما لا بدّ من أخذ المعنى بعين الاعتبار. والوحدات الكبرى التي تتكوّن منها الصّواتم بالاعتماد على الجانب الصّوتيّ

---

1. MALMBERG, *La phonétique*, p. 18.
2. *Ibid*, p. 83.
3. LYONS, *Linguistique générale*, p. 157.
4. *Ibid*. p. 158.

فقط وبإهمال قضايا المعنى هي المقاطع، وليست الكلمات أو الصّياغم. فالكلمة بهذا المعنى هي وحدة مضمون لا وحدة شكل. والخصائص التي تعرّضنا لها لا تحدّد في الحقيقة الكلمة في كلّ الألسن، وإنّما تساهم في تحديدها أو في التّعرّف إليها لا غير.

7. نظرة بعض اللّسانيّين إلى الكلمة الصّوتيّة

إنّ اللّسانيّين في غالبيّتهم العظمى لا يقرّون بوجود شيء اسمه الكلمة الصّوتيّة، وذلك لصعوبة إدراك هذه الكلمة من خلال دفق الكلام المسترسل. إلاّ أنّه وبالرّغم من ذلك يدرك المتكلّم المستمع في لسانه إدراكاً تامّاً الكلمة وحدودها، ممّا يجعل هذه الوحدة اللّسانيّة ظاهرة ذات طبيعة نفسيّة عند الكثير من اللّسانيّين. والكلمة وإن لم تكن هناك دلائل صوتيّة تحدّها، فإنّ هناك دلائل صوتيّة تدلّ عليها. وتظلّ الآراء بشأن الكلمة الصّوتيّة مختلفة باختلاف وجهات النّظر والزّوايا التي ننظر منها إليها. وهذه جملة من أهمّ الآراء المتعلّقة بالمسألة.

1.7. الكلمة الصّوتيّة عند فندريس

يَعتبر فندريس أنّ الأصوات اللّغويّة لا توجد منعزلة، وأنّها لا تؤخذ منفردة أو منعزلة إلاّ بشكل مجرّد، لأنّها في نطاق لسان ما تكوّن نظاماً مترابطاً قائم الذّات. والأصوات اللّغويّة لا معنى لها إلاّ أن تجيء مركّبة. وهي تركّب أوّلاً في كلمات ثمّ بعد ذلك في جمل. وهذه الأصوات في تركّبها تطرأ عليها الكثير من التّغيّرات، وهي تغيّرات في الحقيقة تركيبيّة. وداخل هذه التّراكيب يتمّ البحث عن حدود الكلمة الصّوتيّة. والسّؤال المهمّ الذي يطرحه فندريس والذي يتطلّب إجابة هو سؤال مزدوج ينحصر في البحث أوّلاً عمّا إذا كانت الجملة "تتضمّن أقساماً يحسّها المتكلّم أم لا، ثمّ عمّا إذا كانت هذه الأقسام تطابق أقساماً نفسانيّة أم نحويّة؟"[1].

في ما يتعلّق بالفرع الأوّل من السّؤال يجيب فندريس، وبدون تردّد بالإيجاب، إذ أنّ الجملة في أيّ لسان تتكوّن من أقسام صوتيّة طبيعيّة، وأهمّ هذه الأقسام عنده المقاطع. وهذه المقاطع يشعر بها كلّ متكلّم بما في ذلك

1 فندريس، اللّغة، ترجمة الدّواخلي والقصّاص، ص: 83.

المرضى العقليّون الذين فقدوا الذّاكرة، وبقي الإحساس عندهم بالمقاطع قويّاً، حتّى بعد نسيان الكلمة نسياناً تامّاً. وتعيّن الأشياء عند هؤلاء بعدد المقاطع التي تكوّن الكلمة الدّالّة عليها. وللتّدليل على أهمّية المقاطع يشير فندريس إلى الكثير من الألسن التي تقوم الأوزان الشّعريّة عندها على المقاطع حتّى بالنّسبة إلى الألسن التي لا تعرف الكتابة وهي قائمة على التّقاليد الشّفويّة وحدها. ومن ذلك ما شاع عند الهنود واليونانيّين، وحِرص هؤلاء على المقاطع في نظم القصائد الطّوال. ثمّ جاءت الكتابة وزكّت هذا التّمشّي. ويبدو أنّ تقسيم الكلام إلى مقاطع أسبق من تقسيمه إلى كلمات. وهذا ممّا يبيّن اللّحمة المتينة بين الكلمات في الكثير من الألسن، كما تدلّل عليه طريقة الكتابة عند أنصاف المتعلّمين الذين يكتبون كما يسمعون.

وأمّا في ما يتعلّق بالفرع الثّاني من السّؤال المطروح أعلاه فالإجابة عنه تبدو أعسر من الإجابة عن الفرع الأوّل، بمعنى هل يشكل المقطع أو مجموعة المقاطع في لسان ما كلمة مستقلّة أم لا؟ إنّ هذا الأمر عند فندريس يختلف باختلاف الألسن. وعليه فهو يجد في النّبر وسيلة لحلّ هذه المعضلة، ويقابل في هذه الحالة بين الجملة الموسيقيّة والجملة اللّسانيّة. فكما تقسّم الجملة الموسيقيّة إلى أوزان أو تفاعيل، كذلك تقسّم الجملة اللّسانيّة إلى عدد من التّقسيمات أشدّ اختلافاً ممّا يوجد في الموسيقى. بيد أنّها وفي كلّ الحالات قائمة على التّكرار المنتظم لفترات من القوّة والضّعف هي عبارة عن قمم وأغوار. وهذه القمم ما هي إلاّ المقاطع المنبورة، ويبدو أنّها قمم سيكولوجيّة. وبالرّغم من هذه الأهمّية التي يحتلّها النّبر يصرّح فندريس بأنّ "النّبر مع كلّ هذا لا يكفي لتحديد الكلمة"[1]. ذلك أنّ النّبر لا يعيّن حدود الكلمة إلاّ بصورة ناقصة، وأنّ النّبر يختلف تبعاً لاختلاف الألسن. فهو يصيب آخر الكلمة في بعض الألسن، وبداية الكلمة في بعض الألسن لا تعرف إلاّ نبراً واحداً في الكلمة، في مقابل بعض الألسن التي تعرف كلماتها نبرين. هذا وكما توجد في بعض الألسن كاليونانيّة والسّنسكريتيّة بعض الملحقات، وهي كلمات قصيرة لا توجد مستقلّة بل تلحق بما قبلها. وكما لا ننسى أنّ بعض الألسن الحديثة كالفرنسيّة مثلاً، يتوقّف النّبر فيها على جملة من الكلمات المتتالية، تكوّن في ما بينها وحدة نبريّة قائمة الذّات.

---

1 فندريس، اللّغة، ترجمة الدّواخلي والقصّاص، ص: 87.

على هذا الأساس يستخلص فندريس أنّه "من المتعذّر أن نجد رباطاً نهائيّاً دائماً بين النّبر والكلمة"[1]. وكلّ هذا يحمله من جديد على تحديد الكلمة الصّوتيّة بمعزل عن النّبر. وأمّا البرهان الذي يستند إليه في إثبات وجود الكلمة الصّوتيّة ما يعبّر عنه علماء الأصوات **بالمعاملات الخاصّة** التي تنفرد بها القطعة النّهائيّة من الكلمة في الكثير من الألسن. هذه النّهايات الضّعيفة أو خائرة القوى هي الدّليل على وجود الكلمة الصّوتيّة عنده، لأنّ هذه التّغيّرات أو المعاملات الخاصّة كما يعبّر عنها لا تصيب بداية الكلمة ولا حشوها. وهذا الخور قد يكون كبيراً أو ضئيلاً، وتكون نتائجه أظهر وأجلى بقدر استقلال الكلمة وقيامها بنفسها. فنطق النّهايات وما يتبعها من تغيير يساعد على تعيين حدود الكلمة الصّوتيّة. وللتّدليل على هذا يشير فندريس إلى أنّ النّهايات في الألسن الهنديّة الأوربّيّة يصيبها في الكثير من الحالات تطوّر واضح، وذلك بسبب المكان الذي تحتلّه، وهو موطن الضّعف حتّى وإن اختلف الأمر بسبب من اختلاف الألسن وعادات المتكلّمين لهذا اللّسان أو ذاك. ووجود الحروف والأدوات في كلّ الألسن التي أصلها في الغالب كلمات قائمة الذّات اختزلت أو اختصرت، فأصبحت على ما هي عليه دليل على ذلك، ومن هذا النّحو ما نجده في اللّسان الفرنسيّ والإسبانيّ والألمانيّ وفي غيرها من الألسن. وهذه الظّاهرة الصّوتيّة يبدو أنّها تتعلّق بسرعة الكلام عند المتكلّم. وهذه السّرعة تختلف من لسان إلى آخر. ويبدو أنّ هذه التّغيّرات في خاتمة المطاف قد تعود إلى عمليّات نفسيّة، باعتبار أنّ عقل المتكلّم هو المسؤول عن ذلك. ويطلق فندريس على الوحدة النّفسانيّة التي تسبق الكلام **الصّورة اللّفظيّة**. والصّورة اللّفظيّة عنده "صورة مزدوجة الوجه ننظر بإحدى ناحيتيها في أعماق الفكرة وتنعكس الأخرى في الآليّة المنتجة للصّوت"[2]. إذن الصّورة اللّفظيّة في تحقّقها المادّيّ تُتَرْجَمُ بالأصوات، وأمّا بأصولها النّفسيّة فهي من نتاج الفكر. والصّورة اللّفظيّة عنده مثلها مثل الجملة تتألّف من عناصر واحدة. وهذه العناصر هي ما يعرف عادةً بالكلمات. وعليه إنّ الكلمة الصّوتيّة قد تشمل عدّة كلمات بالمعنى النّحويّ المعتاد. وجلاء حدودها يختلف من لسان إلى آخر، ولا بدّ من إدخال الجانب النّحويّ في هذه الحالات.

---

1 فندريس، اللّغة، ترجمة الدّواخلي والقصّاص، ص: 87

2 المرجع نفسه، ص: 98.

2.7. الكلمة الصّوتيّة عند برنيي PERNIER

يستند برنيي في فهمه للكلمة إلى تعريف قانيي بان GAGNE PAIN الذي لا يمتّ بصلة إلى التّقسيم الخطّي، وإن قام على خصائص شكليّة لا جدال فيها. وهو يستجيب لرغبات دي سوسير في ما يتعلّق بضبط الوحدات اللّسانيّة. ويحاول برنيي أن يدلّل على مدى سلامة أطروحاته بتطبيق نظريّته على اللّسان الإنقليزيّ، وكيف أنّ بنية هذا اللّسان تستجيب لفهم الكلمة عنده، كما يمكن أن تتضمّن في الآن نفسه مسائل مختلفة مثل الإعراب وقواعد النّبر والتّغيّرات الصّوتيّة الّتي تفلت عادةً من قبضة التّحاليل. وإذا كان اللّسانيّون يقبلون بوجه عامّ بأنّ وظيفة النّبر في الغالب هي وظيفة تقابليّة، وليست وظيفة تمييزيّة، وبأنّ الوحدة النّبريّة توافق في بعض الألسن ما يطلق عليه الكلمة، فإنّ العلاقة بين هذه العوامل أبعد من أن تكون خاصّية كونيّة تهمّ كلّ الألسن «المنبورة»[1].

ويحاول برنيي بالاعتماد على مفهوم الكلمة كما يقترحه قانيي بان، وبالاعتماد على تحليل مسائل النّبر في اللّسان الإنقليزيّ أن يبيّن بأنّ كلّ الألسن المنبورة يمكن إرجاعها إلى نموذج وصفيّ واحد.

لقد فرضت وجهة النّظر القائلة بأنّ الكلمة وحدة نبريّة نفسها على بعض اللّسانيّين المهتمّين بالألسن الخارجة عن نطاق العائلة الهنديّة الأوروبّيّة، ومن المعروف أنّ تحليلات هؤلاء ليست متأثّرة بالتّقاليد الخطّيّة أو الكتابة، وإنّما هي قائمة على الجانب الشّفويّ وحده. ويختلف الأمر بطبيعة الحال في بعض الألسن كالفرنسيّة والألمانيّة والإنقليزيّة. فللتّعامل مع مثل هذه الألسن لا بدّ من التّنصّل مسبقاً من العادات الخطّيّة في التّقسيم الّتي تفرض نفسها على كلّ تحليل. ولا يجب الأخذ بعين الاعتبار مسائل الرّسم وكيفيّة الكتابة، بل يجب أن يحصر الاهتمام في الجوانب الشّفويّة، وكأنّنا نتعامل مع لسان لا يعرف الكتابة[2].

إنّ تطبيق منهج قانيي بان في تحليل القول إلى وحدات نصّيّة des unités textuelles، أي محاولة معرفة ما هي مجموعات اللّفاظم الّتي ترتبط

---

1 PERNIER, (M.), « *Unité morphologique et unité accentuelle* », p. 186.
2 *Ibid.*, p. 187.

في ما بينها بلحمة، يفضي ببرنيي إلى اقتراح أربعة أنماط صرفيّة تهمّ بنية اللّسان الإنقليزيّ. والأربعة جداول المقترحة تنقسم بدورها إلى قسمين:

- قسم إعرابيّ متصرّف ويشمل الاسم والفعل.
- وقسم إعرابيّ غير متصرّف ويشمل الصّفات والظّروف.

ويبدو أنّ القسم الثّاني يثير مشاكل أقلّ من المشاكل التي يثيرها القسم الأوّل، ممّا يحمل برنيي على الاقتصار على الاسم والفعل.

1. الاسم: ويعتبر برنيي أن الاسم يتكوّن من اللّفاظم التّالية:
أداة + تعريف + عجمم + إضافة
مثل for the man (للرّجل).
أو a man (رجل).
أو this man's (لهذا الرّجل).
ومن الملاحظ أنّ هذا الشّكل يمكن أن يتضمّن عنصراً صفريّاً كالمثال الثّاني، وغياب الأداة.

2. الفعل: وهو يتضمّن البنية التّالية:
فاعل + فعل كينونة$_1$ + الزّمن + ضمير + فعل كينونة $_2$ + فعل كينونة $_3$ + عجمم[1].

إنّ محاولة برنيي إثبات أنّ هذه التّراكيب المتعلّقة بالاسم أو بالفعل هي تراكيب قائمة الذّات لا يسند لها إلاّ نبر أساسيّ وحيد، وأنّ هذا النّبر عادة ما يكون على العجمم، وذلك في مقابل الصّياغم الأخرى التي هي في العادة غير منبورة. وعدم نبر هذه الصّياغم مثل الأدوات والضّمائر المتّصلة أو أفعال الكينونة يدلّ بشكل قاطع على أنّها ليست كلمات في اللّسان الإنقليزيّ[2].

ومجمل القول إنّ هذا النّموذج النّظريّ الذي يحاول أن يضبط الكلمة في اللّسان الإنقليزيّ يسمح بإدماج كثير من المسائل تبدو أنّها متفرّقة في نموذج واحد متناسق. ويستخلص برنيي أنّ الكلمة في اللّسان الإنقليزيّ وحدة لا ريب فيها. تبدو حقيقتها جليّة سواء في مستوى الدّالّ أو مستوى المدلول، باعتبار

---

1. PERNIER, (M.), « *Unité morphologique et unité accentuelle* », p. 187.
2. *Ibid.*, p. 191.

أنّ هـذين المسـتويين همـا مسـتويان متكـاملان ومترابطـان أشـدّ الارتبـاط. وإنّ حقيقة هذه البنى تبدو غير جليّة نتيجة غلبة المكتوب على المنطـوق، وأنّ مـن المفيد جدّاً محاولة تطبيق نفس المنهج النّظريّ على مختلف الألسن ممّا يجعـل نظريّة قانيي بان ليست حكراً على ألسن دون أخرى[1].

ويرى برنيي أنّ الإدانة التي يمكن إلحاقها بهـذا المصـطلح القـديم أي مصطلح الكلمة، وذلك بـالنّظر إلى الكـثير مـن الألسـن خـارج الـدّائرة الهنديّـة الأوروبّيّة، قد تملي عليـه إيجـاد مصـطلح جديـد للتّعـبير عـن هويّـة لسـانيّة جديدة، إلاّ أنّ ما تشهده اللّسانيّات اليوم من زخم مصطلحيّ، وإقبالٍ منقطع النّظير على الإحداثات، يجعله يتقبّل هذا المصطلح القديم قبولاً حسناً ويعطيه معنى أجلى وأوضح[2].

3.7. الكلمة الصّوتيّة عند روزتّي

ينطلق روزتّي في تحديده للكلمة الصّوتيّة أو الصّوتميّة مـن دفـق الكـلام الملفـوظ الـذي يلفظـه المـتكلّم ويلتقطـه المسـتمع. والكـلام الملفـوظ أو الأصـوات الملفوظة، والمجمّعة بكيفيّات معيّنة تشكّل في الحقيقة الدّليل اللّسانيّ.

ويعتبر روزتّـي أنّ الكلمـة في هـذه السّلسـلة المنطوقـة لـيس مـن الهـيّن التّعرّف إليها، لأنّ الأصوات المسترسلة الـتي لا يمكـن فصـلها عـن الجانـب الفيزيولوجيّ المتعلّق بطبيعة الكلام وبآلة التّصويت البشريّة لا تقدّم أيّة أمارات دالّة على بداية أو نهاية الكلمة. إنّنا نلفظ مجموعات من الأصوات قـد تطـول أو تقصر، يمكننا أن نميّز من خلالها حـدود المقـاطع، وربّمـا حـدود الجمـل، ولكنّنا لا نستطيع أن نميّز من خلالها ما يعرف بالكلمة الصّـوتيّة[3]. وعليـه إنّ الكلمة تضيع عبر دفق الأصوات المنطوقـة. وللتّـدليل علـى ذلـك يقـدّم روزتّـي المثال التّالي: j'ai vu les amis de Pierre (رأيت أصدقاء بيار)، ويتساءل إلامَ تنسب الـ «z» في les amis، هـل هـي تابعـة لأداة التّعريـف أم لكلمـة amis. ومن هنا فإنّ الوصل في هذه الحالة من شأنه أن يحطّـم الحـدود الفاصـلة بـين الكلمتين. ومن شأنه أن يبيّن أيضاً كيف أنّ الكلمات يتّصل بعضها ببعض.

---

1 PERNIER, (M.), « *Unité morphologique et unité accentuelle* », p. 192.

2 *Ibid.*

3 ROSETTI, *Le mot*, p. 16.

ويقدّم روزتّي دليلاً آخر مفاده أنّه يستحيل علينا في حالة سماعنا للسان أجنبيّ أن نفصل بين الكلمات. وما تستعمله اللّغة المكتوبة من فراغات وعلامات تنقيط لا نجده في اللّغة المنطوقة. واستحالة الفصل هذه تظهر جليّة في كتابات بعض أنصاف الأمّيّين الذين يكتبون كما يسمعون أو كما ينطقون فيكون الفصل بين الكلمات عندهم فصلاً اعتباطيّاً بالكامل، ممّا يدلّ على أنّ الكلمة الصّوتيّة كما يستخلص روزتّي لا وجود لها.

إنّ محاولة إثبات وجود الكلمة الصّوتيّة، بالاعتماد على إشباع بعض مقاطع الكلمة في بعض الألسن، تبدو غير مقنعة. ويرى فيها روزتّي ظاهرة صوتيّة الغاية منها المحافظة على وحدة الكلمة أو طولها. وهذا يدلّ على أنّ المتكلّم يعي طول الكلمات في لسانه. وما هذه الظّاهرة إلاّ ظاهرة نفسيّة[1]. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى الظّواهر الملاحظة في لسان الصّاندي مثلاً، في ما يتعلّق ببدايات الكلمات أو نهاياتها، توحي كلّها بوعي المتكلّم المستمع بالوحدة الصّوتيّة للكلمة. وكلّ هذا يؤكّد من جديد بأنّ وحدة الكلمة هي قطعاً ذات طبيعة نفسيّة. وكلّ الظّواهر الصّوتيّة الملاحظة بشأن بعض الألسن القديمة أو الحديثة، تؤكّد على الطّبيعة النّفسيّة للكلمة. من ذلك اختزال أواخر بعض الكلمات، أو ارتخاء النّطق في أواخر الكلمات المنبورة في مقابل إبراز المقطع الأوّل من الكلمة التّالية. وفي مقابل هذا يمكن أن نلاحظ في السّلسلة المنطوقة بعض السّكتات المرافقة لعمليّة التّنفّس تلعب دور التّواصل بين الجمل. ويستشهد روزتّي في هذه الصّدد برأي بوارو POIROT الذي يقول: "إنّ المهيمن في علم الأصوات هو الجملة، والكلمة لا وجود لها معزولة"[2].

وكلّ هذه الأمثلة حسب روزتّي تدلّ على حقيقة الكلمة النّفسيّة ويقول: "إنّ وحدة الكلمة النّفسيّة لم تعد بحاجة إلى برهان لأنّها تفرض نفسها بكيفيّة غير قابلة للنّقاش"[3]. والحقيقة الصّوتيّة الثّابتة هي امتداد الأصوات أو مجموعات الأصوات التي تكوّن الجمل. وكما يبيّن روزتّي أيضاً أنّ الوحدة القائمة في الذّهن لا تقابلها في كلّ الحالات وحدة معجميّة، إذ نجد أحياناً وحدتين ذهنيّتين تقابلان وحدة صوتيّة واحدة. كمثال على ذلك

---

1 ROSETTI, *Le mot*, p. 17.
2 *Ibid.*, p. 17.
3 *Ibid.*, p. 18.

montagnard (جبليّ) تساوي homme des montagnes (رجل الجبال)، أو بالعكس نجد أحياناً وحدة ذهنيّة واحدة تقابلها مجموعة من الكلمات مثل tout de suite (حالاً). ولهذه الأسباب يعلّل روزتّي ذهابه إلى تعريف الكلمة باعتبارها وحدة صرفيّة، ويستشهد في هذا الصّدد برأي لِنورين NOREEN مفاده أنّ الكلمة وحدة صرفيّة لا يمكن أن تؤول إلى وحدات أصغر منها[1].

بعد أن يعرض روزتّي للكلمة الصّوتيّة يعرض للكلمة الصّوتميّة. وإذا كانت الكلمة الصّوتيّة عنده، وكما بيّنّا، غير موجودة، فإنّ الكلمة الصّوتميّة هي العنصر الأساس في بنية اللّسان. فكلّ معتمد صوتيّ يشكّل كلمة مستقلّة هو محمّل بمعنى معيّن. ويكفي أن نغيّر صوتماً ما في كلمة ما حتّى يتغيّر معنى هذه الكلمة. ويضرب روزتّي على هذا مثلاً يتعلّق باستبدال علامة الفراغ Ø بالصّامت «p» في كلمة pomme (تفاحة) حتّى نتحصّل على كلمة جديدة هي homme (رجل). وبنفس الكيفيّة يتغيّر معنى الكلمة الألمانيّة tische (طاولة) باستبدال الصّائت «i» بـ «a» أو «u» ممّا يعطي tạsche (جيَيْب) وtụsche (حبر صينيّ). هذه الاستبدالات لا قيمة لها إلاّ في حدود الكلمة، وهي لا قيمة لها أيضاً إلاّ في وعي المتكلّم. ويجرّ كلّ هذا روزتّي من جديد إلى استخلاص أنّ الكلمة مفهوم من طبيعة نفسيّة مثلها مثل الصّوتم كما يتمثّله تروبتسكوي Trubetzkoy[2].

ويرى روزتّي أنّ الكلمة الصّوتميّة ليست بحاجة أن تحدّ بعلامات خاصّة، حتّى يتمكن المتكلّم من التّعرّف إليها من خلال دفق الكلام، ذلك أنّ المتكلّم في وعيه قادر على وضع هذه الحدود للكلمات، نظراً إلى معرفته المسبقة بجملة من العلامات الحاجزة التي تعكس طبيعة الكلمة الصّوتيّة[3].

4.7. الكلمة الصّوتيّة عند كرامسكي

تتعلّق خصائص الكلمة الصّوتيّة phonétiques بمشكل هويّة الكلمة السّمعيّة. وهذا المشكل على حدّ تعبير كرامسكي من أعقد المشاكل في اللّسانيّات. ولهذا لا بدّ من تبسيط المسألة للتّمكّن من معالجتها. وهذا يساعد

1 ROSETTI, *Le mot*, p. 18.
2 *Ibid.*
3 *Ibid.* p. 19.

على تحديد العلاقات البنيويّة بين مختلف ظواهر اللّسان. ويتساءل كرامسكي لِمَ لَمْ تنل الهويّة السّمعيّة ما تستحقّه من طرف اللّسانيّين؟

الإجابة يمكن أن تكمن في تطوّر اللّسانيّات التّاريخيّ. بمعنى أنّ هذا المشكل لم ينل حظوة من قبل اللّسانيّات المقارنة التّاريخيّة خلال القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر، ولم يعالج في اللّسانيّات الحديثة إلاّ بشكل عرضيّ، ذلك أنّ اللّسانيّات البنيويّة لم تهتمّ الاهتمام الكافي بالكلام الحيّ وخاصّة بالجانب السّمعيّ[1].

ولا يعتبر مصطلح الصّوتم على غاية من الدقّة في تعويضه لمصطلح الصّوت le son، وما يحمله من معان دقيقة. والصّوتم كمصطلح، حسب تعبير كرامسكي، يصرف نظر اللّسانيّين عن أصوات الأفراد الحقيقيّة. لهذا السّبب لم ينل هذا المشكل الحظوة التي يستحقّها. وإن ثمّة اهتمام اليوم بهذا المشكل، فهذا يعود إلى نظريّة الإعلام في نطاق التّواصل بين الأفراد[2].

ولنقبل سلفاً بأنّ الكلمات تتألّف من مجموعة من الصّواتم المتقابلة في ما بينها. وهذه التّقابلات تختلف بطبيعة الحال تبعاً لامتيازها la pertinence. وحقيقة هذه التّقابلات تعود إلى ترتيب هذه الأصوات في الكلمة، وحقيقة هذه الأصوات في حدّ ذاتها. ولا بدّ من معرفة في هذه الحالة أيّ شيء تشبه الكلمات، وما هي الخصائص الدّقيقة المميّزة لها[3].

ويرتبط مشكل هويّة الكلمة السّمعيّة عند كرامسكي في جانب كبير منه بوجود الكلمة نفسها باعتبارها وحدة لسانيّة. وجرت العادة على اعتبار أنّ الكلمة هي وحدة لسانيّة قائمة على بنية شكليّة متينة. إلاّ أنّ هذا التّصوّر يبدو شديد الارتباط بالصّورة المكتوبة للكلمة، لا ببنيتها باعتبارها شيئاً ملفوظاً[4]. فهل ثمّة ما يضمن أنّ المتكلّم ينطق نفس الأصوات بنفس الكيفيّة دائماً، وأن ينطق بالتّالي الكلمات بنفس الكيفيّة؟ بكلّ تأكيد لا. إذن كيف يمكن الحديث عن هويّة الكلمة السّمعيّة؟ يبدو أنّ هويّة الكلمة في هذه الحالة لا تحدّد حقيقةً بالأصوات المكوّنة لها، وإلاّ ما الفرق بين cat (قطّ) وgat أو

---

1 KRAMSKY, *The word*, p. 30.
2 *Ibid.*
3 *Ibid.*, p. 30.
4 *Ibid.*, p. 31.

بين cat وcad، اللّهمّ أن يكون الفرق واضحاً من حيث دلالة الكلمة، أو من حيث علاقة هذه الكلمة بالكلمات المجاورة لها[1].

وفي نفس الصّدد توجد مشكلة أخرى تتعلّق بحشو بعض الأصوات أو حذفها، وبديهيّ استحالة حذف بعض الأصوات من الكلمة دون أن نفسد هذه الكلمة أو أن نغيّر معناها. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أنّ كلّ صوتم له قيمة تواصليّة. غير أنّ هذه الظّاهرة بالإمكان أن تحدث في الكثير من الألسن. ويضرب كرامسكي على ذلك مثالاً من الفارسيّة čahār (أربعة) الذي يمكن نطقه čar، وذلك بتخفيف يصيب في مرحلة أولى الفتحة a، وفي مرحلة ثانية الـ h، وهذا يؤدّي إلى سقوط ah من دون أن يطرأ أيّ تغيير على الكلمة من حيث قيمتها أو معناها. ويرى كرامسكي أنّ إمكانيّة حذف بعض الأصوات ليس مستحيلاً بشرط ألاّ يمتلك الصّوت امتيازاً وظيفيّاً بالكامل، ويؤدّي حذفه إلى ضعف في عمليّة التّواصل[2].

إنّ هذه الأصوات القابلة للحشو بإمكانها أن تقوم بدور الصّوتم إذا ظهرت فقط في كلمات أخرى، وأن يكون لها حقيقة امتياز وظيفيّ. ولا بدّ في الحديث عن الصّوتم من الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه المسائل في نطاق النّظام اللّسانيّ في لسان ما. إنّ استبدال صوتم بآخر لا يعني دائماً الحصول على كلمتين مختلفتين، وإنّما قد يترتّب عليه تحريف لبنية الكلمة الصّوتيّة من دون الحصول على تغيّر في المعنى[3].

في ما يتعلّق بامتياز الصّواتم دائماً la pertinence، يفترض كرامسكي أنّه إذا كان يوجد في الفارسيّة كلمة čar إلى جانب čahār وبمعنى مختلف، يصبح من العبث الحديث عن اختزال للأصوات. وهذا ليس نادراً في الكثير من الألسن، عندما يتعلّق الحديث بالتّجانس l'harmonie[4]. وبناء عليه يمكن استخلاص أنّ تحوير الكلمات له حدود معقولة إذا ما تجاوزناها تلاشت الكلمة، ويتولّد عن ذلك إمّا كلمة جديدة أو شيء مشوّه لا معنى له. وفي نفس الصّدد يتساءل كرامسكي: إلى أيّ مدى يمكن أن نتحدّث عن تغيّر في المعنى

1. KRAMSKY, ***The word***, p. 32.
2. ***Ibid.***,pp. 32-33.
3. ***Ibid.***, p. 33.
4. ***Ibid.***, p. 34.

في المقابلات التي يوردها جاكبسون. ومن ذلك المقابلات التي يجريها بين /big/ (كبير) و/bi:g/ بالمعنى نفسه في اللّسان الإنقليزيّ بإشباع الحركة، وهي خاصّية صوتيّة دارجة، ومقارنتها بـ /vi/ (أنت) و/vi:/ (يعرف) في التّشيكيّة. يستخلص جاكبسون من هذه المقابلات أنّ الفرق في الحالة الأولى هو فرق انفعاليّ أو عاطفيّ، وليس فرقاً صوتميّاً، في حين أنّه في الحالة الثّانية هو فرق صوتيّ وظيفيّ أو صوتميّ. وكما يمكن أن نستخلص بصورة أخرى أنّ الفرق بين i/i: لا يحصل في السّياق b-g لأنّه لا يؤثّر على هويّة الكلمة السّمعيّة، في حين أنّه قائم الذّات في السّياق l-v، لأنّه يؤثّر على هذه الهويّة في كلمتين من قبل live (يعيش) وleave (يترك). وبهذه الكيفيّة يستخلص كرامسكي بأنّ التّمييز الصّوتيّ phonétique بين الأصوات يقوم بدور ثانويّ في تشويه بنية الكلمة. وعندما لا يؤدّي تشويه الكلمة إلى تغيّر في المعنى، ويؤدّي إلى بعض الغموض فقط، يصبح من المهمّ أن نحكم على أنّ الكلمة ما زالت على صلة بالكلمة الأصليّة في محافظتها على معناها، أو أنّها أصبحت صورة مشوّهة فقدت صلتها بالكلمة الأولى. إنّ ضبط مقاييس موضوعيّة لمعرفة هذه الحالة ليس أمراً هيّناً، لأنّ ذلك يعود إلى المتكلّم المستمع نفسه في قدرته على فهم الكلمة أو عدم فهمها بعد التّغيّرات الطّارئة عليها، لأنّ ثمّة من النّاس من هم قادرون على فهم الكلمة في أعلى درجات تشوّهها، في مقابل بعض النّاس الذين لا يفهمون مثل هذه الكلمة إلاّ في حدود دنيا من التّشوّه[1].

ويكون التّشوّه أكبر إذا وردت الكلمة في سياقاتها، لأنّ من الكلمات ما توحي به سياقاتها إيحاء قويّاً، فكلمة «سعيداً» في قولنا: "أتمنّى لك يوماً سعيداً" يمكن أن تكون ملازمة لوقت سعيد أو لعيد سعيد أو لصباح سعيد إلخ.، وبالتّالي إنّ ورود كلمة «سعيداً» يعتبر محدوداً، وعليه فإنّ كلّ تشويه يمكن أن يطرأ عليها لا يغيّر من قيمتها التّواصليّة. وفي المقابل يمكن أن تختزل الجملة "أتمنّى لك وقتاً سعيداً" إلى "وقتاً سعيداً" وربّما "سعيداً" فقط، والسّياق وحده كفيل بتوضيح المعنى[2].

إنّ هويّة الكلمة السّمعيّة تعود إلى الامتياز الوظيفيّ للصّواتم، لا في ما يتعلّق ببنية الكلمة وحدها، وإنّما في بنية العلاقات الدّلاليّة بين الكلمات في

1 KRAMSKY, ***The word***, p. 35.
2 ***Ibid.***, p. 38.

الجملة. وهذه العلاقات هي القادرة على حماية هويّة الكلمة السّمعيّة. وبما أنّه لا يوجد أيّ لسان يستغلّ كلّ إمكانيّات أصواته المحتملة في بناء الكلمات، فإنّ ظاهرة الحشو لا بدّ منها. ويعتبر الحشو ضروريّاً لتسهيل عمليّة الفهم. وإذا كان اللّسان خالياً من الحشو فإنّ تغييراً طارئاً على الكلمة سيؤدّي حتماً إلى التباسها، هذا بالإضافة إلى كون اهتمام المخاطَب سوف يكون منصبًّا أساساً على كلام المخاطِب. ولهذه الأسباب يعتبر كرامسكي أنّ الحشو la redondance ظاهرة ضروريّة ولا بدّ منها في اللّسان، بل أكثر من هذا هي جزء وظيفيّ فيه وبدونها لا يمكن أن تتحقّق الوظيفة التّواصليّة في لسان ما[1].

ومهما يكن أمر الكلمة الصّوتيّة والإقرار بها أو دحضها، تظلّ الخصائص الصّوتيّة عاملاً مهمّاً في إبراز جانب الكلمة اللّفظي، ولا شكّ أنّها ستكون مفيدة في بلورة هويّة الكلمة وطبيعتها، وذلك بالنّفاذ إلى بنيتها.

1 KRAMSKY, *The word*, p. 37.

الفصل الخامس

خصائص الكلمة الصّرفيّة

"إنّ كلمات اللّسان الأكثر بساطة هي الصّياغم. غير أنّه توجد كلمات تتكوّن من صيغمين أو أكثر. والصّياغم مثلها مثل الصّواتم تأتلف وفق قوالب محدّدة ومعقّدة. وليست بنية العبارة شيئاً آخر غير جملة القوالب المنظّمة لهاتين الوحدتين الأساسيّتين".
GLEASON, H. A., *Introduction à la linguistique*, p. 14.

لقد سبق أن ذكرنا أنّ الكلمة ما هي إلاّ كتلة صوتيّة مؤلّفة من جملة من الأصوات المجرّدة des phones. وهذه الأصوات في تحقّقها تُعرف بالصّواتم les phonèmes. وبالرّغم من كون الصّواتم تميّزها جملة من الملامح المميّزة، إلاّ أنّها خالية من كلّ معنى. ومن المعلوم أنّ البحث الصّوتيّ مهما تكن دقّته لا يفيدنا شيئاً في ما يتعلّق بالمعنى، لأنّ الصّواتم لا علاقة مباشرة لها بالمضمون. غير أنّه بفضل هذه الصّواتم يمكن للمتكلّم–المستمع أن يتبيّن الصّياغم les morphèmes. بمعنى أنّ هذه الصّواتم من شأنها أن تأتلف في ما بينها، وفق شروط معلومة، لتكوّن وحدات معيّنة ذات معنى محدّد هي الصّياغم. وإذا كان من الممكن تقسيم الكلمة أو السّلسلة الصّوتيّة المنطوقة إلى صواتم مميّزة، وإذا كان بالإمكان تقسيمها أيضاً إلى وحدات صوتيّة أكبر تعرف بالمقاطع les syllabes، وكلّ ذلك بالاعتماد على جانب الشّكل وحده، فإنّه ليس بالإمكان تقسيم المنطوق إلى صياغم من دون الاستعانة بالمعنى. على هذا الأساس، ولمزيد من التّحليل، لا بدّ من تجاوز المستوى الصّوتيّ لبلوغ مستوى أرقى يتمثّل في المستوى الصّرفيّ. والصّرف يهتمّ بدراسة الصّياغم وائتلافها في ما بينها، وهو يختلف حتماً عن المستوى الذي يسبقه أي المستوى الصّوتيّ وإن تداخلا أحياناً.

1. طبيعة الكلمة الصّرفيّة

يعتبر قليزن GLEASON أنّ الصّيغم متتالية صغيرة من الصّواتم، وهو الوحدة الأساسيّة الثّانية بعد الصّوتم، وذلك بالرّغم من صعوبة تحديد هذه الوحدة بشكل مرضيّ دقيق. غير أنّه يحاول تعريف هذه الوحدة بقوله: "هي وحدة التّعبير التي لها صلة بمستوى المضمون"[1].

وعموماً يتكوّن الصّيغم من صوتم أو أكثر، وهو مختلف بالتّالي جذريّاً عن الصّوتم الذي ليس له أيّة صلة بالمضمون. بمعنى آخر، وكما سبق أن ذكرنا، الصّوتم خال من المعنى، في حين أنّ الصّيغم له معنى. وتكوّن الصّياغم في العادة الكلمات المفردة البسيطة في الوقت الذي نجد فيه بعض الكلمات تتكوّن من صيغمين أو أكثر. ومن هنا التبس التّمييز على الكثير من اللّسانيّين المحدثين بين الكلمة والصّيغم. وإذا كانت الوحدة الدّنيا الحاملة للمعنى قديماً هي الكلمة، فإنّ هذه الوحدة الدّنيا اليوم هي الصّيغم. غير أنّ الكلمة لم تسلّم بهذا الأمر، وما زالت تستأثر بالاهتمام الكبير، بالرّغم من الالتباس والغموض اللّذين يحيطان بها. وهي وحدة ما زالت تفرض نفسها، وتجد لنفسها المبرّرات الكافية لقيامها والتّحدّث عنها.

وإن كانت الكلمة تتجاذبها أطراف عدّة، ودرست وتدرس في مستويات مختلفة، فإنّ الصّرف من أهمّ هذه المستويات. فدافع الكثير من اللّسانيّين عن طبيعة الكلمة الصّرفيّة، في مقابل من دافع عن طبيعتها المعجميّة أو التّركيبيّة. ولا يَخْفَى أن المدافعين عن طبيعتها الصّرفيّة نشب بينهم خلاف يتعلّق باستقلاليّة الميدان الصّرفيّ أو عدم استقلاليّته. ويرى اللّسانيّون أنّ الصّرف يهتمّ ببنية الكلمة أو أجزاء الكلمة، في الوقت الذي يهتمّ فيه التّركيب بأبنية المركبات والجمل. ويمكن أن يشمل هذان الاختصاصان ما يعرف بالنّحو la grammaire. وبناء النّحو في التّحليل اللّسانيّ ليس أمراً هيّناً، وهو يعتمد على التّنظيم الحاصل بين الصّياغم أو الكلمات، ممّا يجعله قائماً على نماذج مجرّدة، وممّا يجعل اللّسانيّ يصنّف هذه الوحدات الدّالّة حسب أقسام مختلفة كالأفعال والأسماء والصّفات وغيرها. وكلّ قسم من هذه الأقسام يتميّز بتوزيع خاصّ.

---

1 GLEASON, ***Introduction à la linguistique***, p. 14.

وممّا يميّز بنية الكلمة في الغالبيّة العظمى من الألسن قيامها على الجذوع واللّواصق. ويرتفع عدد الجذوع في اللّسان الواحد إلى عدّة آلاف في مقابل مجموع اللّواصق التي يعتبر عددها معدوداً محدوداً.

إنّ تعريف هذين القسمين تعريفاً جامعاً شاملاً يمسّ كلّ الألسن ليس أمراً هيّناً مثلما يعتبر ذلك قليزن، بل هو أمر لا فائدة منه. ولكن في المقابل بالإمكان إيجاد مثل هذا التّعريف في ما يتعلّق بلسان معيّن. وبوجه عامّ تعتبر اللّواصق تابعة للجذوع، في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأخيرة المنطلق الذي من خلاله يتمّ بناء الكلمة. وتعتبر الجذوع بشكل عامّ أطول من اللّواصق وأكثر عدداً في نطاق المعجم[1].

وتقسّم اللّواصق بدورها كما هو معلوم إلى سوابق des préfixes ولواحق des suffixes، بالرّغم من كون الدّواخل تعتبر قليلة بالنّسبة إلى اللّسان الإنقليزيّ مثلاً. ويمكن لهذه اللّواصق أن تنضاف مباشرة إلى الجذوع، أو إلى أبنية متكوّنة من جذع ومن صيغم أو أكثر، يطلق عليها عادة مصطلح المحور le thème. ويعتبر المحور صيغماً أو ائتلاف جملة من الصّياغم التي يمكن أن ينضاف إليها لاصق معيّن. فالكلمة friends (أصدقاء) مثلاً تتضمّن محوراً هو عبارة عن جذع ولاحقة /z-/، وكلمة friendships (صداقات) تتضمّن لاحقة /s-/ ومحوراً friendship (صداقة) الذي لا يعتبر جذعاً، لأنّه يتكوّن من صيغمين أو من كلمتين. وعليه إنّ بعض المحاور أو الكلمات تتضمّن جذعين أو أكثر. وهذا النّوع من الكلمات هو ما يعرف بالكلمات المركّبة التي سوف ننظر فيها لاحقاً.

2. التّداخل الحاصل بين الكلمة والصّيغم

سواء قبلنا بأنّ الوحدة الدّنيا الدّالّة الحاملة لمعنى هي الصّيغم أو الكلمة، فإنّ التّداخل حاصل بينهما، وأنّ الصّيغم قد يوافق الكلمة البسيطة المفردة، وأنّ الكلمة، أيّة كلمة، يمكن تقسيمها إلى صياغم. وبالرّغم من هذا التّوافق الحاصل أحياناً، فإنّ الصّيغم مختلف عن الكلمة اختلافاً بيّناً. وإذا ما اعتبرنا الصّيغم هو أصغر الوحدات الدّنيا الدّالّة في بنية اللّسان فمعنى ذلك أنّه لا يمكن تقسيمه من دون المساس جذريّاً بالمعنى، الأمر الذي لا تعرفه الكلمة.

1 GLEASON, *Introduction à la linguistique*, p. 51.

وللتّدليل على ذلك لنأخذ كلمة strange (غريب) الإنقليزيّة مثلاً، فهذه الكلمة عند كثير من اللّسانيّين هي صيغم حامل لمعنى، وإذا ما أردنا تقسيمه إلى أجزاء ذات علاقة بالمعنى الأساسيّ للصّيغم الأصليّ، لما أمكننا ذلك. فكلّ تقسيم لهذا الصّيغم من شأنه أن يؤثّر حتماً في المعنى. أمّا إذا أخذنا مثال strangeness (غرابة)، فإنّ هذه الكلمة عبارة عن صيغمين اثنين، لأنّه يمكننا أن نقسّمهما إلى جزءين هما: strange و-ness، وكلّ واحد منهما حامل لمعنى. ومعنى الصّيغم الأساسيّ هو جملة المعنيين الحاصلين من الصّيغمين المتتاليين[1].

ولا تشمل الصّياغم هذه الوحدات الدّنيا التي أشرنا إليها، وإنّما تشمل عند كثير من اللّسانيّين العديد من المسائل المجرّدة كالوحدات المضمرة أو المستترة، مثل بعض العلاقات النّحويّة كالإسناد والصّيغ الصّرفيّة والزّمن وغيرها. ويقسّم اللّسانيّون الصّياغم عادةً إلى ثلاثة أقسام مثلما نجده شائعاً عند فندريس، وهذه الأقسام هي:

1. القسم الأوّل: ويكون فيه الصّيغم في غالب الأحيان عنصراً صوتيّاً. وللتّدليل على ذلك لنأخذ مجموعة الكلمات العربيّة التّالية: «أعطى» و«يُعطي» و«إعطاء» و«المعطِي». ومن الملاحظ أنّ في هذه الكلمات المختلفة يوجد عنصر قائم الذّات هو الجذر (ع. ط. ي.) والمتعلّق بفكرة العطاء عموماً. وفضلاً عن هذا فإنّنا نجد جملة من العناصر الصّوتيّة الأخرى التي تفيدنا بأنّ الكلمة اسم أو فعل أو غير ذلك، أو التي تفيد الفصيلة أو المقولة النّحويّة catégorie كالجنس والعدد والشّخص، أو التي تحدّد طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الكلمات وكلمات أخرى في مستوى الجملة. وفي هذا القسم أيضاً نجد مجموع اللّواصق التي تسبق الكلمة أو تلحق بها، بما في ذلك الضّمائر المتّصلة أو المنفصلة وبعض الأدوات الأخرى[2].

2. القسم الثّاني و"يتكوّن من طبيعة العناصر الصّوتيّة الدّالّة على الماهية أو من ترتيبها"[3]. إلاّ أنّها تعتبر أكثر خفاء من السّابقة، وإن كانت لا تقلّ عنها أهمّية. من ذلك في الأمثلة الإنقليزيّة التّالية: man (رجل) وmen

---

1 GLEASON, *Introduction à la linguistique*, p. 46.

2 فندريس، اللّغة، ص: 106.

3 المرجع نفسه، ص ص: 107–108.

(رجال) أو foot (قَدَم) وfeet (أقدام) أو held (مَسَكَ) وhold (يُمْسِكُ)، أو في الأمثلة العربيّة التّالية: «حمار» و«حمير» و«دار» و«دُور» و«سرير» و«أسرّة». فالاختلاف في هذه الأمثلة هو في طبيعة الحركات الرّاجعة إلى بنية الكلمة. وهذا الاختلاف يلعب دور الصّياغم وهو "وَحْدَةُ يشير إلى قيمة الكلمة الصّرفيّة"[1]. وهذا التّغيّر الدّاخليّ، وهو ما يعبّر عنه أحياناً بالإعراب الدّاخليّ inflexion لا يختلف في الحقيقة عن الدّور الذي يقوم به العنصر الإعرابيّ الذي يلحق نهاية الكلمة عادة.

ومن ضمن هذا القسم من الصّياغم كما يشير فندريس إلى النّبر أو النّغم، إذ هما يقومان في بعض الألسن بوظيفة تحديد قيمة الكلمات الصّرفيّة مثلهما مثل اللّواصق. نجد هذا في اللّسان الإغريقيّ والسّنسكريتيّ، كما نجده في ألسنة الشّرق الأقصى، حيث يقلّ عدد العناصر النّحويّة. وكما يمكن أن تنضاف إلى هذا القسم صياغم أخرى لا تقلّ عن سوابقها أهمّية، وهي التي يطلق عليها الصّياغم الصّفريّة، إذ تقوم بدور هامّ يضاهي الدّور الذي تقوم به الصّياغم المذكورة في تحديد قيمة الكلمة الصّرفيّة[2].

3. القسم الثّالث من هذه الصّياغم، ويعتبر أكثر تجريداً، وهو يتمثّل في الموقع الذي تحتلّه الكلمة في الجملة. ومن الأمثلة التي يقترحها فندريس للتّدليل على ذلك صيغة الفعل frappe (ضرب) من الجملة الفرنسيّة Pierre frappe Paul (بيار يضرب بول). فالصّيغم الوحيد المعبّر عنه صوتيّاً في الفعل frappe هو صيغم صفريّ، وذلك في تميّز هذا الفعل من بقيّة الأفعال الأخرى مثل frappent (يضربون) وfrappez (تضربون) وfrappons (نضرب) وما شابهها، وفي انفراده بعدم وجود أيّة لاحقة تتّصل به. وعدم وجود هذه اللاّحقة في حدّ ذاته يعبّر عن أنّ صيغة الفعل إخباريّة في الزّمن الحاضر، وأنّها مسندة إلى ضمير المتكلّم المفرد الغائب. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى ترتيب الكلمات في الجملة الواحدة للتّمييز بين الفاعل والمفعول وغيرهما[3].

---

1 فندريس، اللّغة، ص: 108.

2 المرجع نفسه، ص: 110.

3 المرجع نفسه، ص ص: 111–112.

هذه الصّياغم المختلفة تتفاعل في ما بينها وتتداخل مع المعانم les sémantèmes، ولا توجد أيّة واحدة منها منفصلة عن الأخرى. وهي جميعها تكوّن عناصر مختلفة للكلمة الواحدة سواء كانت جذعاً أو لاصقة أو غيرها، فهي عبارة عن قطع غيار، إذ بالإمكان تنويع الجذوع واللّواصق على حدّ سواء. وما يعطي للكلمة وحدتها وتآلفها بالرّغم من تعقّد عناصرها، هو أنّ كلّ عنصر من هذه العناصر يحافظ على ترتيب ثابت لا يقبل التّغيير[1].

والملاحظ أنّ دائرة هذه الصّياغم واسع، وهي تتّسع لأصناف عديدة ومختلفة في اللّسان الواحد فما بالنا بالألسنة جميعها. وإذا كانت الصّياغم عند بعض اللّسانيّين كقليزن مثلاً تشمل كلّ الوحدات الدّالّة الدّنيا، فإنّ هذه الصّياغم عند فندريس تقابل المعانم التي تعبّر عن الماهيّات أو التّصوّرات، وتقابل العجامم les lexèmes عند مارتيني. ومن هنا تتفاعل الصّياغم مع المعانم أو العجامم أو مع الجذوع أو الجذور، أو في ما بينها لتكوّن عناصر الكلمة الواحدة المختلفة . وتصبح الصّياغم قابلة للاستبدال. إلاّ أنّ ما يميّزها أنّها تحافظ على ترتيب ثابت لا يقبل التّغيير عادةً. وبقدر ما تكون هذه الأبنية على درجة عالية من الالتحام، تكون الجمل على قدر أكبر من المرونة.

وقد يوافق الصّيغم الواحد الصّوتم الوحيد مثل /z/ في goes (يذهب) الإنقليزيّة أو à الفرنسيّة، كما يوافق مجموعة من الصّواتم. وقد يكون الصّيغم مقطعاً قائم الذّات، ولكنّه لا يوافق بالضّرورة المقطع في كلّ الحالات، لأنّ الصّيغم الواحد قد يكون مقطعاً أو أكثر. وعليه إنّ الكلمة، كما يعتبرها قليزن هي الوحدة اللّسانيّة المتكوّنة من صيغم واحد أو أكثر ودالّة على معنى. و"الصّيغم هو كلمة أو جزء من الكلمة دالّ على معنى"[2].

وبناء على أقسام الصّياغم المذكورة أعلاه تميّز اللّسانيّات الحديثة عادةً بين الكلمات المتضمّنة لجملة من الصّياغم السّلسليّة أو غير السّلسليّة. وإذا كانت الألسن الهنديّة الأوروبّيّة بصفة عامّة تعتبر الصّياغم فيها سلسليّة، فإنّ الألسن السّاميّة مثلاً تعتبر الصّياغم فيها غير سلسليّة إذ هي قائمة على جذور، وهي ما يعرف بالحروف الأصول. وتدمج هذه الجذور في بنية الكلمة،

---

1 فندريس، اللّغة، ص: 113.

2 GLEASON, *Introduction à la linguistique*, p. 47.

فتتضمّن صياغم مختلفة، فيها الظّاهر وفيها المستتر كالزّمن le temps والوجه le mode والجهة l'aspect.

إنّ تقسيم الكلمة إلى الصّياغم المكوّنة لها في لسان كاللّسان الإنقليزيّ مثلاً تعترضه بعض الصّعوبات. وتتمثّل هذه الصّعوبات أساساً في مسألة النّبر. ذلك أنّ الكلمة المفردة المعزولة عن سياقها تشهد نبراً أساسيّاً واحداً، وموقع هذا النّبر لا علاقة له بالجذوع أو اللّواصق، وإنّما يهمّ الكلمة بوجه عامّ. والمشكل أنّ هذا النّبر في اللّسان الإنقليزيّ ما هو إلاّ صيغم في حدّ ذاته، ممّا يجعل الكلمة تتكوّن من جذع ومن صيغم نبريّ. وكلّ كلمة خارج سياقاتها تحمل هذه الصّيغم النّبريّ، وهو صيغم وحيد. إلاّ أن هذه الكلمة في سياقاتها تشهد تحوّلاً لهذا الصّيغم النّبريّ، من موقع إلى آخر. ومن هنا تتأتّى صعوبة تحديد الكلمة، على الأقلّ في ما يخصّ اللّسان الإنقليزيّ، إذ يرى قليزن أنّ الكلمة من المفاهيم الأكثر عسراً في ما يتعلّق بتحديدها في مستوى الصّرف، بالرّغم من كوننا وفي أكثر الحالات، كما يدّعي، لسنا بحاجة إلى طلب معرفة إذا ما كانت متتالية معيّنة من الصّياغم هي كلمة أم لا؟![1].

3. تصنيف الكلمات

إنّ تصنيف الكلمات عادةً ما يأخذ طابعاً صرفيّاً. وإنّ أبرز التّصنيفات المعتمدة منذ الدّراسات النّحويّة القديمة تصنيف الكلمات إلى كلمات متصرّفة variables وأخرى غير متصرّفة invariables. ومن ضمن الكلمات غير المتصرّفة نجد الظّروف وحروف المعاني les prépositions ومختلف الرّوابط les conjonctions وأدوات التّعجّب les interjections إلخ.. وتتميّز هذه الكلمات بعدم اكتسابها دلالات مرجعيّة référentielles في الغالب. وأمّا الكلمات المتصرّفة فهي تتّخذ صيغاً مختلفة من ميزتها أنّها قابلة لإضافة اللّواصق إليها، وهي المثبتة في المعجم أو القاموس. ويقسّم هذا الصّنف الأخير من الكلمات في معظم الألسن إلى قسمين كبيرين: قسم الأسماء وقسم الأفعال. وضمن هذه الأقسام الفرعيّة تصنّف بعد ذلك مختلف الكلمات بوجه عامّ، إذ نجد في القسم الأوّل المصادر مثلاً وأسماء الأعلام والصّفات والضّمائر وغيرها.

1 GLEASON, *Introduction à la linguistique*, pp. 89-90.

كما نجد في القسم الثّاني، أي قسم الأفعال الصّيغ المتصرّفة وغير المتصرّفة والمبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول وغيرها من الصّيغ الأخرى[1].

وبطبيعة الحال، إنّ خصائص أقسام الكلمات الصّرفيّة هذه تختلف تبعاً لاختلاف الألسن. وينفي اللّسانيّون أن توجد أشكال موحّدة في الألسن المختلفة. وذهب الظّنّ ببعضهم في بعض الحالات إلى التّشكيك في هذا التّقسيم في حدّ ذاته، أي وجود الأفعال إلى جانب الأسماء، وهل تدلّ الأسماء حقّاً على الأشياء والأشخاص، وهي تدلّ في بعض الأحيان على الأشياء المجرّدة، وهل تدلّ الأفعال حقّاً على الحركة أو الحدث أو الهيأة؟ وكلّ هذا يؤدّي بالكثير من اللّسانيّين إلى محاولة الرّبط بين الكلمات والعالم الخارجيّ، ومحاولة معرفة إلى أيّ مدى ينطبق الواقع اللّسانيّ على الواقع الحقيقيّ. ولكن وبالرّغم من هذا، ثمّة قبول ضمنيّ لهذه التّصنيفات القديمة حتّى وإن لبست لبوساً لسانيّاً حديثاً.

ومن التّصنيفات المهمّة التي سبق أن تعرّضنا لها تصنيف ليونز المتعلّق بالكلمات وصيغ الكلمات. فكلمات إنقليزيّة من قبيل sing وsings وsang وsanging وغيرها هي عنده صيغ كلمات وليست كلمة واحدة. وما يميّز بين هذه الكلمات-الصّيغ أنّ كلمة sing وحدها تحتلّ موقعاً متميّزاً مقارنة بأخواتها إذ هي تعتبر **الصّيغة الاستشهاديّة** المعياريّة بتعبير ليونز[2]، أو هي الصّيغة الأساسيّة، وبقيّة الصّيغ الأخرى صيغ متفرّعة عنها. وهذه الصّيغة الاستشهاديّة تحتلّ مكانة متميّزة في المعجم أو القاموس، وبقيّة الكلمات-الصّيغ الأخرى يمكن أن تتولّد من الأولى، وفق جملة من القوانين أو الأحكام الصّرفيّة الخاصّة بكلّ لسان.

وكما أشرنا إلى أنّ بلومفيلد، وفي إطار منهجه الصّرفيّ المتّبع، قسّم الكلمة إلى كلمات أوّليّة وأخرى ثانويّة. في الكلمات الأوّليّة نجد إمّا الكلمات-الصّياغم المتكونة من صيغم حرّ وحيد مثل man(رجل) وboy (طفل) وred (أحمر) وrun (جرى) وما يشبهها، وإمّا الكلمات الأوّليّة المشتقّة المتضمّنة لأكثر من صيغم متّصل مثل re-ceive (يتلقّى) وde-ceive (يخدع) وre-taing (يحفظ) وcon-taing (يتضمّن). وأمّا في الكلمات الثّانويّة، فإنّنا نجد إمّا

---

1 BAYLON (C.), & MIGNOT (X.), *Sémantique du langage*, p. 72.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ترجمة التّوني، ص: 142.

الكلمات المركّبة المتضمّنة لأكثر من صيغم حرّ من قبيل door-knob (مقبض الباب) أو wild-animal-taner (مروّض الحيوان المتوحّش)، وإمّا كلمات ثانويّة مشتقّة متضمّنة لصيغم حرّ من قبيل boyish (طفوليّ) أو old-maindish (عانس). ويعتبر الصّيغم الحرّ في هذه الأمثلة الصّيغة الأساسيّة. والصّيغة الأساسيّة في المثالين السّابقين هما boy في الكلمة الأولى وold-main في الكلمة الثّانية[1].

ويحاول التّحليل اللّسانيّ الحديث أن يتجنّب إلى حدّ بعيد ما يعرف بأقسام الكلام les parties du discours، ذلك أنّها تظهر غير متجانسة، وهي لا تنطبق على كلّ الألسن بنفس الكيفيّة. هذا بالإضافة إلى النّقائص التي تشهدها تعريفات هذه الأقسام، إذ أنّها تتضمّن في الآن نفسه معان دلاليّة منطقيّة وصرفيّة وتركيبيّة وغيرها، ممّا يؤدّي في الكثير من الحالات إلى نتائج متضاربة[2].

وفي المقابل تحاول اللّسانيّات الحديثة أن تستعيض عن مصطلح أقسام الكلام بمصطلح أصناف الكلمات، وعليه فإنّ boy (طفل) الإنقليزيّة اسم وboys (أطفال) وboy's (حالة إضافة) صيغ اسم، وcome (الفعل جاء) فعل وcomes (يجيء) وcame (جاء) وcomming (جاء) صيغ فعل. ويرى ليونز أنّ الصّياغم هي الصّيغ الدّنيا التي يمكن أن تصنّف إلى أصناف صيغ، وذلك بالاعتماد على **إمكانيّة الاستبدال الدّاخليّ**[3].

وتصنّف الكلمات في اللّسان الإنقليزيّ على أساس أنّها جذوع. وهذه الجذوع قابلة للتّحليل الصّرفيّ. فكلمة boy تصنّف على أنّها اسم بفضل كونها جذعاً لمجموعة من صيغَ الكلمات المتصرّفة مثل boy وboys وboy's. وتكوّن عادةً جذوعُ الأسماء وجذوع الأفعال وجذوع الصّفات صيغ كلمات، بل صيغاً استشهاديّة. بيد أنّ هناك كثيراً من الكلمات التي لا تستخدم باعتبارها جذوعاً، وذلك من قبيل man (رجل) وwalk (يمشي) وما شابههما. ويفترض ليونز أنّ اللّسان الإنقليزيّ لا يمكن أن يكون نموذجاً لبقيّة الألسن الموجودة في العالم، وأنّ المقولات النّحويّة والصّرفيّة كالزّمن والجنس والعدد لا شيء كلّيّاً

1 BLOOMFIELD (L.), ***Le langage***, p. 197.
2 ليونز، **اللّغة وعلم اللّغة**، ص ص: 144–145.
3 **المرجع نفسه**، ص ص: 156–158.

منها بحقّ، أي أن يوجد في جميع الألسن، إذ هناك ألسن خالية من الزّمن وأخرى خالية من الجنس. كما توجد ألسن ليس فيها أيّة فصيلة من هذه الفصائل التّقليديّة المعروفة. وكما توجد فصائل تصريفيّة عديدة لم يسبق لها أن أثيرت تتميّز بها بعض الألسن التي لم تدرس في القديم[1].

ومن التّصنيفات المهمّة الشّبيهة بتصنيف ليونز ما نجده عند ملشوك MEL'ČUK، إذ يقسّم الكلمة بدوره إلى قسمين:

- قسم يطلق عليه الكلمة–الصّيغة. والكلمة الصّيغة هي عنصر متميّز أو هي وحدة نصّيّة داخل النّصّ. بهذا المعنى تصبح أدوات التّعريف الفرنسيّة le، la، les كلّها صيغ مختلفة، كما تعتبر تصاريف فعل الكينونة suis وsont وsommes كلّها كلمات–صيغ أيضاً.
- وقسم ثان يطلق عليه مصطلح العجمم le lexème. والكلمة بهذا المعنى ذات مجرّدة، وهي جملة من العناصر المتميّزة تمتلك نواة موحّدة على صعيد الدّلالة، أي هي وحدة معجميّة. وعليه، فإنّ أمثلة من قبيل suis وsont وétait وغيرها لا تمثّل إلاّ كلمة واحدة هي الفعل être[2].

وعلى هذا الأساس يميّز ملشوك بين الكلمة 1 والكلمة 2 أي الكلمة الصّيغة والعجمم. ويصبح العجمم عنده مجموعة من الكلمات–الصّيغ. ولكن وبالرّغم من هذا التّقسيم يبقى الاحتراز قائماً، فهل أمثلة من قبيل الضّميرين المنفصلين je وmoi عبارة عن كلمتين–صيغتين لعجمم واحد أم لا؟ وme وte وse في أمثلة من قبيل je me lave (أغتسل) هي كلمات–صيغ لعجمم واحد أم لا؟ وأفعال من قبيل s'approcher (اقترب) وse lever (قام)، هل كلّ فعل منها عبارة عن عجمم أم ائتلاف عجممين اثنين؟ ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى أمثلة من قبيل du (de + le)، هل هي صيغة واحدة أم صيغتان اثنتان؟[3].

وتبعاً لهذا التّقسيم يقسّم ملشوك من جديد الكلمات–الصّيغ إلى نوعين من الأشكال: الكلمات–الصّيغ الأوّليّة والكلمات–الصّيغ الثّانويّة. الأولى هي

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص ص: 159–160.

2 MEL'ČUK (I.), *Cours de morphologie générale*, p. 99.

3 من الجدير بالملاحظة أنّ ملشوك يضيف إلى هذين النّوعين المذكورين نوعاً ثالثاً، ولكنّه يتعامل معه بكيفيّة مغايرة، وهو ما يطلق عليه مصطلح الدّالّ le signifiant أي دالّ الكلمة–الصّيغة. المرجع المذكور.

كلمات منتمية إلى الوحدة المعجميّة القائمة في المعجم أي العجمم، باعتبارها جزءاً منه من دون أن ترتبط بكلمات–صيغ أخرى. والكلمات–الصّيغ الأوّليّة تتعلّق سواء بوظيفتها الدّلاليّة أو دلالتها النّحويّة أو بالوظيفتين معاً. وأمّا الكلمات–الصّيغ الثّانويّة فهي الكلمات–الصّيغ المتولّدة من كلمات–صيغ أخرى. فـ au مثلاً متولّدة من à + le، ولا نجد في القاموس عادةً إلاّ العناصر الأخيرة.

وبناء على هذا التّصنيف ينقسم كلّ فرع من هذين الفرعين إلى فرعين آخرين، يضمّ الفرع الأوّل: الكلمات التي تتمتّع باستقلاليّة تامّة، وتمثّل غالبيّة الكلمات، والكلمات التي تتمتّع باستقلاليّة محدودة وهي الأدوات. ويضمّ الفرع الثّاني الكلمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق العزل المركّبيّ لجزء من الكلمة–الصّيغة أي اللّواصق. والكلمات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الجمع أو الدّمج المركّبيّ، وذلك بالنّسبة إلى كلمتي–صيغة على الأقلّ مثل au (à + le) وdu (de + le)[1].

ويعترف ملشوك بأنّ مفهوم الكلمة–الصّيغة مفهوم غائم ونسبيّ، لأنّ تلك هي طبيعته، إذ الحدود الفاصلة بينه وبين جزئه، أو بينه وبين مجموعة من الكلمات–الصّيغ هي حدود غير واضحة. وعليه إنّ مفهوم الكلمة–الصّيغة نسبيّ بالنّسبة إلى لسان معيّن. ويرى ملشوك أنّ مفهوماً مهمّاً عادةً ما يكون معرّفاً تعريفاً كلّيّاً يشمل الألسن جميعها، وذلك بأن يكون جامعاً لكلّ الحالات المنطقيّة المتوقّعة، وأن يكون صارماً. والكلمة لم تبلغ هذا الشّأو لخصوصيّتها المتميّزة تبعاً للألسن المختلفة من جهة، ولضبابيّتها من جهة أخرى[2].

ومن التّصنيفات أيضاً ما نجده في بعض الألسن كاللّسان الصّينيّ، حيث جرت العادة على التّمييز بين صنفين من الكلمات: صنف الكلمات التّامّة وصنف الكلمات النّاقصة. ويقابل صنف الكلمات التّامّة المعانم أو العجامم، ويقابل صنف الكلمات النّاقصة الصّياغم. وإذا كانت الكلمات التّامّة تتميّز بنغمها ذي الخاصّيّة الصّرفيّة والدّلاليّة، فإنّ الكلمات النّاقصة هي كلمات أدوات لا تنبر مطلقاً. وتتميّز هذه الأخيرة من التي تسبقها بتمتّعها

---

1 MEL'ČUK (I.), *Cours de morphologie générale*, pp. 247-248.

2 *Ibid.*, p. 251.

بنسبة أكبر من الاستقلاليّة. يظهر هذا في إمكانيّة إسقاطها من جهة وفي إمكانيّة تكرارها من جهة ثانية[1]. ويقابل هذا التّصنيف ما سبق أن تعرّضنا له من طبيعة الكلمات في الألسن القائمة على الجذوع أو الجذور من جهة وعلى اللّواصق من جهة أخرى.

وعموماً إنّ ما يميّز الكلمة الهنديّة الأوروبّيّة، وكذلك الكلمة السّاميّة عند فندريس إنّما هو وحدتها، إذ تتّصل فيها الصّياغم بالمعانم اتّصالاً وثيقاً، لا انفصام بين عراها، وهو ما لا نجده في بعض الألسن الأخرى كالصّينيّة مثلاً، إذ العلاقة فيها "علاقة مخلخلة إن قليلاً أو كثيراً". وكلّ هذا يؤدّي بفندريس إلى القول: "إنّ تنوّع الإجراءات الصّرفيّة بجعل تعريف الكلمة يتنوّع تبعاً لاختلاف الألسن. وإذا كانت هناك ألسن يسهل فيها تحديد الكلمة كوحدة لا تتجزّأ فهناك ألسن أخرى تذوب فيها الكلمة على نحو ما في جسم الجملة"[2].

4. الكلمة البسيطة والكلمة المركّبة

يرى بلومفيلد أنّ التّحليل الصّرفيّ يمكن أن يقوم في كلّ الألسن على تناوب الظّاهرة الصّوتيّة أو الصّوتيّة الصّرفيّة المطّرد. وهذا التّفاوت المطّرد قائم في بعض الألسن بين المذكّر والمؤنّث أو بين المفرد والجمع أو غيرهما، بالرّغم ممّا يمكن أن يلحقها من تغيّرات صوتيّة لعلّة أو لأخرى. ومن هذه الاطّرادات ما يعتبر اطّراداً صفريّاً. ويبقى مهمّاً في هذه الحالة تحديد الصّيغة المنطلق في التّحليل اللّسانيّ. والأسماء في اللّسان الإنقليزيّ على سبيل المثال تُعْتَبَرُ الصّيغة الأصليّة فيها الأسماء المفردة، ومنها جميعاً تتولّد صيغ الجمع سواء بشكل مطّرد أو غير مطّرد. والصّيغة الأصليّة في الأفعال هي الصّيغ المحايدة l'infinitif، ومنها تتولّد بقيّة الصّيغ الأخرى حسب الأزمنة والوجه mode وغيرها، وتتوزّع أقسام كلّ كلمة في كلّ لسان تبعاً لجداول خاصّة. وكلّ جدول يتكوّن من كلمة أساسيّة ومن جملة من الفروع[3].

---

1 فندريس، اللّغة، ص ص: 116–118.

2 المرجع نفسه، ص: 122.

3 MITTERAND (H.), *Le mot français*, p. 93.

ومن ضمن هذه الجداول ما يتعدّد تبعاً لبنيته البسيطة أو المركّبة. ومن هنا يجيء الحديث عن الكلمات البسيطة والكلمات المركّبة. وتعتبر البسيطة منها هي التي لا ينضاف إليها أيّ عنصر جديد من دون أن يشوّهها، أو أن يغيّر معناها، أو أن يصرّفها. وبمعنى آخر فإنّ الكلمة البسيطة هي الكلمة المجرّدة من كلّ زيادة، وهي الكلمة التي تكون على هيئتها وطبيعتها الأوّليّة. وأمّا الكلمات المركّبة فهي الكلمات المجرّدة المنضافة إليها جملة من الزّيادات، أو هي المركّبة من عنصرين لسانيّين أو أكثر، كتركيبها من كلمتين أو جذعين، أو من جذع ولاصقة أو غيرها. وعندما تتحوّل الكلمة البسيطة إلى كلمة مركّبة تبتعد الثّانية عن الأولى في ما يتعلّق بتوزيعها الجدوليّ والمركّبيّ، كما تبتعد بالمعاني الإضافيّة أو المعاني الجديدة التي تكتسبها. وعلى هذا الأساس تصبح الكلمات البسيطة مجدولة في مقابل الكلمات المركّبة، وإن اشتركت في بعض العناصر الأساسيّة كالجذوع أو الجذور أو الكلمة المفردة المجرّدة. وتعتبر الكلمات المركّبة في الكثير من الحالات كلمات متولّدة من الكلمة البسيطة المنطلق أو مشتقّة منها. وإذا كان بعض اللّسانيّين يميّزون بين الكلمات المشتقّة dérivés والكلمات المركّبة composés، فإنّ آخرين يعدّونها كلّها كلمات مركّبة. والسّبب في هذا أنّ الكثير من اللّواصق التي تميّز الكلمات المشتقّة تنحدر في الأصل من كلمات تامّة[1]. لكن وبالرّغم من هذا الخلط يمكن التّمييز بدقّة بين الكلمات المشتقّة والكلمات المركّبة. فإذا كانت الأولى هي ما أضيفت إليها لاصقة من اللّواصق، فإنّ الثّانية هي التي تتكوّن من أكثر من كلمة، كلّ كلمة فيها قادرة على أن تقوم بدور مستقل في الملفوظ l'énoncé، وذلك من قبيل lave-glace (ماسح الزّجاج) أو porte-manteau (مشجب معاطف) الفرنسيّتين. وأمّا الكلمات المشتقّة قياسيّاً recomposés فهي التي تتضمّن على الأقلّ جذعاً غير قابل للاستقلال، وذلك من قبيل automobile (سيّارة) وtélévision (تلفاز) وfrançais-anglais (فرنسيّ-إنقليزيّ) وfilmographie (لائحة أفلام)[2].

1 MITTERAND (H.), *Le mot français*, p. 93.

2 *Ibid.*, p. 48.

5. الكلمة المركّبة والمركّب

إذا وجدت صعوبة في التّمييز بين الكلمات المركّبة والكلمات المشتقّة، أو بين الكلمات المركّبة والكلمات المشتقّة قياسيّاً، فإنّ الأمر أهون في ما يتعلّق بالتّمييز بين الكلمات المركّبة وجملة من التّراكيب التي تُعْرَفُ بالمركبات. ومن أهمّ ما يميّز المركّب أنّه يُعْرَف بوجود كلمة نواة تصحبها توسعة، وذلك من قبيل prendre la route (سافر) أو vendeur de voiture (بائع سيّارات).

ويرى بلومفيلد في هذا النّطاق أنّ بنية الكلمات المركّبة أقرب ما تكون من أبنية التّركيب construction de syntaxe. وعليه لا بدّ في هذه الحالة من التّمييز بين الكلمات المركّبة والكلمات المشتقّة والمركّبات، لأنّ بنية الكلمات المركّبة شبيهة ببنية المركّبات. وعلى هذا الأساس فإنّ wild-animal house (عرين الحيوان المتوحّش) الإنقليزيّة على سبيل المثال لا تتكوّن من ثلاثة عناصر أي wild وhouse، وanimal كما لا تتكوّن من wild وanimal house، وإنّما تتكوّن من المركّب wild animal وhouse[1].

وللتّمييز بين الكلمات المركّبة والمركّب يرى بعض اللّسانيّين القدامى أنّ الكلمات المركّبة هي ما دلّ على تصوّر مفرد وذلك من قبيل boîte aux lettres (صندوق البريد) الفرنسيّة وdonner congé (منح إجازة) أو avoir envie (رَغب)، وذلك لأنّهم يرجعون أساساً إلى المعنى. والمعنى وحده لا يكفي، لأنّ الحدود غير واضحة بين الكلمة والمركّب. ولا يكفي أن يوجد فرق في المعنى، لأنّ ثمّة فرقاً في الوظيفة، وإلاّ فما الفرق بين chemin de fer (سكّة حديد) وchemin vicinal (طريق قرويّ) أو بين pomme de terre (بطاطا) و pomme de Normandie (تفّاح النّورمندي)، أو بين maisonnette (مُنَيْزل) و petite maison (منزل صغير)[2]. وفي نفس التّوجّه يذهب بلومفيلد الذي يعتبر أنّ الكلمات المركّبة هي أكثر خصوصيّة من المركّبات. فالكلمة الإنقليزيّة black bird (شحرور) مثلاً تدلّ على نوع خاصّ من الطّيور وتعتبر أكثر خصوصيّة من المركّب black bird (طائر أسود) الذي يدلّ على أيّ طائر ذي لون أسود[3].

---

1 BLOOMFIELD (L.), *Le langage.*, p. 213.

2 MITTERAND (H.), *Le mot français*, p. 49.

3 BLOOMFIELD (L.), *Le langage.*,p. 214.

وإذا كانت هذه الخصائص المعنويّة غير كافية، فلا بدّ من إيجاد خصائص أخرى للتّمييز بين الكلمات المركّبة والمركّبات. من هذه الخصائص الصّوتيّة أو الخطّيّة، إمكانية التّعامل مع الكلمة المركّبة باعتبارها كتلة واحدة، لا انفصام بين عراها. ومن ذلك مثلاً في الفرنسيّة كلمة gendarmes (رجال الدّرك) في الجمع وهي لا تتغيّر فيها كلمة gen، فلا تجمع ولا تتصرّف. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلمة vinaigre (خلّ) التي تُعَدُّ صفة وموصوفاً في الأصل، وقد أصبحت كلمة واحدة ملتحمة لا تقسّم إلاّ إلى مقاطع أو صواتم لا معنى لها[1]. ولعلّ من هذه الخصائص أيضاً النّبر بالنّسبة إلى الألسن المنبورة، إذ هو يساعد على التّمييز بين الكلمة المركّبة والمركّب. وذلك بإهمال نبر الكلمة الثّانية في بعض الأمثلة الإنقليزيّة من قبيل gentleman (رجل طيّب) وfrenchman (رجل فرنسيّ)، أو إهمال نبر العنصر الأوّل من الكلمة في بعض الأمثلة الأخرى من قبيل without (بدون) أو upon (فوق). ويرى بلومفيلد أنّ في كلّ الحالات التي يخفّف فيها النّبر بالنّسبة إلى عنصر من عناصر المركّب لا محيد لنا من استخلاص أنّ هذا المركّب ما هو في الحقيقة إلاّ كلمة مركّبة. فـ ice-cream (كريمة مثلّجة) كلمة مركّبة ولكن ice cream مركّب بالرّغم من عدم وجود اختلاف في المعنى[2].

ومن هذه الخصائص أيضاً الخصائص الصّرفيّة وهي على صلة وثيقة بخصائص الكلمة المركّبة الوظيفيّة. ويظهر هذا في التحام الجذوع أو الجذور باللّواصق، ممّا يجعل الكلمة المركّبة كلمة تقوم بدورها في الملفوظ بدون أيّ التباس كالكلمة المفردة بالضّبط. ولا يقوم أحد مكوّناتها بما يقوم به في السّابق عندما كان معزولاً. فكلمة bonhomme (رجل طيّب) في الفرنسيّة على سبيل المثال لا تفيد فيها bon المفاضلة، كما لا تتبع الصّفات النّظام الدّارج الذي يعرفه اللّسان الفرنسيّ في الحالات العامّة، وذلك من قبيل blanc-bec (غِرّ) أو rouge-gorge (أبو الحنّاء) لأنّ من عادة الصّفة في اللّسان الفرنسيّ أن ترد بعد الموصوف[3].

1 MITTERAND (H.), *Le mot français*,. 49.
2 BLOOMFIELD (L.), *Le langage*.,p. 214.
3 MITTERAND (H.), *Le mot français*, p. 50.

بناء على ذلك فإنّ الكلمات المركّبة تقوم بدور وظيفيّ في مستوى التّركيب بالضّبط كالكلمات المفردة، ف pomme de terre (بطاطا) في الفرنسيّة في حالة توزيعها تشبه كلمة carotte (جزر) مثلاً، ولا تقبل terre فيها التّصريف أو أن تلحقها صفة أو غير ذلك، كما لا تقبل كلمة chaise-longue (كرسيّ مطروح) إقحام أيّ عنصر آخر جديد كأن نقول chaise-plus-longue مثلاً. ويكون التّعامل بالتّالي مع هذه الكلمات المركّبة كتعاملنا مع الكلمات البسيطة المفردة أو المشتقّة.

ومن الملاحظ أنّ الكلمات المركّبة تتوزّع إلى أسماء مركّبة وأفعال مركّبة وصفات مركّبة وظروف مركّبة إلخ..، وذلك من قبيل اسم + اسم مثل chou-fleur (قُنّبيط)، واسم + حرف + اسم مثل chemin de fer (سكّة حديد)، واسم + صفة مثل cerf-volant (عفريت ورق) وصفة + اسم مثل petit-fils (حفيد)، وفعل + اسم مثل porte-manteau (مشجب معاطف)، وفعل + فعل مثل savoir-faire (يقدر) وصفة + صفة مثل sourd muet (صمّ بكم)[1].

ويتساءل بعض اللّسانيّين بشأن الكلمة المركّبة أهي أقرب إلى الجملة أم إلى الكلمة البسيطة، وهل لها خصائص الوحدة الأولى أم خصائص الوحدة الثّانية؟ والحقّ أنّ الكلمة المركّبة تقترب أكثر أو تبتعد من هذه أو تلك تبعاً لاختلاف الألسن. فكلمة مركّبة من قبيل mannesalter (العمر الرّجوليّ) في اللّسان الألمانيّ شبيهة جدّاً بالجملة des mannesalter (عمر الإنسان)، ومن اللّسانيّين من يطلق على هذه الكلمات الكلمات التّركيبيّة mots syntaxiques، وإن كان مدلول الكلمة المركّبة في الكثير من الحالات هو مدلول الكلمة المفردة، كأن نقول pomme de terre (بطاطا) في الفرنسيّة أو blackbird في الإنقليزيّة أو رائد الفضاء في العربيّة، فإنّه في بعض الحالات يعبّر عن مجموعة من الدّلالات هي عبارة عن جملة تامّة وذلك من قبيل: un roi qui dévore son peuple (ملك يلتهم شعبه)[2].

---

1 كلّ هذه الكلمات وردت في كتاب ميتيران المذكور. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الصّرف إلى جانب الكلمات المركّبة يهتمّ بالكلمات المختزلة، وذلك من قبيل micro (مِصْدَح) وmoto (درّاجة ناريّة) وphoto (صورة) وغيرها. كما يهتمّ بفواتح الكلمات les sigles من قبيل SNCF وCGT وUSA وغيرها. وكلّ هذه الكلمات مجتمعة تمثّل رصيد الأمّة اللّسانيّ أي ما يعرف بالمعجم.

2 ROSETTI (A.), ***Le mot, esquisse d'une théorie***, p. 21.

إنّ وصف وتصنيف الكلمات المركّبة في لسان ما، كما يرى بلومفيلد، خاضع للخصائص اللّسانيّة في هذا اللّسان أو ذاك. صحيح أنّ الكثير من الكلمات المركّبة في الكثير من الألسن متشابهة، لكنّ كثيراً من المظاهر المتعلّقة بالكلمة تبقى خاصّة بكلّ لسان على حدة، ممّا يجعل بناء نمط موحّد يشمل جميع الألسن أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً. إلاّ أنّ ما يمكن استخلاصه بصفة عامّة هو أنّ هذه الكلمات المركّبة إمّا أنّها تتوافق والبنية التّركيبيّة للمركّبات أو لا تتوافق، وذلك تبعاً للحالات المختلفة في الألسنة المختلفة.

6. طبيعة الكلمة التّركيبيّة

في نطاق تحليل بنية الكلمة يحلّل بلومفيلد كلّ كلمة إلى مكوّناتها المباشرة. وعليه فهو لا يعتبر كلمة إنقليزيّة مثل gentlemanly (بشكل مهذّب) كلمة مركّبة، وإنّما يعتبرها كلمة ثانويّة مشتقّة، إذ هي تتكوّن من صيغم متّصل ly-، ومن الصّيغة الأساسيّة gentleman، وهذه الصّيغة الأساسيّة في حدّ ذاتها كلمة مركّبة. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى door-knobs (مقابض الأبواب)، فهي ليست كلمة مركّبة وإنّما كلمة مشتقّة قياسيّاً، إذ هي تتكوّن من صيغم متّصل /z-/، ومن الكلمة الأصليّة المركّبة door-knob[1].

وجدير بالملاحظة أنّ الكلمة وفق هذه التّحليل تعتبر صيغ-كلمات. وتمثّل الكلمات بهذا المعنى سلاسل تتكوّن من صيغم أو عدّة صياغم. والصّيغم، كما تقدّم، هو أصغرُ الوحدات الدّالّة التي لا تتكوّن من وحدة أخرى أقلّ منها.. على هذا الأساس حاولت البلومفيلديّة أن تطبّق على بنية الكلمة الصّرفيّة ما يمكن تطبيقه في التّركيب. فكلمة unfriendliness (لا صداقة) تتكوّن من أربعة صياغم un-friend-ly-ness. و في ما عدا friend التي تعتبر صيغماً حرّاً، تعتبر البقيّة صياغم متّصلة، وهي صياغم تلحق الكلمة أو تسبقها. وتُعَبّر البلومفيلديّة عن هذه الطّبيعة السّلسليّة للّسان الإنقليزيّ بالتّمثيل لها صوريّاً بالكيفيّة التّالية: [[un-[friend-ly]]-ness][2].

وبناء على هذا إنّ المكوّنات المباشرة للكلمة unfriendliness هي unfriendly وness، وأنّ المكوّنات المباشرة لـ friendly هي friend وly. ولا

1 BLOOMFIELD (L.), *Le langage.*, p. 158.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 168.

يمكن لهذا التّحليل أن يذهب إلى أكثر من هذا، إذا ما تعلق الأمر بالوحدات الصّغرى الدّالّة. ولا ننسى أنّ هذا التّحليل التّوزيعيّ ينطبق بشكل واضح على الألسن السّلسليّة، ولا ينطبق بالضّرورة على ألسن أخرى من طبيعة أخرى، بالرّغم من بعض المحاولات التي سنراها لاحقاً، وهذه الطّريقة هي ما يحاول النّحو التّوليديّ أن يتبنّاه في ما بعد.

ويعالج شومسكي في هذا الإطار، باعتباره المؤسّس للنّحو التّوليديّ التّحويليّ، كلّ المسائل الصّوتميّة والصّرفيّة بل الدّلاليّة أيضاً في إطار المسائل النّحويّة أو التّركيبيّة، وهو يقترح بالنّسبة إلى كلّ لسان معيّن نحواً خاصًّا une grammaire particulière. والنّحو الخاصّ هو نسق من القواعد يضبطه اللّسانيّ تمثّل النّحو الذّهنيّ الموجود في ذهن المتكلّم. ويميّز شومسكي في ما يخصّ القواعد الصّوتميّة التي يفضي تطبيقها إلى بنى الجمل السّطحيّة بين نوعين من القواعد:

- النّوع الأوّل وينطبق انطباقاً حرّاً على كلّ المركّبات بأنواعها المختلفة.
- والنّوع الثّاني وينطبق على الكلمات وحدها.

وهذا يفترض بطبيعة الحال أنّ البنية السّطحيّة للجمل قابلة للتّقسيم إلى متواليات من الكلمات. وحتّى نتمكّن من تقسيم هذه المتواليات إلى كلمات لا بدّ من افتراض جملة من المقولات النّحويّة تتمثّل أساساً في الاسم والفعل والصّفة. وكلّ مقولة من هذه المقولات قابلة للحصر بقبولها في بدايتها كما في نهايتها للحاجز الذي يرمز له بـ # #. وبناء عليه يعرّف شومسكي الكلمة باعتبارها متتالية تتكوّن من مشكّل formant أو أكثر متضمّنة في السّياق التّالي: # # ـ # #، ولا تتضمّن هي بدورها أيّ توارد لـ # #[1].

وكلّ كلمة، أو بالأحرى كلّ مشكّل فضلاً عن انتمائه إلى إحدى المقولات النّحويّة، يشغل وظيفة نحويّة ويتمتّع بخصائص دلاليّة من قبيل [+ حيّ] أو [− حيّ] أو [+ مذكر] أو [+ مؤنّث] إلخ..، وبطبيعة الحال تنتمي كلّ كلمة في هذه الحالة إلى المعجم الذي ينتمي إلى المكوّن التّركيبيّ. فيتمّ تحليل الجملة إلى مركّبات، ويتمّ تحليل المركّبات إلى كلمات أو مشكّلات، كما يتمّ تحليل الكلمات إلى مشكّلات تفصل بينها حواجز من هذا القبيل + أو من هذا القبيل #.

---

1 CHOMSKY & HALLE, *Principes de phonologie générative*, p. 41.

ويرى شومسكي أنّ هذا الحدّ # يقوم بدور مهمّ في تحديد مفهوم الكلمة، خاصّة بالنّسبة إلى الجانب الصّوتميّ، ويصبح التّعامل مع كلمات إنقليزيّة من قبيل differing (مختلف) وmétalangage (ما وراء اللّغة) وestablishments (تأسيس) على النّحو التّالي:

[V #[V # differ #] ing #] V
[N # meta [N # langage #] N #] N
[1][N # [V # establish #] V ment #] N

ومن الجدير بالملاحظة أنّ هذه الكلمات قسّمت بالكيفيّة المقدّمة باعتبار الكلمة الأولى فعلاً وهي تتضمّن فعلاً أيضاً differ (اختلف)، والكلمة الثّانية اسماً وهي تتضمّن اسماً أيضاً langage (لغة)، والكلمة الثّالثة اسماً ولكنّها تتضمّن فعلاً establish (وَضَعَ). وإذا كان الحاجز # يفصل بين المشكّلات النّحويّة والمشكّلات المعجميّة، فإنّ الحاجز القويّ # # يحدّ كلّ كلمة من هذه الكلمات. من الملاحظ أنّ شومسكي لم يقسّم هذه الكلمات تبعاً للحواجز المشار إليها فقط، وإنّما استعمل الأقواس المعقوفة أيضاً، واستعمل رموزاً ترمز إلى المقولات النّحويّة من قبيل N (اسم) وV (فعل) وA (صفة) وD (تعريف) وP (حرف معنى préposition إلخ..

ويعتبر شومسكي أنّ بنية الجملة السّطحيّة، وقياساً عليها بنية الكلمة ما هي إلاّ تتالي مجموعة من العناصر، كلّ واحد منها عبارة عن مكوّن من مكوّنات الجملة أو الكلمة. وكلّ مكوّن قابل لتطبيق مجموعة من القواعد تختلف تبعاً لاختلاف الألسن. وهو يعتبر هذه الخاصّية خاصّية كلّيّة تشمل كلّ الألسن، وإن انفرد كلّ لسان بقواعد خاصّة به وببنيته[2].

وميزة النّحو التّوليديّ أنّه لا ينظر إلى المسائل اللّسانيّة بعزل بعضها عن بعض، أو بالنّظر في المستويات المختلفة كلاً على حدة، وإنّما هو ينظر إلى الكلمة في نطاق الجملة، وينظر إلى الصّوتيّات والصّرفيّات في نطاق التّركيب، وينظر إلى التّركيب في صلته المتينة بالمعجم والدّلالة. والكلمة في هذا الصّدد تتميّز بخصائصها الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة وحتّى التّداوليّة. وتتحكّم في هذه الكلمة جملة القواعد النّحويّة المختلفة، وهي تحاول أن تصل

1 CHOMSKY & HALLE, ***Principes de phonologie générative***, p. 223.
2 ***Ibid.***, p. 226.

في خاتمة المطاف بين شيئين أساسيّين هما الصّوت والمعنى. وكلّ المعلومات المتعلّقة بالكلمة ترجع إلى ما يسمّى بقدرة المتكلّم المستمع المتعلّقة بلسانه الأمّ[1].

وفي إطار النّحو التّوليديّ وفي إطار المعجم الوظيفيّ تحديداً، يقترح الفاسي الفهري تصوّراً لنموذج عامّ يتمّ من خلاله رصد بناء الكلمة العربيّة. واختار الفهري لهذا التّصوّر بنية الفعل التي تعكس الكثير من خصائص الجملة، ممّا يجعله يوظّف بعض القواعد التّركيبيّة في دراسة بنية الكلمة[2].

ويلاحظ الفهري أنّ النّظريّة الصّرفيّة تقوم على ثلاث مجموعات من الذّوات الصّرفيّة ضروريّة لقيام هذه النّظريّة، وهي:

1. مجموعة من الذّوات هي الجذور والجذوع واللّواصق.
2. مجموعة من القواعد التّأليفيّة بين هذه الموضوعات.
3. مجموعة من الرّموز من قبيل [– س] أو [+ ف] أو ما شابهها.

ودافع الفهري عن طبيعة الكلمة العربيّة باعتبار أنّ نسقها الصّرفيّ غير سلسليّ، واستدلّ على ذلك بظاهرة جمع التّكسير وانكسار بنية المفرد في هذا الجمع، وغياب وجود الصّوامت أو الحركات الملحقة خطّيّاً. كما استدلّ على هذا ببناء الزّمن في الفعل، فهو ليس لواصق تلحق بالكلمة، وإنّما بنية الفعل نفسها تتضمّن الزّمن، كما تتضمّن الجهة l'aspect والبناء voix والوجه mode أيضاً. فالفعل «دخل» مثلاً هو عبارة عن فعل متصرّف دالّ على الزّمن الماضي والبناء للمعلوم، و«يدخل» يدلّ على الحاضر أو المستقبل والبناء للمعلوم أيضاً.

ولدراسة بنية الكلمة العربيّة يتبنّى الفاسي الفهري وجهة النّظر التّركيبيّة القائلة بعدم وجود مكوّن صرفيّ مستقلّ عن التّركيب. وبنية الكلمة في جوهرها بنية تركيبيّة تخضع للمبادئ التّركيبيّة بوجه عامّ[3].

ولإثبات سلامة وجهة النّظر القائلة بالطّبيعة السّلسليّة للكلمة العربيّة، يأخذ المثال التّالي من ضمن أمثلة أخرى: «سيضربونه». ويرى في هذه الكلمة باعتبار التّركيب جملة أيضاً. وهذا بطبيعة الحال يسهّل له مهمّة تطبيق

1 CHOMSKY & HALLE, *Principes de phonologie générative*, p. 244.
2 الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 37.
3 المرجع نفسه، ص ص: 38-41.

القواعد النّحويّة على بينة صرفيّة. وهذه الكلمة مثل غيرها من الكلمات المشابهة قابلة للتّحليل أو التّفكيك، ويستفاد من هذه الكلمة ما يستفاد عادةً من الجملة. ف«السّين» تدلّ على الزّمن المستقبل، والضّمّة الطّويلة «واو الجماعة» تدلّ على الفاعل الجمع المذكّر الغائب «هم» و«النّون» تدلّ على الوجه البيانيّ أو التّعيينيّ mode indicatif، و«الهاء» ضمير المفعول. وأمّا]يضرب] فهي تدلّ على جذر الكلمة مقروناً ببناء جهيّ هو البناء للمعلوم. ويلاحظ الفهري أنّ هذه العناصر كلّها هي عناصر سلسليّة تراكميّة، باستثناء العناصر المكوّنة لـ«يضرب» المتضمّنة للزّمن والجهة والبناء، فهي عناصر غير سلسليّة. وعليه فهو يسلّم بأنّ بنية الكلمة العربيّة يجب أن تكون مقوّسة، غير أنّ هذا التّقويس ليس تقويساً تامّاً، وإنّما هو تقويس جزئيّ[1].

ويدافع الفهري في تحليله للكلمة العربيّة عن الموقف التّركيبيّ القويّ. وبناء عليه يصل إلى اقتراح نموذج عامّ لتكوين الكلمة العربيّة، ينطلق فيه من المعجم أي من الجذور (أو الجذوع) واللّواصق، بالإضافة إلى قواعد معجميّة لتكوين الكلمات، ثمّ تطبيق قواعد مقوليّة للوصول إلى البنية العميقة. ثمّ تطبّق قواعد تحويليّة لبلوغ البنية السّطحيّة. تطبّق بعد ذلك قواعد صرفيّة للوصول إلى الصّورة الصّرفيّة. وأخيراً تطبّق قواعد صوتميّة لبلوغ صورة الكلمة المحقّقة الصّوتيّة[2].

فالكلمة «يستصغرون» مثلاً من الواضح أنّ أساسها جذر مزيد [س.ت.ص.غ.ر]، وهذا الجذر يتمّ تكوينه في المعجم بإضافة لاصقة جعليّة أو سببيّة. ثمّ تلحق الجذر الفعليّ بعد ذلك لواصق تهمّ الزّمن والجهة والبناء والتّطابق بالرّغم من كون بعض اللّواصق تكون مجرّدة.

وفي كلّ هذا دليل على أنّ من خصائص الكلمة العربيّة أنّها سلسليّة في جزء منها، وغير سلسليّة في جزء آخر، وأنّ الكلمة العربيّة كلمة مقوّسة، وهي بالتّالي تخضع لمبادئ التّركيب في المعجم والنّحو[3].

إنّ الأفكار التي أثارها الفهري مفيدة ولا شكّ سواء في إطارها النّظريّ المتعلّق بالنّحو التّوليديّ وامتداداته المختلفة، أو في إطارها التّطبيقيّ في ما

1 الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 44.
2 المرجع نفسه، ص: 89.
3 المرجع نفسه، ص: 92.

يتعلّق بدراسة بنية الكلمة العربيّة. ولكن إلى أيّ مدى يمكن أن نقبل بالطّبيعة السّلسليّة والتّراكميّة للكلمة العربيّة، مقتصرين في ذلك على أمثلة دون غيرها من جهة، ومقتصرين على الفعل ومهملين بقيّة الكلمات الأخرى من جهة ثانية. أليس هذا تطويعاً لخلفيّات نظريّة جاهزة قد يكون تطبيقها مغامرة معرفيّة؟

وجهة النّظر التّركيبيّة المتعلّقة ببنية الكلمة وجدت رواجاً كما ذكرنا في النّحو التّوليديّ وخاصّة في المعجم الوظيفيّ مثلما نجد ذلك عند CHELIO وسِلكارك SELKIRK وغيرهما. ولنتوقّف قليلاً لمزيد من التّبسّط عند هذه الأخيرة.

ترى سلكارك أنّ التّمثيل التّركيبيّ لا يشمل تمثيل بنية الجملة وحدها، وإنّما يشمل تمثيل بنية الكلمة أيضاً، أو بتعبير آخر البنية الصّرفيّة. ولكن يجب التّمييز والحالة هذه بين نحو الجملة ونحو الكلمة. ويتميّز الأوّل بالعلاقة بين الصّوت والمعنى في مستوى جمل لسان ما، في حين يتميّز الثّاني بالعلاقة بين الصّوت والمعنى في مستوى الكلمات. ويتمثّل نحو الكلمة في المكوّنات التّركيبيّة للكلمة التي تميّز بنية الكلام في اللّسان. ويفسّر المكوّن الصّوتميّ أبنية الكلمة الصّوتميّة والمركّبات الدّلاليّة. وتختلف أحكام هذه المكوّنات والقواعد المتعلّقة بها بطبيعة الحال عن القواعد المتحكّمة في الجملة النّحويّة، وذلك بالرّغم من التّوازن القائم بين الكلمة والجملة في الكثير من الحالات.

ومن أبرز مظاهر نحو الكلمة الوثيق الصّلة بنحو الجملة:

1. البنية السّطحيّة للكلمة.
2. التّمثيل الصّوتميّ الذي يُطلَق عليه مصطلح تمثيل المستوى الصّوتميّ للكلمة.
3. التّمثيل الدّلاليّ[1].

ولا يخفى أنّ سلكارك تستند إلى النّظريّة التّوليديّة المعيار. فهي تسعى إلى أن تجد الصّلة الرّابطة بين المستوى التّركيبيّ والمستوى الصّوتميّ، في محاولة منها لتأسيس النّحو القائم على نحو الكلمة ونحو الجملة، وأنّ

1 SELKIRK, *Phonologie and syntaxe*, p. 4.

العلاقة التّركيبيّة الصّوتميّة يجب أن تميّزهما معاً. وتتمثّل فرضيّة سلكارك في اعتبار أنّ البنية السّطحيّة التّركيبيّة تتكوّن من متوالية من الكلمات، وذلك بواسطة التّمثيلات الصّوتميّة في مستوى الكلمات المفردة[1].

وتوصّلت سلكارك إلى ضبط جملة من القواعد تتعلّق بنحو بنية الكلمة في اللّسان الإنقليزيّ من قبيل:

1. اسم ← اسم + اسم.
2. اسم ← اسم + لاصقة.
3. اسم ← لاصقة + اسم.
4. اسم ← جذع.
5. جذع ← جذع + جذع.
6. جذع ← جذع + لاصقة.
7. جذع ← لاصقة + جذع.

ومن الملاحظ أنّ قاعدة مثل القاعدة الأولى تولّد ما يعرف بالأسماء المركّبة من قبيل: living room (بيت الجلوس) وfighter bomber (طائرة مقنبلة) وschool teacher (أستاذ)، وأنّ القاعدة الخامسة تولّد ما يُعرَف بالكلمات المركّبة في اللّسان اليونانيّ. وأمّا القواعد المتبقّية من قبيل الثّانية والثّالثة والسّادسة والسّابعة فهي تتعلّق بإضافة لاصقة إلى اسم أو إلى جذع، وتتمثّل اللاّصقة خاصّة في السّوابق واللّواحق[2].

وتقسّم سلكارك اللّواصق عموماً إلى قسمين:

- قسم يتعلّق بفصيلة الجذوع.
- وقسم يتعلّق بالكلمات، ويكوّن معها كلمات جديدة[3].

وترى سلكارك أنّ الكلمات المركّبة في اللّسان الإنقليزيّ بإمكانها أن تتضمّن الاسم المركّب والفعل المركّب والصّفة المركّبة. ويتضمّن الاسم المركّب اسماً مسبوقاً باسم أو صفة أو فعل أو حرف. وتتضمّن الصّفة المركّبة صفة مسبوقة باسم أو صفة أو حرف. ولا يتضمّن الفعل المركّب إلاّ فعلاً مسبوقاً بحرف. ويمكن التّمثيل لكلّ هذا بالشّكل التّالي:

---

1 SELKIRK, *Phonologie and syntaxe*, pp. 8-9.

2 *Ibid.*, p. 76.

3 *Ibid.*, p. 100.

1. الاسم ← اسم + اسم. من نحو hubcap (مزوّق).
الاسم ← صفة + اسم. من نحو highs chool (معهد أعلى).
الاسم ← حرف + اسم. من نحو uptown (خارج المدينة).
الاسم ← فعل + اسم. من نحو swear-word (كلمة نابية).

2. الصّفة ← اسم + صفة. من نحو headstrong (عنيد).
الصّفة ← صفة + صفة. من نحو white-hot (استثار).
الصّفة ← حرف + صفة. من نحو ingrown (متجذّر).

3. الفعل ← حرف + فعل. من نحو autlive (يعيش)[1].

وممّا تجدر الإشارة إليه انطلاقاً من هذه القواعد غياب الأفعال التي تتكوّن من فعل + فعل، وغياب الصّفات التي تتكوّن من فعل + صفة، وندرة الأفعال التي تتكوّن من اسم + فعل من نحو mass-produce (إنتاج)، وصفة + فعل من قبيل dry-clean (غسيل جافّ). وهذا خاصّ باللّسان الإنقليزيّ. ولا يعني أنّ هذه الحالات غير موجودة في بعض الألسن الأخرى، وذلك من قبيل الفعل المتكوّن من فعل + اسم في الفيتناميّة والصّينيّة والفعل المتكوّن من اسم + فعل في بعض الألسن الأمريكيّة الهنديّة كالايروكوا[2].

إنّ هذه الكلمات المركّبة بإمكانها أن تتركّب من جديد لتعطي كلمات مضاعفة التّركيب. وكما نلاحظ أيضاً أنّ كلّ هذه الكلمات المركّبة يمكن الحصول عليها بتطبيق قواعد إعادة كتابة réécriture من قبيل س ← ع حيث «س» يمكن تعويضها باسم أو فعل أو صفة، و«ع» يمكن تعويضها باسم أو فعل أو صفة أو حرف. وهذه القواعد تخصّ نظام بنية الكلمة، من دون أن تكون مشروطة بسياقات معيّنة، أي هي تطبّق في سياقات حرّة. وتختزل سلكارك هذه القواعد في الشّكل التّالي[3]:

$$N \rightarrow \left\{ \begin{matrix} N \\ A \\ V \\ P \end{matrix} \right\} N$$

1 SELKIRK, *The syntaxe of words*, pp. 14-15.
2 *Ibid.*, pp. 16-18.
3 *Ibid.*, p. 16.

$$A \rightarrow \left\{ \begin{matrix} N \\ A \\ P \end{matrix} \right\} A$$

$$V \rightarrow PV$$

7.استقلاليّة الكلمة

إنّ الاستقلاليّة لتعدّ من الخصائص الصّرفيّة التي يمكن أن نعتمد عليها في تحديد بنية الكلمة. ولقد سبق أن اعتبر بلومفيلد أنّ الكلمة هي أصغر وحدة مستقلّة. وهذا التّعريف قائم عنده على التّمييز بين الصّياغم الحرّة والصّياغم المتّصلة. وبهذا المعنى يصبح كلّ صيغم حرّ لا يتضمّن صيغماً حرّاً آخر هو كلمة. ويرى ليونز في ما يتعلّق بأطروحات بلومفيلد وتعريفه المذكور، أنّ هذا التّعريف لا يمسّ إلاّ الكلمة الصّوتميّة، ويهمل الكلمة النّحويّة. ومن عيوب هذا التّعريف أيضاً، وجود بعض الصّياغم التي تفلت من قبضته، ومن ذلك أداة التّعريف في اللّسان الفرنسيّ مثلاً: le، إذ من النّادر إن لم يكن من المستحيل أن نجد هذه الأداة مفردة في التّواصل الطّبيعيّ بين الأفراد. غير أنّه قياساً على un أداة التّنكير التي بإمكانها أن تجيء مستقلّة، يمكن اعتبار le كلمة مستقلّة أيضاً، لأنّها قابلة للتّوزيع مع un[1].

ويرى أولمان من ناحيته أنّ استقلاليّة الكلمة، وإن اعتبرت خصيصة من خصائص الكلمة تواجهها بعض المشكلات. ومن هذه المشكلات أو من أهمّها ما يتّصل بكيان الكلمات المتصرّفة. ويعتبر أولمان مثلما يعتبر المعجميّون أنّ كلمات إنقليزيّة من قبيل give (الفعل أعْطَى) وgives (يُعطي) وgiven (أُعْطِيَ) وgave (أعطَى في الماضي) صيغ لكلمة واحدة، في حين يعتبر أنّ الكلمتين المشتقّتين leader (قائد) وleadership (زعيم) مثلاً هما كلمتان مستقلّتان. وتبريره لهذا أنّ السّوابق أو اللّواحق من شأنها أن تغيّر معنى الكلمة، في الوقت الذي "تقتصر فيه عناصر التّصريف على تعديل الوظائف النّحويّة"[2]، كأن نبيّن إن كان الاسم في حالة الإفراد أو الجمع، وإن كان الفعل في الزّمن الماضي أو الحاضر أو غيره. ويرى أولمان أنّ أفراد كلّ مجموعة

1 LYONS, ***Linguistique générale***, pp. 154-155.

2 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 57.

من هذه المجموعات تربطها صلات قويّة، تُعَامَل فيها كلّ سلسلة على أنّها وحدة عضويّة كاملة. إلاّ أنّ ثمّة بعض المجموعات التي لا تتكوّن من عناصرها من أصل واحد، وإنّما تتكوّن من أصلين اثنين أو أكثر. من ذلك go (الفعل ذَهَب) وwent (ذَهَب في الماضي) أو good (جيّد) وbetter (أحسن). وهذه نماذج متداخلة لا نجدها في اللّسان الإنقليزيّ وحده، وإنّما نجدها في الكثير من الألسن. ويرى أولمان أنّه من الخطإ اعتبار هذه الكلمات كلمة واحدة، بالرّغم من الخصائص الصّرفيّة والنّحويّة التي تميّزها، وبالرّغم من كونها تكوّن في ما بينها مجموعة واحدة[1].

ومن المشكلات التي تهدّد استقلاليّة الكلمة أيضاً طبيعة الكلمات الثّنائيّة، باعتبار أنّ الكلمات تنقسم إلى كلمات تامّة وأخرى ناقصة أو أدوات مثل حروف العطف والضّمائر وأسماء الإشارة وأدوات التّعريف وغيرها. وإذا كانت الكلمات التّامّة تتمتّع بالاستقلاليّة أكبر، وتتمتّع بمضمون أغنى، فإنّ الكلمات الأدوات لا تتمتّع بهذا القدر من الاستقلاليّة، كما لا تتمتّع بمعان واضحة ملازمة لها. وهي في الحقيقة لا تعدو أن تكون وسائل تعبير وربط للعلاقات الدّاخليّة بين أجزاء الجملة. وتكافئ هذه الأدوات في الألسن التي يكثر فيها استعمالها النّماذج التّصريفيّة في الألسن المعروفة بِنُظُمِهَا التّصريفيّة الاشتقاقيّة الغنيّة. وتبعاً لهذا فإنّ اللّسانين الإنقليزيّ والفرنسيّ مثلاً يعتمدان على الأدوات بدرجة أكبر ممّا هو موجود في اللاّتينيّة أو الألمانيّة. وكمثال على ذلك غياب الضّمائر المنفصلة في هذين اللّسانين الأخرين، في ما يتعلّق بتصريف الأفعال[2]. وما الأدوات حسب أولمان إلاّ حالات وسطى بين الكلمات التّامّة واللّواصق.

ونفس هذه الخاصّية الصّرفيّة أي الاستقلاليّة نجدها عند ملشوك في ما يتعلّق بالكلمة-الصّيغة، إذ يعتبر هذا الأخير أنّ هذه الوحدة تتمتّع بقدر من الاسقلاليّة، أي أنّ لها كياناً مستقلاً في تقدير المتكلّم المستمع، فهي قابلة للعزل، ويمكن أن تكوّن بمفردها ملفوظاً قائم الذّات. وخاصّية الكلمة-الصّيغة المذكورة تقيم حدّاً فاصلاً بين هذه الأخيرة وأجزائها، لأنّ الأجزاء لا تتمتّع بنفس الاستقلاليّة التي تتمتّع بها الكلمة-الصّيغة ذاتها. ويرى ملشوك بصفة

---

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 58.

2 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

عامّة أنّ الكلمة–الصّيغة دليل معقّد مركّب من مجموعة من الدّلائل الأساسيّة كالصّيغم المحقّق واللّواصق. وتقابل الكلمة–الصّيغة (القادرة على أن تكون ملفوظاً قائم الذّات) المركّبات أو الجميلة أو الجملة التي يمكن أن تؤسّس بدورها ملفوظاً أكبر. وعليه فإنّ الكلمة–الصّيغة تُعَدُّ جزءاً من ملفوظ أكثر تعقيداً[1].

وجدير بالملاحظة أنّ خاصّية الاستقلاليّة المذكورة لا تحدّد بصورة جيّدة بنية الكلمة، لا في اللّسان الواحد ولا في الألسن المختلفة، ممّا يوحي بالاختلاف بين أبنية الألسن، وبالاختلاف في بنية الكلمة المفردة. وبالتّالي فإنّ الاستقلاليّة، وإن أمكن أن تساهم في تحديد الكلمة في بعض الألسن، لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد الكلمة بوجه عامّ.

8. سلامة بنية الكلمة

بالإضافة إلى الخصائص الصّرفيّة السّابقة، تنضاف خاصّية أخرى يمكن أن نعبّر عنها بسلامة بنية الكلمة، ويطلق عليها اللّسانيّون الاندماج. والاندماج هو إقحام عنصر في صلب الكلمة، وهو حسب كرامسكي يختلف تبعاً لاختلاف الألسن. وأعلى درجة من الاندماج عنده هي استحالة اندماج أيّ عنصر في الكلمة. وقد نجد مبالغة لهذا الإدماج عند بعض اللّسانيّين كما هو الشّأن عند فاشاك VACHEK في دراسته لنظامي اللّسانين التّشيكيّ والإنقليزيّ[2].

ويرى فاشاك أنّ الاندماج في اللّسان اللاّتينيّ والرّوسيّ والتّشيكيّ يعتبر كبيراً إلى الحدّ الذي لا يمكن فيه الفصل بين مكوّنات الكلمة بأيّ عنصر خارجيّ عن عناصر الكلمة. وفي المقابل إنّ اندماج عنصر في الكلمات الفرنسيّة أو الإنقليزيّة، وإن كان ضئيلاً فهو وارد. وإذا ما وقع الفصل في اللّسان التّشيكيّ بين مكوّنات الكلمة، فهو يتمّ باندماج صيغم صرفيّ لا محالة. وفي هذه الحالة لا نتحصّل على كلمتين مختلفتين، وإنّما نتحصّل على كلمة جديدة، معناها وثيق الصّلة بالكلمة الأولى، وذلك من قبيل:

---

1 MEL'ČUK (I.), *cours de morphologie générale*. p. 169.

2 KRAMSKY, *The word*, p. 38.

zpívám (أغنيّ)
Zpîrávám (من عادتي أن أغنّي)

وعلى هذا الأساس يميل فاشاك إلى الاعتقاد بأنّ الكلمة الإنقليزيّة أكثر صلابة من الكلمة التّشيكيّة بالرّغم من كونها قابلة للتّوسعة بفضل اللّواصق، وعلى وجه التّحديد باللّواحق والسّوابق. ومن هنا تعتبر الكلمة الإنقليزيّة شديدة الكثافة لامتناعها عن قبول أيّ عنصر خارجيّ في صلب بنيتها[1].

ويرى كرامسكي أنّ هذه الدّرجة من الاندماج الموجودة في اللّسان التّشيكيّ يمكننا أن نجدها في الفارسيّة المعاصرة، وذلك في الصّيغ المتعدّية cautives من قبيل fahmīdan (فهم) وfahmānidan (فُهِّمَ) بإقحام الصّيغم an. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى اللّسان التّركيّ، وذلك باندماج جملة من الدّواخل infixes بين الجذور واللاّحقة من قبيل:

Evde في المنزل.
ev - ler - de في المنازل.
ev - ler - im - de في منزلي.
ev - ler - imiz - de في منزلنا.

ويصبح اندماج عنصر في الكلمة من خارجها في لسان ما وارداً، من ذلك عندما تصبح صيغتا الكلمة تعبّران عن نفس الوظيفة الصّرفيّة التّأليفيّة والتّحليليّة. من نحو ما نجده في التّركيّة من قبيل açtim (أنا جائع) إلى جانب açidim (بنفس المعنى). ويلاحظ كرامسكي وجود بعض العناصر في اللّسان التّركيّ مثل içim (لأجل) أو il (مع) يمكن أن تقوم بدور سواء كانت مستقلّة أو مندمجة في الكلمة. هذا علاوة على ما يلحقها من التّوافق الصّوتيّ[2].

إنّ أيّ عنصر مندمج في صلب الكلمة يعرف عادةً بالدّواخل، والدّواخل هي إحدى اللّواصق التي تنضاف إلى الكلمة لتحوّر من معناها أو لتزيدها معنى، فتعطي كلمات جديدة قائمة على التّوليد والاشتقاق. غير أنّ الدّواخل بصفة عامّة تعتبر أقلّ اطّراداً من السّوابق واللّواحق. ومن الألسن التي تعرف هذه الدّواخل بالإضافة إلى الألسن المذكورة اللّسان اللاّتينيّ، فإدخال الصّامت

---

1. KRAMSKY, *The word*, p. 39.
2. *Ibid.* p. 39.

الخيشومي «n» في جذع الكلمة «- frag» يعطي الفعل franger (يكسّر)، وإدخال نفس الصّامت مع الجذر «- jug» يعطي الفعل jungo (يربط)[1].

ويعرض قليزن أمثلة من الدّواخل في اللّسان الفيليّبينيّ إذ يقول أهل هذا اللّسان gulay بمعنى «الخضروات الخضراء»، ويقولون ginulay بمعنى «الأزرق المخضرّ»، والظّاهر أنّ هذه الكلمة الأخيرة تمّ الحصول عليها من الكلمة السّابقة، وذلك بحشو الصّيغم «in» في صلبها[2].

وكما تعرف العربيّة أيضاً هذا الإقحام في الكثير من الأفعال أو الأسماء المتصرّفة، مثلما نجد ذلك في جمع التّكسير من قبيل «كلب» و«كلاب»، ومن المصادر من قبيل «دخل» و«دخول»، ومن قبيل التّصغير «كلب» و«كُلَيْب»، وفي الأفعال المزيدة مثل «كسّر» و«قاتل» و«اقتتل»، كما نجده في المزيدات بصورة عامّة من قبيل «خاتم» و«سعيد» و«عجوز» وغيرها.

وبناء عليه فإنّ الاندماج لا يختلف من لسان إلى آخر فحسب، ولكنّه قد يختلف في اللّسان الواحد أيضاً. ومن هنا لا يعتبر الاندماج أو سلامة بنية الكلمة من العناصر الأساسيّة المؤثّرة أو الفاعلة في البنية الصّوتميّة وحدها، وإنّما من العناصر المؤثّرة في البنية الصّرفيّة والتّركيبيّة أيضاً، ويعتبر هذا من أشكال الألسن النّمطيّة.

9. خاصّية النّقل LE DÉPLACEMENT

من خصائص الصّرف المميّزة للكلمة أيضاً عدم قابليّة عناصرها للنّقل أو للتّحريك بالتّقديم والتّأخير. والكلمة كما هو معلوم ائتلاف جملة من الصّياغم، ولكنّها تختلف في بنيتها عن بنية الجملة التي تتمتّع عناصرها أي الكلمات بحرّية التّنقّل، كما تقبل دمج عناصر جديدة وسطها. لو أخذنا المثال الإنقليزيّ التّالي:

The boys walked slowly up the hill (الأطفال تجوّلوا ببطء فوق الهضبة)

لوجدنا أنّه يتكوّن من سبع كلمات فقط، ولكنّه يتكوّن من عشرة صياغم:

The - boy - s - walk - ed - slow - ly - up - the - hill
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

---

1 *Dictionnaire de linguistique*, pp. 257-258.

2 GLEASON, *Introduction à la linguistique*, p. 61.

ومن الملاحظ أنّ تغيير بعض هذه العناصر ممكن في حالات، وغير ممكن في حالات أخرى, فأن نقول:

slowly the boys walked up the hill فهذا مقبول، أو أن نقول:
up the hill slowly walked the boys فهذا مقبول أيضاً، لكن أن نقول:
the walked boys... فهذا غير مقبول.

من هنا نتبيّن أنّ بعض الصّياغم تكوّن مجموعات ملتحمة لا يمكن الفصل بينها، كما لا يمكن تحريك عناصرها بالتّقديم والتّأخير، إذ من غير المقبول أن نقول s - boy - the أو ed - walk أو ما يشبههما. بطبيعة الحال إنّ حرّية تحرّك عناصر الجملة، وهو ما سنراه لاحقاً، قد تختلف من لسان إلى آخر. فالألسن الإعرابيّة، كما هو معلوم، تشهد تحرّكاً أوسع بكثير ممّا تشهده بقيّة الألسن الأخرى. أمّا أن يكون التّحرّك في مستوى الكلمة الوحدة، فهذا ما لم يمكن إثباته، ممّا يجعل الكثير من اللّسانيّين يرون أنّ الكلمة هي وحدة قابلة للاستقلاليّة، ولا يمكن الفصل بين عناصرها، ولا تحريك هذه العناصر بالتّقديم وبالتّأخير. ويبدو أنّ هذه الخصائص حسب ليونز لا يمكن أخذ أيّة خاصّية منها بمعزل عن الخصائص الأخرى. فأداة التّعريف الفرنسيّة le التي سبق أن أشرنا إليها غير قابلة للتّقديم أو التّأخير. وإذا ما قارنّا le الفرنسيّة بأدوات التّعريف في ألسن أخرى كالنّرويجيّة والرّومانيّة والبلغاريّة وغيرها، حيث تكون أداة التّعريف فيها عبارة عن لاحقة تلحق الكلمة في آخرها، تصبح le الفرنسيّة أقرب إلى مفهوم الكلمة مقارنة بأدوات التّعريف في الألسن الأخرى المذكورة، إذ أنّ بين أداة التّعريف والاسم المعرّف يمكن دمج كلمة أو كلمات أخرى من قبيل: le joli petit garçon (الطّفل الصّغير الجميل)[1].

وعليه فإنّ السّؤال يطرح نفسه هل le الفرنسيّة كلمة أم ليست كلمة، ما دامت لا تنطبق عليها نفس الخصائص التي تنطبق على الكلمات التّامّة؟ وكلّ هذا يدلّ على مدى الاختلاف الحاصل في أقسام الكلمة في اللّسان الواحد، وعلى مدى الاختلاف الحاصل في الظّاهرة الواحدة في الألسن المختلفة.

---

1 LYONS, ***Linguistique générale***, p. 157.

10. بناء الكلمات La formation des mots

من المجالات المهمّة التي يهتمّ بها الصّرف في ما يتعلّق ببنية الكلمة ما يعرف ببناء الكلمات. ويعرّف قاموس اللّسانيّات بناء الكلمات بأنّه جملة الإجراءات الصّرفيّة أو الصّرفيّة التّركيبيّة التي تسمح بتكوين وحدات جديدة، انطلاقاً من الصّياغم المعجميّة[1]. ويبحث هذا التّخصّص المذكور في ائتلاف الصّياغم التي تعدّ مجموعات تركيبيّة لا بدّ من التّمييز بينها وبين المركّبات les syntagmes، وهي ما يتلاءم والوحدة الحدسيّة أي الكلمة. ومن هذه الكلمات المركّبة القائمة على الإنشاء والتّكوين نذكر في الفرنسيّة مثلاً: composition (تكوين) وsauvetage (إنقاذ) وessuie glace (ماسح زجاج). غير أنّ مجال بناء الكلمات لا ينحصر في هذا الضّرب من الأمثلة المذكورة القائمة على الائتلاف أو الإلصاق فحسب، وإنّما يشمل اختزال بعض الكلمات أيضاً من قبيل pli (طيّة) من plier (طوَى) وaccueil (استقبال) من accueillir (استقبل) وauto (سيّارة) من automobile (سيّارة)، إلخ[2]..

ويتحقّق بناء الكلمات في أيّامنا هذه باعتباره ائتلاف كلمات أو صياغم حرّة أو متّصلة وجذوع أو بعض عناصر البناء الأخرى التي لا يمكن لها أن تتنقل بحرّية في مستوى الجملة.

إنّ مجال بناء الكلمات بأتمّ معنى الكلمة، يتعلّق بما يُسمّى بالأقسام المفتوحة خاصّة كالأسماء والأفعال والصّفات وبعض الظّروف، خلافاً للأقسام الأخرى أي الأدوات والأسماء المبهمة، وإن لعبت هذه الأدوات دوراً مهمّاً في هذا البناء.

في مجال بناء الكلمات عن طريق الاشتقاق من قبيل إضافة السّابقة «ré -» في الكلمات الفرنسيّة، لا بدّ من الملاحظة أنّ هذه السّابقة لا تتلاءم وجميع الجذوع، وأنّ بناء الوحدات المعجميّة الأساسيّة تفرض نمطاً صرفيّاً معيّناً في بناء الكلمات في معجم ما. فهذه السّابقة مثلاً لا تلحق الجذوع الفعليّة كلّها. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى اللّسان العربيّ فنحن نجد على سبيل المثال «كلّم» و«تكلم» ولكنّها لا نجد «أكلم» أو «انكلم» أو «استكلم».

---

1 THIELE (J.), *La formation des mots*, p. 9.

2 *Ibid.* p. 9.

وبناء عليه إنّ مجال بناء الكلمات ليس مجالاً حرّاً تماماً لأنّ الموانع التي يمكن أن تفرض نفسها، هي موانع صوتميّة أو صرفيّة أو دلاليّة أو غيرها. وهذا من شأنه بطبيعة الحال أن يضبط الأحكام اللّسانيّة المتعلّقة ببناء الكلمات في لسان معيّن أو في الألسن المتقاربة أو المختلفة.

والمهمّة الأساسيّة المتعلّقة بنظريّة بناء الكلمات (إن وجدت)، هي تحليل ووصف بنية الكلمة السّطحيّة، وتقسيم هذه الكلمة إلى صياغم وعجامم أو إلى جذوع ولواحق، ومحاولة ضبط القواعد الخاصّة المتعلّقة ببناء الكلمات، وبالتّالي ببناء المعجم. ويُعتبَر الكثير من الكلمات في الكثير من الألسن قابلاً للتّحليل إلى تتابعات من الصّياغم المتّصلة حسب قوانين هذا اللّسان أو ذاك. ويعتبر كرامسكي أنّ الصّيغم هو العنصر الأساسيّ في تكوين الكلمات. ويرى بعض اللّسانيّين الآخرين أنّ القاعدة المعجميّة بالنّسبة إلى هذه الكلمات المركّبة هي الجذر أو القاعدة أو النّواة أو المحور le thème. وتحتلّ هذه القاعدة المعجميّة المكانة المركزيّة، وهي الحاملة للنّواة الدّالّة. وهذه القاعدة يمكن أن تكون صيغماً أو ائتلاف بعض الصّياغم. ومن هنا جاءت تسمية القاعدة الأساسيّة والقاعدة الثّانويّة والقاعدة المشتقّة والقاعدة المبرّرة motivée. فالقاعدة الأساسيّة هي التي منها تتكوّن القاعدة الثّانويّة مثل nation (أمّة) وnational (وطنيّ أو قوميّ). والقاعدة الثّانويّة هي القاعدة المتولّدة عن كلمة سابقة مثل nationalité (وطنيّة أو جنسيّة) من national إلخ..[1].

وكثير من القواعد الأساسيّة لا تظهر إلاّ كصياغم متّصلة، فهي لا تظهر إلاّ مع قواعد أخرى أو مع لواصق أخرى مثل «- buv» في buvable (قابل للشّرب) و«- socio» أو «- logie» في sociologie (علم الاجتماع) في اللّسان الفرنسيّ، أو «- am» في amo (أحبّ) وamat (يُحبّ) في اللاّتينيّة. إنّ شروط تحقيق هذه الكلمات المركّبة الجديدة تعتبر من أهمّ المشكلات التي لا تواجه الصّرف وحده، وإنّما تواجه المعجم أيضاً. صحيح أنّ نمط هذه الكلمات الجديدة سيتّبع نمط الكلمات الموجودة، ولكنّ هذا الأمر يتعلّق بشروط أخرى صرفيّة ومعجميّة وشروط خارج لسانيّة تتعلّق بكلّ لسان على حدة.

إنّ الخصائص الصّرفيّة المتعلّقة بالكلمة ليست بمعزل في الكثير من الحالات عن الخصائص الصّوتيّة من جهة والخصائص التّركيبيّة من جهة

1 THIELE (J.), *La formation des mots*, p. 22.

ثانية. بل هي ليست بمعزل عن الخصائص المعجميّة والدّلاليّة أيضًا. وكلّ هذا يـدلّ علـى مـدى التّـداخل الحاصـل بـين المسـتويات المختلفـة في التّحليـل اللّسانيّ، وعلـى أهمّيـة الخصـائص المختلفة في بلـورة هويّـة الكلمـة وتحديـد طبيعتها.

الفصل السّادس

خصائص الكلمة التّركيبيّة

"إنّ الكلمات كغيرها من بقيّة الوحدات القابلة للتّحليل هي نتاج خصائص مشتركة ومختلفة. وتوجد بوجه من الوجوه «نواتات» هذا الصّنف الذي تنسحب عليه كلّ الخصائص، كما توجد وحدات أكثر هامشيّة لا تصدق عليها إلاّ بعض هذه الخصائص، وأخرى شاذّة تماماً. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن للخصائص أن تتضارب، ويمكن بالتّالي الانتهاء إلى نتائج مختلفة تبعاً للأهمّية التي توليها وعلى التّوالي لهذه الخاصّية أو تلك من جملة هذه الخصائص التي لا تقهر".

ROBINS, R. H., ***Linguistique générale***, p. 175.

إنّ الوقوف عند الكلمة في حدّ ذاتها أو عند الصّيغم قد لا يفي بالغرض في ما يتعلّق بوظيفة اللّسان. كما لا يتمكّن التّحليل اللّسانيّ من استنفاد مهامّه إذا لم يتعرّض لبقيّة الوحدات اللّسانيّة الأخرى، وخاصّة منها الجملة التي تعتبر عند الكثير من اللّسانيّين وحدة التّحليل الأساسيّة. ويرى روزتّي ROSETTI في هذا الصّدد أنّ الكلمة بالرّغم من أهمّيتها في حالة إفرادها، وبالرّغم من انشغال كثير من اللّسانيّين بدراستها في مستويات عدّة، يرى بعض اللسانيّين الآخرين أن لا وجود لها خارج سياقاتها أو خارج التّركيب. ويعتبر هؤلاء أنّ الكلمة ليست الوحدة الأساسيّة لأيّ كلام طبيعيّ ولا في لغة الأطفال أيضاً، وإنّما الوحدة الأساسيّة في هذا كلّه هي الجملة. ومن الجملة تتولّد الكلمة، وتصبح الجملة حسب تعبير روزتّي الوسط الطّبيعيّ للكلمة والكيفيّة التي بها تتجلى. والكلمة خارج التّركيب ما هي إلاّ كلمة مجرّدة، لا تتحقّق فعلاً إلاّ داخل التّركيب. وهذا لا يوجد في الأشكال اللّسانيّة وحدها، وإنّما يوجد في وعي الأفراد المتكلّمين أيضاً. ويستشهد روزتّي في هذا المضمار بقولة فندريس "نحن نفكّر بجمل"[1].

---

1 ROSETTI (A.), *Le mot*, p. 30.

1. طبيعة الكلمة الصّرفيّة التّركيبيّة

ومهما تكن الاختلافات في الرّأي، فلا أحد يشكّ في أنّ للكلمة خصائصها التّركيبيّة. ومهما تكن الكلمة باعتبارها وحدة معجميّة أو وحدة صرفيّة أو غيرها، فهي ليست بمعزل عن مسائل التّركيب. إذ تنتظم الكلمات وتتجمّع لتكوّن جملاً أو كلاماً مفيداً، ممّا يجعل التّركيب la syntaxe يعنى أساساً بنظام الكلمات في الجمل، أي هو يدرس الطّرق التي تأتلف بها الكلمات. ويتمّ هذا بناء على ضبط القواعد التي تتحكّم في هذا النّظام الخاصّ بكلّ لسان على حدة.

والحقّ أنّ مسائل التّركيب ليست بمعزل عن مسائل الصّرف. لأنّ الجملة تتكوّن من الوحدات الصّرفيّة سواء كانت كلمات أو صياغم des morphèmes. ولكلّ من الجملة والكلمة تركيبها الخاصّ. ومن المعلوم أنّ الصّرف من مهامّه دراسة بينة الكلمة في حين أنّ التّركيب من مهامّه دراسة بينة الجملة. وكثيراً ما يتناول اللّسانيّون الصّرف والتّركيب بالدّرس معاً، فيشكّلان في الكثير من الحالات مستوى واحداً هو المستوى الصّرفيّ-التّركيبيّ la morphosyntaxe.

ويرى روبنز Robins أنّ التّركيب يحتلّ في بعض الألسن مكانة أفضل من مكانته في ألسن أخرى، يحتلّ الصّرف فيها المكانة العليا. إذ التّركيب في اللّسان الصّينيّ مثلاً أهمّ ممّا هو عليه في اللّسان اللاّتينيّ، والصّرف بخلاف ذلك. غير أنّ هذين الاختصاصين يوجدان في معظم الألسن بشكل أو بآخر وإن كان بتفاوت[1].

ولا يفوت بعض اللّسانيّين التّنويه بطبيعة الكلمة المزدوجة، أي الطّبيعة الصّرفيّة والطّبيعة التّركيبيّة. ويرى ترانكا أنّ الكلمة في النّظام اللّسانيّ ذات وجهين، إذ هي من جهة دليل ومن جهة ثانية تحقّق أو استعمال réalisation. ويتعامل الصّرف مع الكلمة باعتبارها دليلاً متكوّناً من مجموعة من الصّواتم، ويتعامل التّركيب معها باعتبارها تحقّقاً للجملة[2]. ويميّز ترانكا بين الصّيغم والكلمة، فإذا كان الصّيغم هو العنصر الأساسيّ في المستوى

1 Robins (R. H.), ***Linguistique générale***, p. 54.
2 Kramsky (J.), ***The Word***, p. 13.

الصّرفيّ، فإنّ الكلمة لها مساس بالصّرف من جهة وبالتّركيب من جهة ثانية. هذا في الوقت الذي يحاول فيه بعض اللّسانيّين الآخرين الفصل الصّارم بين وظيفة الكلمة في المستوى الصّرفيّ ووظيفتها في المستوى التّركيبيّ، لأنّ الكلمات باعتبارها وحدات تركيبيّة هي في علاقة تركيبيّة دائمة، في الوقت الذي تكون فيه هذه العلاقة في المستوى الصّرفيّ محصورة في المحور الجدوليّ paradigmatique فقط.

ويرى كرامسكي إذا ما حصل التّنازع بين المستويات اللّسانيّة في شأن الكلمة، فإنّها في المقام الأوّل وحدة معجميّة، في الوقت الذي يعتبر فيه الصّيغم الوحدة الأساسيّة في الصّرف، وتعتبر الجملة الوحدة الأساسيّة في التّركيب. وبالرّغم من هذا التّنازع فلا أحد من اللّسانيّين ينكر الدّور الذي تقوم به الكلمة في التّركيب. ولا خلاف في أنّها تتمتّع بجملة من الخصائص التّركيبيّة. ويرى كرامسكي أنّ الصّوتم والصّيغم والجملة يحتلّ كلّ واحد منها مكانة خاصّة في النّظام اللسانيّ، في الوقت الذي تنتمي فيه الكلمة، وفي الآن نفسه، إلى المستوى الصّرفيّ والتّركيبيّ والمعجميّ. وما الكلمة إلاّ جسر بين الصّرف والتّركيب[1].

ولا يتعامل بلومفيلد مع الكلمات بقدر ما يتعامل مع الأشكال. ومن الأشكال المهمّة عنده الصّياغم. والصّياغم، كما ذكرنا، تنقسم قسمين: الصّيغم الحرّ والصّيغم المتّصل. وإذا كانت الصّياغم المتّصلة توافق اللواصق والحروف والأدوات وما يشبهها، فإنّ الصّياغم الحرّة توافق في الكثير من حالاتها الكلمات.

وبالإضافة إلى الخصائص الصّوتيّة والصّرفيّة التي يتمتّع بها الصّيغم الحرّ أو الكلمة، يتعرّض بلومفيلد للخصائص النّحويّة أو لوضعيّة الكلمات التّركيبيّة. وهو يعتبر أنّ الملمح النّحويّ le taxème بالنّسبة إلى النّحو هو كنسبة الصّوتم إلى الكلمة. ذلك الصّوتم في حالته المجرّدة لا معنى له مثله في ذلك مثل الملح النّحويّ. وهذه الملامح النّحويّة من شأنها أن تكوّن الأشكال التّركيبيّة les formes tactiques[2].

---

1 KRAMSKY (J.), *The Word*, p. 16.
2 BLOOMFIELD (L.), *Le langage*, p. 157.

وبناء عليه يعتبر بلومفيلد أنّ كلّ صيغم حرّ أو أنّ كلّ كلمة يمكن أن تحلّل بمعزل عن المعنى، باعتبارها مجموعة من الصّواتم تنتظم بكيفيّة ما. وكلّ شكل معقّد complexe يمكن أن يحلّل بمعزل عن المعنى باعتباره جملة من المكوّنات المباشرة. ومن الخصائص النّحويّة ما يسمح بتنظيم هذه المكوّنات[1].

ولا يكفي أن يكون الخلاف قائماً في ما يتعلّق بانتماء الكلمة إلى المعجم أو إلى الصّرف أو إلى النّحو، وإنّما الخلاف قائم أيضاً بين الذين يفضّلون النّحو المؤسّس على الصّياغم والنّحو المؤسّس على الكلمات. وتنحصر المشكلة حسب ليونز في الجمع بين إيجابيّات كلّ من التّوجّه الأوّل والتّوجّه الثّاني، لإنشاء نظريّة عامّة متماسكة تتعلّق بالبنى النّحويّة للألسن الطّبيعيّة بوجه عامّ. ولعلّ النّحو التّوليديّ هو الذي أخذ على عاتقه هذه المهمّة، فبدأ بإرساء دعائم هذه النّظريّة التي تشهد في العقود الأخيرة تطوّرات جذريّة حقيقيّة. وقد نجحت هذه النّظريّة لا في ربط الصّرف بالتّركيب فحسب، وإنّما بربط هذين المستويين بالمستوى الصّوتميّ والدّلاليّ أيضاً.

2. ربط الصّرف والتّركيب بالدّلالة في النّحو التّوليديّ

إنّ الكلمات أو المشكّلات les formants في النّحو التّوليديّ تتحكّم فيها مجموعة من القواعد منتظمة انتظاماً معيّناً، تكوّن في ما بينها نسقاً تكون كلّ قاعدة فيه مطبّقة حسب ترتيب معيّن. وتتفرّع هذه القواعد في النّظريّة المعياريّة إلى فرعين:

- القواعد التّوليديّة التّحويليّة التي تهتمّ بالجانب التّركيبيّ.
- والقواعد التّأويليّة التي تهتمّ بالجانبين الصّوتيّ والدّلاليّ. ويهتمّ النّظام التّركيبيّ بتركيب الجملة العميق، في الوقت الذي تهتمّ فيه القواعد التّحويليّة ببنيتها السّطحيّة، ويهتمّ فيه النّظام الصّوتيّ بالكلمات المنطوقة وصورتها الصّوتيّة ويهتمّ النّظام الدّلاليّ بمعنى الجملة. وهكذا تهتمّ قواعد النّحو بالشّكل وبالعلاقة المتينة بين الصّوت والمعنى.

لو أخذن الجملة التّالية على سبيل المثال: "الطّلاّب النّجباء يعملون بجدّ"، لوقفنا على البنية العميقة لهذه الجملة، وذلك على النّحو التّالي:

1 BLOOMFIELD (L.), *Le langage*, p. 158.

(+ اسم + تعريف + مذكّر + جمع) + (+ صفة + مطابقة للاسم) + (+ فعل + زمن + علامة المضارع المرفوع + مطابقة) + (حرف جرّ) + (+ اسم + نكرة + إفراد).

هذه البنية العميقة ما هي في الحقيقة إلاّ عناصر لغويّة مجرّدة، لا بدّ لها حتّى تأخذ شكلها النّهائيّ من جملة من القواعد يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- قواعد تركيبيّة تتعلّق بالرّبط بين الكلمات المختلفة الموجودة كلّ واحدة منها بين قوسين.
- قواعد صرفيّة تربط بين مجموع العناصر الموجودة داخل كلّ قوسين.
- قواعد صوتيّة قادرة على أن تؤلّف بين مجموع الأصوات وتعطيها شكلها النّهائيّ المنطوق.
- قواعد دلاليّة تنطلق من المعاني المعجميّة المفردة، للرّبط بين المعاني المختلفة للوصول إلى معنى الجملة.

وفضلاً عن هذه القواعد يضيف التّوليديّون جملة من القواعد التّحويليّة، بإمكانها أن تحوّل سلسلة العناصر الموجودة في البنية العميقة إلى جمل متشابهة من حيث المعنى، ولكنّها مختلفة في ما يتعلّق ببنيتها السّطحيّة. من ذلك تطبيق قواعد النّفي والاستفهام والبناء للمجهول وغيرها.

وإذا كانت هذه القواعد كما يبدو قادرة على توليد كلّ الجمل الصّحيحة، والجمل الصّحيحة فقط، فإنّها ليست قادرة بالضّرورة على توليد كلّ الجمل **المقبولة** من حيث المعنى. وهذا الأمر جعل التّوليديّين يسعون إلى مزيد ضبط هذه القواعد. ولقد أصبحت جملة شومسكي التي ذكرها في كتابه «مظاهر من النّظريّة التّركيبيّة» جملة مشهورة تُتَّخَذُ عادةً كمثال لتبيان التّناقض الموجود بين شكلها ومضمونها. وهذه الجملة هي: "الأحلام الخضراء عديمة اللّون تنام بعنف". هذه الجملة وكما نتبيّنه جملة **سليمة تركيبيّاً**، ولكنّها **غامضة** من حيث المعنى. وغموضها ليس متأتّياً من المعاني المعجميّة للكلمات المفردة، ولكنّه متأتّ من ائتلاف هذه الكلمات في ما بينها على الشّاكلة التي جاءت عليها. فانعدام المعنى في هذه الجملة لا يعود إلى الأسباب التّركيبيّة أو الصّرفيّة أو الصّوتيّة، وإنّما يعود إلى عدم **التّوافق** بين معاني الكلمات التي وردت في الجملة. وعدم التّوافق هذا يعني أنّ معنى كلّ كلمة من كلمات لسان ما لا يتألّف من عنصر واحد، وإنّما يتألّف من مجموعة من

العناصر أو الملامح تلازم كلّ كلمة على حدة بعضها مشترك بينها وبين كلمات أخرى، وبعضها يميّزها من غيرها.

وبالاعتماد على هذه الملامح الميّزة قسّم التّوليديّون الكلمات إلى طوائف أو أصناف هي أساساً طائفة الأسماء والأفعال والصّفات، وهي التي يُطلق عليها قديماً أقسام الكلام، وهي ما سنتعرّض له لاحقاً.

وإذا عدنا إلى مثال شومسكي المذكور أعلاه تبيّن لنا عدم التّوافق الموجود بين كلمة «أحلام» وكلمة «الخضراء»، لأنّ من الملامح المميّزة لكلمة «أخضر» [+ محسوس]، في حين أنّ من ملامح الكلمة المميّزة «الأحلام» [– محسوس]، ولأنّ من ملامح الفعل المميّزة «نام» [+ حيّ]، بينما أحد ملامح الكلمة الأساسيّة «حلم» [– حيّ]. من هنا جاء عدم التّوافق بين الكلمات التي تؤلّف الجملة المذكورة، وخلوّ هذه الجملة الصّحيحة تركيبيّاً من المعنى.

ولكن وبالرّغم من كلّ هذا لا يخفى أنّ هذه النّظريّة تواجه مصاعب جمّة. وهذه المصاعب لا تنحصر في قضايا المعنى، أي معنى الكلمات المفردة والمعنى العامّ للجملة فقط، وإنّما تمسّ أيضاً طبيعة الكلمات باعتبار أنّ المعجم لا يضمّ الأسماء والصّفات والأفعال وحدها، وإنّما يضمّ الأدوات والأسماء المبهمة كالضّمائر والظّروف. وليس من السّهل تحليل هذا الصّنف من الكلمات إلى ملامح مميّزة مثلما يحصل في الكلمات التّامّة. وحتّى هذه الكلمات التّامة لا يكفي ضبط ملامحها الميّزة، وهو أمر عسير في حدّ ذاته، وإنّما لا بدّ من ضبط مجموعة من الخصائص التّركيبيّة والصّرفيّة وغيرها من قبيل التّطابق والتّعدية واللّزوم والمطاوعة والبناء للمجهول، وهو ما سنتعرّض له لاحقاً أيضاً.وبالرّغم من كلّ هذه المصاعب يظلّ النّحو التّوليديّ يسعى إلى الوصول إلى النّظريّة المثلى من دون أن يهمل لا الكلمة ولا التّركيب.

هذا في ما يتعلّق بالنّحو التّوليديّ، وهو باب واسع ليس من السّهل غلقه ونقول في هذا الصّدد، كما يقول ليونز، إنّه بالإمكان أن نطبّق المنهج التّوليديّ من دون أن نكون توليديّين، ولكن لا يمكن أن نكون توليديّين من دون أن نتّبع المنهج التّوليديّ. وحتّى نبقى في حدود بحثنا لنعد إلى خصائص الكلمة التّركيبيّة وهو ما نجمله تحت عنوان ائتلاف الكلمات.

3. ائتلاف الكلمات

1.3. نظام الكلمات L'ordre des mots

من الخصـائص التّركيبيّـة المهمّـة بالنّسبة إلى الكلمـة النّظام المتّبع في تكوين الجملة. وهذا النّظام يختلف في الكلمة عمّا هو عليه في ائتلاف الكلمات في ما بينها. وبقدر ما يكون الالتحام بين مختلف العناصر قويّاً يكـون النّظـام أقرب إلى الثّبات. والعناصر داخل الكلمة الواحـدة قـد تجـد في بعـض الألسـن مجالاً من الحرّية أكبر ممّا تجده الكلمة نفسها داخل التّركيب أو الجملة.

وتبدو الكلمات في السّلسلة الكلاميّة، وخاصّة في شـكلها المكتـوب علـى هيأة كلمات تتلو فيه الواحدة الأخرى. ويخضع ترتيـب الكلمـات هـذا لنظـام معيّن خاصّ بكلّ لسان تبعاً لبنيته الخاصّة. فإذا كان هذا التّرتيـب في الألسـن غير الإعرابيّة أميل إلى الثّبات، فهو في الألسن الإعرابيّة يتمتّع بحرّيـة أكـبر، إذ بإمكان الكلمات أن تبدّل مواقعها بيسر كبير، ما دامـت وظيفتهـا النّحويّـة لا تتحدّد بمواضعها، وإنّمـا بعلامـات الإعـراب الـتي تحتـلّ أواخـر الكلمـات فيها. وإذا كانت جملة مـن قبيـل Jean frappe Paul (جـان يضـرب بـول) في الفرنسيّة أو من قبيل The boy hit the ball (الولد ضرب الكـرة) في الإنقليزيّـة لا تقبل عناصرها التّغـيير، فـإنّ تغـيير هـذه العناصـر يعطـي إمّـا جملـة غـير مقبولة، أي لا معنى لها، أو جملة قد تغيّـر معناهـا. وخلافـاً لما ذكرنـا، لـو أخذنا الجملة التّاليـة في اللّسـان العربـيّ: "كتـب الولـد الـدّرس"، فـإنّ كـلّ الاحتمالات الواردة في تغيير عناصر هذه الجملة واردة بالكامل، ما دام يمكننـا التّمييز بين الفاعل والمفعول وبـين الفعـل والاسـم. ونظـام الكلمـات في الجملـة يختلف في الواقع من لسان إلى آخر، وإن حاولت بعـض التّوجّهـات اللّسـانيّة إثبات أنّ الجمل في كلّ الألسن في العالم ذات نمط واحـد، وإن لم يظهـر هـذا في البنى السّطحيّة، فهو يظهر حتماً في البنى العميقة. وهذا النّمط هو:

مركّب اسميّ + مركّب فعليّ أي P ⟶ S N + S V

غير أنّ الظّاهر في الألسن المختلفة أنّ الفاعل يحتـلّ الصّدارة في أغلـب الألسن الهنديّة الأوروبّيّة، بمعنى أنّ الفعل يجيء بعد الاسم، في الوقت الـذي يسبق فيه الفعل الفاعل في لسان كاللّسان العربيّ، وأن يجيء في آخـر الجملـة

كما هو الحال في اللّسان الفارسيّ، أو في بعض الحالات في اللّسان اللاّتينيّ أيضاً.

ومهما يكن نظام الجملة أو ترتيب الكلمات فيها وفي الألسن المختلفة، فهو لا يخضع لأيّ نظام منطقيّ أو نفسيّ، وإنّما هو يخضع لنظام بنية اللّسان وحده. وللتّدليل على هذا النّظام لنضرب المثال التّالي: "الفلاّح يحرث الحقل". هذا التّركيب، وكما نتبيّن ذلك، يتكوّن من جملة من العناصر هي الكلمات. وكلّ كلمة من هذه الكلمات تتمتّع بمعنى. وإذا ما استبدلنا كلمة «الحقل» مثلاً بكلمة «الأرض» لم يحصل تغيير كبير، والمعنى العامّ للجملة بقي على حاله تقريباً. وهذا يدلّ على أنّ ثمّة علاقة ما بين «الأرض» و«الحقل»، وهذه العلاقة هي في الحقيقة علاقة معجميّة. وحتّى تتحلّى هذه الكلمات داخل الجملة بمعنى، لا بدّ أن توجد جملة من الوظائف تميّز هذه الكلمات، كما لا بدّ أن يوجد نظام محدّد يوافق بنية اللّسان على غرار هذا المثال. فلو غيّرنا ترتيب نظام الجملة السّابقة من دون أن نراعي نظام الإعراب في اللّسان العربيّ لتحصّلنا على ما يلي: "الحقلُ يحرثُ الفلاّحَ"، وهي جملة تخلو من المعنى وإن كانت سليمة من النّاحية التّركيبيّة.

2.3. التّطابق والرّتبة L'ACCORD ET LE RANG

ترتبط الكلمات داخل التّركيب في ما بينها وفق علاقات تطابق. والتّطابق وإن كان له مساس بالصّرف إلاّ أنّه يحافظ على سلامة بنية الجملة، فلا نقول مثلاً "الفلاّحُ تحرثُ الحقلَ" أو "يحرثون الفلاّحون الحقلَ" أو le chat boivent le lait (القطّ يشربون اللّبن) إلخ.. والتّطابق يكون حسب مقولات الجنس والعدد وغيرهما. ومن ثمّة يمكن الحديث عن رتبة الكلمات، وهو مجال واسع إلى حدّ بعيد حسب تعبير ليونز، يختلف باختلاف التّراكيب، وباختلاف الألسن، والأنظمة اللّسانيّة المتعلّقة بكلّ لسان. ورتبة الكلام في الألسن المختلفة، كما تقدّم، تتمتّع بقدر كبير أو ضئيل من التّحرّك تبعاً لكيفيّة تحديد الوظيفة في النّظام التّركيبيّ. فإذا كانت الرّتبة هي التي تحدّد الوظيفة، فسيكون نظم الجملة في هذه الحالة أكثر ثباتاً. أمّا إذا كانت الوظيفة تتحدّد بوسائل أخرى كالإعراب مثلاً فسيكون نظم الجملة في هذه الحالة أكثر مرونة.

بالإضافة إلى هذا قد يتحكّم في النّظم في الألسن المختلفة، حسب ليونز، التّنوّع الأسلوبيّ الخاصّ المتعلّق بترتيب الكلمات، كما تحدّده العوامل النّفسيّة المتعلّقة بالأفراد، والأسس المنطقيّة المتعلّقة بقواعد التّفكير بصفة عامّة في لسان ما. وإلاّ كيف نفسّر تقديم المسند إليه على المسند في الجملة الخبريّة المثبتة في اللّسان الإنقليزيّ، بينما يأتي الفعل في صدارة الجملة المشابهة في اللّسان الإيرلنديّ أو العربيّ؟ وكيف يأتي الفعل في الطّرف في هذه الحالة في جمل مشابهة في اللّسان الفارسيّ؟ ويشمل ذلك مثل الصّفة أو النّعت والمنعوت، إذ يسبق النّعت منعوته في اللّسان الإنقليزيّ ويلحقه في اللّسان الفرنسيّ عادة[1]. إنّ رتبة الكلمات في هذه الحالات تتعلّق في الحقيقة بالبنية النّحويّة التي لا تخلو من اعتباطيّة، وليس من السّهل أن تفسّر نفسيّاً أو منطقيّاً. ويعود ائتلاف الكلمات في ما بينها إلى ضرب من العلاقات أو المبادئ الأساسيّة، هي عبارة عن جملة من الخصائص التّركيبيّة، منها أيضاً الموقع la position والمصاحبة la co-occurrence والاستبدال la substitution والفصل la séparation والتّوزيع la distribution إلخ..

3.3. الموقع La position

تتتابع الكلمات في السّلسلة المنطوقة أو المكتوبة الواحدة تلو الأخرى لتكوّن الجمل. وبالتّالي فإنّ هذه الكلمات تنتظم وفق نظام معيّن خاصّ بكلّ لسان على حدة. والموقع الذي تحتلّه الكلمات خاضع لهذا النّظام. فالألسن الإعرابيّة تتمتّع فيها الكلمات بمواقع أكثر حرّية ممّا تعرفه الألسن الإلصاقيّة أو التّأليفيّة، وتتحدّد وظائف الكلمات التّركيبيّة في الجملة تبعاً للمواقع التي تحتلّها، أو تبعاً لحركات الإعراب التي تحدّد وظائفها. لكن وبالرّغم من اختلاف أنماط الألسن يعتبر الموقع ذا قيمة تركيبيّة بالغة[2].

والموقع في التّركيب حسب ماريو باي هو الذي يدلّ على الفاعل والمفعول وغيرهما. ولو أخذنا المثال التّالي في الفرنسيّة: Jean frappe Paul (جان يضرب بول) لتبيّن لنا أنّ Jean هو الفاعل أو هو الذي قام بالفعل، وأنّ Paul هو الذي وقع عليه الفعل. أمّا إذا غيّرنا تركيب هذه الكلمات فسنحصل

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 250.

2 DUBOIS & COLL., ***Dictionnaire de linguistique***, p. 349.

على Paul frappe Jean (بول يضرب جان). وممّا لا يخفى أنّ معنى الجملة قد تغيّر. وتغيير المواقع هذا لا يحصل في الكلمات التّامّة أو المتصرّفة وحدها، وإنّما يحدث في الضّمائر أيضاً. وعليه لو عوّضنا في مثالنا السّابق الأسماء بالضمائر في الإنقليزيّة لتحصّلنا على: .He hit me (ضربني). ومن هذا المثال نتبيّن أنّ he هي الفاعل، ولكنّها يمكن أن تأخذ شكلاً آخر لتدلّ على المفعوليّة هو him. ونفس الشّيء يقال عندما تتغيّر me إلى I. وإذا كان هذا الأمر ينطبق على اللّسانين الفرنسيّ والإنقليزيّ، وهما من الألسن الهنديّة الأوروبيّة، فهو لا ينطبق على أنماط أخرى من الألسن، ففي اللّسان الصّينيّ يمكننا القول: He hit I بتغيير المواقع فقط. وفي الألسن الإعرابيّة، كما ذكرنا، يمكن أن نغيّر مواقع الكلمات بحرّية كبيرة، مثلما نجد هذا في اللاّتينيّة والعربيّة[1]. ويرى ملنر MILNER أنّ الكلمات لا تستعمل إلاّ في نطاق مواقعها، وأنّ البحث في الكلمة خارج هذه المواقع، ما هو إلاّ بحث خارج عن كلّ استعمال. وإذا كانت الذّرّات les atomes في النّظريّة المعجميّة هي العجامم البسيطة، فإنّ الذّرّات في النّظرية التّركيبيّة هي المواقع الدّنيا. وكلّ موقع من هذه المواقع تحتلّه وحدة معجميّة معيّنة، وكلّ وحدة معجميّة تتميّز بجملة من الخصائص.

4.3. المصاحبة LA CO-OCCURRENCE

تتعلّق المصاحبة بتوزيع الكلمات في الجملة. فإذا أخذنا الجملة الفرنسيّة التّالية: le garçon joue (الولد يلعب)، فإنّنا نعتبر كلمة garçon (ولد) مصاحبة لـ le من جهة ولـ joue (يلعب) من جهة ثانية. وتوزيع كلمة معيّنة، كما سنرى، هو مجموع المصاحبات التي تظهر، أو يمكن أن تظهر مع هذه الكلمة. وتعتبر المصاحبة العلاقة التي يمكن أن تقيمها كلمة من هذا القسم أو ذاك لبناء جملة أو جزء من جملة. فكلمات من قبيل «الحصان» أو «الرّجل» مثلاً يمكن أن تكون متبوعة مباشرة بكلمات من قسم الأفعال من قبيل «يأكل» أو «يتنفّس»، كما يمكن أن تكون متبوعة بصفات من قبيل «القويّ» أو «السّريع» إلخ.. كما يمكن لهذا القسم من الأسماء أن يكون معرفة أو نكرة.

---

1 ماريو باي، أسس علم اللّغة، ص: 54.

5.3. الاستبدال LA SUBSTITUTION

وهو استبدال كلمة بأخرى أو بمركّب مع محافظة الجملة أو الملفوظ على قيمته النّحويّة أو التّركيبيّة. وذلك من قبيل الاستبدال الحاصل في الجملة الفرنسيّة التّالية: le concierge monte les lettres (البوّاب يحمل الرّسائل) إذ يمكن استبدال le بـ ce أو mon أو ton، كما يمكن استبدال concierge بـ facteur (ساعي البريد) أو voisin (جار). كما يمكن استبدال les lettres (الرّسائل) بـ les journaux (الصّحف) أو les clefs (المفاتيح). وكلّ ذلك يتمّ من دون أن يطرأ على الجملة أيّ تغيير تركيبيّ. وهذا الاستبدال هو الذي يحدّد أقسام الكلمات أو الصّياغم فيأخذ شكلاً جدوليّاً في مقابل التّأليف الذي يأخذ شكلاً مركّبيّاً syntagmatique[1]. ويرى بلومفيلد أنّ الاستبدال هو استبدال أيّ شكل من الأشكال داخل القسم الواحد. فمبدأ الانتقاء الذي يملي علينا انتقاء الضّمير il في الفرنسيّة هو استبدال متّفق عليه لقسم كامل من الكلمات من قبيل John وle pauvre Jhon (جان الفقير) و le policier (الشّرطيّ) وl'homme que j'ai vu hier (الرّجل الذي رأيته أمس). وهو شكل دارج يكوّن قسماً للعبارات الاسميّة المفردة المذكّرة[2]. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى الضّمير je، إذ يعوّض كلّ عبارة اسميّة في حالة الإفراد لشخص المتكلّم. يعتبر بعض اللّسانيّين أنّ هذه الضّمائر كلمات وإن كانت قليلة الحركة. ويبدو أنّ السّبب في ذلك يعود، حسب روبنز، إلى أصولها التّاريخيّة القديمة، حيث كانت تقوم بدور كلمات حرّة. والاستبدال في الألسن المختلفة لا بدّ أن يتّبع أحكاماً خاصّة بكلّ لسان. وهذا يدلّ على أنّ الجمل ليست متواليات متتابعة من الكلمات كما يبدو في الظّاهر، وإنّما هي وحدات عناصرها ملتحمة التحاماً شديداً.

6.3. الانتقاء والتّأليف LA SELECTION ET LA COMBINAISON

إنّ الانتقاء هو مبدأ قائم على انتقاء وحدة ما في مستوى المحور الجدوليّ. ويقابل اللّسانيّون عادةً بين محور الانتقاء ومحور التّأليف، مثلما يقابلون بين النّظام الجدوليّ والنّظام المركّبيّ. وحسب دي سوسير كلّ حلقة في

---

1 DUBOIS et Coll., ***Dictionnaire de linguistique***, p. 464.
2 BLOOMFIELD (L.), ***Le langage.***, p. 160.

السّلسلة الكلاميّة هي عرضة لأيّ تغيير وبالتّالي إلى أيّ انتقاء، ممّا يجعل مبدأ الانتقاء وثيق الصّلة بالتّوزيع. والانتقاء في جملة معيّنة يقود إلى تحوير المعنى، ولكن من دون أن يمسّ التّركيب، وبشرط أن ينتمي كلّ من الكلمة المنتقاة والكلمة المستبدلة إلى قسم واحد[1]. وكمثال على ذلك الجملة التّالية: "أكل القطّ الفأر" فلو حاولنا انتقاء كلمات جديدة، لاستبدالها ببعض الكلمات الموجودة، لتحصّلنا على ما يلي:

أكل القطّ الفأر أكل القطّ اللّحم أكل القطّ السّمك	أو	أكل القطّ الفأر صاد القطّ الفأر مسك القطّ الفأر إلخ.

ويرى جاكبسون أنّ مبدأي الانتقاء والتّأليف هما خاصّية اللّسان المزدوجة، إذ أنّ كلّ عمليّة تكلّم بحاجة إلى انتقاء جملة من الوحدات اللّسانيّة، ثمّ تأليف هذه الوحدات لتنتج وحدات أكبر. وإذا كانت الوحدات المقصودة هي الكلمات، فإنّ الوحدات التي تكبرها هي المركّبات أو الجمل. غير أنّ تأليف الكلمات في ما بينها لا يتمّ وفق الانتقاء المعجميّ وحده، وإنّما وفق أحكام تركيبيّة أيضاً. وذلك متعلّق بنظام كلّ لسان على حدة[2].

7.3. التّوزيع LA DISTRIBUTION

تعرف كلّ كلمة من الكلمات في نظام لسان ما توزيعاً خاصّاً قائماً على الانتقاء والتّأليف. وهذا التّوزيع متعلّق بالاستعمال من جهة، وبالدّلالة من جهة ثانية. ويعتبر توزيع كلمة ما جملة السّياقات التي يمكن أن ترد فيها، وذلك في مقابل كلّ السّياقات التي لا يمكن أن تظهر فيها. وللوقوف على كلمة ما لا بدّ من الوقوف على توزيعها بالإضافة إلى معناها. ولهذا الغرض، كما يرى قليزن، لا تكتفي القواميس بإعطاء معنى الكلمة، وإنّما تعطي الكثير من الأمثلة التي تبيّن الاستعمالات المختلفة لها.

وإذا كان توزيع أيّة كلمة أو أيّ عنصر متعلّقاً بالسّياقات التي يرد فيها، فإنّ عناصر الكلام لا تأتلف بشكل اعتباطيّ وإنّما هي خاضعة لأحكام محدّدة، وتبعاً لوضعيّات خاصّة بكلّ لسان. وعليه فإنّ احتمالات توزيع أيّة

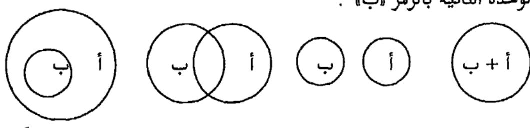
1 DUBOIS & Coll., *Dictionnaire de linguistique*, pp. 426-427.

2 JAKOBSON (R.), *Essais de linguistique générale*, p. 48.

كلمة من الكلمات في لسان ما غير مقبولة كلّها، لأنّ هذا خاضع لتحديد بنية التّركيب.

ويتحدّد توزيع الكلمة بالشّروط التّركيبيّة اللازمة لها، فيعرف قسم الأسماء مثلاً بقبوله التّعريف والتّنكير، أو يتحدّد بإسناد الفعل إليه، كما يتحدّد في بعض الألسن بالموقع الذي يحتلّه في الجملة، كأن يكون الفعل سابقاً له أو لاحقاً، أو أن تلحقه العلامات الإعرابيّة أو ما يشبهها.

وبناء على هذا تتميّز كلّ وحدة أو كلّ كلمة بتوزيع خاصّ. وإذا ظهرت وحدتان في نفس السّياق، حسب ليونز، فهما متكافئتان من وجهة النّظر التّوزيعيّة، أي أنّ لهما التّوزيع نفسه. أمّا إذا لم تظهرا في نفس السّياق فهما متكاملتان. وبين التّكافؤ التّامّ والتّوزيع المتكامل يوجد نوعان من التّكافؤ الجزئيّ. أحدهما أن يتضمّن توزيع وحدة ما توزيع وحدة ثانية، بمعنى أنّه يمكن لوحدة من الوحدات أن توجد في كلّ السّياقات التي توجد فيها الوحدة الثّانية، ولكنّها قد توجد في بعض السّياقات الأخرى التي لا يمكن للوحدة الثّانية أن توجد فيها. وثانيهما توزيع وحدتين بكيفيّة يتداخلان فيها، بحيث تلتقي الوحدتان في سياقات معيّنة في بعض الحالات، وتنفرد كلّ واحدة منهما بسياقات لا توجد فيها الأخرى. ويمثّل ليونز لهذه الحالات من التّوزيع بالشّكل التّالي، وقد اصطلح على الوحدة الأولى بالرّمز «أ» وعلى الوحدة الثّانية بالرّمز «ب»[1]:



ومن الجدير بالملاحظة أنّ مبدأ التّوزيع لا ينطبق على كلّ السّياقات التي تظهر فيها وحدة لسانيّة ما، إلاّ إذا كان مجموع هذه السّياقات يتحدّد بنظام معيّن. وكلّ لسان بطبيعة الحال ينطوي على أنظمة معيّنة. وعليه إنّ انتظام الكلمة بكلّ الأشكال المختلفة غير ممكن. وعدم الإمكانيّة هذه تعود إمّا إلى أسباب تركيبيّة أو معنويّة.

---

1 LYONS (J.), *Linguistique générale*, p. 56.

8.3. استقلاليّة الكلمة وعزلها

بالنّظر إلى الجملة أو إلى التّركيب يمكن ملاحظة أنّ بعض المتواليات في صلب الجملة تتمتّع بثبات داخليّ في ما يتعلّق بعناصرها أو مكوّناتها. وهذه المتواليات يمكن أن تظهر في مواقع مختلفة من الجملة. وكما يمكن أن تتخلّلها كلمات أخرى، وهو ما نعبّر عنه بالفصل la séparation. والفصل هو إدماج كلمة جديدة بين كلمتين في السّلسلة المكتوبة أو المنطوقة. وهو شبيه في هذه الحالة بالقطع بين الكلمات بفواصل. غير أنّ داخل المكوّنات ليس من السّهل تغيير النّظام الدّاخليّ لهذه المكوّنات المباشرة. كما ليس من السّهل إدماج عناصر جديدة خارجة عنها، ولا الفصل بسهولة بين عنصر وآخر من عناصرها. هذه المتواليات داخل الجملة التي تتمتّع بسلامة بنيتها هي ما نطلق عليه عادةً الكلمات.

هذا الثّبات في الكلمة هو ما يُعَبَّرُ عنه بالاستقلاليّة أيضاً. إذ أنّ الكلمة بوجه عامّ تتمتّع بدرجة عالية من الاستقلاليّة، لأنّه يمكن تمييزها في صلب الجملة، كما يمكن استبدالها كما ذكرنا. وهي قادرة على أن تكون جملة بمفردها أو ملفوظاً بكامله. والكلمة في الحقيقة، كبقيّة الوحدات اللّسانيّة الأخرى هي نتاج هذه الخصائص التي تميّزها من هذه الوحدات. ومن هذه الخصائص الثّبات أو الاستقلاليّة. إلاّ أنّ هذه الخصائص تنطبق على الكلمة بدرجات متفاوتة، وذلك تبعاً لاختلاف الألسن.

وإذا كانت جلّ الكلمات التّامّة أو المتصرّفة بإمكانها أن تقوم بدور في تكوين جملة مستقلّة، فثمّة بعض الكلمات الأخرى غير قادرة على هذا، ممّا يجعل هذه الكلمات الأخيرة بحاجة إلى خصائص نحويّة أخرى قادرة على أن تضفي عليها خصوصيّة جديدة. من ذلك حرّية النّقل le déplacement، وقابليّة الكلمة للفصل la séparation أو العزل l'isolement. ومن هذه الكلمات المشبوهة le الفرنسيّة مثلاً. فهذه الكلمة الأداة بالرّغم من كونها لا تتمتّع بخاصّية الاستقلاليّة، لأنّ ليس بمقدورها أن تكوّن جملة أو ملفوظاً بمفردها، فهي قابلة للعزل أو الفصل عن الكلمات التي تتبعها، وذلك من قبيل le chien (الكلب) وle gros chien (الكلب الكبير). وبناء عليه إنّ هذه الكلمة لها كيان نحويّ، وإن اختلفت عن أداة التّنكير un أو une. وle الفرنسيّة تختلف بشكل جوهريّ عن أداة التّعريف في بعض الألسن التي تكون فيها عبارةً عن لاحقة تلحق آخر الكلمة، لا يمكن الفصل بينها وبين الكلمة

التي تسبقها، ومن ذلك ما نجده في النّرويجيّة والرّومانيّة واللاّتينيّة. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى أداة التّعريف في العربيّة إذ هي لصيقة بالكلمة المعرّفة ولا يمكن الفصل بينها وبين الكلمة التي تتبعها. وينطبق الأمر نفسه على الضّمائر من قبيل je وtu وil الفرنسيّة، والـ «تُ» والـ «تَ» والـ «تِ» العربيّة التي لا تقبل الاستقلاليّة ولا تظهر منعزلة وحدها البتّة، بل تجيء دائماً متّصلة بالأفعال وتكوّن معها بنية فعليّة مغلقة.

مناقشة كرامسكي بعض هذه الخصائص

لقد نالت هذه الخصائص التّركيبيّة أو بعضها حظوة لدى بعض اللّسانيّين في محاولة إثبات أنّ للكلمة وجوداً مستقلاً، وهي تتميّز بوحدتها وترابط عناصرها، وهي وحدة قابلة للانفصال والاستقلال. هذه المسائل وجدت تربة خصبة في أثر كرامسكي: *the Word...* (الكلمة). ويرى كرامسكي أنّ خاصّية النّقل ليست في مقام الفصل أو الاستبدال، لأنّها خاصّية لا يمكن الاعتداد بها، والأمثلة تفنّدها. وللاستدلال على ذلك يعرض كرامسكي المثال التّالي من الإنقليزيّة: in the house (في المنزل) المتعلّق بربط in بـ the house (المنزل). وعليه يمكن استبدال in بـ on أو about، ممّا يعطي on the house (فوق المنزل) أو about the house (في ما يتعلّق بالمنزل). كما يمكن الفصل بين هذه الكلمات كأن نقول: in my house (في منزلي) أو in the big house (في المنزل الكبير)، ولكن لا يمكن نقل هذه الكلمات. وللتّدليل أكثر على ضعف خاصّية النّقل يقدّم المثال التّالي الفرنسيّ: les braves gens (النّاس الطّيّبون)، وهو مثال وإن كان قابلاً للفصل أو للاستبدال فهو غير قابل للنّقل، لأنّ في نقل كلماته، وإن بقي التّركيب سليماً سنتحصّل على معنى جديد مخالف للمعنى الأوّل إذ بين les braves gens (النّاس الطّيّبون) و les gens braves (النّاس الشّجعان) اختلاف في المعنى، مثلما يوجد اختلاف في أمثلة من قبيل une certaine chose (شيء من الأشياء) وune chose certaine (شيء ثابت)، أو une sage femme (قابلة) وune femme sage (امرأة حكيمة) إلخ.

إنّ نقل الكلمات من دون أن يؤدّي ذلك إلى تحوير في المعنى غير مسموح به في الألسن التي تتحدّد بعض وظائفها الصّرفيّة أو التّركيبيّة بنظام الكلمات في التّركيب، ولا تتحدّد باللّواصق، من ذلك ما يوجد في اللّسان الإنقليزيّ في ما يتعلّق بالصّفات وببعض الضّمائر. ومن المعلوم أنّ الألسن

الإعرابيّة، كما سبق أن ذكرنا، تتمتّع بقدر كبير من الحرّية في فصل كلماتها على مستوى التّركيب[1].

ولا يخفى أنّ من اللّسانيّين من لا يشكّك في مبدإ النّقل وحده وإنّما يشكّك في مبدأي الفصل والاستبدال أيضاً. وهذا هوريشي HOREJŠI الذي يدرك الصّعوبات المنجرّة عن الفصل بين كلمة والكلمات المجاورة لها، وذلك عن طريق إدماج كلمة طارئة، يدرك صعوبة استبدال كلمة بأخرى. ويرى أنّ هذه الصّعوبات تتجلّى خاصّة في المكتوب، لأنّ كيفيّة الكتابة تختلف بصورة واضحة في الألسن المختلفة، وكمثال على ذلك كتابة بعض الحروف أو الأدوات أو الضّمائر التي تكتب متّصلة أو غير متّصلة. بل توجد في الكثير من الألسن مجموعات من الكلمات تكتب في كلمة واحدة، من ذلك ما نجده في التّشيكيّة واللاّتينيّة والألسن السّلافيّة والعربيّة[2]. وعلى هذا الأساس هل يعتبر المضاف إليه S في اللّسان الإنقليزيّ كلمة أم لا؟ ذلك أنّه بالإمكان فصله عمّا يسبقه بإدماج كلمة أخرى وذلك من قبيل The king's (شيء مضاف إلى الملِك) مقارنة بـ the king arthur's (شيء مضاف إلى الملِك آرتور). وهل يمكن اعتبار de وà في الفرنسيّة بالإضافة إلى le التي سبق أن تعرّضنا لها كلمات مستقلّة أم لا؟[3].

إنّ الاعتماد على هذه الخصائص يبدو أمراً غير وجيه في الكثير من حالاته، ذلك أنّ الكثير من الألسن لا يستجيب نظام كلماتها لها. ومن الألسن ما تخترق كلماتها بعض الصّياغم كالضّمائر مثلاً، من نحو ما نجده في الإسبانيّة والبرتغاليّة والعربيّة وحتّى الفرنسيّة، من قبيل ما يعرض له مارتيني في أمثلة من قبيل dormons (ننام أو لِنَنَمْ) وdormions (نمنا).

وإذا كان ثمّة من اللّسانيّين من دافع عن خاصّية النّقل والفصل، فثمّة من دافع عن خاصّية العزل. والعزل بالنّسبة إلى الكلمة شديد الارتباط بمفهوم الاستقلاليّة. وإنّنا نجد هذا عند بلومفيلد وعند بعض اللّسانيّين الآخرين من أمثال بوليفانوف POLIVANOV. وعلى هذا المبدإ يعتمد هذه الأخير في تعريفه للكلمة. ويرى أنّ متواليات من قبيل je te le dis (أقوله لك) في الفرنسيّة و je

1 KRAMSKY (J.), *The word*, p. 23.
2 *Ibid.* p. 25.
3 *Ibid.*

te l'ai dit (قلته لك) وje ne dis pas (لا أقول)، كلّها كلمات مركّبة متكوّنة من عناصر لا يمكنها أن توجد معزولة. وعليه هل يمكن اعتبار je وte وne في اللّسان الفرنسيّ أو the وa وis في اللّسان الإنقليزيّ كلمات مستقلّة، ما دامت قابلة للعزل، أم لا؟ والسّؤال المطروح أيضاً هل بإمكان هذه الوحدات أن تحضى بدور في التّواصل أم لا؟ وهل بإمكانها أن تكوّن وحدها جملة أو ملفوظاً أم لا؟[1].

إنّ الحديث عن الاستقلاليّة يجعلنا نميّز بين الصّياغم المتّصلة والصّياغم الحرّة، ومن المعلوم أنّ الصّياغم الحرّة تقابل الكلمات. ومبدأ الاستقلاليّة هذا إن طبّق حقيقة على الكثير من الكلمات أو الكثير من الصّياغم الحرّة، فهو يمسّ أحياناً بعض السّوابق، مثلما نجد ذلك في اللّسان الألمانيّ، كما يمكن أن يمسّ بعض الأطراف في الكلمات المركّبة في اللّسان الإنقليزيّ من قبيل put up (رفع) وtake in (أخذ معه) وset on (واصل طريقة). وهذا من شأنه أن يشكّك في مبدإ الاستقلاليّة فلا يمكن الاعتماد عليه اعتماداً كاملاً. وليثبت كرامسكي صحّة ما يقول يعود إلى نفس المثال السّابق مثال الإضافة في the king's («شيء» ينتمي إلى الملك) وthe king Arthur's («شيء» ينتمي إلى الملك أرتور). ويشير إلى أنّ ثمّة من يعتبر المضاف إليه «s» كلمة مستقلّة، لأنّه يمكن الفصل بينها وبين ما يسبقها. وبطبيعة الحال إذا ما اعتبرت الـ «s» كلمة فلا بدّ أن تكون قابلة للاستقلاليّة، وهذا مشكوك فيه لأنّ وضعها يشبه وضع اللّواحق بوجه عامّ، باعتبار أنّها في الحالة الأولى تلحق كلمة king (ملك)، وفي الحالة الثّانية تلحق المجموع المركّب the king Arthur (الملك أرتور). وعليه يمكن أن تعدّ the king Arthur's كلمة مركّبة قائمة عناصرها على الضّمّ. ومن أشكال هذا الضّمّ الإضافة[2]. ويميل كرامسكي إلى قبول مبدإ النّقل باعتباره أكثر وجاهة من بقيّة الخصائص الأخرى، حتّى وإن لا تستجيب له الألسن المختلفة. ومن الملاحظ أنّ هذه الألسن لا تستجيب لمبدإ النّقل وحده وإنّما هي لا تستجيب لخاصّية الفصل أيضاً. وبالتّالي فإنّه لا يمكن الاعتماد كثيراً لا على الخاصّية الأولى ولا على الثّانية. وقد يفرض الاستبدال نفسه أحياناً على الفصل وغيره مثلما يحدث في اللّسانين الإنقليزيّ

---

1 KRAMSKY (J.), *The word*, pp. 28-29.
2 *Ibid.*, p. 68.

والتّشيكيّ. غير أنّ السّؤال بشأن الكلمات المذكورة أعلاه يظلّ قائماً: هل هذه كلمات بسيطة أم مركّبة؟

وينطبق الأمر نفسه على الكلمات المشتقّة القائمة على إضافة اللّواحق في طرفها. ويظلّ السّؤال قائماً: هل هي من قبيل المركّب أم البسيط؟ وهذا مثلما هو واضح يتطلّب في نظر كرامسكي اللّجوء إلى قضايا الدّلالة. ولا بدّ من التّمييز في هذه الحالة وكما فعلنا هذا سابقاً، بين الكلمات المركّبة والكلمات المشتقّة، وبين الكلمات المركّبة والمركّبات، وبين الكلمات المركّبة والتّعابير الجاهزة les locutions. غير أنّ ما يعقّد المسألة أنّ الكثير من المركّبات لا تمثّل دلالتها مجموع دلالات الكلمات المكوّنة لها، لهذا فهي تعامَل في أحيان كثيرة معاملة البسيط أو المفرد[1].

وبناء على خصائص الكلمة التّركيبيّة هذه، والعلاقات القائمة بين الكلمات في مستوى التّركيب، يقع عادة تقسيم الكلمات إلى أقسام. وتصبح كلّ كلمة منتمية إلى قسم خاصّ. ويصبح كلّ قسم من هذه الأقسام متضمّناً أقساماً فرعيّة.

4. أقسام الكلام LES PARTIES DU DISCOURS

لقد درجت الدّراسات اللّسانيّة منذ القديم على تصنيف الكلمات إلى أقسام. وبالتّالي فإنّ كلّ كلمة من شأنها أن تنضوي إلى قسم معيّن. وعليه فإنّ كلّ قسم من الأقسام يتضمّن طائفة من الكلمات تجمع بينها مجموعة الخصائص التّركيبيّة المشتركة، وهي قابلة للاستبدال في ما بينها من دون أن يكون لذلك أثر على التّركيب، أو على العلاقات النّحويّة داخله. ولتوضيح هذه الأقسام لنعد إلى المثال الفرنسيّ الذي سبق أن تعرّضنا له: le concierge monte le courier، وانطلاقاً من هذا المثال يمكن تقسيم هذه السّلسلة الكلاميّة إلى أقسام:

- القسم الأوّل ويتضمّن أداة التّعريف le التي يمكن استبدالها بـ un أو ce أو notre.
- القسم الثّاني ويتضمّن كلمة concierge التي يمكن استبدالها بـ gardien (حارس) أو facteur (ساعي البريد) أو voisin (جار) إلخ..

---

1 KRAMSKY (J.), *The word*, p. 71.

- القسم الثّالث ويتضمّن الفعل monte ويمكن استبداله بـ donne (يُعطِي) أو apporte (يحمل) أو distribue (يوزّع) إلخ..
- وأمّا القسم الرّابع فهو شبيه بالقسمٍ الأوّل. كما أنّ القسم الخامس شبيه بالقسم الثّاني، إذ هو يتضمّن اسماً يمكن استبداله بـ lettre (رسالة) أو journal (صحيفة) أو clef (مفتاح).

فكلّ مجموعة من هذه الكلمات تنتمي إلى قسم معيّن. وتعتبر كلمتان منتميتين إلى قسم واحد إذا قبلتا الاستبدال في ما بينهما، من دون أن يؤثّر ذلك في بنية تركيب الجملة، حتّى وإن تحوّر المعنى. ويقع عادة توزيع الكلمات إلى أقسام تبعاً لكيفيّة استعمالها في الجمل، ولوظائفها وخصائصها النّحويّة.

1.4. عدم الاتّفاق بشأن أقسام الكلام والتّداخل الحاصل بينها

يبدو أنّ أقسام الكلامٍ هذه لم تنل في نظر فندريس أيّة حظوة، عند اللّسانيّين لا قديماً ولا حديثاً، وذلك لاختلافهم في شأنها. فهي تبلغ عند بعضهم عشرة أقسام أو تزيد، وتختزل عند آخرين في قسمين فقط، هما الاسم والفعل. بيد أنّ الشّائع أنّ أقسام الكلام ثلاثة أو أربعة وهي قسم الأسماء وقسم الأفعال وقسم الصّفات وقسم الأدوات. وداخل كلّ قسم من هذه الأقسام نجد أقساماً فرعيّة أخرى. فقسم الاسم يضمّ الاسم المشترك le nom commun والعَلَم والمصدر وغيرها. وقسم الفعل يضمّ كلّ ما يدلّ على الفعل أو الحركة أو الهيأة. وقسم الأدوات يضمّ الحروف والظّروف وربّما الضّمائر إلخ.. ويرجع الاختلاف في الحقيقة إلى اختلاف طبيعة الألسن من جهة، واختلاف طبيعة هذه الأقسام من جهة ثانية. هذا فضلاً عن تداخل الأقسام ذاتها، والحيرة التي تصيب كثيراً من اللّسانيّن في تصنيف بعض الكلمات من قبيل الضّمائر وأدوات التّعريف والكثير من الحروف. وقد حشرت بعض هذه الأدوات في قسم الأسماء مثلاً، لأنّها تقوم بدور الأسماء، أو لأنّه يمكن استبدالها بالأسماء. وهذا التّداخل الحاصل بين الأقسام جعل الحدود الفاصلة بينها، كما يرى روبنز، ليست على غاية من الوضوح، إذ كثيراً ما تتجاوز بعض الكلمات الحدود من قسم إلى آخر فتختلط بغيرها، من ذلك أنّنا لو أخذنا كلمة gauche (يسار) الفرنسيّة مثلاً لوجدنا أنّها تنتمي في الآن نفسه إلى قسم الصّفات كأن نقول: il est gauche (أخرق)، كما تنتمي إلى قسم الأسماء من قبيل l'union

de la gauche (اتّحـاد اليسـار)[1]. ونفـس الشّـيء يقـال بالنّسـبة إلى كلمـات إنقليزيّة من قبيل a fish (سمكة) وto fish (يصطاد) أو a phone (هاتف) و to phone (يهتف) أو a adress (عنوان) وto adress (يبعث) إلخ.. وتبعاً لـذلك تأخذ هذه الكلمات مداخل عدّة في القاموس، ولا يـدلّ هـذا علـى اسـتعمالات مختلفة، كما يعتقد، لنفس الكلمة، وإنّمـا يـدلّ علـى صيغ مختلفـة لكلمـات مشتركة إحداهما وصفيّة والأخرى اسميّة، أو إحداهما اسميّة والأخرى فعليّـة. وبالتّالي تصبح هذه الكلمات تتمتّع في الآن نفسه بخصـائص صـرفيّة وتركيبيّـة متداخلة.

ويعود هذا التّداخل بين بعض الأقسام، حسـب فنـدريس، إلى صـعوبة تحديد هذه الأقسام في بعض الألسن تحديداً واضحاً. وهذا يعود إلى الخصائص المشتركة التي تميّز بعض الكلمات، مـن ذلـك التّـداخل الحاصـل بـين الاسـم والصّفة في بعض الألسن الإعرابيّة كاللاّتينيّة والعربيّة. وهـو يعـود في الحقيقـة إلى ظاهرة الإعراب ممّا يجعـل التّمييـز بينهمـا رهـن الاسـتعمال[2]. ولا يقتصـر الأمر في العربيّة علـى الاسـم والصّـفة، وإنّمـا يتعـدّاه إلى بقيّـة المشـتقّات مثـل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، وإلى الضّمائر أيضاً المستترة والظّاهرة.

ومـن أمثلـة التّـداخل الحاصـل بـين الأسمـاء والأفعـال الـتي يعرضـها فندريس الواردة في اللّسان العربيّ، ومردّها إلى العلامات المشتركة التي نجـدها في الأسماء والأفعال، وذلك من قبيل«الواو والنّون» في «يكتبون» و«مجتهـدون»، أو «الألف والنّون» في «يلعبان» و«مجتهدان». إلاّ أنّ هذا مـا يبـدو في الظّـاهر، وللنحاة العرب القدامى تأويلات أخرى أكثر عمقاً سوف نتعرّض لها لاحقـاً في مواطنها. ومن الحالات المشتركة أيضاً التي ينجرّ عنها هـذا التّـداخل حـالات الإعـراب، ومـن المعلـوم أنّ الفعـل المضـارع مـا سمّـي مضـارعاً إلاّ لمضـارعته الأسماء، ويصل الأمر إلى حدّ عدم التمييز بـين الفعـل والاسـم في بعـض ألسـن الشّرق الأقصى كالصّينيّة، بل هو إحدى خصـائص نحوهـا الجوهريّـة بتعـبير فندريس. إذ يمكن استعمال الكلمة على هيـأة فعـل أو اسـم علـى حـدّ سـواء. والاستعمال وحده أو الموقع هو الذي يحدّد إن كانت الكلمة فعلاً أو اسماً[3].

---

1 ROBINS (R. H.), ***Linguistique générale***, p. 197.

2 فندريس، **اللّغة**، ص: 158.

3 المرجع نفسه، ص: 160.

ومن أشكال التّداخل أيضاً، كما يعرضها ليونز، التّداخل بين الأفعال والصّفات، مثلما نجده في الصّينيّة والمالاويّة واليابانيّة. وتكون الصّفات من الجانب النّحويّ في بعض الألسن أشبَه بالأسماء منها بالأفعال، ومن ذلك ما نجده في اللاّتينيّة والتّركيّة[1].

وتتضمّن هذه الأقسام، حسب روبنز، قائمات مفتوحة وأخرى مغلقة، والظّاهر أنّ جميع الألسن تعرف هذين النّوعين من القائمات. فالقائمة المفتوحة هي التي تتضمّن عدداً غير محدود من الكلمات، وهو يتغيّر تبعاً للاستعمال، كما يمكن إغناء هذا العدد بالطّرق المعروفة كالدّخيل والإحداث والتّوليد والاشتقاق وغيرها. وأمّا القائمة المغلقة فهي عادة ما تتضمّن عدداً محدوداً من الكلمات، وهو عدد ثابت في الأغلب الأعمّ. وهذه الكلمات هي الكلمات الأدوات، وهي مشتركة بين كلّ الأفراد بالنّسبة إلى اللّسان الواحد، وتغييرها بطيء جدّاً، وإن وجد فهو يمسّ بنية النّظام بكامله[2].

2.4. عدم تجانس تعريفات أقسام الكلام القديمة

يبدو أنّ القائمة القديمة لأقسام الكلام الخاصّة باللّسانين الإغريقيّ واللاّتينيّ، حسب ليونز، غير متجانسة إلى حدّ بعيد في ما تتركّب منه، وما تعبّر عنه من التّعريفات المتعلّقة بها. وفي الكثير من الحالات يغلب على هذه التّعريفات جوانب منطقيّة لا تتلاءم بالضّرورة ومنطق اللّسان. وفي الكثير من الحالات تكون هذه التّعريفات قائمة على الدّور le cercle vicieux، وهي تمزج بين الخصائص الصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة. وهذا يجعلها بطبيعة الحال لا تنطبق على كلّ الألسن بوجه عامّ، حتّى وإن صحّت على لسان معيّن.

وضبط هذه النّقائص ليس أمراً صعباً، إذ يكفي أن ننظر إلى بعض التّعريفات الشّائعة من قبيل أنّ الاسم هو ما يطلق على شخص أو مكان أو شيء، والفعل هو ما دلّ على حدث، والصّفة تصف الاسم، والضّمير يكون إزاء الاسم. وواقع الألسن في الحقيقة يفنّد مثل هذه التّعريفات، ويكفي أن ننظر إلى تداخل بعض الأقسام في بعض الألسن مثلما سبق أن ذكرناه. هذا بالإضافة إلى أنّ هذه التّعريفات ليست ملائمة في كلّ الحالات. فالدّلالة على

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 156.

2 ROBINS (R. H.), *Linguistique générale*, p. 198.

الحركـة l'action يمكـن أن نعبّـر عنهـا في الفرنسـيّة بالفعـل مثـل marcher (مشى) أو courir (جرى)، كما يمكن أن نعبّر عنها بالاسم كالسّباق والجـري والمشي. وإذا كانت الأشياء، حسب فايي FEUILLET، يعبّـر عنهـا بالأسمـاء، فالأسماء تعبّر عن أشياء كثيرة غيرها[1].

وبالرّغم من كلّ هذه النّقائص، وبـالرّغم مـن انتقـاد اللسـانيّات لأقسـام الكلام على ما هي عليه في النّحو التّقليديّ، لم تتخلّ اللّسانيّات الحديثة عـن الاعتماد على هذه الأقسام، فهي لا تزال تتبنّـى المصـطلحات القديمـة كالاسـم والفعل والصّفة، مثلما تبنّت مصطلح الجملة والكلمة، وذلك بالرّغم ممّا يعتري كلّ هذه المصطلحات من التباس وغموض في الكـثير مـن الحـالات. ولعـلّ مـن التّوجّهات اللّسانيّة الحديثة ما يفضلّ الحديث عن أصناف الكلمات أكثر مـن الحديث عن أقسام الكلام. إلاّ أنّ هذا المصطلح أيضاً قد لا يبدو على غاية مـن الدّقّة، لأنّ التّـداخل بـين الكلمـات وصـيغ الكلمـات وارد، وبمـا أنّ مصـطلح الصّيغة يعتبر أكثر شمولاً من مصلح صيغة الكلمة، فإنّ مصطلح صنف الصّـيغة يعتبر أكثر شمولاً بدوره من مصطلح صنف الكلمة أو قسم الكلام. وإنّ الاعتمـاد على الصّياغم في التّحليل النّحويّ قد يشـمل الجـذوع أو الجـذور في كـثير مـن الألسن إلى جانب اللّواصق. على هذا الأساس فإنّ أصناف الكلمات أو أصـناف الصّيغ ستتّسع إلى حدّ بعيد، إلى درجة لا يمكن فيها حصر هذه الأصناف[2].

3.4. تصنيف قارد GARDE (P.)

قد يكون من المفيد أن نشـير إلى تصـنيف جديـد ومهـمّ خـرج عمّـا هـو متعارف عليه هو تصنيف قارد الـذي يحـاول أن يقـدّم تصـنيفاً دقيقـاً لأقسـام الكلام المختلفة قائمـاً كلّيّـة علـى نظريّـة التّبعيّـة التّركيبيّـة la dépendance. ومبادئ التّصنيف عنده هي:

- أنّ الوحدات المصنّفة هي الكلمات.
- وأنّ هذا التّصنيف تركيبيّ بحت.

1 FEUILLET (J.), ***Introduction à l'analyse morphosyntaxique***, pp. 66-67.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 158.

وعليه إنّ المفهوم التّركيبيّ الأساسيّ هو مفهوم التّبعيّة باعتبار أنّ كلّ علاقة تركيبيّة تجمع بين لفظتين termes تكون إحداهما عمدة والأخرى تابعة. ومن هنا يقسّم قارد الكلمات الرّوسيّة التّقسيم التّالي:

1. الكلمات القابلة للعزل وغير القابلة للعزل. وتشمل الكلمات الأولى الكلمات الجمل من قبيل كلمات المجاملة أو الجواب، بمعنى آخر الكلمات التّامّة.
2. الكلمات الرّابطة وغير الرّابطة. وتشمل الكلمات الأولى الأدوات والثّانية بقيّة الكلمات.
3. الكلمات المهيمنة وغير المهيمنة. وتشمل الكلمات الأولى الأفعال، في حين تشمل الثّانية الأسماء.
4. الكلمات ذات الوظيفة الوحيدة وذات الوظائف المتعدّدة. وتشمل الأولى الصّفات والأفعال، في حين تشمل الثّانية الأسماء.
5. الكلمات النّاقصة défectifs وغير النّاقصة. وتشمل الأولى الظّروف مثلاً والثّانية بخلافها.
6. الكلمات السّياقيّة contextuels وغير السّياقيّة[1].

قد يبدو هذا التّصنيف مغرياً ومختلفاً عن التّصنيفات المعروفة، ولعلّ نقائصه تتمثّل في اقتصاره على لسان خاصّ ألا وهو اللّسان الرّوسيّ. ولم يتّسع ليشمل ألسناً أخرى. وكما تتمثّل هذه النّقائص في اقتصاره على الخصائص التّركيبيّة وحدها، علماً وأنّ الخصائص الأخرى، وخاصّة منها الصّرفيّة والدّلاليّة تقوم بدور مهمّ في هذا الشّأن. ويبدو أنّ الاعتماد على نوع واحد من الخصائص، حسب فايي، قد لا يفي بالغرض، وإن كانت الخصائص التّركيبيّة أقرب إلى التّحليل اللّسانيّ من غيرها.

5. المقولات النّحويّة LES CATÉGORIES GRAMMATICALES

مثلما يتكامل التّصريف والتّركيب في النّحو التّقليديّ القائم على الكلمة، تتكامل المقولات النّحويّة والتّصريفيّة في أقسام الكلام. ومن هذه المقولات ما هو متّصل بالاسم من قبيل الجنس والعدد والحالة، وما هو متّصل بالفعل من قبيل الزّمن le temps والجهة l'aspect والوجه le mode. وتساعد هذه المقولات في تحديد هويّة الكلمة وضبط العلاقات التّركيبيّة بين الكلمات.

1 FEUILLET (J.), *Introduction à l'analyse morphosyntaxique*, p. 64.

وتعبّر هذه المقولات عن المعاني النّحويّة المتّصلة بالكلمة، سواء بواسطة الصّياغم، أو بما توحي به بنية الكلمة في حدّ ذاتها. وتختلف هذه المقولات النّحويّة تبعاً لاختلاف الألسن. ومثلما يختلف عدد الصّياغم في الألسن، فبالضّرورة يكون عدد هذه المقولات مختلفاً. وكلّما قلّ شأن النّحو في لسان ما، كما يقول فندريس، قلّ شأن هذه المقولات. وهذه المقولات بصفة عامّة لا تتلاءم والواقع الخارج لسانيّ، ولا يتحكّم فيها المنطق، إذ هي لا تعبّر بشكل صريح عن الجنس والعدد والزّمن إلخ.

1.5. الجنس LE GENRE

يعتبر الجنس مقولة نحويّة قائمة على توزيع الأسماء تبعاً لأقسام معيّنة، وذلك بالاعتماد على جملة من الخصائص الشّكليّة من قبيل ترابط الفعل أو الصّفة مع الضّمائر، أو من قبيل اللّواصق الاسميّة، سواء كانت سوابق أو لواحق أو حركات إعراب. وقد تعتبر خاصّة من هذه الخصائص كافية لتحديد الجنس. فلا توجد على سبيل المثال في اللّسان الفرنسيّ أيّة وسيلة للتّمييز بين الجنسين، أي بين المذكّر والمؤنّث. وإذا كانت اللاّحقة e في حالات كثيرة تعبّر عن المؤنّث، وبخاصّة في الصّفات، فليس بالضّرورة أن تكون علامة تأنيث في كلّ الحالات، لأنّنا نجدها كثيراً في أسماء مؤنّثة ومذكّرة في الآن نفسه، وذلك من قبيل le pape (البابا) وle propbète (النّبيّ). وثمّة من الكلمات ما يطلق على المذكّر والمؤنّث معاً مثل le bébé (الرّضيع) و le professeur (الأستاذ) وle médecin (الطّبيب) وle ministre (الوزير). وإذا اضطررنا إلى أن نعبّر عن التّأنيث في هذه الحالات فإنّنا نقول madame le ministre (السيّدة الوزيرة) أو la femme professeur (المرأة الأستاذة)[1]. أمّا إذا التبس الأمر في ما يخصّ اللّسان الفرنسيّ دائماً، فتوجد قرائن أخرى تدلّ عليه كالتّطابق في الصّفات، وكأدوات التّعريف والتّنكير مثل le وla أو un وune، وإلاّ ما الفرق بين le poids (الوزن) وla poix (القطران) أو بين le livre (الكتاب) وla livre (الرّطل). بيد أنّ الأمر قد يلتبس من جديد حتّى مع بعض هذه الأدوات عندما تكون صورة الأداء واحدة بالنّسبة إلى الجنسين وذلك من قبيل l'amour (الحبّ) وl'œuvre (الأثر) وl'abîme (اليمّ) إلخ..

1 فندريس، اللّغة، ص: 128.

ومن الشّائع أنّ علامة التّأنيث في العربيّة هي التّاء، ولكن يمكن أن تنضاف إليها في بعض الحالات الألف المقصورة أو ألف المدّ مع الهمزة. غير أنّ هذه العلامات قد لا تكون قصراً على المؤنّث، إذ هي تشمل بعض الأسماء في صيغة المذكّر، وبعض الأسماء في صيغة الجمع، وبعض الأسماء الأعلام. وفي غياب علامة شكليّة يمكن الاعتماد عليها يرى بعض اللّسانيّين العرب المحدثين، أنّ هذه العلامة هي أساساً الإسناد أو الصّفة. والذي يبيّن أنّ السّماء مؤنّثة هو أن نقول «السّماء الصّافية» لا «الصّافي» أو أن نقول «أمطرت السّماء» لا «أمطر»[1].

وإذا كانت معظم الألسن تَعْرِفُ المذكّر والمؤنّث، فثمّة من الألسن ما يَعْرِفُ بالإضافة إلى هذا المحايد le neutre، من ذلك ما نجده في اللّسان اللاّتينيّ، وكمثال على ذلك نقول:

Dominus bonus est ,	(السّيّد الطّيّب هو ذا)
Domina bona est, haec	(السّيّدة الطّيّبة هي ذي)
Templum altum est, hoc...	(المعبد المرتفع هو ذا)

وتتحدّد الأجناس الثّلاثة انطلاقاً من هذه الأمثلة بناء على الضّمائر hoc وhaec وhic، كما تتحدّد بناء على التّرابط bonus وbona وaltum، وكما تتحدّد أيضاً بناء على علامات الإعراب um وa وus[2].

ويوافق في كلّ الألسن الجنسُ، باعتباره مقولة نحويّة، الجنسَ الطّبيعيّ. وذلك في ما يتعلّق بالإنسان والحيوان، وكثيراً ما يتمّ التّمييز بين المذكّر والمؤنّث في العربيّة فنقول: ثور وبقرة وفي الفرنسيّة bœuf وvache وفي الإنقليزيّة ox وcow إلخ.. وأمّا بقيّة الأشياء غير الحيّة، فهي إمّا محايدة، وإمّا مذكّرة أو مؤنّثة. غير أنّ تذكيرها أو تأنيثها لا مبرّر له في الواقع. أو ليست la porte (الباب) مؤنّثة في الفرنسيّة ومذكّرة في العربيّة ومحايدة في الإنقليزيّة؟ أو ليست la mort (الموت) مذكّرة في الإنقليزيّة death ومؤنّثة في الفرنسيّة؟

---

1 محمود السّعران، علم اللّغة، ص: 236.

2 DUBOIS et Coll., ***Dictionnaire de linguistique***, p. 229.

2.5. العدد LE NOMBRE

العـدد بـدوره مقولـة نحويّـة، وهـو يتعلّـق بالأشـخاص والحيوانـات والأشياء. وهو يتعلّق بالأسماء باعتبارها كيانات قابلة للعـدّ والفصـل والجمـع. وهذا في مقابل الكيانات التي تكون كتلاً غير قابلـة للتّقسـيم. والعـدد يختلـف من لسان إلى آخر، وهو يعود إلى اختلاف الأبنية المعجميّة في الألسن المختلفة. فـإذا كانـت كلمـة fruit (ثمـار) الفرنسـيّة قابلـة للعـدّ فإنّهـا في الإنقليزيّـة أو العربيّة ليست كذلك. وفي الغالب يفصّل العدد إلى مفرد وجمع، والمفرد هـو مـا يقابل الواحد، في حين أنّ الجمع هو ما يقابل اثنين أو أكثر. غـير أنّنـا نجـد في بعض الألسن تفصيلاً ثلاثيّاً يتضمّن المفرد والمثنّى والجمع. وثمّة من الألسـن أيضاً ما يقابل بين المفرد والمثنّى والثّلاثيّ وما فوق ذلك.

وإنّ التّعبير عن العدد في الألسن المختلفة يختلف تبعاً لاخـتلاف أبنيـة هذه الألسن، من ذلك أن نعبّر عن هذا الاختلاف سواء باللّواصق أو بالعلامات الإعرابيّـة أو بتغـيير بنيـة الكلمـة. مثـال ذلـك نقـول في الفرنسـيّة journal (صحيفة) وjournaux (صحف) وفي الإنقليزيّة boy (طفل) وboys (أطفال) وفي اللاّتينيّـة lupus (ذئـب) وlupi (ذئـاب)، وفي العربيّـة «كتـاب» و«كتابـان» و«كُتُب» إلخ.. كما يمكن التّعبير عن الفرق بين المفـرد والجمـع أو بـين المفـرد والمثنّـى والجمـع باسـتعمال أسمـاء الأعـداد مـن قبيـل un enfant (طفـل) في الفرنسيّة وdeux enfants (طفلان) وtrois enfants (ثلاثة أطفال) إلخ..

وإلى جانب الجمع يوجد ما يعبّر عنـه باسـم الجمـع. وهـو اسـم مفـرد ولكنّه يدلّ علـى مجمـوع وذلـك مـن قبيـل chêne (شـجرة البلّـوط) وchênaie (غابة البلّوط) في الفرنسيّة، أو «قوم» و«قبيلة» في العربيّة. هذا وتجـدر الإشـارة إلى أنّ ثمّة جموعاً لا مفرد لها مـن قبيـل التّباشـير في العربيّـة أو les ciseaux (مقصّ) وles obsèques (مراسم الدّفن) في الفرنسيّة[1].

3.5. الحالة LE CAS

الحالـة هـي مقولـة نحويّـة وثيقـة الصّـلة بالاسـم أو بالمركّـب الاسمـيّ وبالوظيفة النّحويّـة الـتي يؤدّيهـا في الجملـة. وتختلـف الحالـة كمـا تختلـف

1 DUBOIS et Coll., *Dictionnaire de linguistique*, p. 339.

وظيفة الفاعل باختلاف الفعل، تبعاً لكونه لازماً أو متعدّياً. وللتّدليل على ذلك لنأخذ المثالين التّاليين من اللّسان الفرنسيّ:

Pierre regarde (بيار ينظر)

Pierre regarde Paul (بيار ينظر إلى بول)

فالحالة في المثال الأوّل هي l'ergatif، وفي المثال الثّاني هي الاسميّة. ويمكن أن تعمّم حالة الاسميّة لتشمل كلّ وظائف الفاعل. أمّا إذا تعلّق الفاعل بفعل متعدّ إلى شيء وقع عليه الفعل، فإنّنا في هذه الحال نتحدّث عن حالة المفعوليّة، وإذا كان التّعدّي إلى مفعول به بواسطة من قبيل: l'enfant lit le journal à son père (الولد يقرأ الصّحيفة لوالده)، فالحالة في à son père (لوالده) هي الإضافة le datif. ومن هذه الحالات أيضاً حالة النّداء، مثل: Pierre, viens (تَعَالَ)، وحالة الظّرفيّة، وحالة المعيّة، وحالة الآليّة، وحالة المكانيّة. وهذه الحالة الأخيرة لها حالات فرعيّة تعبّر عن اتّجاه الحركة من الدّاخل إلى الخارج أو العكس.

ويُعَبَّر عادة عن الحالات في الألسن المختلفة على النّحو التّالي:

- تبعاً لوضع المركّبات بالنّسبة إلى الفعل، أي تبعاً للموقع في الجملة، من ذلك ما نجده في اللّسان الفرنسيّ أو الإنقليزيّ مثلاً.
- تبعاً للمكانة التي تحتلّها حروف المعاني.
- تبعاً للّواصق المتّصلة بالأسماء. وهو ما يعبّر عنه بحركات الإعراب. والألسن التي تتحدّد فيها الحالة بهذه الكيفيّة يطلق عليها الألسن الإعرابيّة، ومنها اللاّتينيّة والعربيّة كما سبق أن ذكرنا[1].

وأمّا الحالة في النّحو التّوليديّ، وكما نظّر لها فيلمور FILMORE فهي تتحدّد تبعاً لأهمّية الفعل الذي يعتبر مكوّن الجملة الأساسيّ أو المحوريّ. وانطلاقاً من الفعل تتحدّد في البنية العميقة الأدوار المختلفة أي العلاقات الحاليّة. ومن هذه الحالات نذكر المنفّذ l'agent والأداة l'instrument والمفعول l'objet والمكانيّة le locatif والمنفذ المضادّ le contre-agent.

وإنّ تحليل الجملتين التّاليتين في اللّسان الفرنسيّ على سبيل المثال:

---

1 DUBOIS et Coll., *Dictionnaire de linguistique*, pp. 75-76.

Pierre ouvre la porte (بيار يفتح الباب)
La clef ouvre la porte (المفتاح يفتح الباب)

يعطي ما يلي[1]:

الجملة الأولى: [V. ouvrir], [agent, Pierre], [objet, porte]
الجملة الثّانية: [V. ouvrir], [instrument, la clef], [objet, porte]

4.5. الوجه والموجّه LE MODE ET LA MODALITÉ

الوجه هو مقولة نحويّة مرتبطة في الغالب بالفعل في الجملة، وتبيّن طبيعة الخطاب أو علاقة المتكلّم بخطابه. وبناء عليه يميّز اللّسانيّون عادةً بين الخطاب في حالة الإثبات أو النّفي أو الاستفهام. والاستفهام بدوره يكون مثبتاً أو منفيّاً. كما يشمل الوجه الأمر والتّمنّي. ويميّز اللّسانيّون أيضاً بين الوجه والموجّه. ويُعَبَّر عن هذا الأخير بواسطة بعض الصّياغم أو الظّروف أو الأدوات مثل peut-être (ربّما) أو sans doute (بلا شكّ) في الفرنسيّة مثلاً، أو «قد» و«سوف» في العربيّة[2].

ويتضمّن الوجه عموماً في الفرنسيّة التّعيين l'indicatif والافتراض le subjonctif والأمر l'impératif والشّرط le conditionnel. والوجه في العربيّة، حسب الفاسي الفهري، ملتصق بالفعل ونعبّر عنه في بعض الحالات، أساساً في المضارع، بصياغم شبيهة بعلامات الإعراب الموجودة في الأسماء. والتصاق الوجه بالفعل شبيه بعلامات الإعراب في الأسماء. والتصاق الوجه بالفعل شبيه بالتصاق الزّمن به. فصيغة الماضي توظّف للوجه البيانيّ أساساً l'indicatif. وأمّا صيغة المضارع فهي طلبيّة jussive من نحو قولك «ليخرجْ» أو افتراضيّة subjonctive من نحو قولك: «أريد أن يأتي»، أو شرطيّة أو توكيديّة بنون التّوكيد في آخر الفعل.

ويميّز الفاسي الفهري بصفة واضحة في المستوى النّحويّ بين الوجه والموجّه. وإذا كان الوجه ملتصقاً بالفعل مثلما ذكرنا، فإنّ الموجّه بخلاف

---

1 DUBOIS et Coll., ***Dictionnaire de linguistique***, p. 77.
2 *Ibid.* p. 321.

ذلك، حتّى وإن التصق به في مستوى الكتابة فهو منفصل عنه. والموجّهات هي من قبيل «السّين» و«سوف» و«قد» و«لعلّ» و«يجب»[1] إلخ..

5.5. الزّمن LE TEMPS

وهو مقولة نحويّة وثيقة الصّلة بالفعل. وقد يعبّر الزّمن اللّغويّ عن الزّمن الحقيقيّ وقد لا يعبّر. والأزمنة الشّائعة هي الحاضر والماضي والمستقبل. وهذه هي في الحقيقة الأزمنة المطلقة بيد أنّ هذه الأزمنة قابلة لتفصيل أدقّ. فقد يكون الزّمن الماضي مثلاً ممتدّاً أو غير ممتدّ، وقد يكون المستقبل قريباً أو بعيداً.

ويعبّر عادةً عن مقولة الزّمن سواء بواسطة صياغم مختلفة، محقّقة أو غير محقّقة، أو بواسطة بعض الظّروف من قبيل hier (أمس) وaujourd'hui (اليوم) في الفرنسيّة أو بالأمس في العربيّة أو next week (الأسبوع المقبل) في الإنقليزيّة إلخ..

والزّمن اللّغويّ في العربيّة كما يراه الفاسي الفهري إمّا [+ ماض] أو [– ماض]، والماضي تدلّ عليه صيغة الفعل الماضي، وغير الماضي تدلّ عليه صيغة الفعل المضارع، وهو يشمل الحال والاستقبال. وفي الواقع إنّ الفعل لا يدلّ على الزّمن وإنّما هو مستفاد منه، أي هو ذائب فيه[2].

6.5. الجهة L'ASPECT

وهي مقولة نحويّة تعبّر عن مجريات الأحداث وامتدادها في الزّمن، وهي تحدّد بالتّالي مدّة الفعل وامتداده أو انقطاعه. وتتحدّد الجهة في اللّسان الفرنسيّ مثلاً بالمقابلة بين الماضي المنجز l'accompli والحاضر الذي هو بصدد الإنجاز l'inaccompli أو الذي لم ينته بعد. كمثال على الحالة الأولى نقول: Pierre a mangé (بيار أكل)، وكمثال على الحالة الثّانية نقول: Pierre mange (بيار يأكل). وتحلّل الجملة الأولى بالنّسبة إلى المتكلّم المفترض أن يكون صاحب الخطاب كنتيجة حاضرة لفعل ماض. وتحلّل الجملة الثّانية باعتبارها فعلاً جارياً لم ينته بعد. وبنفس الكيفيّة نعتبر المثالين Pierre

---

1 الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص: 81.

2 المرجع نفسه، ص: 80.

mangeait (بيار كان يأكل) وPierre avait mangé (بيار كان أكل) حدثيْن في الماضي، غير أنّ الأوّل يعبّر عن امتداد الحدث، في حين يعبّر الثّاني عن انقطاعه. ومن هنا كان الفرق بين الجهة والزّمن (الماضي والحاضر والمستقبل)[1].

في الوقت الذي تتكامل فيه المقولات النّحويّة مع أقسام الكلام أو طبقات الكلام، وفي الوقت الذي تتوزّع فيه المقولات لتشمل مجمل خصائص الكلمة التّركيبيّة، تتوزّع هذه المقولات بدورها إلى فروع جديدة، تزيد من دقّة هذه الخصائص وضبطها، ويطلق عليها عادةً مصطلح المقولات الفرعيّة.

6. المقولات الفرعيّة LES SOUS-CATÉGORIES

المقولات الفرعيّة كما يدلّ عليها اسمها هي تفريعات المقولات الأساسيّة التي سبق ذكرها. واهتمّ بهذه المقولات الفرعيّة أساساً النّحو التّوليديّ قصد إحكام ضبط نظام قواعده إذ لا يكفي أن يكون نسق القواعد قادراً على توليد الجمل الصّحيحة تركيبيّاً فحسب، ولكنّه يجب أن يكون قادراً على توليد الجمل المقبولة معنويّاً أيضاً. ويسعى النّحو التّوليديّ إلى أن يمنع بداية من البنى العميقة توليد الجمل غير المقبولة. بمعنى أنّ القواعد المقوليّة الفرعيّة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الدّلاليّة والتّركيبيّة التي تميّز الكلمات أو طبقات الكلمات. فلا يكفي أن نقول «صالح» اسم مفرد مذكر معرفة، وإنّما لا بدّ من إضافة بعض الخصائص التّركيبيّة والدّلاليّة الأخرى التي تميّزه من جملة من الكلمات الأخرى مثل «ولد» و«تونس» و«كتاب» مثلاً. وعليه فإنّ كلمة «صالح» تتميّز من كلمة «ولد» بأنّها اسم علم في مقابل الاسم المشترك، وهما تتّفقان في صفة [+ بشريّ] أو [+ عاقل]. وتتّفق كلمة «صالح» مع كلمة «تونس» في العَلَمِيّة، ولكنّهما مختلفتان في [+ عاقل] و[− عاقل]. أمّا كلمة «صالح» و«كتاب» فهما تتّفقان في الاسميّة فقط وتختلفان في [+ عاقل] و[− عاقل] وفي [+ علم] و[+ مشترك]. ويحاول النّحو التّوليديّ أن يصوغ هذه القواعد المقوليّة الفرعيّة المتعلّقة بالأسماء المفردة مثلاً على النّحو التّالي، وهي كغيرها من بقيّة القواعد التّحويليّة قواعد إعادة كتابة:

---

1 DUBOIS et Coll., *Dictionnaire de linguistique*, p. 53.

اسم ← { اسم علم / اسم مشترك }

اسم علم ← { اسم علم بشريّ / اسم علم غير بشريّ }

اسم مشترك ← { اسم مشترك بشريّ / اسم مشترك غير بشريّ }

ولا تنطبق هذه المقولات الفرعيّة على الأسماء وحدها، وإنّما تنطبق على بقيّة كلمات الطّبقات المختلفة، من قبيل المتعدّي واللاّزم والمطاوع في ما يخصّ الأفعال مثلاً.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ النّحو التّوليديّ، بالرّغم من تورّطه في هذا النّوع من القواعد، في محاولة منه لربط مسائل التّركيب بالدّلالة، وربط التّركيب بالصّرف، وربط كلّ هذا بالصّوتيّات لا يُخفي قلقه من تضاعف عدد هذه القواعد ودمجها في النّحو، ممّا يسبّب مشكلاً يُعبّر عنه **بمشكل المقولات الفرعيّة**.

لا شكّ أنّ الخصائص التّركيبيّة ممّا يساهم في بلورة الكلمة. بيد أنّ وظيفة الكلمة داخل السّياق وخارجه مختلفة لا محالة. فإذا كانت خارج السّياق متعدّدة الأبعاد أو ذات معان مختلفة محتملة، فهي داخل السّياق تتحدّد بالاستعمال وتكتسب معناها الذي لا يعتريه لبس. وإذا اقتصرنا في هذا الفصل والفصول السّابقة على شكل الكلمة الظّاهريّ فإنّنا في الفصليْن القادميْن سوف نهتمّ بمضمون الكلمة أو معناها.

الفصل السّابع

خصائصُ الكلمة المعجميّة

"تختصّ عناصر المفردات أي الألفاظ أو الكلمات، وذلك في مقابل لا الصّواتم وحدها وإنّما الصّياغم أيضاً، بكونها كثيرة العدد. وقد يكون هذا العدد غير محدود وغير قابل للحصر. هذا علاوة على أنّ هذه المفردات غير قارّة، وهي في تغيّر غيم منقطع. وفي حالة من حالات اللّسان توجد حركة مدّ وجزر دائمة للكمات جديدة تصاغ طواعيّة وحسب الحاجة، وكلمات قديمة تسقط وتهمل ثمّ تضمحلّ. باختصار إنّ المفردات تطرح نفسها لأوّل وهلة كنفي حالة بنية وثباتها وآنيّتها. وكما تبدو المفردات من أوّل نظرة مضطربة ومنافية لبنية. ولهذا السّبب تبدو كلّ محاولة للقيام بوصف المفردات بنيويّاً، أو من باب أولى وأحرى محاولة وضع دلالة بنيويّة آيلة إلى الفشل، وتغدو بسهولة فريسة للشّكّ. ولهذا السّبب أيضاً تظلّ المعجميّة خانة فارغة في نظاميّة علمنا، ولا تعدو أن تكون حتماً قاموسيّة لا غير".

HJELMSLEV, L., *Essais Linguistique*, p p. 106-107.

لقد درسنا إلى حدّ الآن خصائص الكلمة من النّاحية الشّكليّة، وها نحن سنخصّص هذا الفصل والفصل القادم لقضايا المضمون أو المعنى. وتعرف الكلمة عادة بالصّلة الوثقى بين شكلها ومضمونها، أو بين مبناها ومعناها. وإذا ما كانت الكلمة تظهر في مستوى السّلسلة الكلاميّة باعتبارها حقيقة فيزيائيّة أو مادّيّة ملموسة أي مسموعة، فهي تحيل على واقع خارج لسانيّ. ولا تحيل الكلمة على الواقع المادّيّ فحسب، وإنّما تعكس في الآن نفسه طبيعة اللّسان الذي تنتمي إليه، وهي خاضعة لنظام هذا اللّسان، سواء كان في ما يتعلّق ببنيتها، أو في ما يتعلّق بعلاقاتها مع بقيّة الكلمات الأخرى في مستوى التّركيب، أو في ما يتعلّق بالعلاقة القائمة بين دالّها ومدلولها. وتتعلّق الكلمة بشأن دلالتها بالمكانة التي تحتلّها في المعجم من جهة، وبتوزيعها وفق محورين متعامدين من جهة ثانية. أوّلهما عموديّ أو جدوليّ paradigmatique، وفيه يقع استبدال كلّ كلمة بأختها. وأمّا

ثانيهما فأفقيّ أو مركّبيّ syntagmatique، وهو يُبْرزُ طبيعة العلاقة القائمة بين الكلمات. وهذان المحوران شديدا الارتباط، ويعكسان طبيعة بنية اللّسان ويساهمان إلى حدّ بعيد في ضبط المعنى.

وتعتبر الكلمة نواة دلاليّة وتركيبيّة تتمتّع بمعنى خاصّ واستعمال خاصّ. وإذا كان هذا الاعتبار صالحاً بالنّسبة إلى الكلمات التّامّة أو الصّياغم الحرّة، فهو لا ينطبق بالضّرورة، وبنفس الكيفيّة على الكلمات الأدوات أو الصّياغم المتّصلة. من هنا كان الشّكّ في الكلمة باعتبارها وحدة معنويّة. والشّكّ في تعريفها القائم على المعنى. وهذا ليس بمعزل عن ترتيب الكلمات في القاموس عندما يقع التّعرّض لجملة الكلمات المشتركة المرتّبة ترتيباً معيّناً، بما تتضمّنه من اختلافات معنويّة.

1. المعجم

يبدو أنّ أكثر الفروع اللّسانيّة حاجةً إلى الاعتراف بالكلمة هو فرع المعاجم. وذلك نظراً إلى أنّ الكلمة في المعجم هي المادّة الأصليّة التي عليها يُبْنَى. ومفهوم الكلمة في المعجم يختلف عن مفهومها في بقيّة المجالات اللّسانيّة الأخرى. وإذا كانت الكلمة تتّحدّد عند بعض اللّسانيّين ببنيتها الصّوتميّة أو الصّرفيّة، وتتحدّد عند بعضهم الآخر بالاستعمال، وبالعلاقات التّركيبيّة الرّابطة لها، فإنّها في المعجم تتحدد بذاتيّتها المعجميّة، وباستقلاليّتها وبالتّعامل معها خارج سياقاتها. وذلك بغضّ النّظر عن القوانين المتحكّمة فيها سواء في ما يتعلّق ببنيتها، أو في ما يتعلّق بائتلافها مع غيرها.

والمعجم لا ينحصر كما يتبادر إلى الأذهان في قائمة من الكلمات أو المفردات، إذ التّحليل اللّسانيّ في تعامله مع المعجم يتعامل مع الكلمات خارج اللّسان. وعليه فهو يتعامل مع الكلمات، وكأنّه يتعامل مع أشياء ثابتة بعيدة عن كلّ نَظْم، وبعيدة عن الرّوابط والعلاقات النّحويّة والصّرفيّة. غير أنّه لو صحّ هذا الأمر بالنّسبة إلى الكلمات البسيطة، فهو لا يصحّ بالضّرورة بالنّسبة إلى الكلمات المركّبة أو المشتقّة، لأنّ هذه -ومثلما بيّنّا سابقاً- لا تخلو من قواعد تركيبيّة يمكن أن نشتقّ بها كلمات أو أن نبني بها أخرى.

ولا يفوتنا أنّ المعجم يختلف تبعاً لاختلاف الأفراد، ويختلف حتّى بالنّسبة إلى الفرد الواحد، تبعاً للظّروف والمقامات. والمعاجم الفرديّة التي يملكها الأفراد المختلفون تكوّن المعجم العامّ للّسان أو للأمّة. وهو شيء مشترك

بن كلّ هؤلاء ينهلون منه بحسب طاقاتهم وقدراتهم. وقد يمكن أن تستقلّ مجموعة معيّنة، أو فئة معيّنة بمعجمها الخاصّ الذي يعود إلى قطاع خاصّ أو جهة خاصّة. ويميّز المعجميّون عادةً بين المعجم الإيجابيّ والمعجم السّلبيّ، إذ الأوّل هو المستعمل فعليّاً من قبل المتكلّم، في حين أنّ الثّاني هو ما يكون المتكلّم قادراً على فهمه من دون أن يستعمله.

وكما يميّز المعجميّون أيضاً بين المعجم باعتباره مجموع الكلمات في لسان ما وبين المفردات vocabulaire، والمفردات هي المعجم المتعلّق بمجال معيّن. ويتمثّل الفرق بين المعجم والمفردات في اعتبار الأوّل مفهوماً نظريّاً، ممّا يجعل حصر مجموع الكلمات فيه أمراً عسيراً، وهو ملك مشاع ينهل منه كلّ أفراد اللّسان الواحد، وفي اعتبار الثّاني، أي المفردات القسط الذي يمتلكه كلّ فرد، وهو قادر على استعماله في وضعيّات معيّنة. وعلى هذا الأساس تعتبر المفردات جزءاً من مجموع أكبر هو المعجم.

ويرى قلبار L. GUILBERT أنّ تقدير المجموع الجمليّ للمعجم يظلّ مستحيلاً حتّى بالنّسبة إلى الكلمات المستعملة فعليّاً. والقاموس الذي يُعْتَبَر صورة لهذا المعجم في الألسن المختلفة لا يرقى أبداً إلى تغطية هذا المعجم تغطية كاملة. ويتعلّق مجموع الوحدات المعجميّة في معجم ما بمجموع كلّ الوحدات المعجميّة عند الأفراد المختلفين. والمعجم الفرديّ بالنّسبة إلى كلّ فرد يتعلّق بقدرته المعجميّة وهو ما يشبه القدرة اللّسانيّة. وهذه القدرة المعجميّة — كما أسلفنا القول في مواطن سابقة– ليست ثابتة أيضاً، إذ هي تختلف تبعاً لعمر الفرد والانتماء الطّبقيّ أو الاجتماعي والمستوى الثّقافيّ وغيرها. وهذه القدرة المعجميّة تتحكّم فيها الوضعيّة اللّسانيّة، كما يتحكّم فيها الطّرف المقابل في عمليّة التّواصل. وتبعاً لهذا يعتبر المعجم الجمليّ في لسان ما نقطة التقاء لكلّ المعاجم الفرديّة أو لقدرات الأفراد المعجميّة المختلفين في مجموعة لسانيّة معيّنة[1].

وأمّا في ما يخصّ التّحليل اللّسانيّ فمعظم اللّسانيّين يعتقد أن المعجم يقع في نقطة تقاطع بين المستويات اللّسانيّة المختلفة، أي بينه وبين الصّوتميّة والصّرف في ما يتعلق بشكل الكلمة، وبينه وبين علم الدّلالة في ما يتعلّق بالمضمون وبينه وبين التّركيب في ما يتعلّق بائتلاف الكلمات في ما بينها.

1 GUILBERT (L.), « *Le lexique* », pp; 3016-3017.

وبهذا الفهم لا يكون المعجم نظاماً خاصّاً قائماً بذاته، أي لا يكون مجموعة من العناصر تتحكّم فيها جملة من الأحكام المحدّدة. وإنّما يصبح تبعاً لهذا مجموعة مفتوحة قابلة للزّيادة أو النّقصان، وقابلة للإغناء بشكل مستمرّ، ولكنّها مجموعة غير مستقلّة، بسبب من شدّة ارتباطها بالجوانب اللّسانيّة الأخرى. ومن هنا جاءت صعوبة تحليل المستوى المعجميّ، وإيجاد أنظمة متحكّمة في جملة الوحدات المعجميّة التي يكوّنها المعجم. ومن هنا أيضاً جاء التّداخل الحاصل بين المعجم والصّرف في الكثير من الحالات، مثل اشتقاق الكلمات وبنائها والتّداخل الحاصل بين المعجم وعلم الدّلالة في ضبط المعنى أو المعاني المختلفة بالكلمة المفردة في حدّ ذاتها، والتّداخل الحاصل أيضاً بين المعجم والتّركيب. وإذا كان المستويان الأوّل والثّاني ينحصران في الجانب الجدوليّ، فإنّ المستوى الثّالث ينحصر في الجانب المركبيّ.

ويعرّف بعض اللّسانيّين المعجم باعتباره مجموعة من الدّلائل. ولا يعتبر الدّليل كما هو معلوم اسماً لمسمّى، وإنّما هو وحدة تعبّر في الآن نفسه عن وجهين متلازمين هما الدّالّ، أي المرتكز المادّي سواء كان صوتاً أو صورة، والمدلول أي المعنى أو المضمون الذي يوحي به الدّالّ. والمدلول لا صلة له مباشرة بالشّيء الحقيقيّ أو الواقع الخارج لسانيّ. فمدلول «الشّجرة» مثلاً ليس الشّجرة الحقيقيّة، وإنّما هو الصّورة الذّهنيّة للشّجرة. والعلاقة كما يراها دي سوسير بين الدّالّ والمدلول ما هي إلاّ علاقة اعتباطيّة، ويراها بنفنيست علاقة ضروريّة nécessaire. وهي علاقة لا بدّ من قبولها في لسان ما، غير أنّ الاعتباطيّة عند دي سوسير لا تعني أنّ المتكلّم حرّ في اختيار الدّالّ الذي يريده لمدلول ما. وإنّما الاعتباطيّة تعني أن العلاقة بين الدّالّ والمدلول ليست علاقة معلّلة motivée. وهذا نفي بطبيعة الحال للعلاقة الطّبيعيّة، كما تراها بعض المدارس القديمة.

2. المعجميّة والقاموسيّة

المعجميّة والقاموسيّة حسب تعبير قلبار هما وجهان لدراسة الكلمة. ويُعْتَبَر كلّ منهما الكلمة وحدة لسانيّة ومكوّناً أساسيّاً للنّشاط اللّغويّ. وفي المقابل إنّ التّحليل اللّسانيّ يهتمّ بجانبين من جوانب اللّغة هما اللّسان والخطاب. ومن هنا لا تجد الكلمة حظّاً كبيراً من الاهتمام والدّراسة. ويشير قلبار إلى أنّ دي سوسير سبق أن بيّن استقلاليّة المعجميّة عن القاموسيّة، كما

بيّن أنّ المعجميّة أو علم الكلمات قد فصلت اعتباطاً عن الصّرف والتّركيب، وهي في الواقع على صلة وثيقة بالنّحو. ولقد اتّضحت أكثر بعد دي سوسير هذه الحدود الفاصلة بين المعجميّة والقاموسيّة. وبدت القاموسيّة كأنّها الميدان التّطبيقيّ المتعلّق بالقاموس وتأليفه وصنعه وترويجه، وذلك بتطبيق مبادئ التّحليل الدّلاليّ من خلال الوحدات المعجميّة. وأمّا المعجميّة فقد انشغلت بعمل المكوّنات المعجميّة في اللّسان في علاقتها بالمكوّنات اللّسانيّة الأخرى، كالمكوّن الصّوتميّ والتّركيبيّ وغيرهما، إنّ تطوّر أحد المجالين ليس بمعزل عن تطوّر الآخر[1].

هذا ويعتبر قيرو من جهته أنّ المعجميّة هي من الاختصاصات التي ما زالت لم تتقدّم تقدّماً كافياً. وبالرّغم من الأهمّية التي تحتلّها على الصّعيدين المعرفيّ والمنهجيّ، ما زالت وجهات النّظر بشأنها مختلفة، وما زالت مفاهيمها غير قارّة. ومن هذه المفاهيم مفهوم الكلمة ومفهوم المعنى. وما زال المعجميّون يخوضون نقاشات مثيرة بشأن هذه المفاهيم، بالرّغم من التّسليم بها في الكثير من الأحيان[2].

وتهتمّ المعجميّة بتحليل البنى المعجميّة، وهي تعالج قضايا نظريّة من قبيل النّظر في المحدث والمحدثات والدّخيل وغيرها. كما تعتبر المجال الذي يهتمّ بدراسة الأبنية المعجميّة التي سنتناولها بعد حين والحقول الدّلاليّة والحقول المفهوميّة. وإجمالاً تعرّف المعجميّة باعتبارها دراسة دلالة الكلمات. وهي تهتمّ بالدّلالة المعجميّة في مقابل دلالة الجملة أو الخطاب. ولكن لا ننسى أنّ دلالة الوحدات المركّبة أو المعقّدة لها مساس بمسائل الصّرف. ويرى يلمسلاف بتشاؤم أنّ كلّ محاولة لضبط وصف المفردات البنيويّ، أو بالأحرى لوضع دلاليّة بنيويّة يبدو مآلها الفشل وتصبح لقمة سائغة للظّن. ولهذا السّبب تبقى المعجميّة، على حدّ تعبيره، حلقة فارغة في نظام علمنا، وهي تؤول بالضّرورة إلى مجرّد قاموسيّة[3].

وأمّا القاموسيّة فهي تهتمّ من جهتها بجمع الوحدات المعجميّة وإحصائها، بغاية توظيفها في القاموس، مع الأخذ بعين الاعتبار القواميس

1. GUILBERT, « *Le lexique* », pp. 3017-3018.
2. GUIRAUD (P.), « *Lexicologie* », p.1163.
3. HJELMSLEV (L.), ***Essais linguistiques***, p. 107.

المختلفة تبعاً للاختصاص أو للمجال المعرفيّ، وتبعاً للعصر وعمر الأفراد وغيرها. ولا بدّ من التّمييز في هذه الحالة بين القاموس الذي هو قائم على أساس اللّسان وبين دائرة المعارف القائمة على طائفة من المعلومات.

ومن المشاكل الصّعبة التي تواجهها القاموسيّة في إجراءاتها التّطبيقيّة العلاقات القائمة بين الشّكل والمعنى. وإذا كان اللّسانيّ يميّز أحياناً في اللّغة المكتوبة بين وحدات معجميّة لها نفس النّطق من قبيل seau (سطل) وsot (معتوه) وsaut (قفز) في اللّسان الفرنسيّ، فإنّه لا يميّز بين وحدات أخرى إلاّ بإلحاقها بمقولاتها النّحويّة المميّزة، وذلك من قبيل un livre (كتاب) و une livre (رطل) وil livre (يَصْرِفُ) في الفرنسيّة. وقد تغيب في بعض الحالات كلّ إمكانيّة للتّمييز عندما نجد أنفسنا أمام ما يسمّى بالمشترك من قبيل كلمة «عين» في اللّسان العربيّ، وكلمة grève (شاطئ أو إضراب) في اللّسان الفرنسيّ، وكلمة bachelor (أعزب أو صاحب شهادة) في اللّسان الإنقليزيّ.

وإنّ الاختلافات في المعنى يمكن أن تدقّ عند محاولة التّعمّق في التّحليل. فكلمة marcher الفرنسيّة مثلاً تختلف في حالة استعمالها بمعنى المشي على الأرجل وفي حالة استعمالها مع الأجهزة أو الحالات. ويمكن أن يدّق المعنى أيضاً مع أمثلة فرنسيّة من قبيل boire. فشرب الماء شيء مختلف عن شرب الخمرة وعندما نقول «الشّرب ممنوع»، فالمقصود هو شرب الخمرة على وجه التّحديد لا شرب أيّ شيء آخر. وكلّ هذا يدلّ على أنّ أكثريّة الكلمات في الألسن المختلفة قد تميل إلى المشترك حسب مارسيلسي MARCELLESI. والاستعمال وحده هو الذي يرفع الالتباسات التي يمكن أن تحصل[1].

ولا شكّ أنّ القاموس يقوم على مبدإ الانتقاء، أي انتقاء طائفة كبيرة من الكلمات من المعجم العامّ. وعليه إنّ القاموس لا يعتبر نقلاً للمعجم في لسان ما. وهو يعتمد على الوحدات اللّسانيّة التي تتوافق في الغالب مع الكلمات. وتكوّن هذه الكلمات مداخل حسب ترتيب معيّن، الغالب عليه هو التّرتيب الهجائيّ. ولا يقدّم القاموس عادةً الكلمات وحدها، وإنّما يقدّم بعض صيغها لا كلّ الصّيغ. وتبدو في كلّ هذه الحالات الوحدة المعجميّة وحدة اعتباطيّة إلى

---

1. MARCELLESI (J. B.), « *Lexique* », p. 7101.

حدّ بعيد، وثيقة الصّلة بطبيعة اللّسان ونظامه. وهذا وثيق الصّلة بطبيعة الكلمة ولا ريب.

ويظهر القاموس للمطّلع عليه على هيأة مداخل عدّة، وكلّ مدخل يتضمّن كلمة. وهذه الكلمة تبدو وكأنّ لا صلة لها بالسّياق أو بأيّ خطاب، إذ هي مجرّدة من كلّ السّمات النّحويّة أو التّركيبيّة، وإنّما تصبح صورة قابلة للتّحقّق في أيّ استعمال. وتكون الكلمة مصحوبة في العادة بجملة من المعلومات كالنّطق والمقولة النّحويّة والتّأثيل وترتيب المعاني المختلفة والمحتملة، وتصريف الكلمة متبوعاً بمثال للاستشهاد. وتشترك جلّ القواميس عادةً في هذا التّرتيب إلاّ ما شذّ عن ذلك سواء في اللّسان الواحد أو في الألسن المختلفة[1].

وممّا تحرص عليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عدم الفصل بين المعجميّة والقاموسيّة، بمعنى أنّ لا بدّ للمعجميّة أن تسهم بشكل فعّال في وضع القواميس. وفي هذه الحالة يرى الفاسي الفهريّ أنّه لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التّالية:

- تحديد المادّة المعجميّة وطبيعتها ومصدرها.
- تمثّل وصوغ القواعد التي تربط بين المفردات للتّمييز بين ما هو حشويّ وما هو غير حشويّ[2].

أمّا في ما يخصّ المادّة فلا بدّ من ضبطها وتحديد طبيعتها، ليكون القاموس صورة للمعجم، وحتّى يكون المعجم بدوره صورة للمعجم الذّهنيّ للمتكلّم الفرد في لسان ما. وهو ما يعرف بالملَكة المعجميّة التي هي جزء من الملَكة اللّسانيّة.

وأمّا في ما يتعلّق بموضوع القواعد، فهذا يبيّن العلاقة القائمة بين القاموس والقواعد النّحويّة. ودور هذه القواعد مهمّ في إنشاء القواميس، لأنّه من شأنها أن تحقّق حجم المادّة المقترحة في القاموس والابتعاد عن الحشو، والاستغناء عن تكرار المعلومات الحشويّة في كلّ مدخل على حدة[3].

1 GUILBERT, *Le lexique.*, p. 3018.
2 الفاسي الفهري، المُعْجَمَة والتوسيط، ص: 61.
3 المرجع نفسه، ص: 65.

ومن ثمّة لا بدّ من معرفة أيّ القواعد يمكن إدراجها في القاموس، فتعدّ بالتّالي من اختصاص المعجم، وأيّ القواعد هي من باب النّحو أو الصّرف. هذا بالإضافة إلى القواعد التي تربط بين المداخل المختلفة. وسواء كانت هذه القواعد صرفيّة أو تركيبيّة أو دلاليّة فهي ليست بمثابة قواعد مقابلات ثنائيّة الجهة، من قبيل [+ إنسان] لا بدّ أن يتضمّن [+ حيّ]، والفعل الذي لا يتلاءم مع [+ حيّ] مثلاً، لا بدّ ألاّ يتلاءم مع [+ إنسان]. وهذا من شأن قواعد الحشو أن تجنّبنا إيّاه[1].

وأمّا في ما يتعلّق بتحديد محتوى المداخل المعجميّة، فهذا يخصّ تنظيم الذّاكرة المعجميّة، وسهولة الدّخول إلى هذه المادّة. وما يجب أن يتضمّنه المعجم عادةً حسب الفاسي الفهري ومن ورائه شومسكي المسائل التّالية:

- الخصائص الصّوتيّة والنّطقيّة.
- صورة الكلمة المفردة الصّوتميّة.
- الخصائص الصّرفيّة.
- المعلومات التّركيبيّة.
- المعنى.
- الخصائص البلاغيّة والمقاميّة[2].

وأمّا القاموس الجيّد في هذه الحالة فهو ما تضمّن أقلّ قدر من الرّموز. وهذا يبيّن أهمّية قواعد الحشو من جهة، وأهمّية الدّور الذي تضطلع به هذه القواعد في بناء القاموس من جهة ثانية.

3. الوحدات الدّالّة في المعجم والدّلالة المعجميّة

إنّ السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصّدد: ما هي الوحدة المعجميّة باعتبارها الوحدة الأساسيّة لمجموع المعجم؟ ما هذه الوحدة المنشودة، أو ليست هي الكلمة بالرّغم من الاختلافات العميقة المتعلّقة بشأنها، وخاصّة باعتبارها صورة مكتوبة، وما تلاقيه هذه الكلمة الصّورة من مشاكل تتعلّق بكيفيّة كتابتها، وكتابة كلّ اللّواصق التّابعة لها. هذا بالإضافة إلى الصّيغ المختلفة التي يمكن أن تتضمّنها الكلمة الواحدة مثل صيغ التّصريف والجمع

1 الفاسي الفهري، المُعْجَمَة والتوسيط، ص: 69.
2 المرجع نفسه، ص: 70.

والتّصغير. أفلا يجعل كلّ هذا الكلمة في موضع ريبة في نطاق المعجم، مثلما هي في موضع ريبة في نطاق اللّسانيّات بوجه عامّ. على أنّ المعجم لا يتضمّن الكلمات المفردة البسيطة، وإنّما يتضمّن الكلمات المشتقة، والكلمات المركّبة، والكثير من العبارات الجاهزة.

على هذا الأساس يعتبر بعض اللّسانيّين الكلمة وحدة ملتبسة لأنّها تحاول أن تقوم بدورين مزدوجين في الآن نفسه. الدّور الأوّل يتمثّل في اعتبار الكلمة وحدة وظيفيّة في مستوى الجملة وهي تتضمّن الأشكال النّحويّة المتصرّفة وغير المتصرّفة. والدّور الثّاني وحدة معجميّ ويتمثّل في اعتبار الكلمة وحدة معجميّة تكون مدخلاً في القاموس. وفي محاولة لتجنّب الالتباس الحاصل بشأن الكلمة، ولتجنّب التّداخل بين مسائل النّحو والمعجم يحرص بعض اللّسانيّين على اعتبار العجمم le lexème هو الوحدة المعجميّة الأسلم. ويقابل العجمم في هذه الحالة العناصر النّحويّة الأخرى، وهو يقوم بدور الوحدة المعجميّة لأنه يمكن أن يقوم بدور الدّليل اللّسانيّ الذي يحيل على مرجع ملموس وله مضمون دلاليّ.

ويطلق بعض اللّسانيّين مثل مارتيني وبيرّو PERROT العجمم على اللّفظم المعجمي أي على الوحدة الدّالّة المنتمية للمعجم. ويرى بيرّو أنّ الكلمة يمكن أن تختزل في العجمم، وذلك من قبيل plume (ريشة) التي سبق أن تعرّضنا لها في فصل سابق. ويرى أيضاً أنّ الكلمات البسيطة المفردة والكلمات المركّبة والمعقّدة ما هي في الحقيقة إلاّ عجمات مختلفة des lexies. وتقوم العجمات عنده في اللّسان الفرنسيّ بدور مهمّ في التّمييز بين الأسماء والأفعال، لأنّ العجامم غير قادرة على ذلك. والعجمات بالرّغم من تركّبها تعمل كوحدة وحيدة، ودلالتها ليست مجموع الدّلالات المكوّنة لها، وإنّما هي دلالة يمكن مقابلتها بدلالة وحيدة بسيطة[1].

وفي إطار هذه المصطلحات البديلة لا يشمل العجمم عند بوتيي POTTIER إلاّ الجذوع الأصليّة. وذلك مقابل الصّياغم أو اللّواصق. وفي مستوى أرقى تقع المشتقّات والمركّبات التي تعتبر مركّبات معجميّة. ونظراً لما تثيره هذه المركبات من مشاكل في تصنيفها ودراسة بنيتها، يذهب بعض اللّسانيّين إلى اقتراح مصطلحات أخرى قد تعبّر بصورة أفضل عن هذه الوحدات

1 PERROT (J.), « *Le lexique* », p. 290.

المعجميّة، غير أنّها تبقى مصطلحات خاصّة تقريباً، وذلك من قبيل العجمة le lexie عند بوتيي كما ذكرنا، والوحدة الدّلاليّة المعقّدة كما هو الحال عند ديبوا J. DUBOIS، وSynapsie (لفظة) كما هو الحال عند بنفنيست، وsynthème (منسّق أو مؤلّفة)كما هو الحال عند مارتيني[1].

ومن الآراء الشّائعة في هذا الشّأن اعتبار الصّيغم هو الوحدة المعجميّة المثلى التي لا تستجيب للتّحليل النّحويّ وحده، وإنّما تستجيب للتّحليل المعجميّ أيضاً. غير أنّ من العيوب الكامنة وراء هذا التّصوّر كما يراه بعض اللّسانيّين[2]، أنّ الصّياغم ليست شيئاً منسجماً، وإنّما هي تقسّم عادةً إلى صياغم حرّة وأخرى متّصلة، أو هي تقسّم إلى صياغم معجميّة أي عجامم وصياغم نحويّة grammème. وهذا التّصوّر قد يؤدّي إلى تناقضات واضحة، لأنّ هذين النّوعين ليسا على قدم المساواة. فعملاً بمبدإ الاستبدال، يمكن أن نستبدل العجامم مثلاً بشكل أوسع بكثير ممّا يمكن أن نستبدل فيه الصّياغم النّحويّة. وهذا يجعل الوحدات الأولى تكوّن قائمات مفتوحة يمكن إثراؤها باستمرار، في الوقت الذي تكوّن فيه الثّانية قائمات مغلقة، وحداتها معدودة محدودة. وهذه القوائم المغلقة يمكن أن نتنبّأ بها بسهولة خلافاً للقائمات المفتوحة. فإن قلنا ما هي أداة التّعريف في حالة الإفراد وفي حالة التّنكير في اللّسان الفرنسيّ، فإنّنا سنجيب حتماً هي le وذلك في مقابل la وles. وأمّا إذا ما قدّمنا الخصائص النّحويّة لفعل من قبيل marcher (ذهب) مثلاً بقولنا هو فعل من الصّنف الأوّل du premier groupe، وهو فعل مطّرد régulier وهو فعل لازم لما كفانا هذا للعثور على الفعل المذكور، ممّا يجعلنا بحاجة إلى مزيد ضبط هذا الفعل، بإعطائه مجموعة الخصائص الصّوتيّة والدّلاليّة التي تميّزه من غيره من بقيّة الأفعال، وذلك بالرّغم من كون هذه الخصائص يمكن أن تضعنا في الحالة الأولى أمام بعض المتجانسات les homonymes. كما يمكن أن تضعنا في الحالة الثّانية أمام بعض المترادفات les synonymes.

ولعلّ تقسيم الصّياغم إلى نوعين، نقطة الضّعف باعتبار الصّيغم الوحدة المعجميّة المثلى. غير أنّ نقطة الضّعف هذه قد لا تكون الوحيدة، إذ يمكن أن نضيف لها الدّور التي تقوم به الكلمات المركّبة أو العجمات les lexies في

---

1 GUILBERT, *Le lexique*, p. 3014.

2 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », pp. 86-87.

التّركيب النّحويّ. والجمل بوجه عامّ ليست قائمة على الصّياغم وحدها، إنْ أخذنا بعين الاعتبار الصّياغم الحرّة والصّياغم المتّصلة، وإنّما هي قائمة على وحدات بسيطة هي الصّياغم الحرّة أو الكلمات. كما يمكن أن تكون قائمة على وحدات مؤلّفة أو مركّبة هي العجمات أو الكلمات المركّبة التي سبق أن تعرّضنا لها. وكما يمكن أن نستعمل صيغماً حرّاً باعتباره كلمة بسيطة يمكن أن نستعمل صيغة من صيغ الكلمة المختلفة، كأن نستعمل المفرد أو الجمع أو المذكّر أو المؤنّث، هذا علاوة على بقيّة المقولات الأخرى، مثل مقولة الزّمن والجهة والوجه وغيرها. وهذا لا يتحقّق فعليّاً بالاعتماد على الصّياغم وحدها[1].

وترى راي-ديبوف REY-DEBOVE أنّه إذا حاولنا أن نكوّن جملاً انطلاقاً من الصّياغم لأنتجنا كلمات، وبالتّالي سوف نؤلّف الكلمات مثلما نؤلّف الجمل، أي سوف نؤلّف وحدات غير مقنّنة. وهذا غير سليم بلا شكّ، لأنّه يمكننا في هذه الحالة أن نولّد كلّ الاحتمالات الممكنة المتعلّقة بالكلمات، مثلما يمكن أن يحدث هذا في الجمل، غير أنّ هذا ممّا يحاول أن يؤسّس له النّحو التّوليديّ.

ومن المعلوم أنّ هذه الوحدات الدّالّة، ومهما يكن أمرها هي أصغر من الجملة. وهذه الوحدات ما هي في الحقيقة إلاّ وحدات لسانيّة. والوحدة اللّسانيّة عادةً ما تدخل في تركيب أكبر منها فتنتمي إليه وتندمج فيه وتصبح عنصراً منه. وبهذه الكيفيّة يمكن إنتاج ما لا نهاية له من الجمل تبعاً لعدد هائل من الاحتمالات الممكنة. ولقد درج اللّسانيّون على اعتبار أنّ الوحدات الصّوتيّة الدّنيا هي الصّواتم. وهي التي تكوّن أساساً الوحدات اللّسانيّة الدّالّة التي تكبرها.ومن أهمّ هذه الوحدات الصّياغم. والصّياغم تكوّن بدورها الكلمات. والكلمات هي التي تكوّن مركّبات وأساساً المركّب الفعليّ والمركّب الاسميّ. ومن كلّ هذا تتوالد التّراكيب والجمل. وكلّ مجموعة من هذه الوحدات اللّسانيّة، وإن تداخلت مع غيرها من الوحدات اللّسانيّة الأخرى، تدرس على حدة وتحتلّ مستوى خاصّاً في التّحليل اللّسانيّ. وهذا لا ينفي أن يكون صوتم ما عبارة عن صيغم قائم الذّات، وأن يكون صيغم ما كلمة قائمة الذّات، وأن تكون كلمة جملة مستقلة إلخ...

---

1 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », p. 87.

ولقد سبق أن تعرّضنا في فصل سابق للوحدات الدّنيا الدّالّة، وقابلنا بين مجموعة من الوحدات مثل الكلمة والصّيغم واللّفظم le monème والعجمم وغيرها. وتعتبر كلّ هذه الوحدات وحدات مقنّنة، وهي كلّها مسجّلة في ذاكرتنا، وبالإمكان إنتاجها على ما هي عليه من دون أن نحوّر أبنيتها كالفصل بين عناصرها، أو تقديم عنصر وتأخير آخر، أو إدماج عناصر جديدة فيها. هذه الوحدات المقنّنة هي التي نجدها عادةً في المعجم. إلاّ أنّ دمج هذه الوحدات فيه لا يأخذ بعين الاعتبار تواترات الكلمة الواحدة المختلفة، وإنّما يأخذ بعين الاعتبار السّياقات المختلفة التي يمكن حصرها، وهو لا يعرض الكلمات في صيغها المتعدّدة أو في تصاريفها، وإنّما يأخذ أساساً، بتعبير ليونز، الصّيغة الاستشهاديّة. فالفعل يكون عادةً على صورته المحايدة à l'infinitif، والاسم يكون عادةً في حالة التّنكير والتّذكير والإفراد. ويختلف ترتيب هذه المسائل في القاموس تبعاً لاختلاف الألسن ولاختلاف طبيعتها.

وتبقى الخصائص الصّرفيّة والتّركيبيّة الملازمة للوحدة المعجميّة من الخصائص المميّزة لها. وتبقى العناصر اللّفظيّة في الكلمة وثيقة الصّلة بالمضمون الدّلاليّ. وتبعاً لهذا تعرف الوحدة المعجميّة بمجموع الخصائص التي تميّزها: التّركيبيّة والدّلاليّة والصّرفيّة. وهذا ما يسعى النّحو التّوليديّ إلى تبنّيه. إذ هو ينطلق من المكوّن التّركيبيّ la composante syntaxique الذي يكوّن بنية الجملة العميقة. وفي هذه البنية يتمّ حشو الكلمات أو الوحدات المعجميّة التي تطرأ عليها جملة التّحوّلات التّوليديّة التي تشمل القواعد الصّرفيّة والتّركيبيّة للوصول إلى الجملة المنطوقة باعتبارها الصّيغة المنجزة.

وإذا كان بعض النحاة أو بعض اللّسانيّين لا ينظرون إلى المعجم إلاّ في علاقته بالنّحو، فإنّ المعجميّين يحاولون الرّبط بين اللّسان والواقع. ويصبح المعجم هو صلة الوصل التي تربط بين هذين الطّرفين. وتعتبر الوحدات المعجميّة في هذه الحالة وحدات مقنّنة دالّة أو دلائل des signes. ومن المعلوم أنّ كلّ دليل يتكوّن من دالّ محسوس ومن مدلول مجرّد. وهما ملتحمان التحاماً شديداً برابطة اعتباطيّة أو اتّفاقيّة وليست طبيعيّة. وعليه إنّ الدّليل كما سنراه لاحقاً يتمتّع بوظيفة مرجعيّة تحيل على الأشياء في الواقع، وليس بالضّرورة أن تكون لهذه الأشياء حقيقة واقعيّة محسوسة. وهذه الوظيفة المرجعيّة تفترض أنّ للدّليل حرّية واستقلاليّة تسمحان له بالاستعمال خارج أيّ سياق، وهو محمّل بالمعنى. ولا يحيل الدّليل على شيء معيّن، وإنّما

يحيل على قسم من الأشياء أيضاً، كالجماد والحيوان والأثاث والمهنة والكون إلخ... مثلما يحيل أيضاً على مقولات نحويّة أو قسم من أقسام الكلام كالاسم والفعل مثلاً، والاسم بدوره يحيل على الأشياء والأشخاص وأسماء الأحداث وعلى الصّفات أو الهيئات إلخ...

ويرى معظم اللّسانيّين أنّ الكلمة هي ما يمثّل الدّليل اللّسانيّ أفضل تمثيل لأنّ الكلمة تتمتّع باستقلاليّة كبيرة تجعلها في مقام المركّب أو الجملة. والكلمة المعجميّة في هذا التّمثيل بطبيعة الحال أفضل بكثير من الكلمة النّحويّة لتمتّعها بمعنى لا لبس فيه خارج سياقاتها. ويرى بعض اللّسانيّين أنّ معنى الكلمات المعجميّة مشبّع في حدّ ذاته، وأنّ الاستعمالات أو السّياقات التي ترد فيها هذه الكلمات لا تحوّر من معناها بل هي تعمل على إغنائها فقط[1].

ولا ننسى أنّ عبر هذه الكلمات المعجميّة يمكن أن تتشكّل رؤية العالَم في لسان معيّن، وهي توحي بالإرث الثقافيّ والتّاريخيّ لأمّة معيّنة، ذلك إذا ما قبلنا العلاقة القائمة بين اللسان والفكر أو بين اللّسان والواقع. ولا تعطي في الحقيقة هذه الكلمات المعجميّة صورة عن العالم الخارجيّ، وإنّما تعطي صورة أيضاً عن الواقع اللّسانيّ أو الميتالسانيّ، وإلاّ كيف نتكلّم على اللّسان بدون كلمات. وهذا النّوع من الكلمات نجده في جميع الألسن ونجده في جميع القواميس إلى جانب الكلمات المرجعيّة.

وترى راي دييوف أنّ أكثر هذه الكلمات المعجميّة رواجاً وأكثرها تعبيراً عن المعجم هي الأسماء. وكما تعتبر الأسماء أكثر هذه الكلمات اتّصالاً بالعالم الخارجيّ. لهذه الأسباب نفسها يجد اللّسانيّ عنتاً كبيراً في التّعامل مع هذه الكلمات التي تعتبر الأكثر تمرّداً من غيرها على النّظام المعجميّ، أو بالأحرى للوصول إلى نظام معجميّ ذلك أنّ الأسماء تعدّ أكثر أقسام الكلام حركيّة ونموّاً، فيها تدخل أسماء الأعلام والمحدث والدّخيل وما شابهها، وتشهد أكثر من غيرها تجدّداً مستمرّاً بحكم المستجدّات اليوميّة التي تحدث باستمرار وبنسق سريع.

وأمّا في ما يتعلّق بالدّلالة المعجميّة فهي تمثّل الأساس لعلم الدّلالة، إلاّ أنّها تعتبر المجال الأكثر صعوبة في تناوله، لأنّ له مساس بالواقع وبجوانب

---

1 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », p. 90.

فلسفيّة ونفسيّة، بالإضافة إلى جوانبه الإنسانيّة. واعتبر كثير من اللّسانيّين أنّ الكلمة لا معنى لها خارج سياقاتها أو خارج الاستعمال. وإذا ما كان معنى الكلمة المفردة تامّاً فهي بمثابة الكلمة الجملة. غير أنّ هذه الكلمة الجملة لا بدّ لها، حتّى تعبّر حقّاً عن معنى مكتمل، أن تنضاف إليها مصاحبات أخرى كالتّنغيم وسياق الحال أو الوضعيّة التي يعيشها الأفراد المتواصلون في ما بينهم.

ويرى المعجميّون أنّ الحديث عن معنى الكلمات المعجميّة لا ضير فيه، ومن الطّبيعيّ أن يكون الحديث في هذه الحالة عن مدلول كلمة ما، وكلّ واحد منّا قادر على استحضار هذا المدلول من دون أن يحتاج إلى دمج هذه الكلمة في تركيب معيّن. فمدلول كلمة «الشّجرة» مثلاً يتمّ استحضاره بسرعة سواء في نطقنا للكلمة أو في سماعنا لها، بغضّ النّظر عن نوع هذه «الشّجرة» أو شكلها أو حجمها أو غيره. ويمكن القول إنّ مدلول كلمة ما هو إلاّ جملة المدلولات المحمّلة بها، والقادرة على أن ترافقها في سياقات أو تراكيب معيّنة، أو يمكن القول بتعبير آخر: إنّ كلّ استعمال لكلمة ما مرهون بمدلول قارّ. وعندما يتكلّم المعجميّون على معنى كلمة لا يعني معناها كما يتحقّق في سياقات مختلفة، ولكن يعني معناها باعتبارها كلمة مجرّدة.

على هذا الأساس يحاول بعض اللّسانيّين استبعاد موقفين مغاليين، يتمثّل الأوّل في اعتبار الكلمات كيانات ذات مدلولات تتحدّد من الخارج، وأنّ الجملة تستعمل هذه الكلمات كما تستعمل مكعّبات الألعاب، ويتمثّل الثّاني في اعتبار أنّ الكلمة لا معنى لها إلاّ في إطار جملة ما، واعتبار أنّ هذه الكلمة تتميّز بمعنى خاصّ في كلّ جملة[1].

ولا تعرف الكلمة بدلالتها المعجميّة فحسب، وإنّما قد تعرف أيضاً بالمعاني الجديدة التي يمكن أن تكسبها، أو المعاني القديمة التي تفقدها، أو التّحويرات التي يمكن أن تطرأ عليها، ومن دون انقطاع. وهذا ممّا يفسّر المشترك الشّائع في الغالبيّة العظمى من الألسن. والتّغيّر في المعنى وثيق الصّلة بالمجاز sens figuré أو بالكناية métonymie وذلك من قبيل كلمة bureau (مكتب) الفرنسيّة ومعانيها المختلفة. في ما يعرف بدلالة الجزء على الكلّ، أو في ما يتعلّق بالكناية من قبيل «يد المحراث» و«ساق الطّاولة». وهذا التّغيير في

1 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », p. 91-101.

المعنى يكون عن طريق تعميم الدّلالة أو تخصيصها، مثل «الصّوم» في اللّسان العربيّ الذي، كان يدلّ على الانقطاع عن كلّ شيء، وأصبح يدلّ على الانقطاع عن المأكل والمشرب وما تبعهما. وكلمة appétit (الشّهيّة) الفرنسيّة التي كانت تدلّ على الرّغبة في كلّ شيء، ثمّ انحصرت في الأكل، وكلمة pannier (سلّة) الفرنسيّة التي لم تكن تحوي في الأصل غير الخبز، وأصبحت تحوي كلّ شيء، وكلمة boucher (جزّار) في الفرنسيّة أيضاً التي كانت تطلق على بائع لحم التّيس وحده، وأصبحت تطلق على بائع اللّحوم بمختلف أنواعها[1].

4. معاني الكلمة الذّاتيّة أو الحافّة DÉNOTATION ET CONNOTATION

من المعلوم أنّ الوحدة المعجميّة أو الكلمة الواحدة تتمتّع بجملة من المعاني عديدة وكثيرة. ويميّز اللّسانيّون عادةً بين نوعين من المعنى في الكلمة الواحدة. الأوّل هو المعنى الذّاتيّ أو الأصليّ أو الأساسيّ أو المركزيّ dénotation، والثّاني هو المعنى الثّانويّ أو الطّارئ أو الحافّ أو الإيحائيّ connotation. وعليه فإنّ المعنى المعجميّ لا ينحصر في المعنى اللّغويّ البحت، وإنّما هو يتضمّن معاني إضافيّة لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار: من ذلك المعنى السّياقيّ وهو ما يوحي به المقام أو سياق الحال، باعتبار أنّ اللّسان غير منفصل عن الأفراد وعن العلاقات الاجتماعيّة التي تربط بينهم، وهو مشبع بالمثيرات والانفعالات والرّغبات والدّوافع. وإلى جانب المعنى السّياقيّ، يوجد المعنى الاجتماعيّ، وهو الجوانب الاجتماعيّة المشبع بها المعجم إلى جانب أعراف اجتماعيّة لسانيّة معترف بها ضمنيّاً داخل المجموعة الاجتماعيّة الواحدة، وهي لصيقة باللّسان وببنيته. لو أخذنا على سبيل المثال كلمتين من اللّسان الفرنسيّ من قبيل voiture (سيّارة) و bagnole (سيّارة) لبدا في الظّاهر أنّ الكلمتين مترادفتان، وأن لا فرق بين الكلمة الأولى والثّانية من حيث أنّهما يدلّان على شيء واحد. ولكنّ بين الكلمتين فويرقاً وإن بدا ضئيلاً. وهذا الفويرق يوحي بوضع أو سلوك المتكلّم والحكم الذي يصدره، بمعنى إذا كانت الكلمة الأولى تعود إلى السجلّ المعياريّ، فإنّ الكلمة الثّانية تعود إلى السّجلّ الدّارج. وهذا المعنى الإضافيّ هو ما يُطلق عليه المعنى الطّارئ أو الحافّ، وهو الذي يعطي قيمة إضافيّة للكلمة لم تكن موجودة من قبل. وكثير من الكلمات في ألسن مختلفة ليس لها نفس المعاني الحافّة ولا القيمة. فكلمة «ثلج» عند

1 FAVROD (Ch.H.) et Coll., « *La sémantique* », p. 177.

سكّان المناطق القطبيّة ليس لها نفس المعاني الحافّة التي نجدها عند غيرهم من النّاس. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى «التّمر» في اللّسان العربيّ عند أهل الواحات وعند غيرهم. ونفس الشّيء يقال عن «السّمك» عند سكان السّاحل وعند غيرهم، وقس على ذلك. وهكذا فإنّ كلّ كلمة مشبعة بالعديد من المعاني المتأتّية من الحالة النّفسيّة أو الاجتماعيّة أو المهنيّة أو الثّقافيّة.

ويرى ليونز أن المعنى هو ما يربط الكلمة الواحدة ببقيّة الكلمات الأخرى، من قبيل أن تربط كلمة «بقرة» بـ«حيوان» وبـ«ثور» وبـ«عجل»، أو أن تربط كلمة «أحمر» بكلمة «أصفر» أو «أزرق» أو «أخضر» إلخ... وأن تربط كلمة «باع» بـ«اشترى» و«اقترض» و«استعار». وأمّا الدّلالة –وكما سنراها في الفصل القادم– فهي ما يربط الكلمة بالعالم الخارج عن اللّسان، أي بالواقع المادّي والكينونات والعلاقات. وبتعبير آخر إنّ الدّلالة هي العلاقة بين الدّالّ والمدلول، في حين أنّ المعنى هو العلاقة الدّلاليّة الرّابطة بين الكلمات في ما بينها في مجال معيّن. ويطلق ليونز على هذه الدّلالة مصطلح الدّلالة الذّاتيّة[1]. وهو يشير إلى أنّ الصّلة بين المعنى والدّلالة الذّاتيّة صلة متينة، إذ يعتمد كلّ واحد منهما على الآخر. ويمكن في كلّ الحالات اتّخاذ أحدهما قاعدة في محاولة لتحديد الثّاني. وثمّة من يتّخذ الدّلالة الذّاتيّة أساساً، أي أنّ الكلمات ما هي إلاّ أسماء لأشياء واقعيّة، وأنّ معرفة معنى الكلمة الأساسيّ "يحيل ببساطة على مع تعزى المسميّات إليه"[2]. ومن الواضح أنّ هذه النّظرة، كما يشير إلى ذلك ليونز، تعتبر خلفيّة للكثير من الدّراسات الدّلاليّة الحديثة المتّسمة بالمسحة التّجريبيّة. وأمّا وجهة النّظر الثّانية فهي التي تجعل المعنى هو الأساس، وأنّ دلالات الكلمة الذّاتيّة تحدّدها المعاني المفردة بغضّ النّظر عن العلاقة بين الكلمة والواقع الخارج لسانيّ. وبالتّالي يمكن معرفة معنى الكلمة من دون معرفة دلالتها الذّاتيّة. وتغلب على وجهة النّظر هذه المسحة العقلانيّة في مقابل المسحة التّجريبيّة التي تتميّز بها وجهة النّظر الأولى[3].

بيد أنّ ما يجب استحضاره في هذا الصّدد هو أنّ الكلمات في الألسن الطّبيعيّة لا تشير دائماً إلى أنواع طبيعيّة، وأنّ الألسن الطّبيعيّة المختلفة لا

---

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 208.
2 المرجع نفسه، ص: 209.
3 المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

تتماثل في أبنيتها المعجميّة. وللتّدليل على هذا يكفي أخذ مثال الألوان أو القرابة في ألسن مختلفة.

وبناء على ما سبق يبدو أنّ المعنى المعجميّ البحت لا قيمة له بعيداً عن المعاني الإضافيّة التي يمكن أن تتشبّع بها الكلمة، سواء كان في ما يتعلّق بالمخاطِب أو المخاطَب، أو في ما يتعلّق بالوضع الاجتماعيّ العامّ أو الظّرف الذي يتحقّق فيه الخطاب. هذا فضلاً عن طريقة الأداء وخاصّة في ما يتعلّق بالتّنغيم والنّبر وما شابههما. والقاموس غير قادر على أن يحصر جميع الاستعمالات والسّياقات والملابسات الحافّة بوحدة معجميّة ما، كما لا يمكن له أن يُشبع الكلمة بكثير من الخلفيّات التّاريخيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة التي هي قاسم مشترك بين أفراد المجموعة اللّسانيّة الواحدة.

5. البنية المعجميّة والحقول اللّسانيّة

يشير يلمسلاف إلى أنّ الكلمات في حالة تغيّر مستمرّ، وهي تتميّز بحركة ذهاب وإياب غير منقطعة بين الكلمات الجديدة التي يتمّ إنشاؤها بطواعيّة وحسب الحاجة، والكلمات القديمة التي تسقط وتضمحلّ. وبناء عليه فهو يرى أنّ الكلمات ما هي إلاّ نفي لثبات وبالتّالي فهي نفي لبنية[1].

وأمام هذا الوضع احتار اللّسانيّون والمعجميّون في إيجاد نظام معيّن قائم الذّات يضمّ مجموع الوحدات المعجميّة أو أجزاء من هذه المجموعة أو هذه المجموعات، وفي إيجاد نظام يتحكّم في المعجم مثل المحاولات التي تمّت في ما يتعلّق بالنّظام الصّوتميّ أو الصّرفيّ أو التّركيبيّ. كما احتار اللّسانيّون والمعجميّون في إيجاد العلاقات التّرابطيّة بين هذه المجموعات أو أجزاء المجموعات كالتّقابل والتّشابه، وإعطاء هذه العلاقات صبغة كلّيّة.

إنّ الحديث عن البنية المعجميّة وعن القوانين المتحكّمة في هذه البنية ليس أمراً هيّناً. وهو ليس على درجة من المقبوليّة، مثلما هو الحال في الأبنية الأخرى المتعلّقة باللّسان التي تفطّنت لها اللّسانيّات الحديثة منذ بداياتها أي منذ دي سوسير، باعتبار أنّ اللّسان نظام تتحكّم فيه جملة من العلاقات الجدوليّة والمركّبيّة. وبالرّغم من صعوبة الحديث عن بنية معجميّة يوجد من اللّسانيّين من شاع عنده هذا المصطلح، وتعلّق هذا أساساً في البداية بالحقل

1 HJELMSLEV (L.), ***Essais linguistiques***, p. 106.

الدّلاليّ. وكان هذا على يد ترييـي J. TRIER الألمـانيّ سنة 1931 انطلاقـاً مـن مجموع الكلمات التي تتعلّق بمفاهيم خاصّة بمجال معيّن كالتّجربـة أو الفكـر. ثمّ شـاع المصـطلح في مـا يعـرف **بالحقـل المعجمـيّ** مثلمـا نجـده عنـد بعـض اللّسانيّين الفرنسيّين من أمثال ديبوا J. DUBOIS وقيلبار L. GUILBERT.

وترى اللّسانيّات أنّ تحديد حقل من الحقول اللّسـانيّة رهـين بالبحـث عن بنية أو نظام لهذا الحقل. وتحاول المعجميّة أن تبحـث في هـذه الحقـول، وهو ما يعرف عندها **بالحقول اللّسانيّة**. وتمثّل هذه الحقول اللّسانيّة الحقـول الدّلاليّـة والحقـول المعجميّـة. وإذا كـان **الحقـل الـدّلاليّ** هـو دراسـة مجمـوع استعمالات كلمة ما تضفي على الكلمة مضـامين دلاليّـة متميّـزة، فـإنّ الحقـل المعجميّ هو النّظـر في مجمـوع الكلمـات في لسـان مـا، تخـصّ شـيئاً معيّنـاً أو ظاهرة معيّنـة أو مفهومـاً معيّنـاً، كـأن نبحـث في الحقـل المعجمـيّ للصّـيد أو للحيوانات المفترسة أو للسّيّارت إلخ... إنّ الحقل يبحـث في جملـة العلاقـات التي تربط مجموعة من الكلمات المتقاربة، وداخل هذه الحقـول يمكـن دراسـة المتجانس والمتضادّ وغيرهما، كما يمكن أن تشمل مجموعات قائمة على التّوليد أيضاً، فتكون العلاقات فيها علاقات اشتقاقيّة[1].

إنّ الحقل الدّلاليّ يهمّ دلالـة الكلمـة أو مجموعـة مـن الكلمـات، كـأن نصف الحقل الدّلاليّ لكلمة «طاولة» مـثلاً، وانطلاقـاً مـن المشـترك نعـرض لـ table de travail (مكتب) وtable de salle à manger (طاولـة الأكـل) و table de logarithme (جـدول اللوغريتمـات) وtable d'écoute (جهـاز التّنصّـت) وtable de la loi (لـوح الوصـايا) إلخ... وأمّـا إذا انطلقنـا مـن المتجـانس homonymes، فـإنّ الحقـل الـدّلاليّ سينحصـر أكثـر لنعـرض الاختلافـات الدّلاليّة بين lever la table (أخلي الطّاولة) وdresser la table (رتّب الطاولة) أو بين placer la table (وضع الطّاولة) وmettre la table (هيّأ الطّاولة) أو بين se mettre à table (جلس إلى الطّعام) على وجه الحقيقة أو المجاز[2].

ويعتبر الحقل الدّلاليّ مجالاً خصباً يضمّ طائفة من الكلمات تقـوم علـى بعض الخصائص المشتركة من قبيل اللّون والقرابـة والمهـن والمشـاعر. ويعـرف المعجميّون الحقـل الـدّلاليّ باعتبـاره جمعـاً لحقـل مفهـوميّ وحقـل معجمـيّ.

---

1 DUBOIS (J.) et Coll., *Dictionnaire de linguistique*, p. 82.

2 *Ibid.* p. 431.

ويقابل الحقل الدّلاليّ عادةً قائمات الكلمات المؤسّسة على العلاقات الصّرفيّة أو الصّيغيّة أو التّأثيليّة، حيث تتوحّد مجموعة من الكلمات في قائمة ما لاَ بناءً على المفهوم، وإنّما على الشّكل. وعادةً ما تكون هذه الحقول الدّلاليّة منتمية إلى قسم معيّن من أقسام الكلام كالأفعال أو الصّفات أو الأسماء.

وتحليل الكلمة إلى خصائصها المميّزة هو الذي يحدّد مدلول الكلمة، ويبرز مضمونها ومضمون الكلمات المتقاربة التي يمكن أن تنتمي إلى حقل معجميّ معيّن. وإن كانت هذه الطّريقة سهلة وفي المتناول، في ما يتعلّق بالأسماء الدّالّة على الأشياء الملموسة، فإنّها ليست بالضّرورة كذلك في ما يتعلّق بالمفاهيم المجرّدة.

ومن المجالات المهمّة في ما يتعلّق بالبنية المعجميّة ما نجده في اللّسانيّات الكمّيّة في محاولة تحديد هذه البنية بالاعتماد على الإحصاء المعجميّ، ومن ذلك إحصاء المعجم الجمليّ لمتكلّم أو كاتب ما في نصّ ما، ثمّ حساب تواتر الوحدات المعجميّة تبعاً لأقسامها المختلفة، وتصنيف هذه الوحدات من دون التّعرّض للمعجم الممكن أو المتوقّع من طرف المتكلّم أو الكاتب. ويتمّ الاقتصار على المنتوج اللّفظيّ أو المكتوب الخاضع للدرس والإحصاء.

وجدير بالملاحظة أنّ هذه المحاولات المهتمّة بالبنية المعجميّة تبقى محاولات محدودة، إن مسّت مدوّنة خاصّة أو خطاباً خاصّاً، فهي لا تمسّ مجمل المعجم في لسان معيّن ولا في ألسن مختلفة. وحتّى المحاولات التّوليديّة بقيت محدودة، وإن نجحت في دمج قضايا المعجم في قضايا النّحو، فهي لم تنجح بل لم تطمح إلى وضع نظريّة عامّة تتعلّق بتوليد مختلف الوحدات المعجميّة في لسان معيّن مثلما فعلت هذا في ما يتعلّق بالتّركيب.

وفي هذا الإطار يرى النّحو التّوليديّ أنّ اللّسان ينتظم في حقول دلاليّة. وكلّ حقل دلاليّ له جانب تصوّريّ وجانب معجميّ. ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفيّة التي تعمل بها الكلمة مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجميّ لتمثيل الحقل الدّلاليّ. وتكون كلمتان في نفس الحقل الدّلاليّ إذا أدّى تحليلهما إلى عناصر تصوّريّة مشتركة[1]. ومن المفروض فيه أن تقابل الكلمة

---

1 الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ج: II، ص: 201.

الواحدة مفهوماً واحداً، إلاّ أنّه يمكن أحياناً أن نعبّر عن المفهوم الواحد بعدّة كلمات، وهو ما يعرف بالتّرادف. وعلى العكس قد نُعبّر عن مفاهيم عدّة بكلمة واحدة، وعندها يمكن الحديث عن المشترك. ويبدو أنّ الكلمات – حسب الفاسي الفهري– الأكثر رواجاً وأسهلها إنتاجاً وفهماً هي الكلمات المشتركة. وبطبيعة الحال قد يوحي المشترك باللّبس، فهو يتطلّب مجهوداً معرفيّاً. ورفع الالتباس يكون عن طريق السّياق في التّركيب أوفي الجملة أو عن طريق المقام[1].

6. تحليل الكلمة معجميًّا

يرى اللّسانيّون أن الحقول المعجميّة هي حقول معدودة جدّاً، ونتائجها لا قيمة كبيرة لها، إذ هي تتضمّن في غالب الأحيان مجموعات من الكلمات المتقاربة. ولا تعدو أن تكون هذه الحقول بتعبير قيرو جُزُراً صغيرة معزولة في محيط المعجم الكبير، وينحصر المشكل في إيجاد نظام عامّ –كما ذكرنا– يشمل هذا الكلّ. ومن هنا وجدت بعض المحاولات في الطّرق المتوخّاة التّالية لتحليل الكلمة معجمياً من قبل بعض اللّسانيّين أو بعض المدارس اللّسانيّة.

1.6. التّحليل التّحويليّ التّوزيعيّ

يرى هذا التّحليل أنّ الكلمات في الحقيقة لا معنى لها، ولكن لها استعمالات، أي إنّ المعنى لا يمكن استخلاصه من الكلمات معزولةً، وإنّما يمكن استخلاصه من العلاقات القائمة بين الكلمات في ما بينها، أي انطلاقاً من التّركيب. ومن هذا المنطلق إنّ تعريف كلمة «كلب» على سبيل المثال باعتبار أنّه «حيوان» و«لاحم» و«يمشي على أربع» و«له ذنب» و«يكسوه وبر» إلخ... لا يقوم على ملاحظة الكلاب المباشرة، لأنّ هذا من مهامّ عالِم الحيوان، ولكنّه يقوم على تعابير أو تراكيب من قبيل «نبح الكلب» و«يحرّك الكلب ذنبه» و«ابتلّ وبره» إلخ... ومن خلال هذه الاستعمالات يمكن الوقوف على الخصائص المعجميّة المشتركة بين طائفة من الكلمات، والعلاقات التّركيبيّة التي يمكن أن تتميّز بها. ومن الطّبيعيّ أن تكون كلّ كلمة من هذه الكلمات منتمية إلى قسم من الأقسام. وتصبح كلّ كلمة تتحدّد بوضعها sa

---

1 الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ج: II، ص: 202.

position أو بموقعها، كما تتحدّد بقابليّتها للاستبدال. وهكذا تصبح الكلمة قابلة إلى أن تتحدّد تبعاً للكلمات التي يمكن أن تعوّضها من جهة والكلمات التي يمكن أن تربط معها علاقات مركّبيّة من جهة ثانية. وهذه القِيم في المستويين الجدوليّ والمركّبيّ هي التي تحدّد مبدأ توزيع الكلمة في التّركيب أو الخطاب. ومن هنا كان التّحليل التّوزيعيّ[1].

غير أنّ من عيوب هذا التّوزيع ما يكتنف بعض التّراكيب من التباس في المعنى، إذ توجد كثير من الكلمات قابلة للاستبدال، ولها نفس القيمة في الاستعمال، ولكنّها تعطي معاني متفاوتة وملتبسة. لهذا السّبب لا بدّ من تحويل هذه الجمل الملتبسة إلى ما كانت عليه في الأصل، أو إلى ما يسمّى بالبنى العميقة. وهذا التّحليل التّوزيعيّ التّحويليّ هو ما وُجِدَ مع بلومفيلد وهاريس في الولايات المتّحدة، وكان له أنصار في أوروبّا مثلما نجد هذا في فرنسا مع لسانيّين من أمثال دي بوا وقلبار وغروس M. Gross. وإنّنا لنجد تطبيقاً لهذه المبادئ في قاموس ديبوا: ***Le dictionnaire du français contemporain*** (**قاموس الفرنسيّة الحديثة**) الصّادر سنة 1966.

2.6. التّحليل الكمّيّ

إنّ الكلمات ومعانيها واستعمالاتها وتوزيعها شديدة الصّلة بتواترها. وهذا التّواتر تبيّنه الحسابات الإحصائيّة التي يمكن أن تستجيب لها الكلمات في خطاب ما. على هذا الأساس يتمتّع كلّ معجم في لسان ما ببنية كمّيّة، كثيراً ما يعتمد عليها التّحليل المعجميّ، خاصّة في ما يتعلّق بإعداد الرّصيد اللّفظيّ في تعلّم لسان معيّن، أو في ما يتعلّق بتحليل النّصوص الأدبيّة أو الخطاب السّياسيّ[2].

3.6. التّحليل التّكوينيّ L'ANALYSE COMPONENTIELLE

لقد نظرت المدارس التّوزيعيّة إلى المعجم على أنّه نظام من العلاقات القائمة بين صيغ الكلمات المختلفة، وكلّ ذلك بمعزل عن مضمون هذه الأشكال. غير أنّ بقيّة المدارس البنيويّة والمدارس التّوليديّة التي ستعقب

---

1. Guiraud (P.), « *Lexicologie* », p. 1163.
2. *Ibid.* p. 1163.

التّوزيعيّة اهتمّت اهتماماً كبيراً بمسائل المعنى. وعليه فإنّ التّحليل المعنميّ sémique اهتمّ اهتماماً خاصّاً بملامح الكلمة أو الوحدة المعجميّة المميّزة. وهدف هذه الطّريقة في التّحليل الوقوف على التّنظيم البنيويّ للمضامين المعجميّة. وتقضي هذه الطّريقة بتحليل كلّ مدلول إلى عناصره الدّنيا، ثمّ وضع الكلمات المختلفة، بناء على هذه الميّزات، موضع مقارنة لإيجاد جملة الخصائص المشتركة التي تجمع بين كلمتين أو أكثر، والخصائص التي تتميّز كلّ كلمة بها من باقي الكلمات الأخرى. وهذه العنار الدّنيا بالنّسبة إلى المدلول هي جزيئات من المعنى يُطْلَق عليها عادةً مصطلح المعانم أو السّمات les marqueurs أو الملامح الدّلاليّة. فكلمة «حمار» على سبيل المثال تتميّز من كلمة «أتان» بملامحها المميّزة [+ ذكر] في مقابل [− ذكر] أو [+ الأنثى].ويصبح الجنس في هذه الحالة ملمحاً مميّزاً من ضمن بقيّة الملامح الميّزة الأخرى للكلمة الواحدة. وبناء عليه يختزل المعجم بهذا الشّكل في جملة من هذه الملامح الدّالّة. وذلك تبعاً لجملة المقابلات التي تأخذ الرّموز الشّكليّة الرّياضيّة + و−. وتصبح الكلمة في هذه الحالة مجموعة من المعانم تشترك فيها مع بعض الكلمات وتختلف فيها مع بعضها الآخر. واشتهرت هذه الطّريقة مع كاتز KATZ وفودور FODOR في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ليتبنّاها بعد ذلك شومسكي، ليقيم عليها تحليل مسائل المعنى في علاقاتها بالنّحو. كما شاعت هذه الطّريقة، ولكن بمعزل عن النّحو، عند لسانيّين آخرين من أمثال بريبوتو PRIETO وبوتيي POTTIER ونيد NID وفنرايش WEINREICH ومونان MOUNIN وغيرهم. ولعلّ من العدل أن نشير إلى أنّ جذور هذه الطّريقة تعود إلى يلمسلاف اللّسانيّ النرويجيّ منذ سنة 1943. ولعلّ من المفيد أيضاً أن نشير إلى أنّ هذه الطّريقة استفادت كثيراً من الصّوتميّة البنيويّة التي اهتمّت بالملامح الصّوتميّة المميّزة التي يتميّز بها كلّ صوتم في لسان ما، لمقارنته ببقيّة الصّواتم الأخرى. غير أنّ ثمّة فرقاً كبيراً بين الملامح الصّوتميّة الميّزة والملامح الدّلاليّة، لأنّ الأولى محدودة ويمكن حصرها في حين أنّ الثّانية لا حصر لها.

والتّحليل المعنميّ يهتمّ بتنظيم المضامين المعجميّة البنيويّة. وعليه إنّ دراسة البنية المعجميّة تقوم على المقارنة بين هذه الملامح المميّزة لجملة من الكلمات المختلفة، والبحث عمّا هو مشترك بينها وعمّا هو مختلف. وتتمّ هذه العمليّة بناء على تقسيم كلّ مدلول إلى عناصره المعنويّة الدّنيا ومقابلة بعضها

ببعض. وتقتضي العمليّة سواء أُجْرِيَتْ في الصّوتميّة أو في علم الدّلالة استخراج جملة العناصر وإضفاء جملة من القِيم عليها قابلة للمقارنة وترتّب في محاور معيّنة.

وكما يحتاج التّحليل العنميّ إلى الحقول الدّلاليّة حيث تتداخل الكلمات في ما بينها في هذه الحقول، غير أنّ تقسيم هذه الحقول لا يخلو في الكثير من الأحيان من اعتباطيّة. هذا بالإضافة إلى وجود مشكلة المشترك، إذا ما اعتبرنا أنّ مدلوله ما هو إلاّ مجموعة من المعانم، أو جملة من المعاني المختلفة تميّز بينها مداخل القاموس، ومن ذلك مدلول كلمة «عين» في اللّسان العربيّ مثلاً. فهي مجموع المعانم التي تميّزها من قبيل [+ جارحة] أو [+ إنسان] أو [+ الماء] إلخ... وهذه المعانم لا تنتمي كلّها إلى حقل دلاليّ واحد، وإنّما تتوزّع على حقول مختلفة. وبالتّالي فإنّ تحليلها لا يتمّ إلاّ بكيفيّة مستقلّة الواحدة عن الأخرى. ويرى اللّسانيّون أنّ لنجاح التّحليل العنميّ، لا بدّ من أن يكون الحقل الدّلاليّ قائماً على نواة معنميّة مشتركة. فللمقارنة بين «الكرسيّ» و«الأريكة» و«الدّيوان» مثلاً لا بدّ من إيجاد مقوّم مشترك بينها جميعاً، مقوّم مادّي وظيفيّ واحد هو صلوحيّتها للجلوس. ومن النّقائص التي يتّسم بها التّحليل العنميّ أنّ المعاني الكثيرة في كلمات كثيرة ينتابها الغموض، وبالتّالي ليس من السّهل حصرها دائماً وأبداً في هذه الملامح المميّزة، وإلاّ ما الفرق بين «الإجّاصة» و«الكمثرة» مثلاً. ولا ينتاب الغموض المعاني وحدها، وإنّما العلاقات التي يشهدها المشترك والأضداد من ذلك هل تحشر «الطّائرة» و«الباخرة» في محور العربات الصّالحة للركوب أم لا؟ وهل كلّ ما يلبس في القدم هو من محور الأحذية أم لا؟ هذا بالإضافة إلى بعض المشاكل الأخرى من قبيل هل هذه المعانم تهمّ الشّكل أو المضمون؟ وهل هذه المعانم كلّيّة أم لا؟ وإن كان هذا التّحليل قادراً على أن يبيّن تنظيم المعجم الجدوليّ، فهو غير قادر على أن يبيّن التنظيم المركّبيّ المتعلّق بإنشاء الوحدات القصوى كالجمل[1].

ومن النّقائص النّظريّة والمنهجية التي تثيرها أوركيوني Kerbrat-Orecchioni صعوبة تحديد المعنم الأمثل من جملة المعانم التي يمكن أن تسند إلى الكلمة الواحدة. ومن النّقائص أيضاً أنّ هذه الطّريقة لا تهتمّ إلاّ بالمعنى

1 KERBRAT-ORECCHIONI (C.), « *Sémantique* », (CD), pp. 7-8.

البنيويّ وحده، أي بالرّجوع إلى المعنى الأساسيّ dénotatif فقط، من دون الأخذ بعين الاعتبار المعاني الحافّة والقيم الإضافيّة المتأتّية من الأبعاد الأسلوبيّة أو الثّقافيّة أو الاجتماعيّة، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار السّياقات التي ترد فيها[1].

4.6. التّحليل التّأثيليّ

التّأثيل -كما ذكرنا- هو علم يبحث في أصول الكلمات أو في تاريخيّتها. وبالرّغم من كون هذا الجانب التّاريخيّ هو الغالب على هذا العلم، إلاّ أنّه يمكن الحديث عن بنية الكلمات التّأثيليّة. وبنية الكلمات بهذا المعنى تتعلّق بقسم من الكلمات تشترك في جملة من العناصر، سواء في ما يتعلّق بدوالّها أو بمدلولاتها. من ذلك كلمات من قبيل danseur (راقص) في الفرنسيّة وchanteur (مطرب) وjoueur (لاعب)، كلّها تشترك في شكل دالّ يعبّر في كلّ الحالات عن الذي يقوم بفعل ما. ومن ذلك أيضاً كلمات من قبيل spaghetti (معكرونة) وmacarouni وcannelloni، إنّها كلّها كلمات ذات أصول إيطاليّة تدلّ على موادّ ذات أصل إيطاليّ. وفي كلّ هذه الحالات توجد علاقة بين الكلمة والشّيء الذي تدلّ عليه. وهي في الآن نفسه علاقة تأثيليّة وعلاقة معجميّة، كما يراها قيرو. هي تأثيليّة لبحثها في أصل الكلمات، وهي معجميّة لأنّها تؤسّس لمعنى الكلمة ولاستعمالاتها، بغضّ النّظر عن العلاقة الاعتباطيّة التي تتميّز بها. على هذا الأساس لا يتمّ التّعامل مع المعجم، كما هو عليه في الظّاهر، وإنّما كما هو في بنيته العميقة. وبالرّبط بين الجانب التّأثيليّ والجانب المعجميّ يمكن الحديث عن نظام بنيويّ. وكلّ هذا يعود إلى أنّ الكلمات في بنيتها الظّاهريّة يشوبها كثير من الالتباس والغموض، وهي لا تتّضح في الحقيقة إلاّ في بنيتها العميقة، أي بالرّجوع إلى جوانبها التّأثيليّة[2].

5.6. التّحليل التّوليديّ

النّحو التّوليديّ لا يهتمّ بوصف الألسن بقدر ما يهتمّ بوضع نماذج صوريّة هي عبارة عن أنساق نحويّة قائمة على جملة من القواعد التّوليديّة

---

1 KERBRAT-ORECCHIONI (C.), « *Sémantique* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, t. 16, pp. 696-697.

2 GUIRAUD (P.), « *Lexicologie* », p. 1164.

التّحويليّة، قادرة على بناء نحو نظريّ ما هو إلاّ تمثيل للنّحو الذّهنيّ الموجود في ذهن المتكلّم، ويدلّ على قدرته اللّسانيّة. وتأسيس هذا النّحو لا يقوم على مسائل التّركيب وحدها، وإنّما هو يشمل جملة من المكوّنات من أهمّها المكوّن التّركيبيّ والمكوّن الصّوتميّ والمكوّن الدّلاليّ. وهذه المكوّنات تتفاعل في ما بينها بفضل تطبيق مختلف القواعد التّركيبيّة والصّرفيّة والدّلاليّة، لتصل في نهاية التّحليل إلى البنية السّطحيّة أو الصّيغة المنجزة للجمل، في محاولة لربط الصّلة في خاتمة المطاف بين مسائل الصّوت بمسائل المعنى.

من هنا كان الاهتمام بالمعجم وخاصّة بداية من سنة 1965، وهي السّنة التي وضع فيها شومسكي نظريّته المعياريّة في كتابه «مظاهر من النّظريّة التّركيبيّة». وأقرّت النّظريّة التّوليديّة أنّ الفصل بين المعجم والنّحو هو فصل غير طبيعيّ، وأنّ المعجم في هذه الحالة ليس قائمة من المفردات، وملكاً مشاعاً بين كلّ أفراد المجموعة اللّسانيّة الواحدة، وإنّما هو مجموعة من الكلمات، "تفرز خصائص واطّرادات فرعيّة أو تامّة تمكّن من وضعها في طبقات عامّة أو فرعيّة لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامّة تضبط الملكة اللّسانيّة العامّة للإنسان، أو الملكة الخاصّة بلسان من الألسن الطّبيعيّة"[1].

وبناء عليه يمكننا اعتبار أنّ مجموع الكلمات التي تحسب على معجم ما يمكن تصنيفها إلى أقسام أو طبقات أساسيّة وأخرى فرعيّة، وأنّ لكلّ طبقة من هذه الطّبقات مميّزات خاصّة تميّز الواحدة من الأخرى. وهذه متأتّية من مبادئ عامّة تضبطها الملكة اللّسانيّة في اللّسان الواحد، أو تضبطها الألسن الطّبيعيّة بصفة عامّة. وأنّ هذه الكلمات داخل فروعها المختلفة تفرز بدورها خصائص عامّة أو خاصّة تميّز كلّ كلمة من الكلمات الأخرى. وبهذا الفهم للمعجم يمكن الحديث عمّا يسمّى ببنية المعجم. وبالإضافة إلى هذا فإنّ المعرفة المعجميّة كما يقول الفاسي الفهري "لا تقتضي تعلّم كلّ مفردة على حدة، بل تقتضي تعلّم كثير من خصائص طبقات المفردات، وهناك ما يدلّ على أنّ كثيراً من المعلومات عن طبقات المفردات تكون مكتسبة"[2]. وهذا وثيق الصّلة بالقدرات اللّسانيّة لدى الأفراد، وهو تابع للملكة اللّسانيّة أو للقدرات الفطريّة التي تميّز الإنسان من غيره من سائر الكائنات الأخرى. ومعرفة خصائص

1 الفاسي الفهري، المعجم العربيّ، ص: 6.
2 المرجع نفسه، ص: 6.

الكلمة المفردة المميّزة هذه داخل المعجم، وبالتّحديد في اللّسان الأمّ ما زالت إلى حدّ الآن غير معروفة بصورة واضحة. والمهمّ أنّ كلّ كلمة من الكلمات تتمتّع بجملة من الخصائص الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة وحتّى البلاغيّة أو التّداوليّة. وبناء عليه إنّ المعجم المقصود في النّحو التّوليديّ هو **الملكة المعجميّة**، أو هو **المعجم الذّهنيّ** الذي يدخل في قدرة المتكلّم اللّسانيّة، وهو يختلف عن الصّناعة القاموسيّة أو القاموس الذي يضعه المؤلّف ليجمع جزءاً من هذه القدرة اللّسانيّة.

وما يعترض النّحو التّوليديّ من صعوبات في هذا الشّأن يتعلّق بمحاولة وضعه نماذج تمثيلية تخصّ النّظريّة المقترحة، تقوم -كما ذكرنا- على أشكال صوريّة في محاولة منها لمحاكاة الموضوع أو التّمثيل له. وبطبيعة الحال تناقش في إطار النّحو التّوليديّ كفاية النّموذج وقدرته على الإلمام بمسائل لم تستوعبها نماذج أخرى.

والمعجم في النّحو التّوليديّ -على ما ذكرنا- قائم على أساس افتراض أنّه مكوّن من مكوّنات النّحو، ممّا يدلّ على الصّلة المتينة بين مسائل المعجم ومسائل التّركيب، بل أكثر من هذا تعتبر القواعد المعجميّة القواعد الأساسيّة التي تضطلع بدور مهمّ في تنظيم النّحو، ممّا يجعل المعجم قائماً على نسق علائق نحويّة ودلاليّة. ولا يقلّ المكوّن المعجميّ نسقيّة عن باقي المكوّنات الأخرى، لأنّ هناك الكثير من المعلومات المتعلّقة بالكلمات يمكن التّنبّؤ بها بالاعتماد على المبادئ العامّة التي ترجع إلى النّسق الكلّيّ الذي يحدّد الملكة اللّسانيّة. وكثير من هذه المعلومات -كما يقول الفاسي الفهري- "تكون تكراراً أو حشواً ولا يحتاج متعلّم اللّغة إلى تعلّمها في كلّ مفردة علي حدة، بل إنّها معلومات يمكن استخلاصها من النّحو الخاصّ أو النّحو الكلّيّ العامّ"[1].

والوحدة المعجميّة وثيقة الصّلة بتمثيلاتها الدّلاليّة. وهذه المزاوجة هي التي تكوّن المعجم في لسان ما. وكلّ مدخل من مداخل المعجم يحتوي على قراءة أو أكثر، وكلّ قراءة تتضمّن معنى من معاني هذه الوحدة. وهذه القواعد المعتمدة في قراءة هذه المعاني هي ما يعبّر عنه **بقواعد الإسقاط**. وقواعد الإسقاط هذه هي قدرة المتكلّم المستمع على إسقاط ما يعرفه من معاني الجمل والكلمات على ما لا يعرفه من بقيّة الجمل المحتملة في اللّسان.

---

1 الفهري، **المعجم العربيّ**، ص: 16.

ومعاني الوحدة المعجميّة هي جملة الملامح المميّزة التي تتميّز بها كلّ وحدة معجميّة لتميّزها عن باقي الوحدات المعجميّة. وهذه الملامح المميّزة هي الأبجديّة الدّلاليّة التي تتألّف منها القراءات، فتصبح كلّ كلمة في هذه الحالة ذات ملامح مميّزة وسمات نحويّة ودلاليّة معيّنة، وهي خاضعة لجملة من القيود هي ما يعبّر عنها **بقيود التّوارد** التي من شأنها أن تمنع تشكّل بعض التّراكيب. وهذه القيود تعمل على رفع الالتباس والشّذوذ الدّلاليّ، أو توليد الجمل التي لا معنى لها[1].

وتحاول النّظريّة التّوليديّة حصر المعلومات الضّروريّة المتعلّقة بالكلمة. وتستبعد أن تكون المعلومات المتعلّقة بكلّ وحدة معجميّة مجرّد ذاكرة سالبة. وعليه فإنّ من شأن النّظريّة الدّلاليّة التّوق "إلى رصد العلائق والاطّرادات والتّعميمات التي تربط المداخل" بتعبير الفاسي الفهري. هذه العلائق أو الاطّرادات قائمة على جملة من القواعد قادرة على استخلاص المعلومات المتكرّرة في الوحدات المعجميّة. وتسمّى هذه القواعد **بقواعد الحشو**. ومن مهمّة قواعد الحشو أن تقلّص من حجم المعلومات في المعجم. وذلك من قبيل رصد المشتقّات في اللّسان العربيّ كالفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها.

وهنا يجد المعجم نفسه أمام إشكالات تتعلّق بالمداخل التي يحتوي عليها. فهل يحتوي على مداخل بعض المفردات فقط، ويتمّ توليد البقيّة بواسطة قواعد اشتقاقيّة، أم يحتوي على مداخل جميع المفردات؟ هذه الأسئلة حيّرت النّحو التّوليديّ، ووُضِعَت نظريّات بهذا الشّأن، منها نظريّة المداخل المفقرة، ونظريّة المداخل التّامّة[2].

7. المعجم والنّحو

يقابل اللّسانيّون عادةً بين المعجم والنّحو، وبالتّالي فهم يقابلون بين مجال مفتوح وآخر مغلق. وإن كان المعجم يتكوّن من طائفة كبيرة من الكلمات لا حدّ لها نظريّاً، فإنّ النّحو يتكوّن من مجموعة من الأنظمة الدّاخليّة، نميّز فيها بين الجنس والعدد والحالة وغيرها. ويتأتّى انفتاح المجال الأوّل من إمكانيّة إغنائه الدّائم، تبعاً لمتطلّبات الواقع والحياة، في حين يتأتّى انغلاق

1 الفاسي الفهري، **اللّسانيّات واللّغة العربيّة**، ج: II، ص: 194.
2 المرجع نفسه، ج: II، ص ص: 199–200.

الثّاني من عدم قابليّته للإغناء أو لاقتصاره على مجموعة من الضّوابط أو القوانين والمقولات المحدّدة سلفاً. وتعتبر العلاقة بين العناصر في المجال الأوّل أكثر حرّية وأكثر مرونة في التّعامل في مقابل العلاقة الأكثر تقييداً في المجال الثّاني، كما يراها بيرّو[1].

ومن المسلّم به أنّ هناك ترابطاً بين المعجم والنّحو لإنتاج الكلام أو لفهمه. وكثيراً ما تعبّر عن هذا التّرابط أو التّداخل كتب النّحو من جهة والقواميس من جهة أخرى. فكتب النّحو كثيراً ما تتعرّض للوصف المعجميّ وتستدلّ بالمعجم لتوضيح مسائل النّحو. والقواميس بدورها ليست خالية من الوصف النّحويّ، وضبط الكثير من القواعد النّحويّة للاستعانة بها في فهم وإنتاج اللّغة.

وهذا التّداخل الحاصل سبق أن تفطّن إليه اللّسانيّون منذ بداية تأسيس اللّسانيّات الحديثة. وترى اللّسانيّات أنّ النّحو لا يستطيع أن يستغني عن المعجم، وإلاّ أصبح مفاهيم مجرّدة، كما أنّ المعجم لا يستطيع أن يستغني عن النّحو. وهو في الكثير من الحالات لا يعرض للكلمات مفردة أو معزولة، وإنّما يعرض لها في سياقات مختلفة هي عبارة عن شواهد. وهو لا يعرض للكلمات مفردة في كلّ الحالات، وإنّما يعرض لبعض صيغها من قبيل الجمع والتّصغير والتّعريف. بل لقد حرص الكثير من المعجميّين على تصدير القواميس اللّغويّة بمقدّمات موجزة في نحو اللّسان الذي يعرضه. ويرى دي سوسير في هذا الصّدد أن ليس من المعقول فصل المعجم عن النّحو إذ "أنّ الكلمات كما سجّلوها في المعاجم لا تبدو من أوّل وهلة قابلة للخضوع للدّراسة النّحويّة التي حصروا موضوعها بصورة عامّة في دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات. لكن سرعان ما نلاحظ أنّ عدداً كبيراً من تلك العلاقات يمكن أن تعبّر عنها بواسطة الكلمات، أو بواسطة طرق نحويّة على السّواء"[2].

وعلى الرّغم من هذه العلاقة بين المعجم والنّحو، فالفرق بينهما لا يخفى. وإن كان المعجم -كما ذكرنا- يهتمّ بالكلمات المفردة المحسوسة أو صيغها وترتيبها، فإنّ النّحو قائم على جملة من المقولات والتّجريدات. وهو لا يتعامل مع الكلمات في حدّ ذاتها، بقدر ما يتعامل مع منوالات معيّنة من

1 PERROT (J.), « *Le lexique* », p. 284.

2 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 202.

قبيل المبتدإ والخبر والجملة الاسميّة والجملة الفعليّة والفاعل والمفعول به والمذكّر والمؤنّث والمفرد والجمع إلخ...، وبالتّالي يصبح النّحو قائماً على نظام محدّد على اللّسانيّ أن يضبطه. وذلك خلافاً للمعجم الذي يبدو أنّه غير خاضع لأنظمة معيّنة مثلما سبق أن أشرنا إلى هذا. وبناء عليه يبدو أنّ النّموذج النّحويّ نموذج مغلق ومحدّد في مقابل النّموذج المعجميّ المفتوح الذي يمكن إغناؤه وتعديله باستمرار[1].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ بنية المعجم في حدّ ذاتها إذا ما تمّ قبولها، فهي قائمة على جملة من القواعد النّحويّة أو الصّرفيّة، باعتبار أنّ المعجم لا يتضمّن الكلمات المفردة البسيطة وحدها، وإنّما يتضمّن الكلمات المشتقّة والكلمات المركّبة أيضاً. وهذا قائم بطبيعة الحال على التّوليد والبناء وإعادة البناء.

ويجب ألاّ يُفْهَمَ -كما ترى راي ديبوف REY-DEBOVE- أنّ العلاقة بين المعجم والنّحو هي علاقة العنصر بالمجموع، أو الذّهاب من المركّب إلى الكلمة المفردة أو العكس. وإنّما لا بدّ من فهم أنّ الكلمات المتجسّدة في النّحو عددها محدود وضئيل، وبأنّ القواعد النّحويّة التي يتضمّنها القاموس ليست كلّها ظاهرة[2].

ومن نقائص المعجم في علاقته بالنّحو أنّ القاموس لا يتضمّن كلّ الوحدات الدّالّة. صحيح أنّه يتضمّن الكلمات المقترضة في لسان معيّن، كما قد يتضمّن الكثير من الكلمات الأدوات مهما ضؤل حجمها، ولكنّه لا يتضمّن كلّ الصّياغم وبالذّات المتّصلة. ○

ولا تعتقد راي ديبوف مثل غيرها من اللّسانيّين أنّ الدّلالة هي أن تقيم هذه العلاقة بين المعجم والنّحو، وإنّما ترى أنّ الدّلالة تظهر في الحقيقة في مستويات عدّة. تظهر في الدّلالة المعجميّة كما تظهر في الدّلالة النّحويّة. ومجموع الدّلالات المعجميّة لجملة من الكلمات في تركيب ما، لا تكفي للحصول على المعنى العامّ للجملة، إن لم تؤخذ بعين الاعتبار الرّوابط النّحويّة

---

1 محمّد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة، ص ص: 14-15.

2 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », p. 83.

ونظام الكلمات وطريقة ائتلاف هذه الكلمات في ما بينها. هذا بالإضافة إلى كثير من القواعد الصّرفيّة الخاصّة بأبنية الكلمات في حدّ ذاتها[1].

هذا الاختلاف بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة النّحويّة، كما يراه ليونز ليس على غاية من الوضوح مثلما يُتصوّر. إذ ثمّة من اللّسانيّين من يقيم الفرق بين الكلمات التّامّة والكلمات الوظيفيّة التي تنتمي إلى مجموعة من الكلمات القليلة العدد، وهي مرتبطة بالقوانين النّظميّة في مستوى التّركيب. ومن الملاحظ أنّ هذه الكلمات الوظيفيّة تعتبر أقلّ اتّصافاً بالمعجميّة من الأسماء والأفعال والصّفات والظّروف. إلاّ أنّه في ما بينها يُعتبر بعضها أقرب إلى المعجميّة من بعضها الآخر. وفي بعض الحالات تفقد كلّ صفة معجميّة على الإطلاق.

ويرى ليونز من جهته أنّ الفصل القطعيّ بين المعجم والنّحو في لسان ما ليس أمراً سهلاً. وما يعتبر معجماً في لسان ما، قد يكون منتمياً إلى النّحو في لسان آخر. ويضرب ليونز في هذا الصّدد مثالاً من اللّسان الإنقليزيّ هو kill (قَتَل) وdie (مات)، ويشير إلى أنّ ما يناظره في ألسن أخرى قد يكون مقتصراً على خصائص الفعل النّحويّة من قبيل اللّزوم والتّعدية. وما يمكن أن نعبّر عنه في بعض الألسن بمقولات نحويّة كالزّمن، قد نعبّر عنه في ألسن أخرى بواسطة كلمات تفيد الماضي أو الحاضر أو غيرهما. وكلّ هذا يدلّ على اختلاف أبنية الألسن والمعجم في الألسن المختلفة[2].

ولقد كنّا أشرنا في فصل سابق إلى العلاقة بين المعجم والنّحو أو بالأحرى بين المعجم والتّركيب وهي علاقة يحتفي بها النّحو التّوليديّ، ويمكن لها أن تتجلّى في مستويات عدّة، باعتبار أنّ البنية العميقة للجملة تتضمّن سلفاً مكوّناً معجميّاً. والمكوّن المعجميّ تتحكّم فيه جملة من القواعد المعجميّة قادرة على إدماج الوحدات المعجميّة المختلفة التي تظهر في السّطح على صورتها المنطوقة، بعد أن تمرّ بمجموع القواعد النّحويّة والصّرفيّة والصّوتميّة، لتعطينا شكل الجملة المنجزة النّهائيّ، وهذه العلاقة بين المعجم والتّركيب بحاجة إلى ضبط كلّ الخصائص الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة المميّزة لكلّ وحدة معجميّة من الوحدات التي يحتاجها التّركيب. وهذه الخصائص

1 REY-DEBOVE (J.), « *Lexique et dictionnaire* », p. 84.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 218.

-كما سبق أن ذكرنا- تأخذ العلامات الرّياضيّة الموجبة والسّالبة من قبيل [+ حيّ] و[- حيّ] أو [+ جماد] و[- جماد] إلخ...

لا شكّ أنّ الوحدات المعجميّة ليست وحدها ممّا يتضمّن معنى أو دلالة وإنّما ثمّة دلالة بنيويّة مرتبطة بالتّركيب أو اختلاف الكلمات في ما بينها. وهذان النّوعان من الدّلالة يكمّل أحدهما الآخر، وما الاختلاف إلاّ اختلاف في مستوى التّحليل.

الفصل الثّامن

خصائص الكلمة الدّلاليّة

"كلّنا يعرف في التّطبيق ما المقصود بأنّ للكلمة معنى. ومعرفة معنى الكلمة يعني أنّنا نستطيع أن نستخدمها على نحو دقيق، نستطيع أن نشرحها للآخرين على طريق إعادة الصّياغات أو عن طريق المترادفات. لكنّ هذا لا ينتج عنه وجود كيان هو المعنى أو مجموعة من الكيانات هي معنى الكلمات. وأن تعني الكلمة شيئاً فهذا شبيه -إلى حدّ ما- بفكرة أنّ لافتة في الطّريق تشير إلى مكان ما. نستطيع أن نفهم معنى الكلمة على نحو تامّ مثلما نستطيع أن نقرأ اللاّفتة. لكن من غير المعقول أن نسأل ما هذا الذي تعنيه الكلمات، إلاّ أن نسأل ما هذا الذي تشير إليه اللاّفتات. بمعنى أنّه ليس معقولاً أن نسأل -بوجه عامّ- عمّا تعنيه الكلمات أو عمّا تشير إليه اللاّفتات. إنّ المعقول فقط هو أن نسأل: ماذا تعني الكلمة؟ وما الذي تشير إليه هذه اللاّفتة؟".

بالمار، علم الدّلالة، ترجمة د. صبري إبراهيم السّيّد، ص: 51.

كثيراً ما يتداخل علم الدّلالة مع المعجم، وكثيراً ما يرتبط بمعنى الوحدات المعجميّة، ليشمل وحدات أكبر كالجملة والنّص. وعليه فهو يعتبر دراسة مضمون كلّ الوحدات اللّسانيّة مهما يكن نوعها في اللّسان الطّبيعيّ. ولا تعتبر هذه الوحدات اللّسانيّة وحدها الحاملة للمعنى، وإنّما العلاقات النّحويّة تُسهم بدورها في ذلك. وكثيراً ما يقسّم اللّسانيّون الدّلالة إلى نوعين:

- الدّلالة المعجميّة المرتبطة بالكلمات المفردة.
- والدّلالة البنيويّة المرتبطة بالتّركيب.

ويرى هذا الفرع الأخير أنّ الجملة هي الوحدة المعبّرة لا الكلمة. وما الكلمة إلاّ جزء من الجملة، وبالتّالي لا تكتسب الكلمة معناها إلاّ داخل التّركيب في سياق ما. ومعنى الجملة كما هو معلوم ليس مجموع معاني الكلمات المفردة، ولكنّه المعنى الحاصل من ائتلاف هذه الكلمات في ما بينها.

وبغضّ النّظر عن الانتصار للتّوجّه اللّسانيّ الأوّل أو الثّاني، فإنّ كثيراً من اللّسانيّين يقلّلون من شأن هذا الاختلاف، ويعتبرون أنّ التّوجّهين يكمّل الواحد منهما الآخر. وما هذا الاختلاف في الحقيقة إلاّ اختلاف في مستوى التّحليل. وبفرض معنى الكلمة المقنّن بالإمكان إنتاج الجمل غير المقنّنة، وفهمها. ويعود الفضل في هذا إلى التّراكيب من جهة وإلى مصاحبة الكلمات co-occurrence من جهة أخرى. ولا يخفى أنّ المهتمّين بدلالة الجملة يعتمدون على دلالة الكلمة المفردة، وهم يأخذون هذه الدّلالة من القاموس، وأنّ المهتمّين بدلالة الكلمة لا مناص لهم من الأخذ بعين الاعتبار الدّلالات المختلفة التي يمكن أن تتضمّنها الكلمة الواحدة[1].

ولا تخلو قضايا الدّلالة من جوانب نفسيّة وأخرى منطقيّة أو فلسفيّة. أمّا الجوانب النّفسيّة فهي متعلّقة بطبيعة الدّليل وإدراك المتكلّم المستمع له، وعلاقة الكلمة بالواقع، وعلاقة اللّسان بصفة عامّة بالفكر. وأمّا الجوانب المنطقيّة فتتمثّل في مدى مطابقة الواقع اللّسانيّ للواقع المادّي. وكيف يدلّ الدّليل على الشّيء، وما هي العلاقة الرّابطة بين الدّالّ والمرجع أو بين الاسم ومسمّاه.

وإلى جانب علم النّفس والمنطق تحاول اللّسانيّات أن تستحوذ على مسائل الدّلالة في محاولة منها إمّا إلى إبعاد الجوانب النّفسيّة والمنطقيّة وكلّ المسائل الأخرى الحافّة، كما تفعل الكثير من المدارس البنيويّة والوصفيّة، وإمّا أنّها تحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذه الاختصاصات المذكورة، مثلما نجد هذا في النّحو التّوليديّ التّحويليّ.

ويُعتبر علم الدّلالة دراسة وظيفة الكلمات من حيث أنّ هذه الوظيفة تتمثّل في إيصال المعنى. وفي هذه الوظيفة تدخل العناصر التّالية: الأصوات والكلمات والتّراكيب. ويُعرّف علم الدّلالة من طرف بعض اللّسانيّين باعتباره "الدّراسة العلميّة للمعنى أو للدّلالة"[2]. ويُعرّفه بعضهم الآخر على أنّه "دراسة معنى الكلمات والجمل والخطابات في اللّسان الطّبيعيّ"[3].

1 POTTIER (sous direction), *Le langage* CEPL, p. 446.

2 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), *Sémantique du langage*, p. 3.

3 KERBRAT-ORECCHIONI, « *Sémantique* », in : *Encyclopaedia Universalis* (C.D.), p. 1.

والشّيء الذي لا يختلف فيه اللّسانيّون أنّ الكلمة مشبّعة بالمعنى. وهي مخزّنة بمعناها أو بمعانيها في الذّاكرة المعجميّة لدى الأفراد. والأمر يعتبر بديهيّاً بالنّسبة إلى المتكلّم الذي يريد أن يبلّغ شيئاً عن طريق اللّسان واستعماله لكلمات بدون معنى أمر لا معنى له. وكما يُعتبر بديهيّاً أيضاً بالنّسبة إلى المتلقّي، فهم خطاب بكامله في حالات، وفهم بعضه في حالات أخرى، وقد يكون عدم معرفته لكلمة ما عائقاً عن فهم الخطاب بصورة تامّة. ولقد سبق أن ذكرنا أنّ المعجم الذّهنيّ شيء مشترك بين جميع الأفراد ذوي اللّسان الواحد. وعليه فإنّ الكلمات تحتفظ بمعانيها الأساسيّة خاصّة لتنضاف إليها جملة من المعاني الأخرى تبعاً للسّياق أو لمقام الحال. ويتمّ عادةً الوصول إلى المعنى الجمليّ للنّصّ أو للخطاب بمعرفة الكلمات المفردة مسبقاً، إلاّ إذا استثنينا التّعابير الجاهزة من قبيل «ضرب كفّاً بكفّ» ونحوها. والملاحظ أن ليس هناك نظام بين الكلمات في مثل هذه التّراكيب، بل يبدو أنّ معنى الائتلاف يشوبه كثير من الغموض، فهو لا يتحدّد تبعاً لمعاني الكلمات المفردة، وإنّما معناه أقرب إلى معنى الكلمة الواحدة. وإن شابهت هذه التّعابير الجاهزة الكلمات المفردة في الدّلالة، فهي لا تشبهها ضرورة في التّركيب. وقد تكون بعض هذه التّعابير حسب بالمار أكثر ثباتاً أو جموداً من تعابير أخرى[1].

1. المعنى من خلال السّياق

ترى بعض النّظريّات أنّ المعنى لا يتحدّد إلاّ بالنّظر إلى السّياق الذي تقع فيه. وترتبط هذه الفكرة بما سبق أن رأيناه في فصل سابق ألا وهو التّوزيع la distribution. وترجع فكرة التّوزيع إلى المدرسة البنيويّة الأمريكيّة وأساساً إلى هاريس الذي يرى أنّ الاختلاف في التّوزيع راجع إلى الاختلاف في المعنى[2]. فكلمة «كلب» على سبيل المثال لا تقع في نفس السّياقات التي تقع فيه كلمة «تفّاحة»، وكلمة «تفّاحة» لا تقع في نفس السّياقات التي تقع فيها كلمة «كرّاسة»، وذلك بسبب من الاختلاف الحاصل في المعنى. والتّوزيع ينبني على العلاقات المركّبيّة أي بالنّظر إلى الكلمة في علاقاتها بالكلمات المجاورة لها في مستوى التّركيب، وتزعم هذه المدرسة المذكورة أنّ معنى الكلمة أو معنى الصّيغم يحدّده السّياق الذي يرد فيه، ممّا يجعل المعنى وثيقة

1 بالمار، علم الدّلالة، ص: 151.
2 المرجع نفسه، ص: 142.

الصّلة بالعلاقات بين الكلمات، وهو ما يرفضه بالمار محاولاً الرّدّ عليه بقوله: "واضح على وجه التّأكيد أنّ تحديد المعنى بالنّظر إلى التّوزيع هو بمثابة وضع العربة أمام الحصان (أي وضع الأشياء في غير موضعها). فالكلمات يختلف توزيعها لأنّ لها معاني مختلفة"[1]، لا أنّ معانيها مختلفة لأنّ توزيعها مختلف.

وترى هذه النّظريّات أن لا معنى للكلمة إطلاقاً خارج سياقاتها أي خارج التّركيب، وبدون مراعاة الكلمات المجاورة لها، سواء كانت التي تسبقها أو التي تلحقها، إذ في التّركيب وحده تتحقّق الكلمة وتكتسب معناها. وتبدو وجهة النّظر هذه بالنّسبة إلى أولمان أنّها لا تخلو من مبالغة. ويرى أنّ الذين ينادون بهذه الآراء ينسون الفرق بين الكلام la parole واللّسان la langue، لأنّ السّياقات تلازم فعليّاً الكلام. وصحيح أنّ الكلمات المخزنة في ذهن المتكلّم والسّامع لا تكتسب دقّتها، ولا يتحدّد معناها إلاّ بالاستعمال، ولكنّ هذا لا يعني أنّ الكلمات في حالة الإفراد خالية من المعنى، وإلاّ كيف يمكن للقواميس أن تُصنّف إذا لم يكن لهذه الكلمات معان؟ ولا ينكر أولمان أن تكون معاني بعض الكلمات مائعة أو غير محدّدة تحديداً دقيقاً، ولكنّها ليست خالية من معنى أو عدّة معان مركزيّة ثابتة. ويقول في هذا الصّدد: "هذه القضيّة مسلّم بها على وجه العموم، ولكن عدم وضوح الفرق بين الكلام واللّسان قد عاق كثيراً من العلماء عن منع الكلمات المفردة نصيبها من الاستقلال الذي تستحقّه"[2]. وبالرّغم من هذا فإنّ أولمان لا ينكر أنّ للسّياق دوره، إذ هو يعمل على توضيح المعنى وتدقيقه، ليرفع الالتباس، ويُوضّح المشترك والمتجانس، ويضفي على الكلمة ظلالاً من المعنى كالمعنى العاطفيّ أو الأسلوبيّ أو غير ذلك.

وبالرّغم من التّمييز بين اللّسان والكلام يعتبر هاس HAAS أنّ الكلمة وحدة الكلام واللّسان. وهي لا تتحقّق ولا تتحدّد إلاّ إذا ارتبطت بسياق أكبر. وبالتّالي يمكن معالجتها بعيداً عن الجملة. وكلّما زحزحناها أو عزلناها عن مكانها لم تعد ما كانت عليه في السّياق لأنّها فقدت تلك العلاقات التي من شأنها أن تحدّدها، وأن تجعل من ملفوظ ما حالة خاصّة. وعليه فمن الصّعب

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص: 144.

2 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 62.

وجود جملتين تُنْطَقَان في نفس الظّروف وفي نفس الوضعيّات تماماً. ممّا يحمل هاس على أن يميّز بين نوعين من المعنى بشأن الكلمة سبق أن تعرّضنا لهما هما المعنى الكامن potentiel والمعنى المتحقّق réel. فأمّا المعنى الكامن فهو معنى الكلمة باعتبارها وحدة معجميّة، وأمّا المعنى المتحقّق فهو معنى الكلمة في سياق ما. وفي كلّ وحدة معجميّة تعتبر كلّ المعاني المتحقّقة متضمّنة بالقوّة، وفي كلّ الحالات لا يوجد أيّ معنى تامّ خارج السّياق, ولا يتحقّق المعنى حقيقة إلاّ داخل السّياق. ويرى هاس أنّ المعنى الحقيقيّ ليس ما تتضمّنه الكلمة في حدّ ذاتها، وإنّما ما ينتج من علاقاتها مع كلّ عناصر القول. وبناء عليه فإنّ الكلمة في مستوى القول تتمتّع بنفس الأهميّة التي تحتلّها في المستوى المعجميّ[1].

ويرى روزتّي ROSETTI من ناحيته أنّ الكلمة في الجملة تعبّر عن شيء مختلف عمّا نجده في الكلمة المفردة. والكلمة المفردة تتميّز بعدم الدّقّة الدّلاليّة وبنوع من الضّبابيّة، والكلمة لها معنى عامّ في حالة الإفراد، وتكتسب معاني عديدة عندما تكون في الجملة أو في الملفوظ. ويرى روزتّي أنّ الكلمة في معناها العامّ تنتمي إلى اللّسان، ولكنّها في معناها المتميّز تنتمي إلى الكلام[2].

ولا يختلف معظم اللّسانيّين في القول إن للكلمة معنى أساسيّاً ومعنى ثانويّاً. ويرى ترانكا TRANKA أنّه إذا ما قبلنا تعدّد الكلمات الدّلاليّ وجب علينا أن نعرف ما الذي يحدّد هويّة الكلمة في النّظام اللّسانيّ. وبناء عليه، هل تعتبر كلمة من قبيل head (رأس) الإنقليزيّة كلمة واحدة أم عدّة كلمات؟ للإجابة عن هذه السّؤال يرى ترانكا أنّ كلّ كلمة تتمتّع بمعنى أصليّ، ولكنّها تستعمل في معان عدّة داخل الملفوظ من دون أن تتعارض مع المعنى الأصليّ، وكأنّ هذه المعاني الجديدة متولّدة من هذا المعنى الأصليّ، أو أنّ هذا المعنى الأصليّ هو الذي يعطي التّلوينات التي تبرز في المعاني الثّانويّة[3].

ويرى كرامسكي من جهته أنّ هذا التّمييز بين المعنى الأساسيّ والمعنى الثّانويّ لا يتحقّق فعليّاً إلاّ في المستوى المعجميّ أو في القاموس، لأنّ في سياق

1. KRAMSKY, ***The word***, pp. 47-48.
2. ***Ibid.***, pp. 47-48.
3. ***Ibid.***, p. 49.

معيّن لن نتكلّم على معنى أساسيّ وآخر ثانويّ، ذلك أنّ هذا المعنى في سياقاته هو بالضّرورة معنى أصليّ وأساسيّ[1].

وبناء على ما سبق تتحدّد الكلمة دلاليّاً بمعناها. وتتولّد عن المعنى مشاكل جمّة تتعلّق بتحديد الكلمة، وبتحديد بعض الوحدات اللّسانيّة الأخرى. وإن ثمّة من اللّسانيّين من اعتبر أنّ الكلمة هي أصغر وحدة دالّة، فإنّ بعضهم الآخر اعتبر الصّيغم هو هذه الوحدة الصّغرى. ومن هنا كان رفض الكثير من اللّسانيّين تعريف الكلمة القائم على الجوانب الدّلاليّة كما أشرنا إلى هذا في فصل سابق. وقد يعود رفض هذا الجانب الدّلاليّ في تحديد الكلمة إلى اعتبار أنّ المعنى ليس خاصّة كليّة للكلمة. وهو لا يصبح مفيداً إلاّ عندما تنضاف إليه خصائص أخرى.

ويرى كرامسكي أنّ مشكليّة الكلمة تنحصر أساساً في العلاقة بين المبنى والمعنى، ومن المعلوم أنّ كلّ كلمة قائمة على اتّحاد هذين الطّرفين، ومن الصّعب أن نتصوّر في لسان ما كلمة من دون معنى أو العكس. بيد أنّ الصّورة الأولى يمكن قبولها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الكلمات الأدوات التي يقتصر معناها على العلاقات النّحويّة، علماً وأنّ هذه العلاقة النّحويّة تتضمّن مثلما يرى بعضهم معاني نحويّة، ولكنّها ليست معاني مرجعيّة كالتي نجدها في الكلمات المعجميّة التي تعني الأشياء والصّفات والأحداث. وبناء عليه لو أبعدنا الكلمات الأدوات لاتّضح أنّ العلاقة بين المبنى والمعنى هي علاقة على غاية من الأهميّة، وأنّ كلمات المعجم تختلف أو تتّفق في المبنى والمعنى، أي يمكن لكلمتين أن تختلفا في المبنى والمعنى معاً، ممّا يعطي كلمتين مختلفتين وهو الشّائع، ويمكن أن يختلفا في المبنى ويتّفقا في المعنى ممّا يعطي كلمتين مترادفتين، كما يمكن أن يختلفا في المعنى ويتّفقا في المبنى ممّا يعطي المشترك. وبين هذه الاحتمالات الثّلاثة توجد بطبيعة الحال درجات متفاوتة[2].

2. الكلمة وحدة دلاليّة

لقد سبق أن تحدّثنا عن الوحدات اللّسانيّة في الفصل الثّاني، كما تحدّثنا عن الوحدة المعجميّة في الفصل السّابع، وها نحن نتحدّث عن الوحدة

1 KRAMSKY, *The word*, p. 49.

2 *Ibid.*, , p. 49.

الدّلاليّة في هذه الفصل، والسّؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصّدد: ما هي هذه الوحدة؟ وهل يوجد اتّفاق بشأنها؟

في الحقيقة يختلف اللّسانيّون في الاتّفاق بشأن هذه الوحدة، كما اختلفوا في تحديدها.فمنهم من يطلق عليها تسمية الوحدة الدّلاليّة المذكورة، ومنهم من يطلق عليها مصطلح السَّيْمَم le sémème. أمّا في ما يتعلّق بتعريفها فمنهم من يعتبرها «الوحدة الصّغرى للمعنى»، ومنهم من يعتبرها «تجمّعاً من الملامح التّمييزيّة»، ومنهم من يرى أنّها "كلّ امتداد من الكلام يعكس تبايناً دلاليّاً"[1].

ويعتبر السَّيْمَم في التّحليل التّكوينيّ أو المعنميّ ما يقابل العجمم le lexème في التّحليل المعجميّ. والسَّيْمَم هو مجموع ملامح الكلمة المميّزة، أي هو مجموع المعانم les sémantèmes التي تميّز الكلمة الواحدة. وعليه فإنّ سَيْمم «الكرسيّ» مثلاً يتكوّن من مجموع المعانم التّالية: [+ مسند] و[+ أرجل] و[+ لشخص واحد] و[+ صالح للجلوس]، وأمّا إذا أضفنا المعنم [+ متّكأين]، فهذا من شأنه أن يحقّق السَّيْمَم «الأريكة» le fauteuil[2] إلخ...

ويرى نيدا NIDA أنّ أيّ امتداد من الكلام من مستوى الصّيغم إلى مستوى الكلام المنطوق بكامله يمكن الحديث عنه من جانبين: إمّا كوحدة معجميّة، وإمّا كوحدة دلاليّة. وعندما يقع التّركيز على الصّيغة فإنّنا نتحدّث عن وحدة معجميّة، ولكن عندما يقع التّركيز على معنى هذه الصّيغة، فإنّنا نتحدّث عن الوحدة الدّلاليّة. ويقسّم نيدا الوحدة الدلاليّة إلى أربعة أقسام رئيسيّة هي:

- الكلمة المفردة.
- ما زاد على الكلمة، أي التّركيب.
- ما هو دون الكلمة، أي الصّيغم المتّصل.
- ما هو أصغر من الصّيغم، أي الصّوتم.

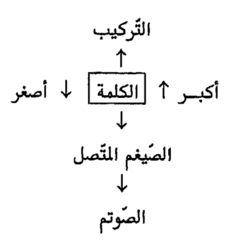
ويمكن التّمثيل لهذه الوحدات كما يلي[3]:

---

1 أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص: 31.

2 DUBOIS (J.) et Coll., ***Dictionnaire de linguistique***, p. 443.

3 أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص: 32.



ومن الجدير بالملاحظة أنّ الكلمة تعدّ أهمّ هذه الوحدات الدّلاليّة، وهي تحتلّ أهمّ مستوى لهذه الوحدات، أي هي حلقة الرّبط بين ما هو دونها وما هو فوقها. إلاّ أنّ هناك من اللّسانيّين، وكما ذكرنا، من يعتبر أنّ الجملة هي أهمّ هذه الوحدات. وعند هؤلاء لا يوجد معنى للكلمة في حالة الإفراد، وإنّما معناها يتحقق في الجملة التي ترد فيها. وأمّا الوحدة التي هي دون الكلمة أي الصّيغم المتصّل، فتشمل اللّواصق بصفة عامّة، وخاصّة السّوابق واللّواحق. وأمّا الوحدة التي هي دون الصّيغم أي الصّوتم فهي حرف أو حركة من قبيل الضّمّة أو الفتحة أو الكسرة التي تلحق الضّمير المتّصل في اللّسان العربيّ مثلاً، من نحو «تُ» و«تَ» و«تِ» في «فعلتُ» و«فعلتَ» و«فعلتِ» إلخ...

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنّ الحدود الفاصلة بين الوحدة المعجميّة والوحدة الدّلاليّة ليست على غاية من الوضوح. فالكلمة الواحدة كأن نقول «كرسيّ» أو «تفّاحة» مثلاً، يمكن اعتبارها في الآن نفسه وحدة معجميّة ووحدة دلاليّة. ويرى بالمار في هذا الصّدد أنّ الكلمة تعتبر وحدة من الوحدات الأساسيّة في علم الدّلالة، بيد أنّ هذا الاعتبار تواجهه بعض المصاعب[1].

1. من ذلك أن ليس للكلمات كلّها نوع واحد من المعنى. إذ يتمّ التّمييز عادةً بين نوعين من الكلمات، كما ذكرنا هذا في مواطن سابقة، الكلمات التّامّة والكلمات النّاقصة أو الصّوريّة. وإنْ تَمَّ إسنادُ معان معجميّة إلى النّوع الأوّل من الكلمات، فإنّ النّوع الثّاني يمكن أن يتضمّن ما يُعرف بالمعاني النّحويّة، لأنّ هذا النّوع الأخير له صلة بمسائل النّحو أكثر من اتّصاله

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص: 62–68.

بعلم الدّلالة. وفي الحقيقة إنّ هذا المعنى النّحويّ ليس معناها في ذاتها، وإنّما هو معناها بالنّظر إلى الكلمات المتّصلة بها في مستوى التّركيب.

2. عدم الوضوح في تحديد الكلمة وضبطها. ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض هذه المسائل، وذلك من قبيل ما هي الوحدة القابلة للتّحليل اللّسانيّ، هل هي الكلمة باعتبار شكلها المكتوب، وكما شاعت في التّحليل النّحويّ القديم أم هي العجمم أم هي الصّيغم باعتباره أصغر وحدة مستقلّة؟ وكلّ هذه الاعتبارات لها تبعات تجعل أمر تحديد الكلمة أمراً إشكاليّاً. وبالتّالي ما الحكم على كلمات من قبيل le chien (الكلب) في الفرنسيّة أو the boy (الولد) في الإنقليزيّة أو القطّ في العربيّة أو lupul (الذّئب) في اللاّتينيّة هل هي كلمات مفردة أم كلّ واحدة منها عبارة عن كلمتين؟ وبالتّالي هل أداة التّعريف كلمة أم ليست كذلك؟ وهل طريقة كتابة أداة التّعريف لها تأثير في هذه الاعتبارات أم لا؟ ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى كلمات من قبيل «يكتب» في العربيّة أو marchons (نذهب) في الفرنسيّة وloved (أحبّ) في الإنقليزيّة، هل هذه كلمات مفردة أم كلمتان، وإن استطعنا أن نفصل بين march- وons أو love- وd أو بين come (يجيء) وcame (جاء) أو بين go (يذهب) وwent (ذَهَب) في اللّسان الإنقليزيّ أو بين «سرير» و«أسرّة» في اللّسان العربيّ، وهي كلّها مسائل سبق أن تعرّضنا لها في فصول سابقة.

3. غياب طريقة دقيقة لتحديد العناصر الدّلاليّة داخل الكلمة، وهو ما يقيم مقابلة بين الكلمات العاتمة opaques والكلمات الواضحة transparents بمصطلحات أولمان. والكلمات الواضحة هي التي يمكن تحديد معناها من معنى أجزائها. وأمّا الكلمات المبهمة فهي التي لا يمكن تحديد معناها بهذه الكيفيّة. وما يكون في ألسن عاتماً قد يكون في أخرى واضحاً.

4. بعض الخصائص الصّوتيّة التّابعة لبعض الكلمات ذات الصّواتم الموجية، من قبيل ما يبتدئ بـ sl التي توحي بالانزلاق في الإنقليزيّة، وذلك من نحو slippery (انزلاقيّة) وslide (يتزلّج) وslip (ينساب) وslither (ينزلق) إلخ...، أو من قبيل ما يبتدئ بـ sk التي تشير إلى المسّطح أو «السّطحيّة»، وذلك من قبيل skate (مزلج) وskid (الدّحرجة) وskim (يتصفّح) skin (البشرة) إلخ... وبالرّغم من كثرة الأمثلة من هذا القبيل في اللّسان الإنقليزيّ خاصّة لا يمكن أن تقام قاعدة مطّردة في اللّسان بكامله. وإنّما هي ظاهرة لها دلالتها.

5. الاختلاف في تقسيم بعض الكلمات، وعلى أيّ أساس يتمّ التّقسيم؟ هل تبعاً للمعنى أم تبعاً للصّيغة؟ من ذلك كيف يمكن تقسيمٍ كلمات من قبيل heavy smoker (مدخّن كبير) أو good singer (مغنٍ حسن) في اللّسان الإنقليزيّ هل تقسّم إلى heavy وsmoker مثلاً أم إلى -heavy smok وer؟

6. تحديد ملامح الكلمة المميّزة تبعاً للملامح التي تشترك فيها الكلمة مع غيرها من الكلمات. والملامح التي تختلف عنها مع كلمات أخرى. وذلك من نحو أن نقول: إنّ الملامح المميّزة لكلمة «ثور» هي [+ حيوان] و[+ بقريّ] و[+ ذكر] و[+ بالغ] إلخ... وذلك في مقابلة «بقرة» و«عجل». لكن، وكما هو معلوم، لا نجد هذه الثّنائيّات المتعلقة بالجنس في عالم الحيوان في كلّ مرّة،فنحن نعرف «الثّور» و«البقرة» و«الحمار» و«الأتان»، ولكنّنا لا نعرف «الزّرافة» الذّكر و«الزّرافة» الأنثى ولا «العصفور» الذّكر ولا «العصفور» الأنثى وغيرها.

كلّ هذه النّقاط التي طرحها بالمار وهي بمثابة صعوبات تعرض اللّسانيّ في اعتبار الكلمة وحدة لسانيّة تقوده إلى التّخلي عن الرّأي القائل "إنّ الكلمة وحدة طبيعيّة في علم الدّلالة"، وذلك بالرّغم من أهمّيتها بالنّسبة إلى مصنّفي المعاجم. ويستشهد بالمار في هذا الصّدد بقول بازال .BAZELL, C.E: "إنّ البحث عن وحدة دلاليّة داخل حدود الكلمة يشبه البحث عن كرة ضائعة في أحد المروج، لأنّ الأدغال لا توفّر إلاّ أرضاً مجدبة لمثل هذا البحث"[1]. لكن وبالرّغم من هذا يعترف بالمار أن ليس من السّهل تجاهل كلمات اللّغة، وهو يحاول ربط الوحدات الدّلاليّة بالوحدات النّحويّة بغاية التّقدّم في البحث. والوحدات الدّلاليّة عنده لا تنحصر في الكلمة وحدها، وإنّما يمكن أن تشمل ما هو أصغر من الكلمة، أي الصّيغم، كما يمكن أن تشمل ما هو أكبر منها أي الجملة. والكلمة الواحدة قد لا تنطوي على معنى واحد، وإنّما قد تنطوي على أجزاء من المعنى، ويبقى اللّسانيّ في هذه الحالات رهين الصّيغ الأساسيّة أي الأشكال. فكلمة «ثور» على سبيل المثال ليس فيها ما يوحي بالوزن أو الشّكل أو الهيأة أو أيّ شيء يدلّ على معناها. وما يهمّ علم الدّلالة هو الملامح المميّزة التي تميّز كلمة «ثور» من باقي الكلمات المجاورة من قبيل «بقرة» و«عجل» وغيرهما.

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص: 67.

3. الفرق بين المعنى والدّلالة

إنّ التّمييز الواضح بين المعنى والدّلالة ليس أمراً هيّناً، والخلط بين المفهومين وارد عند الكثير من اللّسانيّين، والتّداخل بينهما حاصل في حالات كثيرة أيضاً. ويرى اللّسانيّ فارث FIRTH أنّ المعنى هو مجموعة الخصائص والميّزات اللّسانيّة للحدث اللّسانيّ. وهذه الخصائص لا تدرس مرّة واحدة، وإنّما يمكن تناولها تبعاً لمستويات مختلفة. ويعتبر المعنى في هذه الحالة شيئاً معقّداً له أجزاء أو عناصر مختلفة، وتساهم الفروع اللّسانيّة في بيان هذه العناصر وتحليلها. والمعنى الذي نحاول تبيانه في كلمة «ولد» مثلاً قد يشمل الجانب الصّوتيّ والصّرفيّ والنّحويّ. وتَكَوُّن هذه الكلمة من أصوات معيّنة، وتركيبها بالكيفيّة التي هي عليها هو الذي يعطيها دلالتها الصّوتيّة. وأمّا انتسابها إلى قسم من أقسام الكلام باعتبارها اسماً لا فعلاً، وباعتبارها مفرداً مذكّراً لا جمعاً، فهو الذي يعطيها دلالتها الصّرفيّة. وأمّا الوقوف على طبيعة العلاقات المحتملة التي يمكن أن تربطها بغيرها من الكلمات الأخرى، ووقوعها في مواقع معيّنة، فهو الذي يعطيها دلالتها النّحويّة، ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى خصائصها المعجميّة التي تعطيها معناها أو دلالتها المعجميّة. ويضيف فارث إلى كلّ هذه الدّلائل الجوانب الدّلاليّة والاجتماعيّة التي تسمح باستعمالها في سياقات مختلفة. وهكذا نحصل على المعنى العامّ لكلمة «ولد»[1]. وهذا لا يختلف عن المعنى الحاصل من الكلمات المفردة، كما رأيناه في النّحو التّوليديّ.

ويعرّف أولمان من ناحيته المعنى بقوله: "هو علاقة متبادلة بين اللّفظ والمدلول، علاقة تمكّن كلّ واحد منهما استدعاء الآخر". والكلمات عنده "لفظ ومدلول ومعنى". ويرى أولمان أنّ كلمتي «مدلول» و«معنى» من التّرادف الغامض إلى حدّ ما. وهو يعترف أنّ هذا التّعريف الذي يقدّمه ما هو إلاّ واحد من التّعريفات العديدة إذ ليس هناك تعريف وحيد لهذه المصطلحات المعقّدة[2].

ولا يختلف تعريف المعنى، كما أشرنا إلى ذلك، عن تعريف الدّلالة باعتبارها العلاقة الرّابطة بين الدّالّ والمدلول، أو إن شئنا العلاقة الرّابطة بين الاسم ومسمّاه، سواء كان شيئاً أو مفهوماً أو حدثاً. والدّليل هو الذي يثير هذه

---

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، الهامش: 35 للمترجم، ص: 75.
2 المرجع نفسه، ص: 73.

العلاقة أو هذه الصّورة الذّهنيّة للمدلول. فإنّ كان «السّحاب» يثير فكرة «المطر»، فإنّ كلمة «حصان» تثير صورة الحيوان المعروف. وهذه العلاقة كما يراها دي سوسير، نفسيّة، لأنّ عند سماعنا دالاً ما لا نستحضر المادّة وإنّما نستحضر صورتها. وكما يقول دي سوسير: "إنّ الدّليل اللّسانيّ لا يجمع بين شيء واسم بل بين متصوّر ذهنيّ وصورة أكوستيكيّة"[1].

وممّا يؤكّد الالتباس الحاصل بشأن هذه المصطلحات ترجمتها في الألسن بكيفيّات مختلفة، إذ كثيراً ما تترجم meaning (معنى) الإنقليزيّة إلى اللّسان القرنسيّ بـ signification (دلالة) وsens (معنى)، وذلك تبعاً للسّياقات المختلفة. وقد نجد في اللّسان الإنقليزيّ أحياناً meaning وsens بنفس المعنى تقريباً. ومعنى الكلمة، وإن شئنا دلالتها، ما هي إلاّ جزء من الكلمة باعتبارها دليلاً قائم الذّات. ومن وظيفة الكلمة التّمثيل لشيء أو أشياء وهو ما يعرف بالمرجع. ولنا عودة إليه بعد حين. ويتّصل الدّالّ بالمدلول ليحيل على مرجع ما. وإن كانت العلاقة بين الدّالّ والمدلول علاقة مباشرة، فإنّ العلاقة بين المدلول والمرجع هي علاقة غير مباشرة. وطبيعة العلاقة المباشرة بين الدّالّ والمدلول هي علاقة اعتباطيّة وعُرفيّة تواضعيّة في الغالبيّة العظمى من الكلمات، في الوقت الذي تكون فيه هذه العلاقة علاقة معلّلة motivée في الكثير من الكلمات المتبقية. وبناء عليه فإنّ أولمان يقسّم الكلمات في اللّسان الواحد إلى طائفتين:

- **الأولى**: طائفة الكلمات العرفيّة المتواضع عليها، من دون أن نعرف أيّة علاقة طبيعيّة بين دالّها ومدلولها. إذ لا يوجد في اللّفظ ما يشي بمدلوله. ونحن نستفيد معاني هذه الكلمات عن طريق التّعلّم، وذلك منذ الطّفولة المبكّرةوللتّدليل على عدم وجود هذه العلاقة الطّبيعيّة يقدّم أولمان برهانين: أوّلهما تنوّع الكلمات واختلافها في الألسن المختلفة. وثانيهما التّغيّرات الطّارئة على الكلمات في تاريخيّتها سواء في ما يتعلّق بدالّها أو بمدلولها، ممّا يدلّ على أنّ المعاني ليست كامنة في اللّفظ[2].
- **الثّانية**: طائفة الكلمات المولّدة بدافع الحاجة والضّرورة. ويتمّ التّوليد حسب أولمان بإحدى الطّرق الثّلاث:

---

1 دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص: 110.
2 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 82.

1. **التّوليد الصّوتيّ**: وهو ما يتمثّل في الكلمات التي تحاكي الأصوات، أو توحي بمحاكاتها للأصوات من قبيل siffler (صفّر) وclaquer (صفّق) في اللّسان الفرنسيّ، ومن قبيل «هسهس» و«وشوش» في اللّسان العربيّ. ومن الملاحظ في هذا الشّأن وجود بعض الكلمات المتشابهة في ألسن مختلفة، من ذلك الطّائر المسمّى كوكو coucou في اللّسان الفرنسيّ وkuckuk في اللّسان الألمانيّ وkakuk في اللّسان المجريّ وcuckoo في اللّسان الإنقليزيّ[1].
2. **التّوليد النّحويّ**: ويتمّ ذلك عن طريق بناء كلمات مركّبة جديدة، وفق المركّبات النّحويّة المعروفة كالنّعت والمنعوت أو المضاف والمضاف إليه من قبيل «الصّور المتحرّكة» أو «شاشة التّلفزة» في اللّسان العربيّ أو machine à calculer (آلة حاسبة) في اللّسان الفرنسيّ. وكما يتمّ التّوليد أيضاً عن طريق الاشتقاق من قبيل mangeable (قابل للأكل) وfaisable (قابل للعمل) وportable (قابل للحمل) في اللّسان الفرنسيّ، أو من قبيل «مطرقة» و«مكنسة» و«ملعقة» في اللّسان العربيّ، إلخ...
3. **التّوليد المعنويّ**: وهو قائم أساساً على المجاز، من ذلك استعمال التّعبير «عنق الزّجاجة» بمعنى «المنفذ الضّيّق». ولعلّ الصّورة قائمة على التّشبيه بين «عنق الإنسان» و«عنق الزّجاجة»[2].

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الكلمة المولّدة في تاريخ من تاريخ حياتها قد تصبح عرفيّة، وذلك عندما تختلفي قوّة المحاكاة فيها، أو أن يبلى الاستعمال المجازي بحكم الاستعمال المتكرّر، ممّا يفقدها مجازيّتها.

4. تحقّق الكلمة في الدّليل

يميّز اللّسانيّون عادة بين نوعين من الدّلائل: الدّلائل ذات العلاقة الطّبيعيّة والدّلائل ذات العلاقة الاصطناعيّة أو الاصطلاحيّة. ولا يهتمّ اللّسانيّون في الواقع إلاّ بهذا النّوع الأخير. ومن المعلوم أنّ الكلمات تستعمل عادةً للتّسمية، وليس من باب الصّدفة أن يكون الاسم في هذه الحالة أفضل مثال للتّدليل على الكلمة، وليس من باب الصّدفة أيضاً أن يكون الاهتمام

---

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 83.
2 المرجع نفسه، ص: 84.

بالدّليل ينطلق من الكلمات الأسماء، أو أن تكون أفضل الأمثلة لهذا الدّليل هي الأسماء. وكلّ اسم متعلّق بشيء ما، وكلّ الأشياء لا تحمل نفس الاسم، وباب التّسمية مفتوح وليس مغلقاً.

بهذا المعنى تقتصر اللّسانيّات في دراستها للدّليل على الكلمات، ويهمّ الدّليل اللّسانيّات لا باعتباره شكلاً أو صيغة يمكن أن تحلّل تبعاً لجوانبها الصّرفيّة والنّحويّة، ولكنّه يهمّها باعتباره دالاً أو دليلاً يحمل مدلولاً. فلو أخذنا كلمات من قبيل «مائدة» و«أكل» و«لذيذ» أو «شهيّ» لتبيّن أنّها تنتمي إلى أقسام مختلفة: قسم الأشياء، وقسم الأحداث وقسم الحالات. وكلّ كلمة تحيل على مرجع مخصوص وتدلّ على متصوّرات مختلفة تتعدّد بالتّقابل الموجود بينها في نطاق النّظام اللّسانيّ الواحد. فكلمة «مائدة» مثلاً تتحدّد بعلاقاتها مع «كرسيّ» و«طاولة» و«أكل» إلخ[1].

ومن أهمّ القضايا التي تثير جدلاً بين اللّسانيّين قضيّة ماهية الدّليل. ففي ما يتعلّق بهذه الماهية لا أحد من اللّسانيّين ينكر العلاقة القائمة بين الدّليل والمعنى. ويُعرّف الدّليل بصفة عامّة "باعتباره شيئاً مدركاً قادراً على التّعيين أو التّمثيل، كما هو قادر على الإحالة على شيء ما»[2]. وبالنّسبة إلى كلّ دليل يمكن التّمييز بين شيئين: الجانب المادّي من جهة والمعنى من جهة ثانية، والمعنى يمثّل العلاقة الخاصّة القائمة بين الجانب المادّيّ والشّيء المعنيّ. وإن كانت هذه العلاقة علاقة طبيعيّة فإنّه يمكن الحديث عن الدّليل الطّبيعيّ، وذلك من قبيل الدّخان الدّالّ على وجود النّار، أو دليل السّحاب على المطر. وأمّا إن كان قائماً على التّعيين الظّاهر المقصود، فهو يصبح دليلاً اصطناعيّاً متواطَأً عليه. وإلى هذا الدّليل الأخير ينتمي كثير من الدّلائل اللّسانيّة والرّموز والإشارات[3].

وإن كان الدّليل اللّسانيّ يتحقّق في الكلمة وفي الأسماء على وجه الخصوص، على ما ذكرنا، فإنّ الرّمز يرتبط بالواقع ويعبّر عنه أو يمثّله تمثيلاً، من ذلك يعتبر العَلَم رمزاً للانتماء الوطنيّ، واللّون الأسود رمزاً للحزن، كما تدخل في الرّمز الكثير من التّعابير التّصويريّة والدّلائل المتواطإ

1 TAMBA-MECZ, IRÈNE, *La sémantique*, p.69.
2 KRAMSKY, ***The word.***, p. 59.
3 ***Ibid.***

عليها. ولا يختلف الدّليل عن الإشارة إلاّ في كون هذه الأخيرة دليلاً مرئيّاً أو مسموعاً، معناه متضمّن فيه، ومن ذلك إشارات المرور مثلاً.

وتتجسّد الكلمة في الدّليل باعتباره صورة سمعيّة تتضمّن معنى. إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة اختلافاً بين معنى كلمة والدّليل بمفهومه العامّ. فالدّليل يظلّ بالنّسبة إلى الكثيرين مفهوماً معيّناً، في الوقت الذي تكون فيه الكلمة وحدة معجميّة متضمّنة للعديد من المعاني المختلفة، وتبقى الكلمة بحاجة إلى استعمال أو إلى سياق ليتحدّد معناها بشكل ظاهر[1]. ويعتبر الدّليل في المصطلحات السّيميائيّة كياناً مزدوجاً أي إنّه يتركّب من عنصرين ملتحمين: عنصر يمكن إدراكه بالحواسّ أو الجوارح كالصّوت والصّورة والرّائحة، وهو ما يعرف بالشّكل من جهة، وعنصر آخر هو المعنى أو الدّلالة من جهة أخرى. وإن كان المرء في اللّسان العاديّ لا يستعمل مصطلح الدّليل في مكان الكلمة، فإنّ اللّسانيّين لا يتحرّجون في هذا، إذ هم يتكلمون على الكلمات والوحدات اللّسانيّة بشكل عامّ باعتبارها دلائل.

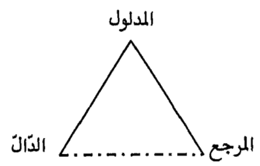
ومن الشّائع أيضاً في الاستعمال أنّ الدّليل يقابل الصّيغة أو الكلمة المنطوقة أو المكتوبة. ولكنّ الدّليل يضمّ في الحقيقة هذه الصّيغة أو الصّورة الشّكليّة، كما يضمّ في الآن نفسه المدلول. ولا يمكن للدّليل أن يكون دليلاً إلاّ إذا تضمّن دلالة ما. وما أن تثار قضيّة الدّليل عادة حتّى تثار في الآن نفسه قضيّة الدّلالة. وبطبيعة الحال في استعمال اللّسانيّات أو السّيميائيّة الدّقيق ليس الدّليل هو الصّورة الصّوتيّة أو المرئيّة، وإنّما هو جماع الصّورة والمدلول[2]. وبناء عليه يعتبر الدّليل قائماً على علاقة ترابطيّة متينة تجمع بين شيئين هما الصّورة والمضمون أو الدّالّ المدلول، وهما وجهان لعملة واحدة، لا يمكن المساس بأحدهما من دون المساس بالآخر. وإن كان الدّليل يعتبر مرئيّاً أو مسموعاً أو ملموساً، فإنّ المدلول غير قابل لأن يدرك بالجوارح. فنحن لا نسمع ولا نرى ولا نلمس بالمحسوس معنى ما، وإنّما يمكننا أن نفهم هذا المعنى، ويتمّ ذلك تبعاً لعمليّة نفسيّة تختلف كثيراً عن عمليّة الإدراك. أوَ لَمْ يؤكّد دي سوسير على الجانب المادّيّ والملموس أي المدرَك في ما يتعلّق بالدّالّ، وذلك في مقابلة المدلول غير المدرك؟ وإن كان المدلول أو المضمون من

1 KRAMSKY (J.), *The Word*, p. 60.

2 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), ***Sémantique du langage***, p. 17.

طبيعة نفسيّة، فليس الدّالّ كذلك على الأقلّ في الظّاهر، إذ لا وجود له إلاّ في العالم الخارجيّ. غير أنّ الدّالّ وبدقّة أكبر لا يختزل في مجرّد أصوات مسموعة أو حروف مكتوبة. وإنّما الدّالّ هو الفكرة التي يكوّنها الأفراد بشأن الأصوات المسموعة أو الحروف المكتوبة التي يتمثّلونها نفسيّاً، ممّا يجعلهم قادرين على تحقيقها على شاكلة هذه الأصوات المنطوقة أو الحروف المرسومة. وعليه إنّ الدّليل ليس أصواتاً ملموسة، وإنّما هو -كما يسمّيه دي سوسير- صورة مسموعة أو منطوقة، ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى الدّالّ المكتوب فهو ليس كتابة، ولكنّه صورة مكتوبة بالمعنى النّفسيّ[1].

ومن النّظريّات المتعلّقة بالدّليل ثمّة النّظريّة اليونانيّة اللاّتينيّة القديمة التي ما زالت تجد امتداداً لها في النّظريّات اللّسانيّة الحديثة، وأبرز من يمثّل هذه النّظريّات ريتشاردز RICHARDS وأوقدن OGDAN في مثلهما الشّهير الذي يطلق عليه عادة المثلّث السّيميائيّ أو الدّلاليّ، وهو قائم على الدّالّ والمدلول والمرجع:



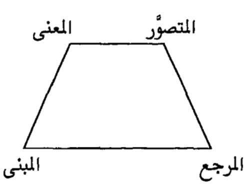
وأمّا أبرز النّظريّات التي تقابل هذه النّظريّة فهي نظريّة دي سوسير التي مفادها أنّ الدّليل ما هو إلاّ وحدة قائمة على الالتحام بين متصوّر ذهنيّ هو المدلول، وصورة صوتيّة هي الدّالّ. ويتمثّل الفرق بين النّظرتين في الأخذ بعين الاعتبار مسألة المرجع في النّظريّة الأولى: بالرّغم من كونها مسألة خارج لسانيّة، وإهمالها في النّظريّة الثّانية. ولقد كان دي سوسير حريصاً على هذا الأمر ليخلّص نظامه اللّسانيّ من كلّ ما هو خارج عنه، إذ هو يعتبر أنّ كلّ المسألة تنحصر في الصّورة الصّوتيّة والمتصوّر الذّهنيّ لا غير، وذلك في نطاق الكلمة الذي يعتبر نظاماً مغلقاً. وحتّى بالنّسبة إلى نظريّة ريتشاردز وأوقدن، فإنّ المرجع بالرّغم من الاعتراف به يحتلّ مرتبة ثانية مقارنة بالمكوّنين الآخرين أي الدّالّ والمدلول. وتظهر هذه الرّتبة الثّانية في طبيعة العلاقة غير

1 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), *Sémantique du langage*, p. 19.

المباشرة التي تربط بين الدّالّ والمرجع، والتي يعبّر عنها في المثلّث المرسوم أعلاه بالنّقاط المتقطّعة. ولا يختلف المثلّث السّيميائيّ عند أولمان عمّا هو عليه عند ريتاشردز وأوقدن، إذ هو يتكوّن من المعنى في علاقته بالاسم، وفي المعنى في علاقته بالشّيء، وتبقى العلاقة التي تربط بين الاسم والشّيء علاقة غير مباشرة.

وترى تانبا ماتز TAMBA-MECZ أنّ من اللّسانيّين من يقلب هذا المثلّث فيجعل الكلمة (أي الصّيغة المعجميّة) في رأسه والمدلول والمرجع في قاعدته. وإن كانت العلاقة بين الكلمة والمدلول هي علاقة دالّة، فإنّ العلاقة بين الكلمة والمرجع هي علاقة تسمية، وتبقى العلاقة في كلّ الحالات علاقة غير مباشرة يرمز لها بالنّقاط المتقطّعة. ويتعلّق المدلول عند تانبا ماتز بالمتصوّر، في حين يتعلّق المرجع بالشّيء في الواقع، وتصبح الكلمة تحيل في الآن نفسه على المدلول من جهة وعلى المرجع من جهة ثانية. وبناء عليه فإنّ الكلمة تسهم بصورة واضحة في نظام الدّلالة اللّسانيّة. بيد أنّ نظام الدّلالة هذا لا يمكن عزله بشكل جذريّ عن نشاطات الأفراد السّيميائيّة الرّمزيّة والاجتماعيّة الثّقافيّة[1].

ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصّدد إلى أنّ بعض اللّسانيّين الألمان يقترحون عوضاً عن هذا المثلّث شبه منحرف، يطلقون عليه شبه المنحرف السّيميائيّ. وهو يتكوّن من أربعة مكوّنات. مكوّنان منهما ينتميان إلى اللّغة والمكوّنان الآخران ينتمي أحدهما إلى علم النّفس أو عالَم المتصوَّرات، وينتمي الآخر إلى الواقع تبعاً للشّكل التّالي:



ومن الجدير بالملاحظة أنّ شبه المنحرف هذا مقارنة بالمثلّث الذي سبق أن تعرّضنا له أعلاه يمتاز بوجود عنصر رابع هو المتصوّر النّفسيّ، وهو متعلّق

1 TAMBA-MECZ, IRÈNE, ***La sémantique***, p. 73.

خاصّة بعلم النّفس المعرفيّ، ويمكن اعتبار هذا المتصوّر بمثابة المرجع. إلاّ أنّ الفرق بينه وبين المرجع أنّ هذا الأخير يحيل على واقع ماديّ محسوس، في حين أنّ المتصوّر يحيل على عالم من المتصوّرات أو المتخيّلات. وفي الحالات التي لا يوجد فيها المرجع الماديّ، ويقتصر الأمر على المتصوّر أو الخيال، فإنّ هذا الشّكل يتحوّل إلى مثلث يضمّ الدّالّ والمدلول والمتصوّر[1].

ويتجسّد الدّليل في أفضل وجوهه -وكما ذكرنا- في الكلمة المعجميّة، وخاصّة في الأسماء، كما يمكن أن يتجسّد في حالات أخرى، في الصّيّاغم المختلفة، أي في اللّواصق مثلاً، كما يمكن له أن يتجسّد في الكلمات المركّبة والجمل أيضاً. ولكن لا أحد يدّعي أنّ الدلائل الدّنيا تمتلك دلالة مثلها مثل الكلمات البسيطة أو المركّبة. والكلمات المركّبة بدورها وإن تكوّنت من جملة من الدّلائل لا يكون معناها بالضّرورة مركّباً من مجموع معاني كلّ دليل على حدة، إذ يمكن للدّليل المركّب أن يقدّم معنى وحيداً مفرداً مثلما رأيناه في مواطن سابقة. كما يمكن للجملة أن توحي بمعنى غير المعنى الملازم لجملة الدّلائل المتضمّنة فيها، ومن ذلك أن نسأل: «أين فلان؟»، فيقال: «إنّه مريض» عوض أن يقال: «إنّه غائب» أو «غير موجود». وكذلك الأمر في ما يتعلّق بالطّلب أو الالتماس عندما يجيء في صيغة سؤال.

وخلافاً للكلمة يتمتّع الدّليل بشكل عامّ بخاصّية عدم الالتباس، وممّا يدل على ذاك إشارات المرور مثلاً. والدّليل بهذا المعنى -حسب كرامسكي- موضوعيّ على الإطلاق، في حين أنّ الكلمة ذاتيّة. ويمكن القول إنّ الكلمة باعتبارها وحدة معجميّة في حالة الإفراد، تتضمّن في غالب الحالات خاصّية كامنة لا تصبح متحقّقة إلاّ في سياقات معيّنة. وعلى العموم تفتقد الكلمة في حالة الإفراد العديد من المعاني الإضافيّة التّعبيريّة والأسلوبيّة تظهر من خلال السّياق وحده. وخلافاً للكلمات، فإنّ "الرّموز لا تتبدّل في حالة عزلها"[2].

ولا يتوانى كرامسكي في قبول مصطلح ترانكا «مراتب الدّليل الدّنيا»، لأنّ الدّليل يعبّر فعلاً عن هذه المراتب. وبناء عليه فإنّ بعض الكلمات تحمل من الخاصّيات أكثر ممّا يحمله بعضها الآخر. وللتّدليل على ذلك يشير كرامسكي إلى أنّ كلمة carpet (بساط) في الإنقليزيّة تتمتّع أكثر بخاصّية

1. BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), *Sémantique du langage*, pp. 45-46.
2. KRAMSKY, *The word*, p. 61.

الدّليل من كلمة chair «كرسيّ»، وأنّ هذه الأخيرة لها من خصائص الدّليل أكثر من كلمة seat (مقعد)، ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى الفعل to walk (مشى) الذي يعتبر أكثر خصوصيّة من to go (ذهَب)[1].

ولا يقبل كرامسكي بهذا المعنى أن تكون كلّ كلمة عبارة عن «دليل ممكن». ولا يرى من الكلمات ما يمكن أن يكون دليلاً بحقّ إلاّ أسماء الأعلام والكلمات المحاكية للأصوات. ذلك أنّ أسماء الأعلام تعيّن شخصًا ما مباشرة لا من خلال قسم من الأقسام. والكلمات المحاكية توحي أيضاً وبصورة مباشرة بمعناها. ومن الكلمات التي تبتعد كثيراً عن الدّليل الكلمات المتجانسة، لأنّ هذه الكلمات في حالة الإفراد لا يمكن أن نميّز بينها دلاليّاً. وأمّا المترادف فهو يمتاز أيضاً بخاصّيّة شبه الدّليل، باعتبار أنّ مدلولاً واحداً له أكثر من دالّ. ومن المعلوم أنّ المترادف المطلق يرفضه أكثر اللّسانيّين، ممّا يحمل على القول بصعوبة وجود عدّة دلائل لمدلول واحد وفي مثل هذه الحالة، من الأفضل – حسب كرامسكي– الكلام على مزيد من الإشارة إلى معان ضئيلة مختلفة للدّلالات المختلفة. وتبعاً لهذا إنّ الألسن تختلف من حيث كونها تمتلك مجالات واسعة أو ضيّقة من التّعيين. وشبه الدّليل قد يكتسب في بعض الألسن مزيداً من التّمييز في المعنى، ممّا يجعله يقترب أكثر من خصائص الدّليل، أي أن يقترب أكثر من عدم الالتباس. وللتّدليل على هذه المجالات الواسعة أو الضيّقة يأخذ كرامسكي أمثلة من التّشيكيّة والألمانيّة والإنقليزيّة، من ذلك أنّ كلمة ob chod التّشيكيّة يقابلها في الألمانيّة ثلاث تسميات أو ثلاث كلمات هي: handel وgeschäft وhandlung، ويقابلها في الإنقليزيّة أربع كلمات هي shop (مغازة أو حانوت) وbusiness (أعمال) وcommerce (تجارة) وtrade (تجارة أو مهنة). ومن الملاحظ أنّ المسألة تتعقّد إذا ما انطلقنا من الكلمات الإنقليزيّة الثّلاث الأخيرة، لأنّا سنجد معاني جديدة إضافيّة غير موجودة في الكلمات المذكورة أعلاه في اللّسانين الألماني والتّشيكيّ، باعتبار أنّ كلمة business (أعمال) مثلاً تتضمّن بالإضافة إلى المعنى الأصليّ الأوّل معاني إضافيّة أخرى من قبيل profession (حرفة أو مهنة) وduty (مسؤوليّة أو واجب) وdifficult matter (مسألة صعبة) وthing that concerns one (أمر ما)، وأنّ كلمة commerce (تجارة) تعني أيضاً sexual inter course

---

1 KRAMSKY, ***The word***, p. 61.

(علاقات جنسيّة) وcard game (لعب الورق)، وأنّ كلمة trade (تجارة أو مهنة) تعني أيضاً a kind of wind (ريح معيّنة)[1] إلخ...

وبناء عليه يبدو شبه الدّليل في خصائصه بالنّسبة إلى اللّسان الإنقليزيّ -كما يستخلص كرامسكي- أفضل منه في اللّسانين التّشيكيّ أو الألمانيّ. وهذا الاختلاف في خصائص شبه الدّليل يبدو عامّاً ويمسّ جميع الألسن، ممّا يجعل كرامسكي يستخلص أيضاً أنّه كلّما كثرت التّعيينات في لسان ما بالنّسبة إلى بعض المفاهيم كثرت شبه الدّلائل. وهذه نتيجة وثيقة الصّلة بظاهرتين تبرزان في بناء الرّصيد المعجميّ لبعض الألسن، هما الميل نحو التّميّز والميل نحو التّراكم. الميل الأوّل هو ميل نحو مزيد من التّميّز الدّقيق في مستوى المعنى، أي الميل إلى دلالة أوسع. وأمّا الميل الثّاني فهو الميل نحو تكديس المعاني المختلفة في صيغة كلمة مفردة واحدة، وبالتّالي نحو مزيد من غموض الدّليل. وإنّ دراسة هاتين الظّاهرتين في الرّصيد المعجميّ في ألسن مختلفة قد تساهم بشكل فعّال في فهم العلاقات الدّلاليّة في هذه الألسن[2].

5. طبيعة العلاقة بين الدّالّ والمدلول

في ما يتعلّق بطبيعة هذه العلاقة يمكننا أن ننطلق من جملة من الأسئلة المهمّة سبق أن طرحها أولمان وهي كيف يمكن للأصوات المنطوقة أن تحمل معنى؟ ولماذا وكيف كانت أصوات كلمة «تفّاحة» مثلاً تعني شيئاً بذاته ولا تعني شيئاً آخر؟ ولماذا ارتبطت هذه الكلمة في أذهان النّاس بهذه الفاكهة بالذّات؟. ولا يخفى أنّ هذه الأسئلة قد جرّت أولمان إلى طرح السّؤال التّالي المهمّ: ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الكلمة والشّيء الحقيقيّ الموجود في الواقع؟

الثّابت أنّ هذه العلاقة ليست علاقة طبيعيّة، والدّليل على ذلك التّباين الذي تشهده الكلمات المختلفة في ألسن مختلفة للدّلالة على الشّيء الواحد. واللّسانيّات بوجه عامّ تنكر هذه العلاقة الطّبيعيّة بين الاسم ومسمّاه، ولكنّها في المقابل لا تعرف حقيقة كنه هذه العلاقات. بيد أنّ أقصى ما توصّلت إليه اليوم أنّ كلمة «تفاّحة» مثلاً هي دليل يمكن فهمه في إطار

1. KRAMSKY, *The word*, p. 62.
2. *Ibid.*, pp. 63-64.

النّظريّات السّيميائيّة التي تبحث في الدّلائل والرّموز، وعلاقتها بالأشياء الـتي ترمز إليها[1] .

إنّ التّرابط الحاصل بين الدّالّ والمـدلول يكـوّن منهمـا وحـدة ترابطيّـة ، وإذا استقرّ هذا التّرابط تصبح الكلمة في علاقتها بالخبرة الحياتيّـة قـادرة علـى أن تقوم مقام المدلول. وفي المقابل فكرة المدلول تستدعي الكلمة الدّالّـة. وتصـبح الكلمة بارتباطها بالمدلول الذي تحمله متداولة بين النّـاس في اللّسـان الواحـد. وبالتّالي إنّ كلّ كلمة تنطـق أو تسـمع تـترك جملـة مـن الانطباعـات في ذهـن المتكلّم أو السّامع ، كما تترك اسـتعداداً معيّنـاً لإعـادة نفس الأصـوات وبـنفس الكيفيّة. هذه الانطباعات يمكـن أن تـودع في الأذهـان، ويمكـن لهـا أن تصـير حقيقة واقعة في الكلام المستعمل، وتصبح الكلمة حقيقة لسانيّة لا انفصام بـين دالّها ومدلولها[2].

6. الاعتباطيّة والتّعليل والتّواضع

ولكن من أين يجيء المعنى وما هي طبيعة العلاقـة الرّابطـة بـين الـدّالّ والمدلول؟ ولماذا ما إن نذكر كلمة معيّنة حتّى نستحضر معنى معيّناً؟ إنّ الـرّأي الشّـائع في مـا يتعلّـق بطبيعـة هـذه العلاقـة هـو رأي دي سوسـير القائـل بالاعتباطيّة. والاعتباطيّة كما روّج لها دي سوسير تظهـر عنـدما نقـف أمـام ألسن مختلفة لنجد دوالاً مختلفة للتّعبير عن مدلول واحد وكما تظهر أيضـاً في مستوى اللّسان الواحد عندما يتعلّق الأمر بـالتّغييرات الـتي تطـرأ علـى شـكل الدّليل، في الوقت الذي يتمتّع فيه المضمون أو المعنى بقدر هائـل مـن الثّبـات. والعكس صحيح أيضاً، وذلك بـأن يشـهد المعنـى تحـوّلات مهمّـة، في الوقـت الـذي تحـافظ فيـه الكلمـة صـوتاً أو كتابـةً علـى سـلامتها. وهـو مـا تعكسـه التّطوّرات أو الانزياحات الدّلاليّة. والعلاقة الاعتباطيّة بين الدّالّ والمدلول هـي علاقة تواضع أو اتّفاق يجري بـين النّـاس، غـير أنّنـا لا نعـرف متـى وكيـف حصل.

وفي مقابل العلاقة الاعتباطيّة توجد العلاقة المعلّلة أي أن يكـون للكلمـة ما يبرّرها. وهذا الاتّفاق يعني غياب أيّة علاقة طبيعيّـة بـين الـدّال والمـدلول،

---

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص ص: 27-28.

2 المرجع نفسه، ص: 31.

وكأفضل برهان على هذا اختلاف الكلمات الدّالّة على شيء معيّن في ألسن مختلفة.

ولا يرى بنفنيست BENVENISTE أنّ هذه العلاقة علاقة اعتباطيّة، وإنّما يراها علاقة ضروريّة. فالمدلول «ثور» هو بالضّرورة مماثل في وعينا للدّال /t̲ a w r/. وكيف يمكن أن يكون الأمر خلاف هذا، إذ مجموع الاثنين منطبع في الذّهن. وكلّ منهما يثير الآخر. وفي كلّ الحالات إنّ مفهوم «الثّور» كالرّوح للصّورة الأكوستيكيّة /t̲ a w r u n/. ويقول بنفنيست "ما هو اعتباطيّ هو أن يكون دليل ما وليس دليلاً أخر منطبقاً على عنصر معيّن في الواقع وليس على غيره"[1].

ويميّز قيرو في هذا الشّأن بين مصطلحات ثلاثة هي: الاعتباطيّة l'arbitraire والتّعليل la motivation والتّواضع la convention. ولا توافق الاعتباطيّة المعلّل بمعنى أنّ كلّ ما هو اعتباطيّ فهو غير معلّل والعكس صحيح أيضاً. وأمّا التّواضع فهو وثيق الصّلة بالاعتباطيّة، لأنّ في غياب أيّ تعليل، فإنّ التّواضع وحده يحدّد الدّلالة، ولكنّ التّواضع لا ينفي التّعليل[2].

ويرى قيرو أنّ الأصل في الدّليل اللّسانيّ هو التّواضع لا الاعتباطيّة، وأنّ التّواضع ينحو في ما بعد نحو الاعتباطيّة، ولكنّه لا يستبعد التّعليل، وواقع اللّسان يبيّن لنا أمرين:

- أوّلهما: أنّ جزءاً هامّاً من الكلمات المستعملة هي كلمات معلّلة، وهذا التّعليل يحدّد استعمال هذه الكلمات وتطوّرها.
- ثانيهما: أنّ كلّ إنتاج لفظيّ جديد هو بالضّرورة معلّل. وبناء عليه إنّ كلّ كلمة هي معلّلة في الأصل، وهي تحافظ على هذا التّعليل لمدّة غير معروفة، إلى أن تنتهي إلى السّقوط في الاعتباطيّة.ومعنى كلمة جديدة متعلّق بالوضعيّة التي ورد فيها، وإذا شاع هذا المعنى، فإنّ تواضعاً ما سيحدث بين النّاس، حتّى وإن كان هذا التّواضع غير ظاهر، ثمّ يبدأ هذا التّواضع في الاختفاء شيئاً فشيئاً إلى درجة الغموض والاعتباطيّة[3].

---

1 BENVENISTE (E.), *Problèmes de linguistique générale*, t. 1, pp. 51-52.

2 GUIRAUD, *La sémantique*, p. 23.

3 *Ibid.*, p. 24.

وبناء عليه تصبح كلّ كلمة معلّلة في الأصل، ويصبح التّعليل سمة أساسيّة للدّليل اللّسانيّ. وهذا التّعليل يتّخذ شكلين: شكلاً ظاهريّاً وشكلاً خفيّاً. ويرتبط الظّاهري بالجانب اللّفظيّ أو الصّوتيّ من جهة وبتفسير المعنى من جهة ثانية. وينطبق الجانب اللّفظيّ على الكلمات التي تحاكي الأصوات من قبيل claquer (صفق) وpiquer (وخز) في اللّسان الفرنسيّ. ويبدو أنّ هذا النّوع من الكلمات يقوم في البداية على التّواضع، ليؤول بعد ذلك إلى عدم التّعليل. ويتجلّى الثّاني المتعلّق بالمعنى في المجاز مثلاً، من قبيل ما يُطلق على بعض الأسماك من أسماء من نحو «حمام البحر» و«كلب البحر» و«أسد البحر» وغيرها، بمعنى أنّ مدلولاً ما يكون دالاّ جديداً ليحيل بدوره على مدلول آخر. ولا يظهر الشّكل الخفيّ في العلاقة المعلّلة بين الدّالّ والمدلول أو بين المضمون والشّكل، وإنّما يظهر في علاقة الكلمة الواحدة ببقيّة الكلمات الأخرى، ومنها العلاقات القائمة على التّوليد والاشتقاق، أو بناء الكلمات الجديدة كأن نتحصّل على bananier (شجرة الموز) انطلاقاً من banane (موز) في اللّسان الفرنسيّ، وذلك قياساً على pommier (شجرة التّفّاح) من pomme (تفاح) وolivier (شجرة الزّيتون) من olive (زيتون). ومنها أيضاً التّداخل الحاصل بين الكلمات المتجانسة homonymes أو الكلمات المتقاربة paronymes.[1]

وبناء عليه تصبح كلّ الكلمات حسب قيرو معلّلة في الأصل سواء كانت كلمات دخيلة أو محاكية للأصوات أو مشتقّة أو مركّبة أو غيرها. إلاّ أنّ هذا التّعليل غير محدّد وغير محدّد. هو غير محدّد لأنّ خلق الكلمات يتمتّع بقدر هائل من الحرّية، من ذلك أنّنا نسمّي في الفرنسيّة l'épicier الذي يبيع الموادّ الغذائيّة، ونسمّي le marchand de tabac الذي يبيع السّجائر، ونسمّي le pharmacien الذي يبيع الأدوية.كما تجيء أسماء الآلة في اللّسان العربيّ على صيغة مِفعال أو مِفعلة أو فاعول إلخ... وهو غير محدّد أي هو غير ضروريّ لأنّه قائم على التّواضع والاتّفاق، ويظهر هذا في نسيان الأصل الذي وُضعت فيه الكلمة، كأن ننسى العلاقة بين le moineau (طائر الدّوريّ) وle moine (الرّاهب) أو بين lunette (نظّارت) وlune (قمر)، أو بين «الجار» و«الجوْر» أو بين «رفع عقيرته بالصّياح» و«بتْر السّاق». ويبدو أنّه من الأفضل أن يذوب هذا

1 GUIRAUD, *La sémantique*, p. 26.

التّعليل وإلاّ انحصر المعنى وضاق. فالطّائر coucou في الفرنسيّة لا يميّزه صوته فقط وun épicier لا يبيع البهارات فقط، كما أنّ «العطّار» لا يبيع العطور وحدها. والكلمة تبعاً لهذا يجب أن تكون معبّرة عن مجمل خصائص الشّيء المسمّى، لا أن تقتصر على خاصّيّة وحيدة، وقد لا تكون هي الأساس. وعليه إنّ التّعليل بتعبير قيرو "يجب أن يضمحلّ لصالح المعنى لأنّه قد يكون عرضة في الحالة المضادّة لحصر المعنى، بل إلى إفساده"[1]. وبالرّغم من كلّ هذا يعتبر التّعليل قوّة خلاّقة يتميّز بها اللّسان داخل المجموعة اللّسانيّة الواحدة، ولا تبدأ الوظيفة الدّلاليّة عملها عادةً إلاّ بعد أن تُبعث الكلمة وتُعلّل.

ويرى ليونز من ناحيته أنّ التّواضع يزيد من مرونة نظام اللّسان واستعمالاته. واتّساع المعجم ليس مرتبطاً بضرورة التّوافق بين الشّكل والمضمون في الكلمات. ومن المفيد أن نشير إلى أنّ هذا التّواضع واعتباطيّة الكلمات من شأنهما أن يثقلا كاهل الذّاكرة في عمليّة اكتساب اللّسان، باعتبار أنّنا نتعلّم كلّ صيغة بصفة مستقلّة. وبناء عليه إنّ الاعتباطيّة –كما يقول ليونز– ومن وجهة نظر سيميولوجيّة "لها فوائدها وأضرارها، فهي تجعل النّظام اللّسانيّ أكثر مرونة وتكيّفاً، ولكنّها تجعل تعلّمه أكثر صعوبة وإرهاقاً"[2].

7. المرجع والتّصوّر

يعتبر المرجع le référent الشّيء الموجود في عالَم الواقع، في حين أنّ الفكرة هي التّصوّر الذّهنيّ لذاك الشّيء. وطبقاً لرأي «ريتشاردز» و«أوقدن» لا توجد صلة مباشرة بين الدّليل والمرجع أي بين اللّسان والواقع. وتكون الصّلة عن طريق الفكرة أو التّصوّر الذّهنيّ. وهذا جانب نفسيّ. وهو يعني أنّنا عندما نفكّر في الاسم نستحضر التّصوّر، وعندما نفكّر في التّصوّر نستحضر الاسم، أي أنّ المعنى يتعلق بقدرتنا على هذا الرّبط بين الدّالّ والمدلول، وقدرتنا على تذكر أنّ كلمة ما تشير إلى تصوّر ما. غير أنّ بعض اللّسانيّين لا يعتقدون كثيراً في مثل هذه التّفسيرات النّفسيّة، إذ هم يشكّكون في التّفكير في حدّ ذاته وفي التصوّر أيضاً. وعمليّة التّصوّر المتعلّقة بالأشياء لا تختلف عن العمليّة المتعلّقة

1 GUIRAUD, *La sémantique*, pp. 27-28.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 27.

بالمجرّدات، وذلك متعلّق باستحضار عمليّة التّصوُّر في كلمة ما وإلاّ ما معنى أن أتصَوَّر الشّيء من دون شكل ولا لون ولا حجم كما يقول بالمار[1].

وينتقد بالمار في هذا الإطار النّظرة التي تنظر إلى الصّلة باعتبارها شيئاً نقوم به في كلّ مرّة نستخدم فيها الكلمة، والأسلم هو أن ننظر إليها باعتبارها نوعاً من الرّبط الدّائم المخزون في العقل أو الدّماغ. وهذه نظرة لا تقول شيئاً على الإطلاق، إذ ليس من السّهل أن ينظر المرء في عقله أو في عقل غيره ليرى ماذا يجري بداخله، ما دام البحث في عقول الآخرين غير مكتمل. وليس مقنعاً القول بأنّ إزاء كلّ كلمة يوجد تصوُّر ما. وهذا التصوُّر ما هو إلاّ معنى الكلمة، لأنّ هذا القول كما هو واضح قائم على الدّور ولا يفيد شيئاً. ويعلّق بالمار في هذا الصّدد بقوله: "إنّنا بالطّبع لا نستطيع أن ندحض وجود مثل هذه الكيانات، لكنّنا نستطيع أن نشير إلى أنّها لا تفسّر شيئاً على الإطلاق"[2].

ويكون التّصوُّر الذّهنيّ المرتبط بكلمة ما في حالات كثيرة حسب ليونز "خيالاً مرئيّاً من نوع ما". غير أنّه لا يمكن أن يتحقّق في كلمات من قبيل أدوات التّعريف أو الحروف أو الضّمائر مثلاً، لأنّ هذا النّوع من الكلمات لا مرجعيّة له، وهو لا يحيل إلاّ على نفسه. وإن كان محمّلاً بدلالة فهو محمّل بدلالته النّحويّة المتأتّية من الوظيفة التي يلعبها في مستوى التّركيب. والتّصوُّر في حدّ ذاته، حتّى في ما يتعلّق بالكلمات التي تحيل على أشياء ماديّة ملموسة لا يخلو من مشكلات، وليس ثمّة ما يبرّر "افتراض أنّ تلك التّصوّرات وثيقة الصّلة ببنية نظريّة دلاليّة لغويّة من الممكن تبريرها من النّاحية التّجريبيّة"[3]. وهذا يجعل مصطلح التّصوُّر في حدّ ذاته مصطلحاً غامضاً إلى حدّ بعيد.

ويحرص اللّسانيّون على التّنبيه على عدم الخلط بين المرجع والمعنى. وكما يقول المناطقة خلافاً للكلاب الحقيقيّة حتّى وإن أطلقنا عليها اسم Médor فإنّ كلمة Médor لا تنبح. وإن كان هذا الأمر لا ينطبق على الاسم العَلَم فهو لا ينطبق حتماً على كلمة «كلب». ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص: 48.

2 المرجع نفسه، ص: 49.

3 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 186.

كلمة «حصان» أو «حيَة» أو ما يشبههما. فلا كلمة «حصان» تصهل، ولا كلمة «حيَة» تلسع. وكلّ هذا يدلّ على البون الشّاسع بين الواقع اللّسانيّ والواقع الماديّ. لكنّ كلّ هذه الكلمات المذكور مثل غيرها من الكلمات الأخرى لها معنى. وهذا المعنى ما هو إلاّ حقيقة نفسيّة تختلف عن حقيقة الأشياء، كما هي في الواقع. فنحن عندما نتكلّم على «حصان»، فنحن سنتحضر تصوّراً معيّناً للحصان. وهذا التّصوّر هو الذي يحيل على الواقع[1].

ولكن هل يعني هذا أنّ لكلّ كلمة مرجعاً ما؟ يمكن الإجابة عن هذا السّؤال بالإيجاب، حتّى وإن كان المرجع يعود إلى صورة خياليّة أحياناً كأن نتكلّم على «الغول» أو «العنقاء» أو «التّنّين» مثلاً، وما دمنا نعتبر الخيال جزءاً من الواقع باعتبار أنّه موجود في الذّهن. وإن كان المرجع يتّضح بصورة جليّة في الأشياء الملموسة أو المحسوسة التي يمكن أن نقربها أو نراها، فإنّ الكلمة المجرّدة وإن كان ليس بالإمكان أن ننفي عنها مرجعيّتها تماماً، لا يتّضح المرجع المتعلّق بها بنفس وضوح صورة الأشياء التي حولنا. وبالإضافة إلى كلّ هذا توجد الكلمات النّحويّة التي أشرنا إليها، والتي لا تظهر مرجعيّتها إلاّ من خلال استعمالاتها. وللتّدليل على ذلك يضرب بايلون BAYLON وميقنوت MIGNOT المثال التّالي ville de Montpellier (مدينة مونبيليي) التي تظهر على السّيّارات التّابعة لبلديّة هذه المدينة. ويتساءلان انطلاقاً من هذه العبارة عن المرجع في الحرف de، ويجيبان بأنّه ليس عديم القيمة، لأنّ في غيابه فساداً للتّعبير. وعلى هذا الأساس فإنّ دلالته، إن أمكن الكلام على الدّلالة، هي دلالة نحويّة محض، إذ هو يربط بين الكلمتين: الكلمة التي تسبقه والكلمة التي تتبعه[2].

هذا ولا ننسى أنّ من الكلمات ما يحيل على نفسه، بحيث يمكن استعمال الكلمات للحديث عن الكلمات، وهذا هو مجال الميتالسانيّات. ومن جانب آخر يشير بايلون وميقنوت إلى أنّه يمكن الحديث عن انطباق المرجع على المدلول عندما يكون الفعل مطابقاً للقول، أو عندما يتحقّق القول في الفعل، ويصبح الفعل غير منفصل عمّا نقول.

---

1 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), ***Sémantique du langage***, pp. 29-30.

2 ***Ibid.***, p. 31.

ومن اللّسانيّين من يميّز بين نوعين من المرجعيّة، المرجعيّة الكامنة virtuelle والمرجعيّة الحاصلة actuelle. والمرجعيّة الكامنة هي ما يحيل على شيء معيّن في المطلق من غير تحديد ولا تعيين. فكلمة «حصان» مثلاً يمكن أن تحيل على أيّ حصان مهما يكن نوعه أو شكله، وبغضّ النّظر عن أن يكون حقيقيّاً أو خياليّاً. والاستعمال وحده هو الذي يمكّن من أن يحدّد هذا الحصان على وجه التّدقيق، وعندها يمكن الحديث عن المرجعيّة الحاصلة. وبناء عليه فإنّ ما يميّز بين المرجعيّة الكامنة والمرجعيّة الحاصلة هو الاستعمال. وهذا التّمييز بين المرجعيّتين يعود إلى مِلنار MILNER J. C.، ونجده عند لسانيّين آخرين من أمثال مارتين MARTIN R.[1].

8. العلاقات الدّلاليّة وتعدّد المعنى

إنّ الكلمات في اللّسان الواحد لا تعيش منعزلة الواحدة عن الأخرى، وإنّما تدخل في علاقات متشابكة، ممّا يجعلها قابلة لعدّة توزيعات. وهذه العلاقات ليست قائمة في الألفاظ وحدها، وإنّما تمسّ المعاني أيضاً. وتقوم هذه العلاقات على التّشابه والتّنافر والاشتمال. ويرى اللّسانيّون أنّه من المسلّمات أن تتضمّن الكلمة الواحدة معنى واحداً، وأن يشمل المعنى الواحد كلمة واحدةً. ولا يعدو أن يكون هذا الافتراض افتراضاً واهياً، لأنّ الحقيقة هي خلاف ذاك. وكثيراً ما نجد معاني متعدّدة تعبّر عنها كلمة واحدة، وهو ما يُعرف بالمشترك أو المتجانس. وكثيراً ما نجد كلمات كثيرة تعبّر عن المعنى الواحد، وهو ما يطلق عليه المترادف. ويحاول اللّسانيّون أن يعلّلوا هذا التّداخل في المعاني والكلمات. فيرى هؤلاء في المشترك مثلاً أنّه في الأصل يحمل معنى واحداً، ثمّ توسّع هذا المعنى وتشعّب، ممّا جعله بحاجة إلى سياقات مختلفة، لتتّضح المعاني المختلفة. ولهذا السّبب هم يقسّمون –كما ذكرنا– المعنى إلى معنى أساسيّ وآخر ثانويّ أو سياقيّ. ويتحدّثون عن المعنى والقيمة الأسلوبيّة. وعليه إنّ الكلمة في سياقها لا تتضمّن إلاّ معنى واحداً وتقابل تصوّراً ذهنيّاً واحداً. وأمّا القيمة فهي ما ينضاف إلى معنى الكلمة، وهو ليس منها وإنّما توحي به الكلمة إيحاء داخل السّياق، وتحيل على جوانب ثقافيّة أو اجتماعيّة أو تاريخيّة. وبالتّالي فهي تكشف صورة المتكلّمين وحقيقتهم الاجتماعيّة أو الطّبقيّة، وتعتبر دراستها من مهامّ الأسلوبيّة، وهي

---

1 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), ***Sémantique du langage***, p. 34.

تظلّ مفيدة في تحديد المعنى. وينظر اللّسانيّون في المترادف في مقارنته بالمشترك فيتّضح أنّه لا يطرح قضايا كثيرة، ما دامت المترادفات عبارة عن كلمات مختلفة المبنى. ولا تطرح هذه المشاكل في الحقيقة بجدّية إلاّ بالنّسبة إلى المشترك، وذلك في ما يتعلّق بالتّمييز بين تعدّد المعنى في الكلمة الواحدة أو اختلاف صيغ الكلمات، أي التّفريق بين المشترك والمتجانس، وبتعبير آخر هل المشترك كلمة أو عدّة كلمات[1].

1.8. المشترك والمتجانس POLYSÉMIE ET HOMONYMIE

المشترك كما هو معلوم هو أن تكون للكلمة الواحدة معان عدّة. وللتّدليل على هذا يضرب اللّسانيّون أمثلة من قبيل opération (عمليّة) في اللّسان الفرنسيّ. فهذه الكلمة تدلّ في معناها العامّ على العمليّة. ولكنّ السّياق هو الذي يعطيها معناها الحقيقيّ، وذلك من قبيل العمليّة الجراحيّة أو العسكريّة أو الحسابيّة أو غيرها. وقد تكون كلمتان من المشترك تعودان إلى كلمتين مختلفتين، فيصبح هذا من باب التّجانس، أمّا إذا عادتا إلى كلمة واحدة فهما من المشترك بوجه عامّ. ويعبّر ليونز عن المشترك بتعدّد المعنى، وهو عبارة عن جملة من المعاني مرتبطة بكلمة واحدة، أو أنّ كلمة واحدة تعبّر في الآن نفسه عن أكثر من معنى، من ذلك أنّ كلمة neek في اللّسان الإنقليزيّ تتضمّن $neek_1$ (الرّقبة) و$neek_2$ (ياقة القميص أو الثّوب) و$neek_3$ (عنق الزّجاجة) و$neek_4$ (شريط ضيّق من الأرض)[2] إلخ... وتحاول القواميس عادةً أن تميّز بينها في مداخلها. ولكنّ السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصّدد: ما هي المعايير الصّالحة للتّمييز بين هذه المعاني؟

يبدو أنّ التّأثيليّة هي أحد هذه المعايير، وللتّدليل على ذلك يضرب ليونز مثلاً بكلمة $neal_1$ (وجبة أو وليمة) و$neal_2$ (طحين أو دقيق)، إذ تعدّان كلمتين مختلفتين في أغلب القواميس. السّبب في هذا أنّ أصولهما التّاريخيّة ليست واحدة. إذ هما متأتّيتان من كلمتين غير متجانستين في اللّسان الإنقليزيّ القديم. وعليه فإنّ التأثيل يعتبر شرطاً أساسيّاً وضروريّاً، وقد يكون

---

1 GUIRAUD, ***La sémantique***, pp. 31-34.

2 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 200.

كافياً وحده للتّمييز بين التّجانس وتعدّد المعنى، بالرّغم من كون هذا المعيار لا ينتمي إلى الجانب الوصفيّ في التّحليل اللّسانيّ[1].

ولا يخفى أن من المعجميّين من يتّكل على الجانب المعنويّ باعتبار قرابة المعنى، وهم يعتبرون أمثلة من قبيل $neek_1$ و$neek_2$ و$neek_3$ المذكورة أعلاه من باب تعدّد المعنى. وفي حالة عدم توفّر هذا الشّرط، أي القرابة في المعنى، يعتبرون هذا النّوع من الكلمات من باب التّجانس، فيضعون مداخل مختلفة لمثل هذه الكلمات. هذه القرابة في المعنى قد توقع أصحاب القواميس في مزالق عندما يأخذون بعين الاعتبار البعد التّاريخيّ لقرابة المعنى. أي يمكن أن توجد قرابة معنويّة قديمة ضاعت وانطمست، ومن ذلك $pupil_1$ (تلميذ) و$pupil_2$ (بؤبؤ العين) في اللّسان الإنقليزيّ، إذ تبدوان في الظّاهر كلمتين متجانستين، ولكنّهما في الأصل كلمة واحدة متعدّدة المعنى. وكلّ هذا يجرّ ليونز إلى اعتبار قرابة المعنى مسألة تقريبيّة، ويرى أنّ "التّفرقة بين التّجانس وتعدّد المعنى صعبة التّطبيق بثبات وثقة"[2].

وفي محاولة لتجاوز هذه المشكلة يحاول كثير من المعجميّين في أعمالهم الإجرائيّة أو التّطبيقيّة التّغاضي عن مثل هذه التّفرقة أو التّمييز، فيعتبرون المشترك من باب التّجانس، أي أنّ كلّ كلمة مشتركة هي ذات مداخل مختلفة. غير أنّ مثل هذا التّوجّه لا يرضي ليونز، ممّا يجعله يلحّ على استبعاد المعاني في هذا التّمييز والاعتماد على المعيار النّظميّ أو الصّرفيّ أساساً.

ويشكّ بالمار من ناحيته في اعتماد القواميس للتّفريق بين هذين النّوعين من المشترك، "لأنّ الأحكام التي يطلقها مصنّفو القواميس غالباً ما تبدو عشوائيّة"[3]، وهو يرى أنّ من الطّرق المتّبعة للتّمييز بين هذين النّوعين من الكلمات الرّجوع إلى التّأثيل أو جذور الكلمات التّاريخيّة. ومتى عُرف أنّ الكلمات متجانسة ومصادرها مختلفة فإنّها ستعامل باعتبارها من المتجانس وتفرد لها حينئذ مداخل منفصلة؛ ومتى عُرف أنّها تعود إلى أصل واحد فإنّها ستعامل باعتبارها من المشترك. وحينئذ يكون لها مدخل واحد. وممّا يساعد

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 200.
2 المرجع نفسه، ص: 201.
3 بالمار، علم الدّلالة، ص: 105.

على التّمييز بينها الرّجوع إلى المعنى الأصليّ أو المركزيّ، ليتبيّن أيّ المعنيين أو المعاني هو الحقيقيّ وأيّها المجازيّ أو المستعار[1].

وظاهرة المشترك ليست ظاهرة غريبة في اللّسان، وذلك بسبب من التّغيّرات الكثيرة الطّارئة على الكلمات والتّحوّلات الحاصلة في المعنى، من ذلك كلمة arrive (وَصَلَ) في اللّسان الفرنسيّ جاءت من اللاّتينيّة ripa (شاطئ)، وكانت في الأصل تعني وصل إلى الشّاطئ، وكلمة rival (المنافس) الفرنسيّة أيضاً جاءت بدورها من الكلمة اللاّتينيّة rivers (نهر)، وكانت كلمة rival في الأصل تعني اشتراك جمع من النّاس في نهر واحد[2]. والشّيء نفسه يقال في اللّسان العربيّ إذ يقال «نافسه في الشّيء»، والمنافسة في الأصل تتعلّق بالغطس وحده، وكلمة «طعن» كانت تدلّ على الضّرب بالرّمح أو ما شابهه، وأصبحت بعد ذلك تدلّ على الطّعن في الحديث أو في الرّواية ثمّ الطّعن في الدّعاوي والشّكاوي، إلخ...

ويرى هورَيْشي HOREJŠI من ناحيته أنّ هويّة الكلمة تتحدّد صرفيّاً بانتمائها إلى قسم من الأقسام، وداخل هذه الأقسام تعبّر الكلمة عن المقولات المختلفة، وبكيفيّات مختلفة. فكلمة zámek التّشيكيّة هي كلمة واحدة. وهذه الكلمة الواحدة تعني «القلعة» أو «المرتاج»، لأنّهما صرفيّاً تعبّران عن نفس التّوجّه، فهما ينتميان إلى نفس القسم أي قسم الأسماء، ولا يختلفان في المقولات النّحويّة. وأمّا كلمات من قبيل penĭzû (في حالة الإضافة génitif وpenizûm (في حالة الإحالة datif مقارنة بـ peněz وpenězûm فهي من المتجانس، والمحدِّد لذلك هو المقولات النّحويّة التي تميّز بين صيغ الكلمات هذه[3].

بيد أنّ كرامسكي يرى من جهته أنّ هذه المعايير التي حدّدها هورَيْشي، وإن كانت صالحة للسّان التّشيكيّ فهي غير صالحة لأنّ تعمّم على ألسن أخرى، لأنّ في الكثير من الألسن قد نجد بعض المتجانسات المتولّدة من تطوّرات في النّطق، ممّا يخلق تجانساً في مستوى الصّيغة الصّوتيّة، حتّى وإن

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص ص: 106–107.
2 المرجع نفسه، ص: 108.
3 KRAMSKY, *The word*, p. 51.

اختلفا في مستوى الكتابة. ومن ذلك ما نجده في اللّسان الإنقليزيّ من قبيل rite (طقوس) وright (صحيح) وwrite (يكتب)[1].

ويرى ديشاشيك OTTO DUCHÁČEK أنّ الأمر يتعلّق بمعنيين مختلفين لكلمة واحدة، أو بكلمتين من أصل مختلف اتّحدتا نتيجة تطوّرات صوتيّة، ومن هنا تجيء ضرورة الرّجوع إلى التّأثيل أي إلى الأصل التّاريخيّ للكلمات، أي إذا ما كانت الكلمتان ترجعان إلى أصل تاريخيّ واحد أو لا. غير أنّ الملاحظ أنّ هذا المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه المسألة، هو من خصائص اللّسانيّات التّاريخيّة لا الوصفيّة. ويرى كرامسكي أنّ هذا المعيار، وإن أوضح بعض جوانب المسألة، فإنّه لا يحلّها، وليس ثمّة ما يمنع من الالتجاء إلى الجوانب التّاريخيّة إذا كانت تساهم في حلّ بعض المعضلات. بيد أنّه يرى أنّ مسألة التّجانس هي في الحقيقة مسألة آنيّة synchronique، مثلها مثل كلّ أشكال الكلمات الصّوتيّة في الألسن المعاصرة. ويبدو أنّ مسألة التّأثيل لا تسعفنا في شيء في ما يتعلّق بالمبنى والمعنى. وممّا يزيد المسألة تعقيداً عندما نأخذ بعين الاعتبار الشّكل المكتوب الذي يختلف عن المنطوق في الكثير من الألسن. في هذه الحالة إمّا أن نأخذ بعين الاعتبار هذا المكتوب أو أن نهمله، وعلى كلّ من هذين الاختيارين قد تترتّب بعض النّتائج. فلو أخذنا الأمثلة الإنقليزيّة السّابقة rite وright وwrite، ونظرنا إليها من الجانب النّطقيّ فقط لكانت كلمات متجانسة، وأمّا إذا نظرنا إليه باعتبار الكتابة فسوف تكون كلمات مختلفة. ونفس الشّيء يقال بالنّسبة إلى أمثلة أخرى من الإنقليزيّة من نحو lain (يكذب مبنيّ للمجهول) وlane (النّهج)، إذ هما في الحقيقة كلمتان مختلفتان، وإن كانتا من النّاحية الصّوتيّة متماثلتين، بما أنّهما ينتميان إلى قسمين مختلفين، وبناء عليه يمكن اعتبارهما كلمتين متجانستين. والشّيء نفسه يقال بالنّسبة إلى كلمة night (ليلة) وknight (فارس)، إذ هما متماثلتان أيضاً. ويعتبران كلمتين مختلفتين رغم هذا التّماثل، ورغم أنّهما ينتميان إلى قسم واحد هو قسم الأسماء. غير أنّه لو أخذنا بعين الاعتبار الصّيغة الفعليّة knight (دافع عن) لأصبحت الكلمتان في هذه الحالة أي night وknight متجانستين[2].

---

1 KRAMSKY, ***The word***, p. 51.

2 ***Ibid.***, pp. 52-53.

هذا وجدير بالملاحظة أنّ بعض اللّسانيّين يميّزون في العادة بين نوعين من التّجانس هما: التّجانس النّطقيّ homophonie والتّجانس الرّسميّ أو الخطّيّ homographie أي المتعلّق بالكتابة. فمن النّوع الأوّل وفي اللّسان الفرنسيّ نذكر air (هواء أو جوّ) ère (عهد أو عصر) وaire (مجال)، وcomte (نبيل) وcompte (حساب) وconte (حكاية). ومن النّوع الثّاني نذكر parent (الأصل أو الأهل) وparent صيغة اسم الفاعل من الفعل parer (تفادى أو تجنّب)، وfier (مزهوّ) صفة و(se) fier (وثق بـ) فعل[1].

وبالرّغم من كون التّجانس الخطّيّ لا يهمّ العلاقات الدّلاليّة فإنّه عادةً ما يدرس مع المتجانس النّطقيّ. والمتجانس النّطقيّ عادة ما يكون وثيق الصّلة بالمشترك بصورة عامّة. ولا تعتبر من المتجانس كلمات متجانسة في الشّكل ولكنّها مختلفة في مقولة الجنس وذلك من قبيل le livre (الكتاب) في الفرنسيّة وla livre (الرّطل) وle mousse (بحّار شابّ) وla mousse (الرّغوة) و le manche (يدُ أداةٍ كالفأس وغيره) وla manche (الكمّ) إلخ.. علماً بأنّ مقولة الجنس تحوّر من المعنى، وهي لا تظهر عادةً إلاّ من خلال السّياق مثل وجود أداة التّعريف أو التّنكير أمام الاسم[2].

ويبدو أنّ ظاهرة التّجانس ظاهرة طبيعيّة توجد في غالبيّة الألسن، ولعلّ الحاجة إلى التّغيير هي التي تفرض هذا التّجانس، علماً بأنّ المعاني كثيرة، وقد تكون غير منتهية في مقابل الكلمات المعدودة المحدودة. هذا بالإضافة إلى بعض التّغيّرات الصّوتيّة الطّارئة على الكلمات، ممّا يؤدّي في الكثير من الحالات إلى تغيير الشّكل في كلمة ما لتجانس كلمة أخرى كانت في الأصل مختلفة عنها. وبالنّسبة إلى الألسن المكتوبة لا ضير من التّجانس ما دامت الكتابة قادرة على التّمييز بين الكلمات المتجانسة.

وعموماً إنّ التّجانس مثله مثل المشترك لا يمنع من فهم الكلمات ورفع الالتباس، ما دام قابلاً لأن يدرج في سياقات مختلفة، من شأنها أن ترفع كلّ غموض. ويرى أولمان في هذا الصّدد أنّ المشترك خاصّة من خواصّ اللّسان البشريّ الأساسيّة. وللتّأكّد من أهمّية المشترك يكفي أن ننظر إلى القواميس وما تتضمّنه من هذا النّوع من الكلمات. ومن أسباب المشترك عنده التّغييرات

---

1 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), ***Sémantique du langage***, p. 103.

2 ***Ibid.***, p. 104.

الدّلاليّة التي تطرأ على الكلمات عبر مسارها التّاريخيّ، والاستعمالات المجازيّة التي تُضفي في الكثير من الأحيان على الاستعمالات الحقيقيّة. وقد يكون المشترك سبباً في الغموض أو الالتباس في بعض الحالات، إلاّ أنّه لا يعيق أبداً التّفاهم بين الأفراد في عمليّة التّواصل.

2.8. التّرادف LA SYNONYMIE

يعتبر اللّسانيّون التّرادف تماثلاً في المعنى. ومن الواضح أنّ طائفة كبيرة من الكلمات في المعجم تعتبر من المترادفات، أي إنّها تحمل المعنى نفسه. ويعبّر عنه عادةً بالعلاقة القائمة بين كلمتين أو عبارتين يشتركان في المعنى أو في معنى متقارب جداً. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن الحديث عمّا يشبه التّرادف. والتّرادف هو ما كان قابلاً لاستبدال في سياقات معيّنة. والمترادف القابل للاستبدال في جميع السّياقات هو ما يُعرف بالتّرادف التّامّ أو المطلق. ففي حالة تطبيق الاستبدال من دون أن يطرأ تغيّر في المعنى، فالكلمات المستبدلة تعتبر مترادفة. ولو أخذنا الكلمتين التّاليتين في اللّسان الفرنسيّ jugement (حكم أو قضاء) وverdict وأمكننا استعمالهما في نفس السّياق لتبيّن لنا أنّ هاتين الكلمتين كلمتان مترادفتان. إلاّ أنّه وفي الغالب، وكما ذكرنا، لا يمكن لمترادفتين أن تظهرا في كلّ السّياقات المكنة ممّا يدلّل على استحالة وجود ما يسمّى بالمترادف المطلق. وهذا النّوع من التّرادف على حدّ تعبير أولمان "نوع من الكلمات التي لا يستطيع اللّسان أن يجود بها في سهولة ويسر"[1]. ويرى بايلون ومقنوت أنّ دالّين مختلفين من الجانب النّظريّ يتضمّنان نفس المدلول، وبالتّالي فهما ينتسبان إلى كلمة واحدة، لأنّ وحدة الدّالّ هي التي تكوّن وحدة الكلمة[2].

ويميّز ليونز في ما يتعلّق بالتّرادف بين المترادف التّامّ والمترادف المطلق. فلا يكون المترادف تامّاً إلاّ إذا كان وُجِدَ تطابق في المعنى أي المعنى الوصفيّ والتّعبيريّ والاجتماعيّ. ولا يكون المترادف مطلقاً إلاّ إذا عرف التّوزيع ذاته، وكان تامّاً في كلّ معانيه وفي كلّ سياقات ذكره. ويشير ليونز إلى كون المترادف التّامّ قليلاً نسبيّاً في الألسن الطّبيعيّة، وأنّ التّرادف المطلق غير موجود أو

1 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 109.

2 BAYLON (C.) & MIGNOT (X.), *Sémantique du langage*, p. 107.

يكـاد. ومـن السّـهل الجـزم أنّ في حالـة وجـود مترادفـتين في آن معـاً، فـإنّ إحداهما ستختفي حتماً أو تتطوّر إلى معنى جديد[1]. وإذا ما وقع هذا التّـرادف حسب أولمان في فترة من فترات تاريخ الكلمة فهو لن يعمّر طويلاً.وبالتّالي فإمّا أن يذوب ويتلاشى، وإمّا أن تعتريـه فـروق معنويّـة دقيقـة تجعلـه يعبّـر عـن جانـب مـن جوانـب الكلمـة المترادفـة. ويعتـبر أولمـان بصـفة عامّـة أنّ معظم المترادفات ما هي في الحقيقة إلاّ أنصاف مترادفات أو أشباه مترادفات، وعليه لا يمكن أن تجيء في كلّ السّياقات بـل هـي "لا تسـتبدل في مـا بينهـا إلاّ في حدود ضيّقة جدّاً"[2].

وهذا النّوع من التّرادف أي غير التّامّ موجود وممكـن الوقـوع، وهـو مـا يطلـق عليـه ليـونز المـترادف الوصـفيّ أو العـامّ. وهـذا يعـني أنّ كلمـتين قـد تشـتركان في المعنـى الوصـفيّ أو الأساسـيّ، مـن دون أن تشـتركا في المعنـى التّعبيريّ والاجتماعيّ ذاته. وهو ما يعالجه كثير من الدّلاليّين، من ذلـك كـأن نقول في اللّسان الإنقليـزيّ father (أب) وdad وdaddy، أو lavatory (مغسـل أو بيت الرّاحة) وtoilet وwc إلخ... وكـلّ مجموعـة مـن هـاتين المجمـوعتين تعتبر من المترادفات، وبإمكان كلّ النّاطقين باللّسان الإنقليزيّ معرفتهـا كلّهـا. ولكـن مـا يلفـت الانتبـاه في المجموعـة الثّانيـة خاصّـة مـا يُعـرف بـالتّلطّف euphémisme والدّراسات اللّسانيّة التّاريخيّـة تبيّـن مـدى أهمّيـة التّلطّـف في استبدال الكلمات، وتغيير المعنى والتّخلّي عن كلمة لصالح أخرى[3].

أمّا الأسباب الدّاعية إلى هذا التّرادف، وكما يضبطها بعـض اللّسـانيّين فيمكن إجمالها في ما يلي:

1. الاختلاف في اللّهجـات، إذ يمكـن وجـود كلمـتين مختلفـتين في لهجـتين مختلفتين تدلاّن علـى الشّـيء نفسـه، وقـد يقـع التّـداخل بـين اللّهجـتين فيكون التّداخل بين الكلمات المترادفة.
2. الاخـتلاف في الأسـاليب، وهـذا الفـرق يُعتـبر أدقّ مـن الفـرق السّـابق. فالأسلوب يمكن أن يتغيّر عند الفرد الواحد تبعـاً لتغيّـر الخطـاب أو تغيّـر الطّرف المقابل، أو تغيّر وضعيّة الخطاب نفسها، من قبيـل أن تقـول: die

1 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 202.
2 أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص: 110.
3 ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، ص: 206.

(مات) أو pass away (رَحَل) في اللّسان الإنقليزيّ، أو أن تقول «مات» أو «توفّي» في اللّسان العربيّ.

3. وجود بعض الفويرقات الدّقيقة التي لا تظهر في كلّ السّياقات بالنّسبة إلى بعض المترادفات.

4. وجود كلمات كثيرة متشابهة ومعانيها متداخلة، ممّا يجعل المعنى في هذه الكلمات فضفاضاً[1].

وبقدر ما تحاول الألسن تجنّب المترادفات، ولعلّ ذلك رغبة منها في الاقتصاد وفي تجنّب الحشو، يحلو لها الالتجاء إليها في بعض الأساليب التّعبيريّة، من ذلك ما نجده من تلوين الأسلوب في الأدب وفي استغلال المعنى وظلاله المختلفة، وما نجده في الأساليب الخَطابيّة والانفعاليّة، لغاية تقوية الفكرة وتأكيدها.

3.8. التّضادّ والاشتمال ANTONYMIE ET HYPONYMIE

في ما يتعلّق بالمشترك والمتجانس والترادف، و في ما يتعلّق بتعدّد المعنى، يبدو هذا الأخير أمراً نسبيّاً، إذ ليس من السّهل التّعرف على مختلف أنواعه في الألسن الطّبيعيّة. إلاّ أنّه يمكن التّعرّف على بعض ظواهره الأخرى وذلك من نحو الأضداد والاشتمال أو العموم والخصوص بتعبير ليونز.

في ما يتعلّق بالأضداد، توجد طائفة كبيرة من الكلمات يمكن التّمييز بينها من ذلك «رجل» و«امرأة» و«أعزب» و«متزوّج» و«جميل» و«قبيح» و«بعل» و«زوج» و«فوق» و«تحت» و«بارد» و«حارّ» و«طويل» و«قصير» إلخ... ويمكن لهذا المصطلح أن يتّسع عند بعضهم، كما يقول ليونز، ليشمل كلّ أنواع عدم التّكافؤ، وعليه إنّ التّضادّ هو تقابل بين كلمتين.

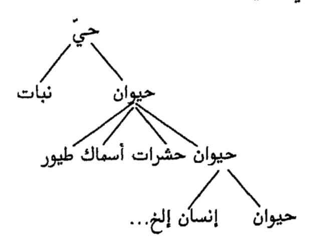
ويرى بعض اللّسانيّين أنّه إن كان بالإمكان الاستغناء عن التّرادف، فإنّه ليس بالإمكان الاستغناء عن المتضادّات، ذاك أنّ كلّ الألسن الطّبيعيّة قائمة على مثل هذا التّقابل. ويعتبر بالمار أنّ التّضادّ "ملمح مطّرد وطبيعيّ للغاية". وهذه المتضادّات قابلة للتّدرّج في كثير من الحالات من قبيل «حارّ» و«دافئ» و«معتدل» و«بارد». ويشير بالمار في هذا الصّدد إلى وجود ارتباطات

---

1 بالمار، علم الدّلالة، ص ص: 93–97.

بين الكلمات هي عبارة عن علاقات عكسيّة أو تقابليّة من قبيل «اشترى» و«باع»، و«أتى» و«ذهب»، و«قام» و«قعد» إلخ...

وأمّا في ما يتعلّق بالاشتمال فثمّة كلمات في اللّسان تشير إلى نفس الجنس أو الفصيلة. وعليه إنّ هذه الكلمات تُعتبر قائمة على التّضمّن inclusion، من ذلك كلمة «قرنفلة» و«وردة» مثلاً تتضمّنها كلمة «زهرة»، وكلمتا «أسد» و«فيل» تتضمّنها كلمة «الثّدييّات»، وكلمة «قرمزيّ» تتضمّنها كلمة «أحمر». ويوجد في هذا الصّدد، حسب بالمار، ما يسمّى بالتّصنيف التّدريجيّ الذي يمكن أن يُعبّر عنه بالخطاطة التّالية[1]:



ويرى ليونز أنّ الاشتمال حالة من التّضمّن، بمعنى أن تتضمّن كلمة ما كلمة أو كلمات أخرى، تكون الأولى أعمّ والثّانية أخصّ. ويرى ليونز بصفة عامّة أنّ التّضادّ والاشتمال (أو العموم والخصوص) علاقتان استبداليّتان للمعنى، أي هما علاقتان جدوليّتان تقعان في مقابل العلاقات الأفقيّة أو المركّبيّة التي تربط بين «الأكل» و«الطّعام» أو بين «الرّكل» و«القدم» مثلاً. وهذه العلاقات بمختلف أنواعها أي الرّأسيّة والأفقيّة تساهم في تحديد الحقول المعجميّة وأبنيتها الدّلاليّة. ولا ينكر ليونز الفائدة الحاصلة من الدّراسات التي تهتمّ بالحقول المعجميّة والدّلاليّة والبحوث الكثيرة التي تذهب إلى أنّ معنى الكلمة المفردة تحدّدها شبكة العلاقات الاستبداليّة أو الأفقيّة التي تربط الكلمة الواحدة بغيرها من الكلمات في الحقل المعجميّ أو الدّلاليّ الواحد.

إنّ الكلمة في علاقتها بالكلمات الأخرى قابلة لتوزيعات عدّة. وهذه العلاقات ممّا يقوم على التّشابه والتّنافر والاشتمال. ومن المفترض أن تتضمّن

1 بالمار، علم الدّلالة، ص ص: 118–119.

الكلمة الواحدة معنى واحدًا وأن يقابل المعنى الواحد كلمة واحدة، غير أنّ الحقيقة اللّسانيّة هي أعقد من هذا بكثير، فيشتمل اللّسان على تشعّبات عديدة بخصوص علاقة اللّفظ بالمعنى، ومن هذه العلاقات المتشعّبة أشرنا إلى المشترك والمتجانس والمترادف والأضداد.

الخاتمة

إذا ما ابتغينا أن نحلّل الخطاب إلى عناصره اللّسانيّة يتبيّن لنا أنّ ثمّة اتّفاقًا ضئيلاً بين الاتّجاهات اللّسانيّة المختلفة على المناهج المتّبعة في هذا التّحليل، ذلك أنّها يمكن أن تمسّ المستويات اللّسانيّة المختلفة، كما يمكن لها الانطلاق من الوحدات الصّغرى انتهاء بالوحدات الكبرى أو العكس. وعناصر الخطاب أو الكلام المتّفق عليها هي الصّواتم والصّياغم والكلمات والمركبات والجمل. ويقوم التّحليل في الغالب على اعتبارات الشّكل خاصّة، وإن أخذ بعين الاعتبار جوانب المعنى، ممّا يجعل الوحدات اللّسانيّة في مجملها تنبني على تقطيع articulation مزدوج طرفاه المبنى والمعنى.

ويعتبر كثير من اللّسانيّين أنّ وحدة الكلام الطّبيعيّة هي الكلمة، بالرّغم من كون هذه الوحدة تنتمي في الأصل إلى النّحو القديم، وهي من المصطلحات التي حافظت عليها اللّسانيّات الحديثة من ضمن جملة من المصطلحات القديمة، فقبلتها مكرهة حينًا، وذلك بغاية التّقدّم في البحث، ورفضتها حينًا آخر وسعت إلى طردها من الجهاز الاصطلاحيّ و/أو المفاهيميّ الحديث في محاولة للاستعاضة عنها بمصطلحات بديلة.

وإشكاليّة الكلمة في التّحليل -كما تسنّى لنا تقديمها- لا تبرز في ما يتعلّق بالشّكل وحده، وإنّما تبرز في ما يتعلّق بالمعنى أيضًا. ذلك أنّ في مستوى الصّيغة ليس من السّهل معرفة حدّي الكلمة بصورة جليّة، وذلك للتّردّد في ربط بعض أجزاء الكلام بعضها ببعض، أو في الفصل بينها، ثمّ لعدم القطع الواضح بين المنطوق والمكتوب. ففي دفق الكلام ليس من السّهل رصد بداية الكلمة ونهايتها بالاعتماد على المتلفظ به وحده. وهذا يحصل كثيرًا في اللّسان الأمّ أو في لسان لنا به معرفة جيّدة، فما بالنا بألسنة أخرى لا نعرفها. ولا ترتبط هذه الصّعوبة في تحديد الكلمة في المستوى الشّكليّ وحده، وإنّما ترتبط بالكلمة في علاقتها بالمعنى أيضًا، لأنّ جملة الوحدات اللّسانيّة الشّائعة

قائمة كلّها على المعنى، ممّا يجعل مسألة المعنى تتبوّأ مكانة هامّة في ضبط الوحدات اللّسانيّة بمختلف أشكالها.

ولم ينشأ الخلاف بين اللّسانيّين في اعتبار ما هي الوحدة الأساسيّة في التّحليل، هل هي الكلمة أم الجملة؟ وإنّما توسّع أكثر ليشمل ما هي أصغر الوحدات الدّالّة هل هي الصّيغم le morphème أم الكلمة؟ وغدت الكلمة بهذا المعنى تتجاذبها أطراف عدّة، وتنافسها مصطلحات كثيرة على رأسها الجملة من جهة والصّيغم من جهة ثانية. وكادت الكلمة تتلاشى في هذه المتاهات وهذه المنافسة الشّديدة.

وإذا ما قبل كثير من اللّسانيّين الكلمة بوصفها مفهومًا ومصطلحًا بقي من الصّعب جدًّا تحديد هويّتها ووضع تعريف شامل لها، لا ينسحب على كلمات اللّسان الواحد فحسب، وإنّما ينسحب على جلّ الألسن المعروفة إن لم نقل جميعها. وفي محاولة لإيجاد هذا التّعريف لاقى اللّسانيّون الكثير من العنت وجابهوا الكثير من التّحدّيات، وغدت أغلب التّعريفات المقترحة عرضة للنّقد والانتقاد. ولا تُخْفِي اللّسانيّات الحديثة المعاناة التي تلقاها في ضبط المصطلحات الكثيرة وإيجاد التّعريفات المناسبة لها، والكلمة من جملة هذه المصطلحات طبعًا.

ولعلّ حقيقة الكلمة تتجلّى في كونها تفيد أشياء مختلفة في ألسن مختلفة. وهذا تبعًا لاختلاف الأنظمة اللّسانيّة، ممّا يجعل الكلمة أمرًا تقريبيًّا أو نسبيًّا. ويقع على عاتق اللّسانيّات في هذه الحالة إيجاد الحلول المناسبة لكلّ ما يتعلّق بالثّبت الاصطلاحيّ الذي تتعامل معه. وكلّ هذا يؤكّد بطبيعة الحال على أهمّية البحث في الخصائص المشتركة لمختلف المصطلحات أو المفاهيم لا في اللّسان الواحد، وإنّما في الألسن المختلفة.

ولعلّ عدم القدرة على السّيطرة على ضبط الكلمة متأتّ لا من اختلاف الألسن وأنظمتها اللّسانيّة وحده، وإنّما متأتّ من عدم القدرة على تصنيف الكلمات تصنيفًا واضحًا في اللّسان الواحد، وذلك لتنوّع الكلمات من جهة، ولكثرة الشّواذّ فيها من جهة ثانية. وهذا ممّا يدعو بعض اللّسانيّين إلى النّظر في الكلمة لا من خلال أنماط الكلمات، وإنّما من خلال الكلمات النّموذجيّة خاصّة.

ولو أنّ مصطلح الصّيغم بدا على غاية من الوضوح، ولو تمّ الاتّفاق بشأن تعريف موحّد له لهان الأمر ولأمكن تعويض مصطلح الكلمة بمصطلح الصّيغم، إلاّ أنّ ما يلاقيه الصّيغم بدوره من صعوبة التّحديد ومن اختلاف في وجهات النّظر لم يكن بأحسن حال من الكلمة، ممّا يجعل هذه الأخيرة قادرة على المقاومة وعلى فرض نفسها في انتظار إيجاد الحلول الملائمة لها ولبقيّة الوحدات المنافسة الأخرى، هذا فضلاً عن التّداخل الحاصل بين الصّيغم والكلمة، إذ الكلمة قد توافق الصّيغم الحرّ في الكثير من الأمثلة، وقد تتضمّن صيغميْن أو أكثر في أمثلة أخرى. والصّياغم في الكلمة الواحدة قد تأخذ شكلاً سلسليًّا في بعض الحالات وشكلاً غير سلسليّ في بعض الحالات الأخرى، هذا فضلاً عن وجود صياغم صفريّة غير ظاهرة تفرض نفسها بدلالتها لا بلفظها. ومن الصّياغم ما هو متّصل وما هو منفصل. وقد لا يختلف هذان النّوعان من حيث القيمة النّحويّة، وإنّما الانفصال والاتّصال على الأرجح من خصائص المكتوب وحده. وبالرّغم من كلّ هذا يمكن اعتبار أنّ الصّيغم عند غالبية اللّسانيّين هو الوحدة الصّغرى الدّالّة، وهو الوحدة الصّرفيّة الأصليّة في مجال الصّرف. ويبدو الفرق بين الصّيغم والكلمة أنّ الأوّل من مشمولات الصّرف، في حين أنّ الثّانية من مشمولات الصّرف والنّحو والمعجم في ذات الوقت. ووظيفة الكلمة في هذه المجالات لا جدال فيها، ذلك أنّها في مجال الصّرف خاضعة للاستبدال الجدوليّ، في حين أنّها في المجال النّحويّ خاضعة للاستبدال المركّبيّ، وفي المعجم تعرف بجملة الخصائص المشتركة التي تميّزها من غيرها من الكلمات باعتبارها وحدة معجميّة.

وإذا كانت الكلمة تتحدّد في الكثير من الألسن باستبدالاتها الجدوليّة paradigmatique والمركّبيّة syntagmatique، فإنّها في ألسن أخرى تتحدّد بخصائصها الصّوتيّة خاصّة، وذلك من نحو النّغم le ton والنّبر l'accent.

وليس من باب الاختلاف معرفة أنّ الكلمة في كلّ الألسن تقريبًا تتميّز بخاصّيّاتها المعجميّة بوصفها وحدة مخزّنة في ذاكرة الأفراد أي بوصفها وحدة مقنّنة codée.

صحيح أنّ الوحدة الصّرفيّة عند كثير من اللّسانيّين هي الصّيغم، وأنّ الوحدة النّحويّة هي الجملة، وأنّ الوحدة المعجميّة هي الكلمة. غير أنّ الكلمة لها وظيفة نحويّة وبنية صرفيّة، وهي الوحدة الأساسيّة في الخطاب، تتحقّق معانيها داخل السّياق وخارجه، وهي بالتّالي قطب الرّحى أو هي الوحدة

المحوريّة التي تتمحور حولها مختلف المجالات اللّسانيّة في التّحليل اللّسانيّ. ولقد سبق أن بيّنّا في الفصول السّابقة علاقة الكلمة بالمستويات اللّسانيّة المختلفة، والمكانة التي تحتلّها من ضمن بقيّة الوحدات اللّسانيّة الأخرى، وكيف تقوم الكلمة بدور رئيسيّ في الرّبط بين كلّ هذه المجالات، وكيف تعتبر جسرًا بين الصّوتيّات والصّرفيّات والنّحو.

إنّ التّجاذب الحاصل بين المستويات اللّسانيّة المختلفة والدّور المهمّ الذي تقوم به الكلمة في هذه المستويات في التّحليل اللّسانيّ جعل خصائص الكلمة على درجة كبيرة من التّنوّع، وعلى غاية من الأهمّيّة. وهذا التّنوّع في الخصائص جعل تعريف الكلمة أمرًا عسيرًا، ممّا دفع بعض اللّسانيّين إلى محاولة إيجاد تعريفات خاصّة بالكلمة تتعلّق بكلّ لسان على حدة، وممّا جعلهم يصابون بالإحباط في إيجاد التّعريف المطلوب الذي يشمل كلّ الألسن. وممّا حيّر اللّسانيّين أكثر أنّ الكلمة معطى لسانيّ، وهم يدركونها ويتلمّسونها. ولكنّهم في الوقت نفسه غير قادرين على المسك بها وإيجاد التّعريف المناسب لها.

ولقد انتهينا بخصوص الكلمة أنّ الخصائص الصّوتيّة قاصرة على تحديد الكلمة، ذلك أنّها وبالرّغم من كونها ذات طبيعة صوتيّة، وبالرّغم من تميّزها بالكثير من الخصائص السّمعيّة والنّطقيّة، إلاّ أنّها لا تتحدّد بالاعتماد على الجوانب الصّوتيّة وحدها، وإن بدا لبعضهم أنّ للنّبر دورًا تمييزيًّا يمكّننا من وضع حدّيْ البداية والنّهاية في بعض الألسن. فالنّبر على ما له من أهمّيّة لا يميّز كلّ الألسن، وإنّما يميّز بعضها فقط. والألسن التي تعرف بنبرها منها ما تشهد فيها الكلمة نبرًا وحيدًا، ومنها ما تشهد أكثر من ذلك. والنّبر في هذه الحالات قد يكون ثابتًا وقد يكون متنقّلاً، هذا فضلاً عن أنّ النّبر قد يختلف حاله باختلاف حال الكلمة داخل السّياق أو خارجه. وكلّ هذا يدلّ على ضعف الاعتماد على النّبر وعلى الخصائص الصّوتيّة بوجه عامّ في تعريف الكلمة، وكما يدلّ على عدم وجود ما يسمّى بالكلمة الصّوتيّة.

وأمّا بشأن الخصائص الصّرفيّة فإنّه يمكن الحديث عن بنية الكلمة المتكوّنة من جملة الصّواتم الخالية من المعنى، تصبح بائتلافها في ما بينها دالّة. وقد تجيء الكلمة مجرّدة في بعض الحالات ومركّبة في حالات غيرها، وقد ألحقت بها بعض العناصر هي الصّياغم. ودافع كثير من اللّسانيّين عن طبيعة الكلمة الصّرفيّة، إلاّ أنّها من الجانب الصّرفيّ أيضًا ليست بمعزل عن

بقيّة الخصائص الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة. وأبنية الكلمات تختلف باختلاف الألسن، إذ ثمّة من الألسن ما تقوم كلماتها على الجذوع، وأخرى تقوم على الجذور. وإذا عَرَفَتْ جلّ الألسن اللّواصق، فإنّ بعضها تكون الكلمات فيها ذات طبيعة سلسليّة وتكون في بعضها الآخر خلاف ذلك. وتصنيف الكلمات على أساس صرفيّ مختلف بدوره تبعًا لاختلاف الألسن. وينفي اللّسانيّون أن تكون هناك أشكال موحّدة في الألسن المختلفة.

وتحلّل الكلمة عند بعض اللّسانيّين إلى مكوّناتها المباشرة، وهي شبيهة في هذه الحالة بالجملة، فتصبح مكوّنة من وحدات يمكن الفصل بينها من نحو الجذوع واللّواصق والصّياغم بوجه عامّ، وهذا متعلّق بالألسن ذات الطّبيعة السّلسليّة خاصّة.

وتقسّم بعض النّظريّات التّوليديّة الكلمة إلى ثلاث مجموعات من الذّوات هي الجذوع والجذور واللّواصق، ثمّ نسق من القواعد للتّمثيل، ثمّ مجموعة من الرّموز الدّالّة.

ومن أبرز من اهتمّ بالكلمة على أساس صرفيّ برنيي PERNIER الذي يشكّك في الصّورة الخطّيّة لها، وهو يعتمد كلّيًّا على المنطوق، وبالتّالي لا معنى للفصل عنده بين أداة التّعريف والمعرّف في اللّسان الفرنسيّ مثلاً، وإنّما هو يرى أنّ الأسماء والأفعال وما يتبعها هي في عداد الكلمة الواحدة، وهو يرى أنّ التّردّد في قبول الكلمة كمفهوم ومصطلح لا يتعلّق بحقيقة الكلمة، وإنّما هو يتمثّل في صعوبة وضع حاجزين واضحين يفصلان الكلمة عن بقيّة الكلمات المجاورة لها، يقومان على معايير شكليّة.

وأمّا في ما يتعلّق بالخصائص التّركيبيّة فالأمر أعقد ممّا هو عليه في الخصائص الصّوتيّة والصّرفيّة، ذلك أنّ أبرز هذه الخصائص ممّا يجمله بعض اللّسانيّين في الفصل la séparation والاستبدال la substitution والنّقل le déplacement والاندماج l'intégration وما شابه ذلك. وهذه الخصائص وإن بدت صالحة في الكثير من الحالات لبعض الألسن، إلاّ أنّها غير صالحة لكلّ الألسن. فالأدوات مثلاً يمكن فصلها في بعض الألسن عن الكلمات الأخرى، فهل معنى هذا أنّها في عداد الكلمات؟ وهذه الأدوات قد تجيء في بعض الألسن منفصلة وفي بعضها الآخر متّصلة. وكذلك الشّأن في ما يتعلّق بالعزل l'isolement أو الفصل أو النّقل، إذ أنّ هذه الخصائص شديدة الاتّصال

بطبيعة اللّسان الصّرفيّة، وهي تختلف من لسان إلى آخر. وأمّا الاندماج فيجيء أيضًا بتفاوت في ألسن مختلفة. ومن الألسن ما يكون فيها الاندماج واضحًا، وعند الدّمج لا يتمّ الحصول على كلمتين مختلفتين. وإنّما نحصل على كلمة جديدة يتعلّق معناها بالمعنى الأصليّ للكلمة الأصليّة، وبالتّالي إنّ الكلمات في بعض الألسن أمتن ممّا هي عليه في ألسن أخرى.

ولقد انتهينا في تعريف الكلمة إلى أنّ التّعريفات القائمة على المعنى يعتبر الشّكّ فيها أكبر ممّا هو عليه في التّعريفات الأخرى، ذلك أنّ المعنى ليس من مشمولات الكلمة وحدها، وإنّما هو من مشمولات كلّ الوحدات اللّسانيّة تقريبًا. وممّا يدلّ على أنّ الكثير من الكلمات في عدّة ألسن قد ترد على هيأة مفردة، في حين تجيء في ألسنة أخرى على شاكلة وحدات مركّبة.

وليس من السّهل في خاتمة المطاف قبول الكلمة على أنّها أصغر الوحدات الدّالّة ذلك أنّ الصّيغم هو أصغر هذه الوحدات. ولكن قد يكون من السّهل قبول الكلمة باعتبارها أصغر وحدة دالّة قابلة للإفراد، ممّا يجعلها وحدة دلاليّة غير قابلة للتّقسيم، وإن انطبق هذا على الصّياغم من قبيل بعض اللّواصق والجذور أيضًا. وصحيح أنّ المعنى هو جانب الكلمة الحيويّ، لكنّ هذا الجانب الحيويّ ليس من مشمولات الكلمة وحدها، وإنّما هو من مشمولات جلّ الوحدات اللّسانيّة.

إنّ الاعتماد على جانب المعنى في تعريف الكلمة يعتبر أمرًا مضلّلاً، وغالبيّة اللّسانيّين يرفضون هذا التّوجّه. إلاّ أنّه وبالرّغم من هذا لا يمكن التّغاضي عن المعنى وإلاّ بقينا في حدود اللّفظ أو الشّكل على حساب المضمون. وبناء عليه إنّ الأخذ بجانب المعنى لا بدّ منه، ولكن من دون إهمال بقيّة الجوانب الأخرى الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة.

إنّ التّعريفات القائمة على الجوانب المختلفة الصّوتيّة والدّلاليّة والتّركيبيّة كثيرة، ومن أشهرها تعريف مايي القائل "تعرف الكلمة بالجمع بين معنى ما ومجموعة ما من الأصوات القابلة لاستعمال نحويّ ما"[1]. غير أنّ هذا التّعريف واجه الكثير من الاعتراضات والانتقادات، وذلك لعدم دقّته وغموضه. فما معنى مجموعة من الأصوات؟ وما معنى استعمال نحويّ؟ وهذا

---

1 MEILLET (A.), *Linguistique historique et linguistique générale*, p. 30.

دفع بعض اللّسانيّين إلى تعديل هذا التّعريف في ضوء الملاحظات التي قيلت بشأنه. غير أنّ كلّ التّعديلات المقترحة في مجملها لا تحظى بالقبول الحسن في كلّ مرّة. وكلّ هذا يجعل التّعريفات القائمة على الجانب المعنويّ أو على الجانب الصّوتيّ لا تفي بالمطلوب. ولعلّ الاعتماد على الخصائص النّحويّة حسب ليونز وحده القادر على ذلك. غير أنّ هذا يبقى في مستوى الافتراض فحسب.

ويعتبر تعريف لازكسيوس LAZICZIUS في هذا الشّأن من آخر التّعريفات المقترحة وأهمّها. وذلك أنّه جاء متضمّنًا أبرز التّعريفات السّابقة له، ومنتقدًا لأهمّ جوانبها. بيد أنّ هذا التّعريف ينطوي بدوره على عدّة نقائص، منها أنّ ما ينطبق على الكلمة باعتبارها دليلاً، وأنّ خاصّيّة الانتقال، وانتماء الكلمة إلى نظام لسان معيّن كلّها لا تنطبق على الكلمة وحدها، وإنّما تنطبق على العديد من الوحدات اللّسانيّة الأخرى. وضروريّ أن يشكّك هذا في التّعريف المقترح في مجمل التّعريفات السّابقة له، ويجعل حلّ هذا الإشكال ليس على غاية من اليسر، كما يجعل أمر استقلاليّة الكلمة باعتبارها كيانًا قائم الذّات يمكن فصله عمّا قبله وعمّا بعده في السّلسلة النّطقيّة من الأمور المشكوك فيها، هذا فضلاً عن تحديد طبيعة الكلمة باعتبارها كتلةً صوتيّة دالّة، ممّا يطرح مجدّدًا وبحدّة العلاقة بين الصّوت والمعنى.

وممّا اشتمل عليه هذا القسم من البحث افتراض أنّ الكلمة وحدة مستقلّة ذات طبيعة صوتيّة يمكن عزلها أو فصلها عن غيرها. والسّؤال المطروح في هذا الصّدد: إلى أيّ مدى يمكن عدّها وحدة صالحة للتّحليل اللّسانيّ، واللّسانيّات حسب دي سوسّير تعمل بواسطة وحدات لسانيّة غير معرّفة أو أنّ تعريفاتها ليست على غاية من الوضوح، وبالتّالي فإنّ من الأمور المهمّة بالنّسبة إلى اللّسانيّ ضبط هذه الوحدات وتحديدها، واختيار المنطلقات التي يجب الانطلاق منها. وللرّدّ على هذا السّؤال يرى جلّ اللّسانيّين أنّ الاعتماد على الخصائص الشّكليّة وحدها لا يفي بالغرض، ممّا يجعل الاهتمام بقضايا المعنى أمرًا لا مفرّ منه، وأنّ الاهتمام بمسألة المعنى بمعزل عن الخصائص الأخرى يعتبر بدوره أمرًا منقوصًا، ممّا يجعل التّكامل بين اللّفظ والمعنى ضروريًّا، لا في إيجاد تعريف الكلمة المناسبة وإنّما في معالجة خصائص الكلمة المختلفة أيضًا.

وتبعًا لهذا يعتبر المعنى في كلّ هذه الحالات ركيزة أساسيّة بالنّسبة إلى الكلمة لا يمكن الاستغناء عنها، بل إنّ الكلمة تعرف حتمًا بمعناها، ولا وجود لكلمة خالية من المعنى. غير أنّ مسألة المعنى تعدّ على غاية من الصّعوبة، وخاصّة للالتباس الحاصل بشأن الكلمة والوحدات القريبة منها كالصّيغم والوحدة المعجميّة والوحدة الدّلاليّة، هذا فضلاً عن العجمم le lexème وما شابهها.

والكلمة في المعجم le lexique من أشدّ الوحدات اللّسانيّة تشبّثًا بالمستويات اللّسانيّة المختلفة، لأنّها تقع في نقطة تقاطع بين المستويات الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة. ولقد اهتمّ النّحو التّوليديّ بعدم الفصل بين هذه المستويات وخاصّة بين المعجم والنّحو، ذلك أنّ من أهدافه المعلنة أن يكون القاموس le dictionnaire صورة للمعجم، وأن يكون المعجم بدوره صورة للمعجم الذّهنيّ للمتكلّم المستمع في لسان ما، وما الملكة المعجميّة في النّهاية إلاّ جزء من الملكة اللّسانيّة.

ولا تُعْرَفُ الكلمة في المعجم بمعناها الأساسيّ، وإنّما تعرف بمعانيها الحافّة أيضًا، فهي في القاموس تشهد حركيّة كبيرة في اكتساب معاني جديدة وفقدان أخرى قديمة وتحوير بعض دلالاتها، هذا علاوة على الإرث الثّقافيّ والإيديولوجيّ والتّأثيليّ الذي تتشبّع به.

ومن الإشكاليّات المهمّة المتعلّقة بالكلمة ما تعرّضنا له من التباسها في الكثير من الحالات بالدّليل اللّسانيّ، ذلك أنّ الكلمة وحدة معجميّة تتضمّن معاني عدّة، والدّليل كيان مزدوج يتألّف من وجهين هما الدّالّ والمدلول، الأوّل من طبيعة صوتيّة أو خطّيّة، والثّاني هو الصّورة الحاصلة في ذهن الأفراد بشأن هذه الصّورة المنطوقة أو المرسومة. ويعتبر بعض اللّسانيّين أنّ الكلمة ذاتيّة والدّليل موضوعيّ. وبقدر ما تبتعد الكلمة عن الذّاتيّة تقترب من الدّليل، وأقرب الكلمات من الدّليل أسماء الأعلام والكلمات الطّبيعيّة، وبقدر ما تبتعد الكلمة عن الموضوعيّة تبتعد عن الدّليل. ومن هذه الكلمات خاصّة المشترك والمترادف.

وتبقى الكلمة في كلّ حالاتها التحامًا بين الشّكل والمضمون أو بين الصّورة والمعنى، وإنّ افتراض معنى بدون كلمة غير وارد، وافتراض صورة من دون معنى هو من قبيل المهمل، أو هو من قبيل الكلمات الأدوات التي لا

تحمل إلاّ معاني نحويّة. وهذه المعاني النّحويّة مختلفة بطبيعة الحال عن المعاني الدّلاليّة من حيث أنّها غير مرجعيّة. ويذهب بعض اللّسانيّين إلى أنّ الحديث عن العلاقات النّحويّة في هذه الحالة أولى من الحديث عن المعاني النّحويّة. وبإبعاد هذه الكلمات الأدوات تعتبر العلاقة بين اللّفظ والمعنى على غاية من المتانة، وأنّ الكلمات تختلف باختلاف المعاني، غير أنّه يمكن للّفظ الواحد أن يدلّ على معنييْن مختلفيْن أو معان عدّة، وأنّ لفظين مختلفين أو أكثر يمكن أن تدلّ على معنى واحد، وأنّ القاعدة العامّة هي أن يقابل كلّ لفظ معيّن معنى معيّنًا.

إنّ ما يمكن استخلاصه بعد هذا كلّه أنّ معالجة الكلمة يجب ألاّ تهمل الجوانب المختلفة المتعلّقة بها لا خصائصها اللّسانيّة وحدها، وإنّما خصائصها الثّقافيّة والإيديولوجيّة والنّفسيّة أيضًا. ولتقديم فكرة عامّة أو شاملة بشأن الكلمة لا بدّ من دراسة مجمل الخصائص التي تتحلّى بها بدءًا بدراسة هذه الخصائص في اللّسان الواحد وانتهاء بدراستها في جلّ الألسن، ودراسة هذه الخصائص قد تمكّننا من تحديد طبيعة الكلمة وهويّتها، ومن ضبط التّعريف الشّامل المتعلّق بها. كما أنّ اختبار الخصائص الموجودة في بعض الألسن والتّعريفات المقترحة لحدّ الآن وتطبيقاتها على ألسنة عدّة قد تقودنا إلى الإلمام أكثر بخصائص الكلمة وإلى ضبط تعريفها الضّبط الأمثل.

وهكذا تسنّى لنا في البحث أن نعقد جملة من الفصول محاولين ربط المسائل فيها بعضها ببعض، تتحكّم فيها جميعها فكرة مركزّية هي **الكلمة**.

خصّصنا الفصول الثّلاثة الأولى منها للإشكاليّات المتعلّقة باستقلاليّتها وطبيعتها ومدى ملاءمتها للتّحليل اللّسانيّ، ولتعريفها وما يتبع ذلك من صعوبات، وللكلمة بوصفها معطى لسانيًّا لا يمكن التّنكّر له. ثمّ خصّصنا الفصول المتبقّية لجملة الخصائص المشتركة التي تتجلّى بها الكلمة سواء ما تعلّق بالشّكل كالخصائص الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة أو ما تعلّق بالمعنى كالخصائص المعجميّة والدّلاليّة.

وليس خافيًا أنّنا رصدنا الكلمة في هذا الكتاب، محاولين إثارة المشكليّات المتعلّقة بها في إطار اللّسانيّات الحديثة بمختلف اتّجاهاتها ومشاربها، وخاصّة عند أبرز ممثّليها ممّن اهتمّوا بالكلمة من قريب أو من بعيد.

قائمة المصادر والمراجع

1. بالعربيّة

- أرسطوطاليس، فنّ الشّعر، ترجمة عبد الرّحمان بدوي، مع التّرجمات العربيّة لمتّى بن يونس والفارابي وابن سينا وابن رشد، دار الثّقافة، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- أولمان (ستيفن)، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة: د. كمال محمّد بشر، مكتبة الشّباب، القاهرة، 1962.
- باختين (ميخائيل)، الماركسيّة وفلسفة اللّغة، ترجمة: محمّد البكري ويمنى العيد، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1986.
- بالمار (ف. ر.)، علم الدّلالة: إطار جديد، ترجمة: د. صبري إبراهيم السّيّد، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1992.
- باي (ماريو)، أسس علم اللّغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط. 2، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ط. 1، جامعة طرابلس، 1973.
- شومسكي (نعام)، اللّغة ومشكلات المعرفة، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1990.
- جاكبسون (رومان)، ستّ محاضرات في الصّوت والمعنى، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت، الدّار البيضاء، 1994.
- جرين (جودت)، علم اللّغة النّفسيّ: شومسكي وعلم النّفس، ترجمة: د. مصطفى التّوني، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1993.
- حجازي (محمود فهمي)، مدخل إلى علم اللّغة، ط. 2، دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 1992.
- حلمي (خليل)، الكلمة، دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، ط. 2، الإسكندريّة، 1993.
- خير الدّين الحلواني (محمّد)، «مفهوم الكلمة في النّحو العربيّ»، المجلّة العربيّة، السّنة 5، العدد، 9، المملكة العربيّة السّعوديّة، كانون الأوّل، 1981.
- دي سوسّير (فردينان)، دروس في الألسنيّة العامّة، تعريب: صالح القرمادي ومحمّد الشّاوش ومحمّد عجينة، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1985.
- سابير (إدوارد)، اللّغة: مقدّمة في دراسة الكلام، ج: I، ترجمة: المنصف عاشور، الدّار العربيّة للكتاب، سلسلة مساءلات، تونس، 1995.
- سامبسون (جيفري)، المدارس اللّغويّة: التّطوّر والصّراع، ترجمة: د. أحمد نعيم الكراعين، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، 1993.
- السّعران (محمود)، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النّهضة العربيّة، بيروت، (بدون تاريخ).
- السّغروشني (إدريس)، مدخل للصوّاتة التّوليديّة، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1987.

- سيّد يوسف (جمعة)، سيكولوجية اللّغة والمرض العقليّ، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 145، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
- عبد الواحد (عبد الحميد)، الكلمة في التّراث اللّسانيّ العربيّ، صفاقس، مكتبة علاء الدّين، صفاقس، تونس، 2004.
- عيّاشي (منذر)، اللّسانيّات والدّلالة (الكلمة)، مركز الإنماء الحضاريّ، حلب، 1996.
- الفاسي الفهري (عبد القادر)،
  - البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1990.
  - اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط/ 2، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1988.
  - المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1986.
  - المُعجمة والتّوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربيّة، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 1997.
- قراس (موريس)، في النّحو التّحويليّ، ترجمة: صالح الكشو، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1989.
- فندريس (جوزيف)، اللّغة، تعريب: عبد الحميد الدّواخلي ومحمّد القصّاص، 1950.
- كريستل (دافيد)، التّعريف بعلم اللّغة، ترجمة: د. حلمي خليل، ط. 2، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1993.
- ليونز (جون)،
  - اللّغة وعلم اللّغة، ترجمة: د. مصطفى التّوني، الجزء الأوّل، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، 1987.
  - اللّغة والمعنى والسّياق، ترجمة: د. عبّاس صادق الوهّاب، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، 1987.
  - نظريّة تشومسكي اللّغويّة، ترجمة: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1985.
- مبارك (حنون)، مدخل للسانيّات سوسّير، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1987.
- مختار عمر (أحمد)، علم الدّلالة، ط. 2، عالم الكتب، القاهرة، 1988.
- المسدّي (عبد السّلام)،
  - التّفكير اللّسانيّ في الحضارة العربيّة، الدّار العربيّة للكتاب، ط. 2، طرابلس، تونس، 1986.
  - قاموس اللّسانيّات، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1994.
- المهيري (عبد القادر)،
  - أعلام وآثار من التّراث اللّغويّ، دار الجنوب للنّشر، تونس، 1993.
  - من الكلمة إلى الجملة: بحث في منهج النحاة، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنّشر والتّوزيع، تونس، 1998.

- نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، بيروت، 1993.

• مونان (جورج)،
- علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: د. نجيب غزاوي، سلسلة الكتب العلميّة، عدد: 41، وزارة التّعليم العاليّ، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، 1982.
- المسائل النّظريّة في التّرجمة، ترجمة: لطيف زيتوني، دار المنتخب العربيّ للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، 1994.
- مفاتيح الألسنيّة، ترجمة: الطيّب البكّوش، منشورات الجديد، تونس، 1981.

2.الأجنبيّة

- BAYLON (CHRISTIAN) & MIGNOT (XAVIER), ***Sémantique du langage***, éd., Nathan Université, Série linguistique, Paris, 1955.
- BENDIX (E. H.), « *Analyse componentielle du vocabulaire général* », in : ***Langages*** n° 20, Didier / Larousse, déc., 1970.
- BENVENISTE (ÉMILE),
  - ***Problèmes de linguistique générale***, T. I, éd. Gallimard, Coll. Tel, Paris, 1966.
  - ***Problèmes de linguistique générale***, T. II, éd., Gallimard, Coll. Tel, Paris, 1974.
- BERNSTEIN (BASIL), ***Langage et classes sociales***, Traduction et présentation de JEAN-CLAUDE CHAMBOREDON, éd., de Minuit, Paris, 1975.
- BLOOMFIELD (LÉONARD), ***Le langage***, Traduit de l'américain par JANICK GAZIO Avant propos de FRÉDÉRIC FRANÇOIS, Payot, Paris, 1970.
- BRAME (M. K.), ***Arabic phonology : implication for phonological theory and historical semitic***, ph. Diss., MIT, Thèse inédite, 1970.
- CHEVALIER (J.-CLAUDE) et autres, ***Grammaire du français contemporain***, Larousse, Paris, 1944.
- CHOMSKY (N.),
  - ***Aspects de la théorie syntaxique*** (1965), Traduction de JEAN-CLAUDE MILNER, éd., Seuil, Paris, 1971.
  - ***La linguistique cartésienne***, Traduction de N. DELANOË et D. SPERBER, éd., Seuil, Paris, 1969.
  - ***Questions de sémantique***, traduction CERQUIGLINI (B.), éd. Seuil, Paris, 1975.
- CHOMSKY (N.) & HALLE (M.), ***Principes de phonologie générative***, Traduction ENCREVÉ (P.), éd. Seuil, Paris, 1973.
- COPET-ROUGIER (ELISABETH), « *Anthropologie* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, France, 1995, (C.D.).
- DE SAUSSURE (F.), ***Cours de linguistique générale***, Payot, Paris, 1978.
- DELL (FRANÇOIS), ***Les règles et les sons : Introduction à la phonologie générative***, Coll., Savoir, Hermann, Paris, 1973.

- DI SCIULLO (ANNA-MARIA), et WILLIAMS (EDWIN), ***On the definition of word***, The Mit Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 1987.
- DUBOIS (J.) et COLL., ***Dictionnaire de linguistique***, Librairie Larousse, Paris, 1973.
- DUBOIS (JEAN), LAGANE (RENÉ), ***La nouvelle grammaire du français***, Larousse, Paris, 1973.
- DUCROT (O.) & TODOROV (T.), ***Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage***, Coll., Points, éd., Seuil, Paris, 1972.
- ETIEMBLE ZUMITHOR (PAUL), « *Étymologie* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, 1995, Paris, (C.D.).
- FAVROD (CH. H.) & DEDALUS (P. F.), (sous direction), « *Sémantique* », ***Encyclopédie de Monde Actuel*** (EDMA), Paris, 1978.
- FEUILLET (JACK), ***Introduction à l'analyse morphosyntaxique***, Presses Universitaires de France, Paris, 1988, Coll. Linguistique nouvelle.
- FUCHS (CATHERINE) & LEGOFFIC (PIERRE), ***Initiation aux problèmes de linguistique contemporaine***, éd., Classiques Hachette, Paris, 1985.
- GARDES-TAMINE (JOËLLE), ***La grammaire : Phonologie, Morphologie, Lexicologie***, T. 1, éd., Armand Colin, 2e éd., Paris, 1990.
- CLEASON (H. A.), ***Introduction à la linguistique***, Traduction de FRANÇOISE DUBOIS CHARLIER, Librairie Larousse, Paris, 1969.
- GUILBERT (L.), « *Le lexique* », in : ***Grand Dictionnaire des lettres***, T. 4, Centre National des lettres sous la direction de DEMOUGIN JACQUES, Larousse, Paris, 1986.
- GUIRAUD (PIERRE),
  - « *Lexicologie* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, T. 10, France, 1988.
  - ***La sémantique***, Que sais-je ?, n° 655, 5e édition, PUF, Paris, 1966.
- HJELMSLEV (LOUIS),
  - ***Essais linguistiques***, éd., Minuit, Paris, 1971.
  - ***Prolégomènes à une théorie du langage***, Traduit du danois par UNA CANGER « Arguments », éd., de Minuit, Paris, 1968-1971.
- JAKOBSON (ROMAN),
  - ***Essais de linguistique générale, les fondations du langage***, Traduit de l'anglais par NICOLAS RUWET, T. 1, éd., de Minuit, Paris, 1963.
  - ***Six leçons sur le son et le sens***, éd., Minuit, Paris, 1976.
- KATZ (J. J.) & FODOR (J. A.), « *Structure d'une théorie sémantique avec application au français* », in : ***Cahiers de Lexicologie*** n° 2, Didier – Larousse, Paris, 1966, et n° 1, 1967.
- KERBRAT-ORECCHION (CATHERINE),
  - « *Sémantique* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, T. 16, France, 1985.
  - « *Sémantique* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, France, 1995, (C. D.).
- KRAMSKY (JIRI), ***The Word as a linguistic unit***, éd, Mouton, The Hague, Paris, 1969.

- LAZICZIUS (JULES), « *La définition du mot* », in : ***Cahiers Ferdinand de Saussure***, n° 5, Genève, 1945.
- LÉVI-STRAUSS (CLAUDE),
  - ***Anthropologie structurale***, éd., Plon, Paris, 1973.
  - ***La Pensée Sauvage***, éd., Plon, Paris, 1962.
- LYONS (JEAN),
  - ***Éléments de sémantique***, Traduction DURAND (J.), Librairie Larousse, Paris, 1978.
  - ***linguistique générale, Introduction à la linguistique théorique***, Traduction de F. DUBOIS-CHARLIER & D. ROBINSON, « ***Langue et langage*** », Larousse, Paris, 1970.
  - ***Sémantique linguistique***, Traduit par DURAND (J.) et BOULONNAIS (D.), Librairie Larousse, Paris, 1980.
- MALMBERG (BERTIL), ***La phonétique***, Que sais-je ? n° 637, 12e éd., PUF, Paris, 1979.
- MARCELLESI (JEAN-BABTISTE), « *Lexique* », in : ***Encyclopédie Française***, T. 12, Larousse, Paris, 1974.
- MARTINET (ANDRÉ),
  - « *Au sujet des fondements de la théorie linguistique de Louis Hjelmslev* », in : ***Bulletin de la société linguistique***, n° 42, 1946.
  - ***Éléments de linguistique générale***, Armand Colin, Paris, 1980.
  - « *Le mot* », in : ***Problèmes du langage***, Coll. Diogène, Gallimard, Paris, 1966.
- MATTHEI (EDWARD) & ROEPER (THOMAS), ***Introduction à la psycholinguistique***, Traduction de RONKA BIJELJAC, éd., Dunot, Paris, 1988.
- MEILLET (A.), ***linguistique historique et linguistique générale***, Slatkine, Genève et Champion, Paris, 1982.
- MEJRI (SALAH), ***La néologie lexicale***, Publications de la faculté des Lettres de Manouba, Tunis, 1995.
- MEL'ČUK (IGOR), ***Cours de Morphologie générale (théorique et descriptive)***, V. 1, Introduction et première partie : le mot, éd., Presse de l'Université de Montréal, 1993.
- MILNER (JEAN-CLAUDE), ***Introduction à une science du langage***, éd., du Seuil, Paris, 1989.
- MITTERRAND (HENRI), ***Les mots français***, Que sais-je, 7e édition, éd., PUF, 1986.
- MOUNIN (G.) & KERBRAT-ORECCHIONI (C.), « *Sémantique* », *in* : ***Encyclopaedia Universalis***, t. 16, France, 1985.
- MOUNIN (GEORGES),
- ***La linguistique***, éd., Seghers, Paris, 1968, 1971, 1987.
- « *linguistique : objet et méthodes* », in : ***Encyclopaedia Universalis***, France, 1995, (C. D.).

- MULLER (CH.), « *Le mot, Unité de texte et unité de lexique en statistique lexicologique* », in : ***Travaux de linguistique et de littérature***, n° 1, Strasbourg, 1963.
- NIQUE (CHRISTIAN), ***Initiation méthodique à la grammaire générative***, éd., Armand Colin, Paris, 1974.
- PERGNIER (MAURICE),
  - ***Le mot***, Coll. linguistique nouvelle, éd., PUF, Paris, 1986.
  - « *Unité Morphologique et unité accentuelle, la structure du mot en anglais contemporain* » dans ***Folia linguistica***, Vol. XIV, Mouton Lahague, 1980.
- PERROT (JEAN), « *Le lexique* », in : ***Encyclopédie de la pléiade***, Le langage, éd., Gallimard, Paris, 1968.
- PEYTARD (J.), GENOUVRIER (E.), ***linguistique et enseignement du français***, Larousse, Paris, 1970.
- POTTIER (B.),
  - ***Le langage***, (sous direction), Centre d'Étude et de Promotion de la Lecture (CEPL), Paris, 1973.
  - « *Vers une sémantique moderne* », dans ***Travaux de linguistique et de littérature***, n° 1, Vol. 2, 1964, n° 2, 1963.
- REY (ALAIN), ***Théories du signe et du sens***, T. 2, éd., Klincksieck, Paris, 1976.
- REY-DEBOVE (JOSETTE), « *Lexique et dictionnaire* », in : ***Le langage Encyclopédie***, sous la direction de POTTIER, B., Centre d'Étude de Promotion de la Lecture (CEPL), Paris, 1973.
- ROBINS (R. H.), ***linguistique générale, Une Introduction***, Traduction de DELASALLE, S. et Guivarc'h, P., Librairie Armand Colin, Paris, 1973.
- ROSETTI (A),
  - ***Le mot : esquisse d'une théorie générale***, 2e édition, Société Roumaine de linguistique (S.R.L.), Copenhague, Bucarest, 1947.
  - « ***Remarques*** *sur la définition du " mot "* », dans ***Cahiers de linguistique théorique et appliquée***, n° 11, Université de Bucarest 1965.
- SELKIRK (ELISABETH O.),
  - ***Phonology and syntaxe : The relation between sound and structure***, The Mit Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 1984.
  - ***The syntaxe or words***, The Mit Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 1982.
- TAMBA-MECZ (IRÈNE), ***La sémantique***, Coll., Que sais-je ? éd., PUF, Paris, 1988.
- THIELLE (TOHHNNES), La ***formation des mots en français moderne***, Traduit de l'allemand par ANDRÉ CLAS, éd., Presse de l'Université de Montréal, Canada, 1987.

- TOGEBY (KUND), « *Grammaire, lexicologie et sémantique* », in : ***Cahiers de lexicologie***, n° 1, Vol., VI, 1965.
- ULMANN (S.), ***Précis de sémantique française***, 4e édition, éd., FRANCKE S. A., Berne, Suisse, 1969. (1e édition, Berne, 1952).
- VENDRYES (JOSEPH), ***Le langage, Introduction linguistique à l'histoire***, éd., Albin Michel, 1968, Paris,.
- WANDRUSKA (MARIO), « *Le mot : connotations et indices socio-culturels* », in : ***Travaux de linguistique et de littérature***, n° 1, Vol., XI, 1973.

ثبت المصطلحات العربيّة ومقابلاتها الفرنسيّة

فرنسيّ عربيّ

- A -

Ablatif................................ مفعول فيه
Accent.. نبر
Accent d'intensité................. نبر الشّدّة
Accent libre .... نبر الحرّ
Accompli .... ماض
Accord .... تطابق
Acoustique .... سمعيّ
Acoustique.............................. سمعيّات
Acquisition (du langage) اكتساب (اللّغة)
Adéquat.................................... كاف
Adéquation .... كفاية
Adéquation descriptive...... كفاية وصفيّة
Adéquation explicative..... كفاية تفسيريّة
Adéquation observationnelle............. كفاية ملاحظيّة
Affixation .... إلصاق
Affixe (s) .... لاصقة – لواصق
Agent .... منفّذ
Allomorphes .... أشكال الصّيغم
Analyse componentielle ... تحليل تكوينيّ
Analyse distributionnelle. تحليل توزيعيّ
Analyse étymologique........ تحليل تأثيليّ
Analyse quantitative............ تحليل كمّيّ
Analyse sémique............. تحليل معنميّ
Antonyme .... ضدّ
Antonymie................................ تضادّ
Aphasie .... حبسة
Apostrophe .... فاصلة حرفيّة
Application de la règle ..... تطبيق القاعدة
Arbitraire................................ اعتباطيّة
Arbitraire du signe.......... اعتباطيّة الدّليل
Articulation.............................. تقطيع
Articulation (première)......... تقطيع أوّليّ
Articulation (deuxième)..... تقطيع ثانويّ
Articulation (double)....... تقطيع مزدوج
Aspect... جهة
Axe paradigmatique.......... محور جدوليّ
Axe syntagmatique .... محور مركّبيّ

- B -

Banque des mots................. بنك الألفاظ

- C -

Cas... حالة
Catégorie (s)................ مقولة – مقولات
Catégories grammaticales مقولات نحويّة
Champs lexical .... حقل معجميّ
Champs linguistique............ حقل لسانيّ
Champs sémantique .... حقل دلاليّ
Compétence linguistique..... قدرة لسانيّة
Composant (s) .... مكوّن – مكوّنات
Composante grammaticale . مكوّن نحويّ
Concept .... تصوّر
Conditionnel .... شرط
Conjonction (s)............. رابطة – روابط
Connotation (s).. معنى حافّ – معان حافّة
Consonne (s) .... صامت – صوامت
Consonne labial .... صامت شفويّ
Consonne liquide .... صامت مائع
Consonne nasale .... صامت أنفيّ
Consonne occlusive........... صامت شديد
Consonne palatale .... صامت حنكيّ
Consonne stridente........ صامت صريريّ
Constituant (s) .... مكوّن – مكوّنات
Constituants immédiates مكوّنات مباشرة
Contexte (s).................. سياق – سياقات
Contre agent....................... منفذ مضادّ
Convention............................. تواضع
Co-occurrence .... مصاحبة
Cordes vocales................. أوتار صوتيّة
Coup de glotte .... توقّف مزماريّ
Créoles .... ألسنة مختلطة

- D -

Datif... إضافة
Datif.................................. حالة الإحالة
Dénotation .... معنى ذاتيّ
Déplacement............................... نقل
Dialectes................................. لهجات
Dictionnaire .... قاموس
Discours.................................... خطاب
Distribution............................. توزيع
Double articulation .... تقطيع مزدوج

- E -

Écart (s) .... انزياح – انزياحات
Énoncé (s) .... ملفوظ – ملفوظات
Entité .... كيان
Entrée lexicale .... مدخل معجميّ
Ergatif .... حالة الفاعل المنفذ
Étymologie .... تأثيل
Euphémisme .... تلطّف
Expérimental .... تجريبيّ
Extra-linguistique .... خارج لسانيّ

- F -

Faculté lexicale .... ملكة معجميّة
Faculté linguistique .... ملكة لسانيّة
Flexion .... إعراب
Fonction (s) .... وظيفة – وظائف
Fonction démarcative .... وظيفة وسميّة
Formant (s) .... مُشَكِّل – مُشَكِّلات
Formation des mots .... بناء الكلمات
Formes tactiques .... أشكال تركيبيّة
Forme réfléchie .... صيغة مطاوعة
Frontière (s) .... حاجز – حواجز

- G -

Genre .... جنس
Grammaire .... نحو
Grammaire comparée .... نحو مقارن
Grammaire distributionnelle .... نحو توزيعيّ
Grammaire du mot .... نحو الكلمة
Grammaire générative .... نحو توليديّ
Grammaire mentale .... نحو ذهنيّ
Grammaire particulière .... نحو خاصّ
Grammaire transformationnelle .... نحو تحويليّ
Grammaire universelle .... نحو كلّيّ
Grammatical .... نحويّ
Grammaticalité .... نحويّة
Grammème .... صيغم نحويّ

- H -

Harmonie vocalique .... توافق صوتيّ
Homographie .... تجانس خطّيّ
Homonyme .... تجانس
Homonyme (s) .... متجانس – متجانسات
Homophonie .... تجانس نطقي
Hyponymie .... اشتمال

- I -

Idéalisation (s) .... أمثلة – أمثلات
Image acoustique .... صورة سمعيّة
Impératif .... أمر
Inaccompli .... حاضر أو مستقبل
Inclusion .... تضمّن
Indépendance .... استقلاليّة
Indicatif .... استقرائيّ
Indicatif .... وجه تعيينيّ أو بيانيّ
Indice (s) .... قرينة – قرائن
Infixe (s) .... داخلة – دواخل
Inflexion .... إعراب داخليّ
Insertion lexicale .... إدخال معجميّ
Instrument (s) .... أداة – أدوات
Intégration .... اندماج
Intensité .... شدّة
Intonation .... تنغيم
Invariable (s) .... مبنى – مبنيّات
Isolement .... عزل

- J -

Justif .... طلبيّ

- L -

Langage (s) .... لغة – لغات
Langue (s) .... لسان – ألسن
Langue naturelle .... لسان طبيعيّ
Langue maternelle .... لسان الأمّ
Langues agglutinantes .... ألسن إلصاقيّة
Langues analytiques .... ألسن تحليليّة
Langues flexionnelles .... ألسن إعرابيّة
Langues isolantes .... ألسن عازلة
Langues synthétiques .... ألسن تأليفيّة
Le syntagme (s) .... مركب – مركبات
Lettre majuscule .... حرف عموديّ غليظ
Lexème (s) .... عَجْمَم – عجامم
Lexicographie .... قاموسيّة
Lexicographique .... قاموسيّ
Lexicologie .... معجميّة
Lexicologique .... معجميّ
Lexie (s) .... عَجْمة – عَجْمات
Lexique .... معجم
Lexique mental .... معجم ذهنيّ
Liaison .... وصل
Linguistique .... لسانيّات
Linguistique quantitative .... لسانيّات كمّيّة
Locatif .... مكانيّة

- M -

Marque (s) .... سمة – سمات
Marqueur .... واسم
Mécanisme de la langue .... أواليّة اللسان
Métalinguistique .... ميتالسانيّ
Métalinguistique .... ميتالسانيّات
Modalité .... مُوَجِّه
Mode .... وجه
Mode subjonctif .... وجه افتراضيّ
Modèle (s) .... منوال – منوالات

Monème (s) .... لفظم – لفاظم
Morphe .... صيغم محقّق
Morphème (s) .... صيغم – صياغم
Morphème libre .... صيغم حرّ
Morphème lié .... صيغم متّصل
Morphologie .... علم الصّرف
Morphologique .... صرفيّ
Mot .... كلمة
Mot composé .... كلمة مركّبة
Mot dérivé .... كلمة مشتقّة
Mot fonctionnel .... كلمة وظيفيّة
Mot indépendant .... كلمة مستقلّة
Mot opaque .... كلمة عاتمة
Mot plein .... كلمة تامّة
Mot recomposé .... كلمة مشتقّة قياسيّا
Mot simple .... كلمة بسيطة
Mot transparent .... كلمة واضحة
Mot variable .... كلمة متصرّفة
Mot vide .... كلمة ناقصة
Mot-forme .... كلمة صيغة
Motivation .... تعليل
Mot-outil .... كلمة أداة
Mots paronymes .... كلمات متقاربة

- N -

Neutre .... محايد
Néologie .... إحداث
Néologisme .... مُحْدَث
Neutralisation .... تحييد
Niveau .... مستوى
Niveaux linguistiques .... مستويات لسانيّة
Nom fléchi .... اسم منصرف
Nombre .... عدد
Non acceptable .... غير مقبول
Norme .... معيار

- O -

Objet .... مفعول
Occurrence .... توارد
Ordre des mots .... نظام الكلمات

- P -

Paradigme .... جدول
Parole .... كلام
Particule .... أداة
Particules enclitiques .... أدوات حركيّة
Parties du discours .... أقسام الكلام
Performance .... إنجاز
Pertinence .... امتياز
Pertinent .... مُمَيِّز
Phone .... صوت مجرّد
Phonème (s) .... صوتم – صواتم
Phonème postérieur .... صوتم أماميّ
Phonème sonore .... صوتم مجهور
Phonème sourd .... صوتم مهموس
Phonétique .... صوتيّ
Phonétique .... علم الأصوات
Phonologie .... صوتميّة
Phonologique .... صوتميّ
Phrase (s) .... جملة – جمل
Phrase acceptable .... جملة مقبولة
Point d'articulation .... مخرج الحرف
Polysémie .... اشتراك
Polysémique .... مشترَك
Ponctuation .... تنقيط
Position .... موقع
Pragmatique .... تداوليّ
Pragmatisme .... تداوليّة
Préfixe (s) .... سابقة – سوابق
حرف معنى – حروف المعاني
Préposition (s) ....
Présent .... حاضر
Preuve indicatif .... دليل استقرائيّ
Projection .... إسقاط
Prononciation .... نطق
Proposition .... جُمَيْلة
Psycholinguistique .... لسانيّات نفسيّة

- R -

Racine .... جذر
Radical .... جذع
Rang .... رتبة
Redondance .... حشو
Redondance lexicale .... حشو معجميّ
Référence .... مرجعيّة
Référence actuelle .... مرجعيّة حاصلة
Référence virtuelle .... مرجعيّة كامنة
Référent .... مرجع
Référentiel .... مرجعيّ
Règle (s) .... قاعدة – قواعد
Règles de projection .... قواعد الإسقاط
Règles de redondance .... قواعد الحشو
Règles de réécriture .... قواعد إعادة كتابة
Régularité .... اطّراد
Relation arbitraire .... علاقة اعتباطيّة
Relation motivée .... علاقة معلّلة
Relation naturelle .... علاقة طبيعيّة
Relation nécessaire .... علاقة ضروريّة
Remplacement .... استبدال
Représentation .... تمثيل
تمثيل صوتميّ
Représentation phonologique ....

Représentation sémantique . تمثيل دلاليّ
Représentation syntaxique تمثيل تركيبيّ
Restriction de sélection .... قيود انتقائيّة

- S -

Sélection .... انتقاء
Sélectionnel .... انتقائيّ
Sémantème (s) .... معنم – معانم
Sémantique .... دلاليّ
Sémantique .... علم الدّلالة
Sème (s) .... سيْم – سيْمات
Sémème .... سيْمم
Sémiologie .... علم الدّلالات
Sémiotique .... سيميائيّ
Sémiotique .... سيميائيّة
Sens .... معنى
Sens figuré .... مجاز
Sens potentiel .... معنى كامن
Sens réel .... معنى محقّق
Séparation .... فصل
Séquence (s) .... متوالية - متواليات
Sigles .... فواتح الكلمات
Signe linguistique .... دليل لسانيّ
Signe démarcatif .... دليل وسميّ
Signifiant (s) .... دالّ – دوالّ
Signification (s) .... دلالة – دلالات
Signification grammaticale .. دلالة نحويّة
Signification lexicale .... دلالة معجميّة
Signifié (s) .... مدلول – مدلولات
Sociolinguistique .... لسانيّات اجتماعيّة
Son .... صوت
Sous-catégorie .... مقولة فرعيّة
Sous-système .... نسق فرعيّ
Statistique lexicale .... إحصاء معجميّ
Structuralisme .... بنيوية
Structure (s) .... بنية – بنى
Structure de la phrase .... بنية الجملة
Structure de surface .... بنية سطحيّة
Structure du mot .... بنية الكلمة
Structure profonde .... بنية عميقة
Structure verbale .... بنية الفعل
Subra segmentale .... فوق مقطعيّ
Substitution .... استبدال
Suffixe (s) .... لاحقة – لواحق
Syllabe .... مقطع – مقاطع
Symbole (s) .... رمز – رموز
Synonyme (s) .... مترادف – مترادفات
Synonymie .... ترادف
Synapsie .... لفظة
Syntagmatique .... مركبيّ
Syntagme .... مركب
Syntagme autonome .... مركب مستقلّ
Syntaxe .... تركيب
Syntaxique .... تركيبيّ
Synthème .... مؤلّفة
Système (s) .... نظام – أنظمة

- T -

Taxème .... ملمح نحويّ
Temps .... زمن
Thème (s) .... محور – محاور
Ton .... نَغَم
Tonalité (s) .... نغمة – نغمات
Trait d'union .... مطّة
Traits distinctifs .... ملامح مميّزة
Traits phonologiques .... ملامح صوتميّة
Traits sémantiques .... ملامح دلاليّة
Type .... نمط
Typique .... نمطيّ
Typologie .... نمطيّة

- U -

Unité (s) .... وحدة – وحدات
Unité codée .... وحدة مقنّنة
Unité distinctive .... وحدة تمييزيّة
Unité lexicale .... وحدة معجميّة
Unité linguistique .... وحدة لسانيّة
Unité phonétique .... وحدة صوتيّة
Unité signifiante .... وحدة دالّة
Unité textuelle .... وحدة نصّيّة

- V -

Variable .... متغيّر
Variables combinatoires . تنويعات تأليفيّة
Variante (s) .... بديل – بدائل
Variante libre .... بديل حرّ
Verbe infinitif .... فعل محايد
Verbe régulier .... فعل مطّرد
Vocabulaire .... مفردات
Voix .... بناء
Voix active .... مبنيّ للمعلوم
Voix passive .... مبنيّ للمجهول
Voyelle (s) .... صائت – صوائت
Voyelle antérieure .... صائت خلفيّ
Voyelle arrondie .... صائت مستدير
Voyelle basse .... صائت منخفض
Voyelle fermée .... صائت منغلق
Voyelle ouverte .... صائت مفتوح

عربيّ فرنسيّ

- أ -

Néologie .... إحداث
Statistique lexicale .... إحصاء معجميّ
Particule .... أداة
Instrument (s) .... أداة – أدوات
Insertion lexicale .... إدخال معجميّ
Particules enclitiques .... أدوات حركيّة
Projection .... إسقاط
Allomorphes .... أشكال الصّيغم
Datif .... إضافة
Flexion .... إعراب
Inflexion .... إعراب داخليّ
Parties du discours .... أقسام الكلام
Langues flexionnelles .... ألسن إعرابيّة
Langues agglutinantes .... ألسن إلصاقيّة
Langues synthétiques .... ألسن تأليفيّة
Langues analytiques .... ألسن تحليليّة
Langues isolantes .... ألسن عازلة
Créoles .... ألسنة مختلطة
Affixation .... إلصاق
Pertinence .... امتياز
Idéalisation (s) .... أمثلة – أمثلات
Impératif .... أمر
Performance .... إنجاز
Mécanisme de la langue .... إواليّة اللسان
Cordes vocales .... أوتار صوتيّة
Remplacement .... استبدال
Substitution .... استبدال
Indicatif .... استقرائيّ
Indépendance .... استقلاليّة
Nom fléchi .... اسم منصرف
Marque (s) .... سمة – سمات
Polysémie .... اشتراك
Hyponymie .... اشتمال
Formes tactiques .... أشكال تركيبيّة
Régularité .... اطراد
Arbitraire .... اعتباطيّة
Arbitraire du signe .... اعتباطيّة الدّليل
Acquisition (du langage) .... اكتساب (اللّغة)
Sélection .... انتقاء
Sélectionnel .... انتقائيّ
Intégration .... اندماج
Écart (s) .... انزياح – انزياحات

- ب -

Variante (s) .... بديل – بدائل
Variante libre .... بديل حرّ
Voix .... بناء
Formation des mots .... بناء الكلمات
Banque des mots .... بنك الألفاظ
Structure (s) .... بنية – بنى
Structure de la phrase .... بنية الجملة
Structure de surface .... بنية سطحيّة
Structure profonde .... بنية عميقة
Structure verbale .... بنية الفعل
Structure du mot .... بنية الكلمة
Structuralisme .... بنيوية

- ت -

Étymologie .... تأثيل
Homonyme .... تجانس
Homographie .... تجانس خطّيّ
Homophonie .... تجانس نطقي
Expérimental .... تجريبيّ
Analyse componentielle .... تحليل تكوينيّ
Analyse quantitative .... تحليل كمّيّ
Analyse étymologique .... تحليل تأثيليّ
Analyse distributionnelle .... تحليل توزيعيّ
Analyse sémique .... تحليل معنميّ
Neutralisation .... تحييد
Pragmatisme .... تداوليّة
Pragmatique .... تدواليّ
Synonymie .... ترادف
Syntaxe .... تركيب
Syntaxique .... تركيبيّ
Concept .... تصوّر
Antonymie .... تضادّ
Inclusion .... تضمّن
Accord .... تطابق
Application de la règle .... تطبيق القاعدة
Motivation .... تعليل
Articulation .... تقطيع
Articulation (première) .... تقطيع أولّي
Articulation (deuxième) .... تقطيع ثانويّ
Double articulation .... تقطيع مزدوج
Euphémisme .... تلطف
Représentation .... تمثيل
Représentation syntaxique .... تمثيل تركيبيّ
Représentation sémantique .... تمثيل دلاليّ
تمثيل صوتميّ
Représentation phonologique ....

Intonation .... تنغيم
Ponctuation .... تنقيط
Variables combinatoires .. تنويعات تأليفيّة
Convention .... تواضع
Harmonie vocalique .... توافق صوتيّ
Distribution .... توزيع
Coup de glotte .... توقف مزماريّ

- ج -

Paradigme .... جدول
Racine .... جذر
Radical .... جذع
Phrase (s) .... جملة — جمل
Phrase acceptable .... جملة مقبولة
Proposition .... جُميْلة
Genre .... جنس
Aspect .... جهة

- ح -

Frontière (s) .... حاجز — حواجز
Présent .... حاضر
Inaccompli .... حاضر أو مستقبل
Datif .... حالة الإحالة
Ergatif .... حالة الفاعل المنفذ
Aphasie .... حبسة
Lettre majuscule .... حرف عموديّ غليظ
Préposition (s) حرف معنى — حروف معان
Voyelle antérieure .... صائت خلفيّ
Voyelle arrondie .... صائت مستدير
Redondance .... حشو
Redondance lexicale .... حشو معجميّ
Champs sémantique .... حقل دلاليّ
Champs linguistique .... حقل لسانيّ
Champs lexical .... حقل معجميّ
Cas .... حالة

- خ -

Extra-linguistique .... خارج لسانيّ
Discours .... خطاب

- د -

Infixe (s) .... داخلة — دواخل
Signifiant (s) .... دالّ — دوالّ
Signification grammaticale .. دلالة نحويّة
Signification (s) .... دلالة — دلالات
Signification lexicale .... دلالة معجميّة
Sémantique .... دلاليّ
Preuve indicatif .... دليل استقرائيّ
Signe linguistique .... دليل لسانيّ
Signe démarcatif .... دليل وسميّ

- ر -

Conjonction (s) .... رابطة — روابط
Rang .... رتبة
Symbole (s) .... رمز — رموز

- ز -

Temps .... زمن

- س -

Préfixe (s) .... سابقة — سوابق
Marque (s) .... سمة - سمات
Acoustique .... سمعيّ
Acoustique .... سمعيّات
Contexte (s) .... سياق — سياقات
Sème (s) .... سيْم — سيْمات
Sémème .... سيْمم
Sémiotique .... سيميائيّ
Sémiotique .... سيميائيّة

- ش -

Intensité .... شدّة
Conditionnel .... شرط

- ص -

Voyelle (s) .... صائت — صوائت
Voyelle ouverte .... صائت مفتوح
Voyelle basse .... صائت منخفض
Voyelle fermée .... صائت منغلق
Consonne (s) .... صامت — صوامت
Consonne nasale .... صامت أنفيّ
Consonne palatale .... صامت حنكيّ
Consonne occlusive .... صامت شديد
Consonne labial .... صامت شفويّ
Consonne stridente .... صامت صريريّ
Consonne liquide .... صامت مائع
Morphologique .... صرفيّ
Son .... صوت
Phone .... صوت مجرّد
Phonème (s) .... صوتم — صواتم
Phonème postérieur .... صوتم أماميّ
Phonème sonore .... صوتم مجهور
Phonème sourd .... صوتم مهموس
Phonologique .... صوتميّ
Phonologie .... صوتميّة
Phonétique .... صوتيّ
Image acoustique .... صورة سمعيّة
Forme réfléchie .... صيغة مطاوعة
Morphème (s) .... صيغم — صياغم
Morphème libre .... صيغم حرّ
Morphème lié .... صيغم متصل
Morphe .... صيغم محقق
Grammème .... صيغم نحويّ

- ض -

Antonyme .... ضدّ

- ط -

Justif .... طلبيّ

- ع -

Lexie (s) .... عَجْمة – عَجْمات
Lexème (s) .... عَجْمَم – عجامم
Nombre .... عدد
Isolement .... عزل
Relation arbitraire .... علاقة اعتباطيّة
Relation nécessaire .... علاقة ضروريّة
Relation naturelle .... علاقة طبيعيّة
Relation motivée .... علاقة معلّلة
Phonétique .... علم الأصوات
Sémiologie .... علم الدّلالات
Sémantique .... علم الدّلالة
Morphologie .... علم الصّرف

- غ -

Non acceptable .... غير مقبول

- ف -

Apostrophe .... فاصلة حرفيّة
Séparation .... فصل
Verbe infinitif .... فعل محايد
Verbe régulier .... فعل مطّرد
Sigles .... فواتح الكلمات
Subra segmentale .... فوق مقطعيّ

- ق -

Règle (s) .... قاعدة – قواعد
Dictionnaire .... قاموس
Lexicographique .... قاموسيّ
Lexicographie .... قاموسيّة
Compétence linguistique .... قدرة لسانيّة
Indice (s) .... قرينة – قرائن
Règles de réécriture .... قواعد إعادة كتابة
Règles de projection .... قواعد الإسقاط
Règles de redondance .... قواعد الحشو
Restriction de sélection .... قيود انتقائيّة

- ك -

Adéquat .... كاف
Adéquation .... كفاية
Adéquation explicative .... كفاية تفسيريّة
Adéquation observationnelle .... كفاية ملاحظيّة
Adéquation descriptive .... كفاية وصفيّة
Parole .... كلام
Mots paronymes .... كلمات متقاربة
Mot .... كلمة
Mot-outil .... كلمة أداة
Mot plein .... كلمة تامّة
Mot-forme .... كلمة صيغة
Mot vide .... كلمة ناقصة
Mot fonctionnel .... كلمة وظيفيّة
Mot simple .... كلمة بسيطة
Mot opaque .... كلمة عاتمة
Mot variable .... كلمة متصرّفة
Mot composé .... كلمة مركّبة
Mot indépendant .... كلمة مستقلّة
Mot dérivé .... كلمة مشتقّة
Mot recomposé .... كلمة مشتقّة قياسيًا
Mot transparent .... كلمة واضحة
Entité .... كيان

- ل -

Affixe (s) .... لاصقة – لواصق
Suffixe (s) .... لاحقة – لواحق
Langue (s) .... لسان – ألسن
Langue maternelle .... لسان الأمّ
Langue naturelle .... لسان طبيعيّ
Linguistique .... لسانيّات
Sociolinguistique .... لسانيّات اجتماعيّة
Linguistique quantitative ... لسانيّات كميّة
Psycholinguistique .... لسانيّات نفسيّة
Langage (s) .... لغة – لغات
Synapsie .... لفظة
Monème (s) .... لفظم – لفاظم
Dialectes .... لهجات

- م -

Synthème .... مؤلّفة
Accompli .... ماض
Invariable (s) .... مبنى – مبنيّات
Voix passive .... مبنيّ للمجهول
Voix active .... مبنيّ للمعلوم
Homonyme (s) .... متجانس – متجانسات
Synonyme (s) .... مترادف – مترادفات
Variable .... متغيّر
Séquence (s) .... متوالية – متواليات
Sens figuré .... مجاز
Neutre .... محايد
Néologisme .... مُحْدَث
Thème (s) .... محور – محاور
Axe paradigmatique .... محور جدوليّ
Axe syntagmatique .... محور مركّبيّ
Point d'articulation .... مخرج الحرف
Entrée lexicale .... مدخل معجميّ
Signifié (s) .... مدلول – مدلولات
Référent .... مرجع
Référentiel .... مرجعيّ

Référence .... مرجعيّة
Référence actuelle .... مرجعيّة حاصلة
Référence virtuelle .... مرجعيّة كامنة
Syntagme (s) .... مركب ـ مركبات
Syntagme autonome .... مركب مستقل
Syntagmatique .... مركبيّ
Niveau .... مستوى
Niveaux linguistiques .... مستويات لسانيّة
Polysémique .... مشترك
Formant (s) .... مُشكّل ـ مُشكّلات
Co-occurrence .... مصاحبة
Trait d'union .... مطّة
Lexique .... معجم
Lexique mental .... معجم ذهنيّ
Lexicologique .... معجميّ
Lexicologie .... معجميّة
Sémantème (s) .... معنم ـ معانم
Sens .... معنى
Connotation (s) .... معنى حافّ ـ معان حافّة
Dénotation .... معنى ذاتيّ
Sens potentiel .... معنى كامن
Sens réel .... معنى محقق
Norme .... معيار
Vocabulaire .... مفردات
Objet .... مفعول
Ablatif .... مفعول فيه
Syllabe (s) .... مقطع ـ مقاطع
Catégories grammaticales .... مقولات نحويّة
Catégorie (s) .... مقولة ـ مقولات
Sous-catégorie .... مقولة فرعيّة
Locatif .... مكانيّة
Constituant (s) .... مكوّن ـ مكوّنات
Composant (s) .... مكوّن ـ مكوّنات
Composante grammaticale .... مكوّن نحويّ
Constituants immédiates .... مكوّنات مباشرة
Traits sémantiques .... ملامح دلاليّة
Traits phonologiques .... ملامح صوتميّة
Traits distinctifs .... ملامح مميّزة
Énoncé (s) .... ملفوظ ـ ملفوظات
Faculté linguistique .... ملكة لسانيّة
Faculté lexicale .... ملكة معجميّة
Taxème .... ملمح نحويّ
Pertinent .... مُميّز
Agent .... منفذ
Contre agent .... منفذ مضادّ
Modèle (s) .... منوال ـ منوالات

Modalité .... مُوَجِّه
Position .... موقع
Métalinguistique .... ميتالسانيّ
Métalinguistique .... ميتالسانيّات

- ن -

Accent .... نبر
Accent libre .... نبر حرّ
Accent d'intensité .... نبر الشّدّة
Grammaire .... نحو
Grammaire transformationnelle .... نحو تحويليّ
Grammaire distributionnelle .... نحو توزيعيّ
Grammaire générative .... نحو توليديّ
Grammaire particulière .... نحو خاصّ
Grammaire mentale .... نحو ذهنيّ
Grammaire du mot .... نحو الكلمة
Grammaire universelle .... نحو كلّيّ
Grammaire comparée .... نحو مقارن
Grammatical .... نحويّ
Grammaticalité .... نحويّة
Sous-système .... نسق فرعيّ
Prononciation .... نطق
Système (s) .... نظام ـ أنظمة
Ordre des mots .... نظام الكلمات
Ton .... نَغَم
Tonalité (s) .... نغمة ـ نغمات
Déplacement .... نقل
Type .... نمط
Typique .... نمطيّ
Typologie .... نمطيّة

- و -

Marqueur .... واسم
Mode .... وجه
Mode subjonctif .... وجه افتراضيّ
Indicatif .... وجه تعيينيّ أو بيانيّ
Unité (s) .... وحدة ـ وحدات
Unité distinctive .... وحدة تمييزيّة
Unité signifiante .... وحدة دالّة
Unité phonétique .... وحدة صوتيّة
Unité linguistique .... وحدة لسانيّة
Unité lexicale .... وحدة معجميّة
Unité codée .... وحدة مقنّنة
Unité textuelle .... وحدة نصّيّة
Liaison .... وصل
Fonction (s) .... وظيفة ـ وظائف
Fonction démarcative .... وظيفة وسميّة

فهرس الموضوعات

الإهداء 5

المقدّمة 7

الفصل الأوّل

الكلمة معطى لسانيّ

1. الكلمة حقيقة لسانيّة 14
2. الكلمة دليل لسانيّ 15
3. الكلمة رمز 16
4. الكلمة وحدة معجميّة 16
5. الكلمة وحدة نحويّة 18
6. معنى الكلمة 19
7. تصنيف الكلمات 20
8. اختلاف الآراء بشأن الكلمة 24

الفصل الثّاني

التّحليل اللّسانيّ والوحدات اللّسانيّة

الوحدات اللّسانيّة 30
1. الكلمة 31
2. الصّيْغم 32
3. الجذوع واللّواصق 36
4. المشكّل 37
5. اللّفظم 38
6. العجمم والعجمة 40
7. الدّليل اللّسانيّ 41
8. الجملة ومكوّناتها المباشرة 43

الفصل الثّالث

مشكليّة الكلمة ومشكليّة تعريفها

1. مشكليّة الكلمة 49
1.1. استقلاليّة الكلمة في مستوى المنطوق 49
2.1. طبيعة الكلمة 51
3.1. ملاءمة الكلمة للتحليل اللّسانيّ 53
4.1. ضبط حدود الكلمة 56
5.1 . المكانة التي تحتلّها الكلمة في النّظام اللّسانيّ 59
2. مشكليّة تعريف الكلمة 61

1.2. التّخلّي عن تعريف الكلمة وعن الكلمة ذاتها 63
2.2. بعض التّعريفات الشّائعة 65
1.2.2. التّعريفات المعنويّة 67
2.2.2. التّعريفات القائمة على الجوانب المنطقيّة 70
3.2.2. التّعريفات القائمة على الجوانب الصّوتيّة والدّلاليّة والنّحويّة 71
4.2.2. ضرورة الأخذ بالجانبين الصّوتيّ والدّلاليّ 73
5.2.2. الاستناد إلى الخصائص التّركيبيّة 76

الفصل الرّابع

خصائص الكلمة الصّوتيّة

1. تحليل الكلمة إلى عناصرها الصّوتيّة 79
2. الصّوتم ومدلول البنية الصّوتيّة 81
3. ملامح الصّوتم المميّزة 84
4. الدّليل الوسميّ 85
5. بعض خصائص الكلمة الصّوتيّة 87
6. خصائص فوق مقطعيّة 89
1.6. التّنغم 89
2.6. النّبر 90
7. نظرة بعض اللّسانيّين إلى الكلمة الصّوتيّة 93
1.7. الكلمة الصّوتيّة عند فندريس 93
2.7. الكلمة الصّوتيّة عند برنيي 96
3.7. الكلمة الصّوتيّة عند روزنّي 98
4.7. الكلمة الصّوتيّة عند كرامسكي 100

الفصل الخامس

خصائص الكلمةالصّرفيّة

1. طبيعة الكلمة الصّرفيّة 106
2. التّداخل الحاصل بين الكلمة والصّيغم 107
3. تصنيف الكلمات 111
4. الكلمة البسيطة والكلمة المركّبة 116
5. الكلمة المركّبة والمركّب 118
6. طبيعة الكلمة التّركيبيّة 121
7. استقلاليّة الكلمة 129
8. سلامة بنية الكلمة 131
9. خاصّيّة النّقل 133
10. بناء الكلمات 135

الفصل السّادس

خصائص الكلمة التّركيبيّة

1. طبيعة الكلمة الصّرفيّة التّركيبيّة 140
2. ربط الصّرف والتّركيب بالدّلالة في النّحو التّوليديّ 142
3. ائتلاف الكلمات 145
1.3. نظام الكلمات 145
2.3. التّطابق والرّتبة 146
3.3. الموقع 147
4.3. المصاحبة 148
5.3. الاستبدال 149
6.3. الانتقاء والتّأليف 149
7.3. التّوزيع 150
8.3. استقلاليّة الكلمة وعزلها 152
مناقشة كرامسكي بعض هذه الخصائص 153
4. أقسام الكلام 156
1.4. عدم الاتفاق بشأن أقسام الكلام والتداخل الحاصل بينها 157
2.4. عدم تجانس تعريفات أقسام الكلام القديمة 159
3.4. تصنيف قارد 160
5. المقولات النّحويّة 161
1.5. الجنس 162
2.5. العدد 164
3.5. الحالة 164
4.5. الوجه والموجّه 166
5.5. الزّمن 167
6.5. الجهة 167
6. المقولات الفرعيّة 168

الفصل السّابع

خصائصُ الكلمة المعجميّة

1. المعجم 172
2. المعجميّة والقاموسيّة 174
3. الوحدات الدّالّة في المعجم والدّلالة المعجميّة 178
4. معاني الكلمة الذّاتيّة أو الحافّة 185
5. البنية المعجميّة والحقول اللّسانيّة 187
6. تحليل الكلمة معجميًّا 190
1.6. التّحليل التّحويليّ التّوزيعيّ 190
2.6. التّحليل الكمّيّ 191

3.6. التحليل التكوينيّ 191
4.6. التحليل التأثيليّ 194
5.6. التحليل التوليديّ 194
7. المعجم والنحو 197

الفصل الثامن

خصائص الكلمة الدّلاليّة

1. المعنى من خلال السّياق 205
2. الكلمة وحدة دلاليّة 208
3. الفرق بين المعنى والدّلالة 213
4. تحقق الكلمة في الدّليل 215
5. طبيعة العلاقة بين الدّالّ والمدلول 222
6. الاعتباطيّة والتعليل والتواضع 223
7. المرجع والتصوّر 226
8. العلاقات الدّلاليّة وتعدّد المعنى 229
1.8. المشترك والمتجانس 230
2.8. الترادف 235
3.8. التضادّ والاشتمال 237
خاتمة 241
المصادر والمراجع 251
ثبت المصطلحات العربيّة ومقابلاتها الفرنسيّة 259
فهرس الموضوعات 267

لا يرى كثير من اللّسانيّين المحدثين اليوم حرجا في قبول **الكلمة** مفهوما و مصطلحا.فالكلمة وحدة لسانيّة طبيعيّة. وهي معطى لسانيّ لا يمكن التّنكّر له،و ذلك بالرّغم من انتمائها الصريح إلى النحو القديم،و بالرغم من الالتباس الشّديد الحاصل بشأنها.

و السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث: هل ثمّة ما يمنع اللّسانيّات الحديثة من الاحتفاظ بالكلمة محافَظتَها على مصطلحات كثيرة غيرها ؟ و ماذا يعني التّنكّر للكلمة و الاستعاضة عنها بمصطلحات بديلة كالصّيغم **Le morphème** و العَجمم **Le lexème** و العَجمة **La lexie** و غيرها مادامت معظم التوجّهات اللّسانيّة تقرّ أنّ وحدات لسانيّة أو كلمات كالاسم و الفعل و الصّفة هي من المقوّمات الأساسيّة للكلام؟!





سلسلة بحوث و دراسات
نهج حقّوز عمارة أنيس 3000 صفاقس
الهاتف : 117 222 74 - الفاكس : 855 200 74
الجوال: 721 418 98 - 469 677 97

مطبعة التسفير الفني
Imprimerie Reliure d'Art
Tél.: (216 74) 432 030 Fax: (216 74) 432 572
الإيداع القانوني الثلاثية الأولى 2007
ISBN 978-9973-892-86-5